

غياب السلام

محاولة لفهم الصراع الإسرائيلى الفلسطينى

تأليف : نيكولاس جويات
ترجمة : طلعت الشايب

845

المشروع القومى للترجمة

نيكولاس جويات

غياب السلام

محاولة لفهم الصراع الإسرائيلى الفلسطينى

ترجمة: طلعت الشايب



٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٨٤٥
- غياب السلام (محاولة لفهم الصراع الإسرائيلى الفلسطينى)
- نيكولاس جويات
- طلعت الشايب
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب :

THE ABSENCE OF PEACE

Understanding the Israeli - Palestinian Conflict

By: Nicholas Guyatt

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة ت:٧٣٥٢٣٩٦ فاكس:٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo

Tel:7352396 Fax: 7358084

المحتويات

شكر وعرفان

أُنجز هذا الكتاب، بالأساس، في القدس وكمبريدج وبرنستون في خريف وشتاء عام ١٩٩٧، وما كان لذلك أن يتم لولا العون الكبير الذي قدمه لي هؤلاء الأشخاص والمؤسسات في القدس: ليندا براير، وجمعية سان بيڤ، وأويس وچين ڤيلچوين وأسرتهما، وچينيفر مورهيد وLAW، والجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان والبيئة، وليوناردو هوش وچان إيزاك من معهد البحوث التطبيقية بالقدس (ARIJ)، ودينيس بارفورد وميسون عودة (وعدد من رجال الشرطة الفلسطينية لا أعرف أسماءهم، استطاعوا أن يستعيدوا المسودة الأولى للأصول من ستاد رام الله حيث كنت قد فقدتها هناك.

وفي إنجلترا: والديَّ وشقيقي، وكاترين ونانسي وإدوارد شو، وريتشارد سيرچانتسون، وبيكا ريڤز من منظمة العفو الدولية، وفي الولايات المتحدة: آصلي بالي، ونعوم تشومسكي، ونورمان فنكلشتاين، كما أفاد الكتاب على نحو غير مباشر من صلتي بجامعة كمبريدچ وجامعة برنستون في أثناء قيامي بأبحاثي لأطروحة الدكتوراه وعندما لم أكن مشغولاً بموضوع إسرائيل وفلسطين، كما أود أن أعبر عن امتناني الشديد لما أبداه البروفيسور بيترچ باريش – المشرف على أطروحتي للدكتوراه – من عطف وتفهم، والذي قدَّر، صبوراً، التغير المؤقت لوجهة أبحاثي عن التاريخ الأمريكي، كما ينبغي أن أسجل هنا أن عملي الأكاديمي في كمبريدچ وبرنستون لا علاقة له بالمادة التي يناقشها هذا الكتاب، وبالتالي لا يمكن اعتبار المؤسستين المذكورتين مسئولتين عن أي تَبِعات لذلك.

ومن Zed Books أود أن أعبر عن شكري لروبرت مولتينو لثقته في المخطوطة التي عدت بها من الشرق الأوسط وكانت محل اختلاف، ولآن ردفورد لقيامها بتحرير مسودات الكتاب بكل دقة ومهارة.

كما أود أن أشكر كلاً من التالية أسماؤهم لما قدموه لي من مساعدة سواء باستفساراتهم المحددة أو لما أسدوه من نصح ودعم ومؤازرة: رفعت الحاج، وتوني آلن، وچيف آرونسون، وسميرة بركات، وإزرا بلوك، وركس برينين، ووندي كادچ، وميري

كلارك، وسيمون كوكس، وآليك دون، ومروة وأمنية الشاكرى، وليم فليمنج، ورايزا جولابوف، وأندرو جريبل، وتامارا جريجى، وكاتى جروسو، وكلير حريرى، وكونور هوتون، وچان دى چونج، وساره كامينكر، وديڤيد كاسونك، وستيڤ ليستر، وكاترين ماكفرسون، وچاك مارتن، وروبرت پالمر، ودانيل ريزل، وبن شونڤلد (من المنظمة العالمية لمقاومة التعذيب - OMCT)، وإسرائيل شاحاك، وزڤى شولمان بتسليم، وليزا سيراچانيان، وآن ستروسبرج، ومات ثورن، وچين تين، وسيمون تيلر، وليزا وين.

أما خالص الامتنان والتقدير الذى أقدمه لكثير من الذين ساعدونى، فهو لأنهم فعلوا ذلك بالرغم من اختلاف وجهات نظرنا حول عملية أوسلو، ولا يتبقى سوى أن أختتم هذه الكلمة بإقرارى بكامل مسئوليتى عن كل الآراء الواردة بهذا الكتاب، وكذلك عن أى أخطاء فى الوقائع أو التحليل.

مقدمة

يوافق عام ١٩٩٨ الذكرى الخمسين لقيام دولة إسرائيل، وهناك برنامج حاشد من الفعاليات فى إسرائيل ومختلف أنحاء العالم للاحتفال بنصف القرن وإلقاء الضوء على المجالات التى حققت فيها إسرائيل نجاحًا ملحوظًا: سياستها الديمقراطية بتعدديتها الحزبية وحق الاقتراع العام، قوتها الاقتصادية وخبرتها الواعدة فى ميدان تكنولوچيا الحاسب الآلى على نحو خاص، وتعدادها السكانى المتوقع أن يزيد عن ٦ ملايين نسمة، للمرة الأولى خلال عام ١٩٩٨، وأوجه التقدم الإسرائيلى هذه، هى التى ستتصدر الواجهة فى الاحتفالات على مدار العام.

تركيز الكتاب - على الرغم من ذلك - سيكون على ما فشلت إسرائيل، بشكل واضح، فى أن تحققه على مدى خمسين عامًا من وجودها: ألا وهو السلام الدائم مع جيرانها وخاصة الفلسطينيين. فى هذا المجال بالتحديد، هناك القليل الذى يستحق الاحتفاء، والكثير الذى يستحق الندم؛ إذ حتى بالرغم من أن إسرائيل قد بدأت التفاوض مع الفلسطينيين فى ١٩٩١، وبالرغم من أن الجانبين قد وقعا اتفاق أوسلو فى ١٩٩٣، فإن مظاهر العنف والمعاناة والسخط، كلها مستمرة، وخاصة بالنسبة للفلسطينيين، والتقارير الإخبارية من الشرق الأوسط على مدى السنوات القليلة الماضية نادرًا ما توحى بأن «عملية السلام» تحقق سلامًا حقيقيا: من قتل ما لا يقل عن ٢٩ فلسطينيا فى أحد مساجد الخليل على يد أحد المستوطنين فى ١٩٩٤، إلى تفجير الحافلات فى فبراير ومارس ١٩٩٦، والذى أدى إلى قتل عشرات الإسرائيليين فى القدس وتل أبيب، ومن خلال الصراع السافر بين الشرطة الإسرائيلية والشرطة الفلسطينية فى سبتمبر ١٩٩٦، والمأزق الدبلوماسى الذى ساد خلال عام ١٩٩٧، من ذلك كله يتضح أن الخلافات الأساسية بين الطرفين ما زالت قائمة، وأنه لم يتم التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع بينهما.

منذ البداية، تضمنت عملية أوسلو أطرافًا أخرى غير الفلسطينيين والإسرائيليين؛ فالمجتمع الدولى، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية، كان يقوم بدور الوسيط، وعندما تصافح الزعيم الفلسطينى «ياسر عرفات» ورئيس وزراء إسرائيل

السابق «إسحاق رابين» فى سبتمبر ١٩٩٣، كان الرجلان فى حضرة «بيل كلينتون» وهو يرحب بهما ويومئ لضيوفه فى حديقة البيت الأبيض وللجماهير التى كانت تتابع الحدث على شاشات التلفزيون، وكانت الصورة تؤكد الدور الحيوى لإدارة كلينتون فى صياغة أوسلو ودعمها اللامحدود للعملية حتى فى وسط أعمال العنف وتبادل الاتهامات. منذ توقيع اتفاق أوسلو الأول فى ١٩٩٣ كانت هناك دائمًا تعليمات حازمة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين بأن يواصلا السير على طريق أوسلو حتى الوصول إلى اتفاق، وكانت إحدى الصعاب فى اتفاقات أوسلو هى نفور القادة الإسرائيليين والفلسطينيين ونفور الرعاة الدوليين لعملية السلام على وجه خاص، من التفكير فى نماذج أخرى لصنع السلام على ضوء فشل أوسلو.

الشك، ناهيك عن معارضة أوسلو، كانا يعتبران دائمًا تهديداً للسلام، وقد أصبح «السلام» و«أوسلو» مرادفين؛ بحيث يكون الشك فى الثانى يعنى التخلى عن الأول، وهو جدل ضار بقضية السلام أدى بكثير من المعلقين أن يفكروا فى التفاصيل الدقيقة لأوسلو، بينما يتجاهلون القصور الواضح فى هيكلها الكلى. هذا الكتاب سيضع عملية أوسلو فى إطارها التاريخى الصحيح، ويحلل بالتفصيل مسار المفاوضات وتأثيرها على أرض الواقع، ويعكس المسار المحتمل لهذا «السلام» فى المستقبل القريب جدا، وسوف يتضح من هذه الدلائل أن أوسلو لا تقدم حلاً عادلاً ولا دائمًا للصراع الإسرائيلى. إنه فشل فى التصميم أكثر مما هو فشل فى التنفيذ، وبالتالى ينبغى علينا أن نتجه نحو حلول بديلة، وأن نفيد من تجربة أوسلو لصياغة سلام أفضل للمستقبل.

فى محاولتهم لفهم غياب السلام، يميل المراقبون دائمًا للاعتماد على عوامل معينة يرون أنها قد عطلت مسيرة أوسلو؛ فالبعض قد استنتج من الخلاف الشديد ومن العنف الذى لا يهدأ أن هناك ضغينة تدفع الجانبين لذلك، وأنهما لن يصنعا سلامًا بينهما. مؤيدو إسرائيل، بدلاً من ذلك، يحددون «الإرهاب» الفلسطينى باعتباره الخطر الدائم أو الحجر العثرة فى سبيل الوصول إلى أى اتفاق، ويقولون إن أمن إسرائيل لا يمكن أن يتسق مع آمال الفلسطينيين فى إقامة دولة لهم فى وجود هؤلاء المسلحين، وأخيراً هناك رأى شائع مؤداه أن «بنيامين نيتانياهو»، رئيس الوزراء الإسرائيلى اليمينى منذ مايو ١٩٩٦، هو سبب المشكلة كلها؛ فمنذ مصرع إسحاق رابين على يد

يهودى يمينى فى نوفمبر ١٩٩٥، يطرح اليسار الإسرائيلى نفسه باعتباره الأمل الوحيد فى السلام، وذلك فى مواجهة تطرف خصومه من اليمين ورفضهم، وعندما فاز «نيتانياهو» على «شيمون بيريز» - خليفة رابين - بفارق ضئيل فى انتخابات أبريل ١٩٩٦، بدأ اليسار يندب فقدانه للسلطة، كما يتفجع على ضياع فرصة السلام من يد إسرائيل، ومنذ ذلك الحين أصبح «نيتانياهو» هدفًا للتنديد داخل إسرائيل وخارجها، وبعد يأسه من أن يفسر للناخبين الأمريكيين ولمؤيديه سبب هشاشة السلام فى الشرق الأوسط، لم يفعل «بيل كلينتون» شيئًا ذا بال ليخفف من قوة الرأى القائل بأن إزاحة «نيتانياهو» يمكن أن تحرك عملية السلام مرة أخرى[١].

هذه العوامل الثلاثة - الضغينة المتبادلة، والإرهاب الفلسطينى، وصعود «نيتانياهو» - استخدمها كثير من المعلقين لكى يصفوا فشل أوسلو، ولكى يبرئوا العملية نفسها من أى لوم لانهيار المفاوضات، إلا أن الواقع يدل على أن لا أحد من هذه العوامل يمكن أن يكون سببًا مقنعًا لانهيار المحادثات. وبالرغم من أن بعض اليهود الإسرائيليين[٢] يدَّعُون حقا فى أرض فلسطينية استناداً إلى اللاهوت، وعلى وجه التحديد الوعد الذى يقال إن الله قد أعطاه «للشعب اليهودى» قبل ثلاثة آلاف عام، فسيكون من المضلل أن نستنتج منه أن النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين قديم وغير قابل للحل. وبصرف النظر عن كون معظم الإسرائيليين والفلسطينيين لا يتناولون هذا النزاع من منظور لاهوتى، فإن عملية السلام الحالية تعتمد فى بنيتها على مبادئ الدبلوماسية والتفاوض أكثر مما هى على التصورات الملغزة والمزاعم التوراتية[٣].

الصراع بين الجانبين عمره قرن من الزمان تقريباً، ويدور حول منافسة فعلية على الأرض نفسها. والقول، فى الوقت نفسه، بأن الإرهاب الفلسطينى كان سببًا فى تدمير عملية السلام فيه تجاهل لحقيقة أن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين قد صوتوا لأحزاب تدعم التفاوض الذى لا يعرف العنف. العنف عرض من أعراض انهيار السلام وليس سببًا له. وأخيراً - كما سنرى - فإن اعتبار «نيتانياهو» كبش فداء فيه عدم إنصاف وصرف للانتباه؛ عدم إنصاف لأن الفارق ضئيل جدا فى السياسة بين «نيتانياهو» ومنافسيه من الجناح اليسارى، أما صرف الانتباه فلأن ذلك سوف يمنعنا من رؤية الخطأ الحقيقى فى عملية السلام، ولو ترك «نيتانياهو» مكانه فى الانتخابات

القادمة عام ٢٠٠٠، أو حتى سقطت حكومته الائتلافية قبل ذلك، فإن العقبات الرئيسية فى طريق السلام العادل والدائم ستظل قائمة[٤].

إن هدف هذا الكتاب هو دحض هذه الحجج التى لا علاقة لها بالأمر والمشتتة للانتباه، والنظر إلى عملية أوسلو ولتوقعات السلام نظرة نقدية. من هذا المنظور لا تبدو أوسلو حلاً بقدر ما تبدو سببًا لكثير من المشكلات لأولئك المهتمين اهتمامًا حقيقيا بالسلام، وبالرغم من أن أوسلو كانت قائمة على مبدأ أن الأرض التى استولت عليها إسرائيل فى حرب الأيام الستة فى ١٩٦٧ سوف تعود للسيادة الفلسطينية، فإن موضوع مساحة الأراضى التى ستُعاد لم يحسم بالشكل الصحيح. وحيث إن الآمال الفلسطينية فى مستقبل مستقر معلقة على تحرير جميع الأراضى المستولى عليها فى ١٩٦٧، الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن إغفال ذلك ينطوى على نتائج خطيرة؛ فالفلسطينيون يقولون إن دولة فلسطينية ذات سيادة لا يمكن أن تقوم - اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا - ما لم تشمل فعليا جميع الأراضى التى استولت عليها إسرائيل فى ١٩٦٧، ومع ذلك فإن إسرائيل، على مدى ما يزيد عن ثلاثين عامًا، تواصل البناء على الأراضى الفلسطينية، وتشق الطرق، وتقيم المستوطنات والقواعد العسكرية؛ مما يجعل فكرة هذا الانسحاب أكثر تعقيداً. استجابة لهذا الواقع فقد تصورت الأحزاب السياسية الرئيسية فى إسرائيل - من اليمين واليسار - «حلاً» تحتفظ به إسرائيل بما بين ٥٠٪ و٧٠٪ من الضفة الغربية، وتعيد ما يتبقى فقط من أجل دولة فلسطينية محتملة[٥]، وفى الوقت نفسه فإن القيادة الفلسطينية تمثل تجمعًا سكانيا يصر على انسحاب إسرائيلى كامل باعتباره الحد الأدنى المطلوب لقيام دولة مستقلة مستقرة، وهذا هو الالتباس الكامن فى صميم أوسلو والسبب الرئيسى الذى يجعل الطريق مسدودة أمام الجانبين.

اخترعت إدارة «كلينتون» واليسار الإسرائيلى حلاً فى نهاية أوسلو يعطى للفلسطينيين معظم قطاع غزة، بينما يقتسم الطرفان الإسرائيلى والفلسطينى الضفة الغربية بالتساوى تقريباً، قد تبدو تلك تسوية عادلة، إلا أن هناك أسبابًا تاريخية وعملية تجعل تقسيم الأراضى على هذا النحو يبدو غير منصف وغير ممكن من الناحية العملية، وإذا كنا نحاول أن نفكر فى حل معقول للصراع، فلابد من أن نتذكر أن الضفة

الغربية وقطاع غزة لا يمثلان سوى ٢٣٪ من المساحة التى كانت معروفة باسم فلسطين قبل ١٩٤٨، الـ٧٧٪ الأخرى كان المستوطنون اليهود قد استولوا عليها، وأصبحت ما يسمى بـ«إسرائيل»، وعليه فإن ما سيُعطَى للفلسطينيين لن يكون النصف؛ أى ٥٠/٥٠ وإنما ٥٠٪ مما يقل عن ربع ما كان أرضهم ذات يوم. ومع عدد السكان الفلسطينيين الذى يماثل تقريبًا عدد سكان يهود إسرائيل فى كل من إسرائيل وفلسطين فى المستقبل، فإن الفلسطينيين سوف يكونون مكدسين فى حوالى ١٠٪ من الأراضى، بينما يتمتع الإسرائيليون بـ٩٠٪، وعند النظر إلى ذلك من المنظور التاريخى لوجود إسرائيل، وعمره خمسون عامًا، تبدو التسوية غير عادلة، وتنطوى على كثير من المحاباة لإسرائيل(٦).

ومن الناحية العملية، فإن دولة فلسطينية تضم حوالى نصف الضفة الغربية، من الصعب أن تكون كيانًا قابلاً للحياة أو النمو، وكما كشفت عملية أوسلو فإن إسرائيل تنوى الانسحاب من المناطق الأكثر اكتظاظًا بالسكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وتحتفظ بالأراضى الباقية، كما أن «دولة فلسطينية» تقوم فى المستقبل، ستكون أشبه بمجموعة من الجزر فى بحر تسيطر عليه إسرائيل، حرية حركة الفلسطينيين لن تكون مضمونة، كما أن الاقتصاد الفلسطينى سيواجه قيودًا مرهقة تعطل الاستثمار وتعوق النمو. وبافتراض استمرار الاحتجاج الفلسطينى بعد التقسيم بنسبة ٥٠/٥٠، وهو أمر مؤكد، واحتمال استمرار الاعتداءات المسلحة على المدن الإسرائيلية حتى بعد فرض «الحل الدائم»، يبدو من المحتمل أن تقوم إسرائيل - مرارًا وتكرارًا - بإغلاق حدود الأرخبيل الفلسطينى الممزق، هذا الإغلاق سوف يحرم الشعب الفلسطينى من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التى يعتمد عليها أى سلام دائم.

أوسلو لم تقرب بين الجانبين بأية درجة فى أهم قضايا السلام، بل على العكس من ذلك، سمحت لكليهما بأن يواصل اعتقاده بصحة رؤاه المتصادمة بخصوص حل نهائى. الفلسطينيون كانوا يتوقعون أن تعيد أوسلو جميع الأراضى المحتلة بما فى ذلك النصف الشرقى من القدس، وأنها ستوصلهم إلى دولة مستقلة. الإسرائيليون، فى الوقت نفسه، كانوا يخططون للانسحاب فقط من نصف الضفة الغربية على الأكثر، ولتأكيد أن أكثر المناطق قيمة إلى جانب كل المستوطنات قد تم استيعابها بشكل دائم

فى دولة إسرائيل، ومن سوء حظ الفلسطينيين أصبح من الواضح - بمرور الوقت - أن ما سوف ينفذ هو وجهة نظر إسرائيل فى أوسلو فقط.

فى بداية احتفالات إسرائيل بالذكرى الخمسين فى يناير ١٩٩٨ كان الدليل واضحاً: كانت السلطة الفلسطينية مازالت تسيطر على ما لا يزيد عن ٢,٧٪ من الضفة الغربية مع أمل الحصول على أقل من ذلك بكثير من النسبة المتبقية، وهى ٩٧٪ على مدى السنوات القليلة التالية.

وإذا تمت عملية أوسلو فى النهاية على هذا النحو وانتهت مفاوضات السلام، فيمكننا أن نتوقع لجوء الفلسطينيين إلى وسائل أخرى للحصول على تعويضات عما حاق بهم من ظلم على يد الاحتلال الإسرائيلى، وحتى لو تم إقناع القيادة الفلسطينية بالتوقيع على اتفاق تتنازل فيه عن جزء كبير من الضفة الغربية لإسرائيل (وهو سيناريو بعيد الاحتمال وإن كان غير مستحيل)، فإن الشعب الفلسطينى سوف يواصل مقاومته للظلم والإفقار على يد إسرائيل، وبافتراض أن المزيد من المعارضة المسلحة لضم إسرائيل للأراضى الفلسطينية ستكون عنيفة، فإن حلاً مثل هذا تتوصل إليه أوسلو لن يحل الصراع، وإنما سيطيل من أمده.

فى سنة ١٩٨٧ صرح الأكاديمى الإسرائيلى «يورى ديڤيز» أن إسرائيل «دولة تمييز عنصرى»[٧]؛ ففى رأيه أن معاملة إسرائيل للفلسطينيين الذين أصبحوا مواطنين فى الدولة اليهودية الجديدة فى ١٩٤٨، قد جعلت منهم مواطنين من الدرجة الثانية فى المجتمع الإسرائيلى، وكما كان الحال فى جنوب أفريقيا؛ حيث كانت القوانين المقيدة «للتمييز العنصرى المحدود» تبقى على أنظمة اجتماعية منفصلة للسود والبيض، فإن إسرائيل فشلت بالمثل فى أن تضمن معاملة متساوية دون تمييز عرقى أو دينى بين اليهود والفلسطينيين الذين يعيشون فى الدولة نفسها، وكانت النتيجة هى التمييز المؤسسى ضد ٢٠٪ من مواطنى إسرائيل الذين هم فلسطينيون، والذين أصبحوا أكثر من مليون نسمة فى ١٩٩٨.

وحيث إن «ديڤيز» كان يكتب قبل أوسلو، فإنه لم يشر إلى أولئك الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون تحت الاحتلال فى الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث إن وضعهم كشعب محتل، فى ظل القانون الدولى، والذى دعمه العديد من قرارات مجلس الأمن،

جعل مسئوليات إسرائيل واضحة، وهى الانسحاب الكامل من الأراضى التى احتلتها فى ١٩٦٧، كما أن عملية أوسلو أظهرت تشابهًا آخر مع جنوب أفريقيا؛ فكما كان السود يعانون من قيود «التمييز العنصرى المحدود»، فإن فلسطينى الأرض المحتلة يعانون الآن من مخطط إسرائيلى «للتمييز العنصرى الشامل». فى سعيها لضم مساحات أوسع من الأراضى من السكان الأصليين بعد خمسينيات القرن الماضى كانت حكومة جنوب أفريقيا تعرض على السود شكلاً من «المواطنة» فى موطن من «المواطن العديدة» أو البانتوستانات التى أنشئت خصيصًا، فى مقابل تخليهم عن أية مطالبة بالمواطنة أو بالأراضى فى جنوب أفريقيا، والكارثة الاقتصادية والاجتماعية للسود معروفة وموثقة، وتمثل أحد الفصول شديدة القسوة فى تاريخ التمييز العنصرى[8] (الأپارتايد).

تواصل إسرائيل وضع أسس لسياسة مشابهة ضد فلسطينيى الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ستينيات القرن الماضى؛ فبعد احتلالها لهذه الأراضى فى ١٩٦٧ وتوليها إدارة شئون عدد من السكان يصل اليوم إلى ٥,٢مليون نسمة تقريبًا، بدأت إسرائيل عملاً شاملاً لتوطين سكانها اليهود فى هذه المناطق المحتلة؛ ففى الضفة الغربية وقطاع غزة يوجد الآن أكثر من ٢٠٠٠٠٠مستوطن يهودى تحيط منازلهم بالمدن والقرى الفلسطينية وتقسمها. ورغم وصف إسرائيل – فى كثير من الكتب والمقالات والأحاديث – بأنها قوة احتلال لابد من أن تنسحب دون إبطاء، فإن إسرائيل تسعى بالفعل لجعل وجودها فى الضفة والقطاع وجودًا دائمًا عن طريق بناء المساكن وإنشاء الطرق وخلق ما تسميه «حقائق على الأرض»، هذه «الحقائق» تغير طبيعة النزاع الإسرائيلى الفلسطينى بشكل أساسى. لقد طالب الفلسطينيون طويلاً بدولة لهم فى الضفة الغربية وقطاع غزة والانفصال التام عن إسرائيل، إلا أن اتساع المستوطنات الإسرائيلية والتفوق العسكرى الإسرائيلى يجعلان الانسحاب الكامل أمرًا بالغ الصعوبة، والواقع أن دولة إسرائيل ممتدة من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط: وعلى هذه المساحة كلها هناك اقتصاد واحد وبنية أساسية واحدة ونظام سياسى واحد.

وهكذا تواجه إسرائيل سؤالاً واحدًا: كيف يمكنها أن تحافظ على دولة يهودية فى مواجهة مليون مواطن إسرائيلى/ فلسطينى ومليونين ونصف المليون فلسطينى فى

الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين؟ عملية أوسلو توحى بأن إسرائيل قد اختارت سياسة «التمييز العنصرى الشامل» لمواجهة هذا المأزق، وفى محاولاتها لتحتفظ بالسيطرة على الأراضى والمياه مع إبقاء الفلسطينيين على مسافة آمنة، كانت الحكومات الإسرائيلية المتوالية تواصل تنفيذ مخططها الأشبه بمخطط البانتوستانات فى جنوب أفريقيا، وهو حكم ذاتى محدود للفلسطينيين فى مناطق من الضفة الغربية ومعظم قطاع غزة، وتحت راية «عملية السلام» عرض على الفلسطينيين حكم ذاتى على جزء من أراضيهم فى مقابل الاعتراف بضم إسرائيل لمعظم الأراضى والسيطرة عليها. لم تكن أوسلو اتفاق شركاء متساوين من أجل مزايا متبادلة، وإنما هى خطة لصالح إسرائيل تماماً سوف تطهر معظم الضفة الغربية من الفلسطينيين، وتسمح لإسرائيل بأن توسع مجال نظامها العنصرى.

كانت القيادة الفلسطينية شريكًا غافلاً فى هذه الخطة الإسرائيلية، بالإبقاء على آمالها فى قيام دولة حتى مع احتلال إسرائيل لقلب أراضيها، وبالتالى ارتكب القادة الفلسطينيون الخطأ الذى تجنبته الـANC فى جنوب أفريقيا: لقد منحوا شرعية لمشروع التمييز العنصرى الإسرائيلى الشامل وعجلوا به[٩]. وكما حدث فى جنوب أفريقيا، فإن المناطق المحاصرة من السلطة الفلسطينية جعلت هذه البانتوستانات تعتمد على إسرائيل اعتماداً كاملاً؛ فهى تتحكم فى الحركة بين مناطق الحكم الذاتى تلك، والتنمية الفلسطينية مكبلة بالأحوال الصعبة للبانتوستانات وقوة الاقتصاد الإسرائيلى المهيمنة، كما يوحى الهبوط الملحوظ فى مستويات المعيشة الفلسطينية منذ أن بدأت أوسلو بأن «مناطق الحكم الذاتى» ستصبح شديدة الكساد مثل بانتوستانات جنوب أفريقيا التى يصفها أحد المؤرخين بأنها «مقلب النفايات الإنسانية لنظام التمييز العنصرى»[١٠]، وفى مقابل المظاهر الزخرفية للدولة – علم وسلام وطنى وسلطة «وطنية» – سمحت القيادة الفلسطينية لإسرائيل بأن تقرر مصير شعبها بالكامل.

إن مثال جنوب أفريقيا لا يثبت فقط أن جماعة سكانية يمكن أن تستولى على أراضى جماعة أخرى على نطاق واسع، وإنما يثبت أيضًا أن عملية المصادرة هذه يمكن أن تتسع عن طريق تسويات ذات مظهر ليبرالى مثل الحكم الذاتى أو حتى إضفاء صفة الدولة على تجمع للوطنيين[١١]. وفى الحالة الفلسطينية، بالتالى، علينا أن ننظر

إلى ما وراء لغة خطاب اتفاقيات أوسلو لنعرف مَنْ المستفيد بالفعل من شروطها. الاتفاقيات تعطى الفلسطينيين قدراً من الحكم الذاتى، ولكن ذلك على حساب أرضٍ أكثر قيمة وموارد أكثر أهمية يتم التنازل عنها لإسرائيل. والالتزام الحقيقى بالسلام يضطرنا إذن لأن نرفض «حلاً» يزيد من تعقيد المشكلة التى يزعم أنه يحلها، ومهمة هذا الكتاب هى إقامة الدليل فى المقام الأول على أن أوسلو ليست توقعًا قابلاً للتطبيق من أجل سلام دائم، ثم يقترح بدائل تعطى أملاً أكبر فى إنهاء الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، وإذا كانت أوسلو تتجه نحو كارثة، فلابد أن يكون ذلك أيضًا مصدر قلق لكل إسرائيلى أو مؤيد لإسرائيل حتى فى غمار احتفالات ١٩٩٨(١٢).

الفصول التالية تقدم مدخلاً عامًا لعملية السلام كما تطرحها أوسلو، مع إطلالة تاريخية عامة على أسبابها ومسارها ودراسة لآثارها على فلسطينيي الأرض المحتلة.

الفصل الأول يتناول الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى حتى ١٩٩١، مع تأكيد خاص على الفترة التالية لانتصار إسرائيل فى حروب الأيام الستة فى ١٩٦٧ والطموحات المتغيرة لإسرائيل بخصوص الأراضى المحتلة، ومع الانتباه لموضوع التسوية يشير الفصل إلى امتداد نطاق الاحتلال الإسرائيلى، وما يتضمنه ذلك بالنسبة للانسحاب الكامل. ويكمل الفصل الثانى القصة من حرب الخليج إلى اليوم مع التركيز على عناصر «التمييز العنصرى الشامل» الكامنة فى عملية أوسلو للسلام وأسباب ونتائج فرضها.

الفصل الثالث يوجز الخلفية التاريخية لأوسلو؛ حيث يقدم القسم الأول منه تحليلاً للمشهد السياسى الإسرائيلى، ويطرح للمساءلة الافتراض الشائع بأن إسرائيل مقسمة بين «صقور» و«حمائم»، ويناقش القسم الثانى الدوافع والمصالح الكامنة وراء المشاركة الفلسطينية فى أوسلو، ثم هناك أخيراً الدور الحاسم للمجتمع الدولى - الدول العربية المحيطة بإسرائيل والاتحاد الأوروبى ثم دور الولايات المتحدة الأكثر أهمية. فى هذا الإطار السياسى، نرى أوسلو، بداية، أقل بكثير من اتفاق عادل بين أنداد، ثم نفهم انهيارها بشكل أكثر وضوحاً.

الفصل الرابع يعود إلى الأراضى المحتلة، ويتفحص الأساليب العديدة التى مازالت تحكم بها القوانين الإسرائيلية العنصرية الفلسطينيين فى الضفة الغربية

وقطاع غزة. ويركز الفصل الخامس الضوء على القدس باعتبارها نموذجًا للسيطرة الإسرائيلية على تجمع سكانى فلسطينى كبير، كما يرى أن درجة الحرية المتساوقة مع التمييز العنصرى الشامل هى عند حدودها الدنيا.

ويرسم الفصل السادس مخططًا لتوجه أوسلو المحتمل فى المستقبل القريب، ويرى أنه حتى إذا تم تنفيذ خطة للتمييز العنصرى الشامل بنجاح، سيظل السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين مزعزعًا ولن يدوم. ومع احتمال المزيد من سفك الدماء واستمرار المعاناة، وبالرغم من الإفادة من تجربة جنوب أفريقيا مع التمييز العنصرى (الأپارتايد)، يطرح الفصل الأخير أفكاراً عن الحلول السياسية البديلة التى ستكون هناك حاجة ماسة لها عندما تخرج أوسلو عن مسارها.

هوامش المقدمة

(١) كان دعم كلينتون لشيمون بيريز فى انتخابات ١٩٩٦ فى إسرائيل، كما سنرى، قد جعل علاقة أمريكا بخصمه الذى فاز عليه، بنيامين نيتانياهو، أكثر صعوبة. ومنذ أن فاز كان الترحيب به فى واشنطن أقل من الترحيب بسابقيه لدرجة أنه عومل معاملة مهينة فى يناير ١٩٩٨ باعتباره نداً لعرفات. انظر: "Arafat trims his hopes and pins them on Clinton" فى «نيويورك تايمز» عدد ١٨ يناير ١٩٩٨، كما تم إعادة نشر مجموعة من المقالات، التى تنتقد وقفة كلينتون المتشددة من إسرائيل، وذلك فى عدد «نيويورك تايمز - ١٨/١/١٩٩٨» - على هيئة إعلان دفعت ثمنه: Committee for a Secure Peace تحت عنوان «لماذا يقول كثير من الأصوات المحترمة إن كلينتون قد أدار ظهره لإسرائيل؟ لأن ذلك صحيح»، وتضمن الإعلان اقتباسات من أقوال أشد مؤيدى إسرائيل مثل A.M.Rosenthal وهو كاتب عمود فى "Times" وكذلك الناقد Charles Krauthamer فى Washington Post.

(٢) رغم أن إسرائيل تظل «دولة يهودية»، فإن ٢٠٪ من سكانها ليسوا يهوداً، منهم فلسطينيون ممن لم يطردوا فى ١٩٤٨ ومنحوا مواطنية الدولة الإسرائيلية الجديدة، وبالتالى سأحاول خلال هذا الكتاب أن أميز بين «اليهود الإسرائيليين» و«الإسرائيليين»، بما أن المصطلح الثانى يضم أقلية مهمة من الفلسطينيين المتوقع أن يكونوا شديدى الاختلاف مع الإسرائيليين اليهود فى كثير من القضايا الأساسية بالنسبة لعملية السلام ومصير الأراضى المحتلة.

(٣) هناك أقلية مهمة من الإسرائيليين، وخاصة أولئك الذين يؤيدون الأحزاب الدينية أو اليمينية، يجادلون بقوة أن الضفة الغربية وقطاع غزة تظلان هبة الله للشعب اليهودى. هذا الجدل الدينى يستخدم لمعارضة أى تنازل عن أى أرض للفلسطينيين الذين يسكنون تلك المناطق. وبالرغم من أن هذه المعتقدات تجد بعض الترحيب خارج إسرائيل وخاصة فى الشتات اليهودى وبعض الدوائر المسيحية الأصولية فى الولايات المتحدة وغيرها، فإن هذه المعتقدات لا تشكل أى جزء من أية مبادرات دبلوماسية (بما فى ذلك عملية أوسلو)، أو من قرارات الأمم المتحدة الكثيرة المتعلقة بإسرائيل. هذا الكتاب يستبعد ذلك تماماً، ويعتبره غير ذى صلة بالحل الدبلوماسى فى إطار القانون الدولى. انظر: Falwell to mobilize support for Israel فى عدد «نيويورك تايمز» الصادر فى ٢١ يناير ١٩٩٨ للوقوف على تقرير حديث عن جهود «بنيامين نيتانياهو» لجعل الفلسطينيين يفقدون أراضيهم بشكل دائم. فى زيارته لواشنطن فى يناير ١٩٩٨ التقى

«نيتانياهو» بعدد كبير من زعماء المحافظين المسيحيين واليهود الذين يقولون إن إسرائيل ينبغى ألا تتنازل عن «أى بوصة» من الأرض التى وعد بها الله الشعب اليهودى قبل ثلاثة آلاف عام تقريباً.

(٤) مع استقالة وزير خارجيته «ديفيد ليفى» فى يناير ١٩٩٨ تبدو فرصة بقاء «نيتانياهو» فى رئاسة الوزراء حتى عام ٢٠٠٠ بعيدة. انظر: Levy quits Netanyahu Coalition فى عدد ٥ يناير ١٩٩٨ من Boston Globe

(٥) يوجد ملخص حديث لخطط إسرائيل المختلفة للانسحاب من بعض أجزاء الضفة الغربية. انظر: Reading the Map: Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories, Vol. 8, No.1 (January, February 1998) الخرائط الثلاث محل النظر لا يمثل أى منها التزاماً محدداً من جانب إسرائيل لتنفيذ أى نوع من الانسحاب، وتتصور احتفاظ إسرائيل بنصف الضفة الغربية على الأقل، ثم يرتفع ذلك إلى ٧٠٪ كما يقترح «آريل شارون» وزير البنية الأساسية.

(٦) يجب أن نتذكر هنا أن حتى خطة ٥٠/٥٠ تعتبر خطة سخية فى نظر الكثيرين فى حكومة «نيتانياهو» بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه.

(٧) Uri Davis, Israel: An Apartheid State. (London: Zed Books, 1987).

(٨) انظر:

A. J.Christopher, “The Atlas of Apartheid” (London, Routledge, 1994, pp.66ff; William Beinart, “Twentieth- Century South Africa” (Oxford: Oxford University Press, 1994), pp.149ff.; William Beinart and Saul Dubow, 'Introduction', “Segregation and Apartheid in Twentieth-Century South Africa” (London: Routledge, 1995), pp.15-18; and Nelson Mandela, “Long walk to Freedom” (London: Little, Brown, 1994), pp.224-4.

(٩) يذكر نلسون مانديلا فى سيرته الذاتية أن الاقتراحات الخاصة بالبانتوستانات كانت «حلاً زائفاً لمشكلة لم يكن لدى البيض أية فكرة للسيطرة عليها»، وأنهم بذلك كانوا يخلقون «لغزاً شديد التعقيد» فى حياة الناس، وبالرغم من أن بعض زعماء السود وافقوا على خطط البانتوستانات، فإن الـANC ظلت رافضة لها. "Mandela, pp.223-4"

(١٠) Beinart and Dubow, p.17

(١١) انظر:

Norman Finkelstein's "Whither the Peacw Process?", New Left Review 218 (July/ August 1996), pp.138-50.

للوقوف على مقارنة تفصيلية بين خطة الحزب الوطنى لجنوب أفريقيا الخاصة بالبانتوستانات وأجندة «التطويق» لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة.

(١٢) توحى الدلائل الباكرة بأن انهيار عملية أوسلو، إلى جانب عوامل أخرى مثل الركود الاقتصادى المستمر فى إسرائيل، قد يكون سبباً فى إخماد بهجة الاحتفالات على الأقل فى داخل إسرائيل. اقـرأ: Israelis is planning a Jubilee party but the people are too nervous to celebrate, فى عـدد ١٨ يناير ١٩٩٨ من الـ Observre (London) وبالرغم من ذلك كـانت وزارة الخارجية الإسرائيلية تتباهى (على موقعها على شبكة المعلومات الدولية فى ديسمبر ١٩٩٧) ببرنامج يضم مئات الفعاليات الاحتفالية من يناير إلى ديسمبر.

الفصل الأول

إسـرائيـل الـكـبرى

الصهيونية وقيام إسرائيل

لقصة إسرائيل عدة بدايات معظمها مضلل؛ فتاريخ الدولة الحديثة مثلاً يصبح مثيراً للجدل لو كان الأمر مجرد تسجيل زمنى لعملية إقامة الدولة فى ١٩٤٨ ولمصيرها فى القرن العشرين. وكما كان يحلو دائمًا للسياسيين الإسرائيليين أن يشيروا على مدى خمسين عامًا من وجودها، فإن تراث الدولة اليهودية يعود إلى الملك داود عبر تاريخ يمتد ثلاثة آلاف عام[١]. وإسرائيل الحديثة، كما يزعم مؤيدوها، هى استعادة مظفرة لمشروع قومى لم يكن له مثيل ذات يوم، بعد الطرد الظالم لليهود من إسرائيل فى عهد الإمبراطورية الرومانية عام ٧٠ق.م، كانت الحياة اليهودية تُعَرَّفُ على نحو محدد بالحنين للعودة إلى تلك الأرض القديمة، وكان نجاح العدو الصهيونى فى أربعينيات القرن العشرين هو محصلة ألفى عام فى البرية، من هذا المنظور تبدو إسرائيل الحديثة سواء كنظام حكم أو كدولة/أمة أقل مما هى تحقق لوعد من الله[٢].

هذه الصورة المهيمنة لإسرائيل تبرز عدة حقائق، أولاً: الدولة اليهودية التى اندثرت فى القرن الأول قبل الميلاد خلَّفت أرضًا أكثر من جرداء، وكما كانوا يعيشون فى المنطقة قبل أن ينشئ اليهود دولتهم -إسرائيل - استمرت معيشة غير اليهود فى سلام فى فلسطين بعد تشتت اليهود[٣]. والحقيقة أن الفلسطينيين الذين يعيشون فى المناطق التى أصبحت إسرائيل فى ١٩٤٨، يمكنهم تتبع ملكيتهم السابقة للأراضى على مدى ألف عام على الأقل، وهى فترة ملكية أطول بكثير مما يزعمه يهود القرن الأول. ثانيًا: «الشعب» اليهودى بعد عام ٧٠ق.م لم يكن يرى نفسه بوصفه وحدة قومية، ولا كان يسعى للعودة إلى الشرق الأوسط، والواقع أن كثيرين كانوا يعارضون خطوة كتلك على أسس سياسية وربما دينية، وفى القرن العشرين فقط، وتحت تأثير الحركة

الصهيونية الجديدة ثم سياسات «هتلر» المعادية للسامية فى النهاية، بدت عملية النزوح الجماعى إلى فلسطين مطلوبة وملائمة[٤]. وعندما بدأت عملية النزوح أو الهجرة هذه جديا، واجه هؤلاء اليهود «العائدون» إلى أرضٍ، ربما كان لهم بها رابطة قبل ألفى عام، واجهوا تجمعًا سكانيًا كبيرًا وراسخًا من الفلسطينيين بمقدورهم أن يتتبعوا روابطهم التاريخية عبر قرون متصلة، وبالنسبة للفلسطينيين كان أولئك اليهود الذين جاء وا من أوروبا فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين لايختلفون كثيراً عن البريطانيين الذين كانوا يديرون أراضيهم بعد العثمانيين فى القرن العشرين.

لم يكن العدد القليل للمستوطنين اليهود الذين يعيشون فى فلسطين قبل النزوح الكبير يلفت اهتمام السكان العرب كثيراً[٥]، إلا أن العلاقات بين المجتمعين انهارت كنتيجة مباشرة لتزايد السكان اليهود عند مطلع القرن تقريبًا. فى السنوات الأولى من ثمانينيات القرن التاسع عشر، وقبل أن ينشط المشروع الصهيونى فى أوروبا مباشرة، كان هناك أقل من ٢٥٠٠٠ يهودى يعيشون بين ٥٥٠٠٠٠ فلسطينى (أى أن اليهود كانوا يمثلون ٤,٥ ٪ من السكان فى فلسطين)، وكانت هناك زيادة فى عدد السكان اليهود، ١٥٠٠٠على الأقل من عام ١٨٠٠، ولكن ذلك لم يكن يشكل أى إزعاج أو ضرر للفلسطينيين، إلا أن حجم المجتمع اليهودى بحلول عام ١٩٤٧ وصل إلى أكثر من ٦٠٠٠٠٠نسمة، وهى زيادة كبيرة أدت إلى توتر العلاقة بين الشعبين[٦]. تدفق اليهود على هذا المستوى كان يعنى بالضرورة خسارة للفلسطينيين، ثم تفاقم الأمر بسبب الموارد المالية الأكبر للمستوطنين الجدد وتحكمهم الاستعمارى فى السكان المحليين.

ومثلما حرضت الأشكال الأخرى من الاستيطان الغربى المجتمعات المتقدمة ضد الشعوب التقليدية تكنولوجيًا واقتصاديًا، فإن عملية «العودة» اليهودية أدت إلى إحساس كبير بالخداع والظلم فى نفوس كثير من الفلسطينيين[٧]؛ فأمام أعينهم كانت مجموعة من الناس، واضح أنهم دخلاء على هذه الأرض، تستولى على وطنهم: وبصرف النظر عن الأسس التاريخية لمزاعم المستوطنين عن سلفهم البعيد، فإن الفوارق الفعلية بين الوافدين والسكان الفلسطينيين الأصليين كانت عديدة وعميقة[٨].

كان المشروع الصهيونى الحديث مختلفًا عن الاستيطان اليهودى فى القرن التاسع عشر فى تأكيده على دولة يهودية حصرية، وقد أصر «تيودور هرتزل» مؤسس

حركة إعادة الاستيطان فى كتابه «الدولة اليهودية» على ضرورة أن يعيش اليهود بمعزل عن غير اليهود، وبالرغم من أن هذا الترتيب كان سائداً فى لحظات مختلفة من التاريخ الأوروبى، وغالبًا بسبب معاداة السامية أكثر مما هو بسبب الحصرية اليهودية، فإن هذا المفهوم يبدو غريباً بالنسبة لكثير من اليهود الأوروبيين، وحتى بالنسبة للمستوطنين الذين كانوا يعيشون بين الفلسطينيين[١٠]، ومع ذلك شرعت منظمات هرتزل الصهيونية على الفور فى إنجاز هذا الفصل، ليس عن طريق تشجيع يهود أوروبا على الانفصال التام عن المجتمعات غير اليهودية، وأن يستقروا فى فلسطين فحسب، وإنما كذلك عن طريق أنشطة وكالات مثل الصندوق القومى اليهودى(JNF) الجديد، وبدأ الصندوق يطلب التبرعات من الغربيين الأثرياء لشراء أراض فى فلسطين ثم تسليمها بعد ذلك لكى يستخدمها اليهود بشكل حصرى ودائم، هذه الأراضى كان يمكن أن تكون ملكية عامة، ثم بعد أن تصل إلى الحصة المناسبة تصبح أساس دولة يهودية[١١]. وهكذا أدى هذا المشروع المزدوج – الهجرة اليهودية والاستيلاء على الأراضى بالشراء فى فلسطين – إلى تنامى الخلاف والصدام مع المجتمع العربى، وخاصة من أواخر عشرينيات القرن العشرين عندما زاد التدفق الأوروبى مرة أخرى، وعرف كثير من الفلسطينيين الذين كانوا مستأجرين لأراضيهم مرارة فقدان مصدر معيشتهم؛ حيث كان الصندوق القومى اليهودى يشترى مساحات كبيرة من الملاك الغائبين، ويستخدم وسائل غير قانونية كثيرة للحصول على المزيد من الأراضى[١٢]، وبينما كان الصهاينة يحشدون الدعم لمشروعهم من كثير من القوى الاستعمارية، تنبه الفلسطينيون إلى احتمال أن يفقدوا كل أراضيهم فى المستقبل القريب. وابتداء من «هرتزل» لم يحاول زعماء الصهيونية أن يخفوا طموحاتهم القومية، أو أن يخفوا حقيقة أن الفلسطينيين لن يكون لهم أى دور فى الدولة اليهودية المأمولة، ورغم أن إسرائيل سوف تزعم بعد ذلك أن الدول العربية المحيطة بها كانت تشكل خطراً دائمًا على وجودها، فإن الأكثر دقة هو أن ننظر إلى تحدى الصهيونية للحياة الفلسطينية على المستويين الفردى والمجتمعى باعتباره السبب الأساسى للعداء[١٣].

وبالطبع كانت عودة ظهور معاداة السامية فى أجزاء من أوروبا دافعًا قوياً لليهود على الهجرة، وخاصة بعد أن ترسخت سلطة «هتلر» فى ١٩٣٣، إلا أنه لا ينبغى أن نسمح للتطورات المرعبة فى أوروبا بأن تطمس وجهة النظر الفلسطينية بخصوص

الهجرة اليهودية؛ فمن الواضح أن الشعب الفلسطيني لم يكن مسئولاً عن صعود «هتلر» ولا عن أجندته العنصرية، ورغم أن بعض الإسرائيليين يحاولون أن يورطوا الفلسطينيين في الإبادة الجماعية النازية، فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن سكان فلسطين الأصليين لم يقوموا بأى دور في عملية التطهير العرقي في أوروبا من اليهود[١٤]، بل على العكس من ذلك واجه الفلسطينيون في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي فقدان أراضيهم على يد الضحايا من اليهود الذين فروا من «هتلر» إلى فلسطين. لم تكن هناك تسوية عادلة بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود في فلسطين، بل إن الخطايا التي ارتكبت بحق يهود أوروبا، ارتكبت بالتالي ضد الفلسطينيين الأبرياء تماماً مثل الجرائم الأولية[١٥].

إلى جانب ذلك فإنه لا يمكن اعتبارالفلسطينيين مسئولين عن النزوة الحصرية للصهيونية والآليات المختلفة التي استعد بها اليهود القادمون، لا من أجل التعايش مع جيرانهم، وإنما للمواجهة والفصل. كانت هناك درجة من العداء بين المجتمعات بسبب بعض الظروف الناشئة عن حجم الجهد الصهيوني والنتائج العملية لمثل هذا المشروع الاستعماري الضخم، ومما لا شك فيه أن الفلسطينيين كانوا غاضبين وخائفين من إصرار الصهيونية على إقامة دولة يهودية متكاملة ومنفصلة، وأخذت هذه المخاوف شكلاً عملياً عندما كان الصندوق القومي اليهودي يستحوز على المزيد من الأراضي عاماً بعد عام[١٦]، وكان يقال للمستوطنين أنفسهم بأن يتوقعوا أرضاً خالية يقومون بزراعتها: تعاليم الصهيونية تؤمن بأن فلسطين كانت «أرضاً بلا شعب لشعب بلا أرض»، وعندما جاء وا ووجدوا أن الأمر ليس كذلك، وجد كثير من اليهود صعوبة في التكيف مع واقع التعايش، وكانوا أكثر استعداداً لإقرار سياسات أكثر حصرية وأكثر انفصالية، وربما أكثر مما كانت لو أنهم كانوا قد عرفوا بوجود سكان فلسطينيين أصليين قبل مجيئهم[١٧].

إسراع «هتلر» المروع بعملية معاداة السامية في الأربعينيات من القرن الماضي أدى مباشرة – وعلى نحو مأساوي، إلى التأسيس الدموي لدولة إسرائيل في ١٩٤٨، فرَّ المزيد والمزيد من يهود أوروبا إلى فلسطين، مسببين مزيداً من التوتر بين المجتمعين العدائيين الفلسطيني واليهودي، مع تقوية المطالب اليهودية بأن المهاجرين منهم الذين

كان قد وصل عددهم إلى ما يزيد عن نصف المليون نسمة لابد من أن يحصلوا على دولة خاصة بهم، فى الوقت نفسه كان رعب معسكرات الاعتقال قد قلل من الإصرار السابق للمجتمع الدولى على أن المهاجرين اليهود لم يكن لهم حق «سابق» فى إقامة دولة فى فلسطين. وبعد ١٩٤٥ عندما كان على دول أوروبية متعددة أن تواجه إما تورطها المباشر فى الإبادة الجماعية التى قامت بها النازية أو فشلها فى العمل بحسم لوقفها كان الجدال الأخلاقى ضد قيام إسرائيل حصرية قد اختفى بالفعل[١٨].

بالإضافة إلى ذلك كان المجتمع اليهودى فى فلسطين يواصل الحصول على وسائل عسكرية لتحقيق إعلان استقلال إسرائيل دون مساعدة خارجية، وإذا كان لابد من إقامة دولة إسرائيلية بواسطة المستوطنين اليهود فقط يصبح من الأسهل على الدول الغربية أن تعترف بشرعيتها، وأن تمنحها الدعم. وباستغلال علاقاتهم باليهود الأغنياء المانحين فى أوروبا وأمريكا، حصل المستوطنون فى فلسطين على أسلحة من تشيكوسلوفاكيا وأعطوها للمهاجرين الجدد، وحيث إن كثيراً من اليهود كانوا قد حاربوا ضد النازية فى جيوش عدة، كان بإمكان المستوطنين أن يعتمدوا على نواة من الجنود المدربين لقيادة الكفاح «التحررى» المتوقع ضد العرب الغافلين[١٩].

البريطانيون الذين كانوا مسئولين عن فلسطين منذ الحرب العالمية الأولى، كان ردهم على العنف المجتمعى المتزايد بأن مَرَّرُوا قضية الدولة اليهودية إلى الأمم المتحدة التى كانت قد أنشئت حديثًا، والتى كانت مكونة آنذاك - وبالكامل تقريبًا - من القوى الغربية، وكان معظمها لايزال نشطًا فى مشروعاته الاستعمارية، فصوتت لصالح إقامة ثلاث مناطق منفصلة فى فلسطين: دولة يهودية ودولة فلسطينية ومنطقة دولية يعيش فيها الجماعتان جنبًا إلى جنب تحت إشراف الأمم المتحدة، وكانت المنطقة الأخيرة تضم القدس بكاملها، وهى موقع أكثر المواجهات عنفًا بين الطرفين. خطة الأمم المتحدة منحت المستوطنين اليهود الذين كان عددهم قد وصل إلى ثلث سكان فلسطين تقريبًا ويملكون أقل من ٧٪ من الأراضى، منحتهم أكثر من نصف الأراضى الموجودة، لإقامة الدولة الجديدة. الفلسطينيون، وهم مدهوشون لظلم هذا الاقتراح، رفضوه، بينما قبله المستوطنون اليهود فرحين، وشرعوا فى الدفاع عن المكاسب التى حققوها[٢٠].

من نوفمبر ١٩٤٧ إلى يناير ١٩٤٩ دارت معارك كثيرة بين اليهود والعرب، وفى منتصف تلك المرحلة، فى ١٤ مايو ١٩٤٨، أعلن المستوطنون اليهود استقلالهم. وكانت وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية عن الأحداث التالية، والتى ظلوا يعبرون عنها على مدى عقود بعد ١٩٤٨، هى أن الفلسطينيين ومؤيديهم فى الدول العربية المجاورة رفضوا خطة التقسيم التى قررتها الأمم المتحدة بسبب طمعهم، وبعد ذلك حاولوا القضاء على الدولة الإسرائيلية الجديدة، ونتيجة لذلك صد المدافعون اليهود الهجوم، وترك كثير من العرب ديارهم على افتراض أن النصر العربى النهائى سيعيدهم إليها. وعلى مدى أجيال، كانت قصة إقامة إسرائيل هذه تؤكد جحود العرب وضعفهم وجبنهم، بموازاة سعى إسرائيل لأن تتكيف مع جيرانها، وصدق نية المستوطنين اليهود(٢١).

وفى العقد الأخير تقريباً، كان هناك اعتراض كبير على هذه الأسطورة التاريخية من قبل جيل جديد من المؤرخين يدعون بـ«المراجعين»، وفى مواجهة لبعض جوانب إقامة دولة إسرائيل اعترفوا بأنها خرجت إلى حيز الوجود من خلال عمل عسكرى تم التخطيط له جيداً، وفظائع ارتكبت ضد السكان الفلسطينين، كما سلموا بظلم خطة الأمم المتحدة، واعترفوا بأن المستوطنين اليهود كانوا يحاولون توسيع مساحتهم فى ظل اقتراح الفصل قبل أن يواجهوا مقاومة الفلسطينيين أو الجيوش العربية، كما أكدوا أن العدد الهائل من اللاجئين الفلسطينيين لم يتركوا ديارهم بمحض إرادتهم، وإنما أجبروا على ذلك نتيجة للمجازر والتهديدات الإسرائيلية(٢٢)، كما نرى من هذا التاريخ الحديث أن الجنود الإسرائيليين كانوا يحاربون خارج حدود الدولة اليهودية فى إطار خطة الفصل، محاولين إقامة دولة أكبر بكثير مما كانت الأمم المتحدة تقصده من قبل. ونتيجة لذلك، عندما استسلمت القوات العربية للهزيمة مبكراً فى ١٩٤٩، كانت إسرائيل قد تضخمت لتشمل معظم ما كان يسمى بفلسطين، وفى الوقت نفسه كان السكان الفلسطينيون قد تبعثروا بشكل عام، ولم يكن هناك منهم سوى ١٥٠٠٠٠نسمة تقريباً فى إسرائيل الجديدة.

هذا الكتاب معنى كذلك بأعمال إسرائيل فى الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ١٩٦٧، إلا أننا لابد من أن نتوقف هنا عند العام ١٩٤٩ لنتأمل إحصائيات دولة إسرائيل؛ فمن عدد سكان يبلغ ٢٥٠٠٠ نسمة فى ١٨٨٠ نما عدد المستوطنين اليهود

إلى نحو ٦٠٠٠٠٠ بحلول عام ١٩٤٧، وكان هؤلاء المستوطنون يملكون ٧٪ فقط من الأراضي في ١٩٤٧، إلا أنهم حصلوا على ٥٦٪ من أراضي فلسطين في ظل خطة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أنه عند انتهاء الحرب في ١٩٤٩ كانت إسرائيل قد أصبحت تسيطر على ٧٧٪ من فلسطين السابقة: في غضون ٧٠ سنة فقط كان الفلسطينيون قد أصبحوا بالفعل يسيطرون على أقل من ربع فلسطين بعد أن كانوا يقيمون وحدهم عليها. معاداة السامية في أوروبا، والصهيونية التي كانت نتيجة لها، هما اللذان دفعا السكان الفلسطينيين ليعيشوا على حصة ضئيلة من أراضيهم السابقة، وخلقتا دولة جديدة حصرية، كان من الصعب أن تنعم بعلاقات طبيعية مع جيرانها العرب.

وبعد المعدل الكبير للهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد ١٨٨٠ والأحداث الرهيبة في ١٩٤٧–١٩٤٩، وجد كثير من الفلسطينيين ومن العرب بشكل عام أنه كان من الصعب أن يكون هناك سلام مع فكرة إسرائيل. كان الجدال الأخلاقي حول إنشاء دولة إسرائيل طاغيًا من وجهة النظر الفلسطينية، كما أن تحويل هذا الجزء الكبير من فلسطين ليصبح ضمن إسرائيل جعل من الدولة اليهودية أفقًا أقل جاذبية، وخاصة بالنسبة لضحايا جهدها «لتطهير» الأراضي من سكانها الأصليين، وبالنسبة لحوالي ٧٥٠٠٠٠ فلسطيني كانوا الآن قد أبعدوا عن أراضيهم، كان إعلان استقلال إسرائيل يعني ضياع كل تجربتهم: مصدر رزقهم، تراثهم، آمالهم، كل ذلك ضاع فجأة[٢٤]، وهكذا لم يكن هؤلاء الناس الذين ألقى بهم في مخيمات الضفة الغربية وغزة والأردن وغيرها، لم يكونوا على استعداد للاعتراف بإسرائيل ولا لأن يجدوا حلاً وسطًا بين مطالبهم ومطالب المستوطنين. الفلسطينيون لم يطردوا اليهود من أوروبا، وإنما هم الذين طُرِدُوا من ديارهم نتيجة العمليات العسكرية اليهودية والشروط الحصرية لإسرائيل الجديدة. ترسخ الاستياء العربي بعد أن أضفت إسرائيل الصبغة الرسمية على حدودها الجديدة في ١٩٤٩، وقامت بتحصينها، كما زاد استياء الفلسطينيين بالاستيلاء على أراضيهم لكي يصبح أكثر من ٧٥٪ منها في يد الأقلية اليهودية.

بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٧ واصل سكان فلسطين الأصليون حياتهم على المساحة المتبقية من أراضيهم وهي ٢٣٪، دون أن تسمح لهم الإدارة الأردنية للضفة

الغربية ولا الإدارة المصرية لقطاع غزة بأن يكون لهم حكم ذاتى كامل فى هذه المناطق، كانت الدول المجاورة ترى إسرائيل خطراً يهدد أراضيها، كما كانت إسرائيل، بالمثل، تدعى أن جيرانها يريدون القضاء عليها، وهكذا احتُلت فلسطين مرة أخرى. وعلاوة على اعتداء إسرائيل على مصر فى ١٩٥٦، وأزمة السويس التى تلت ذلك، حدثت عدة مناوشات بين إسرائيل والدول العربية مما أسهم فى استمرار أجواء التوتر بين الجانبين، وتواصل أسلوب الدفاع والهجوم بين إسرائيل وجيرانها على هذا الأساس حتى نهاية الستينيات عندما قررت إسرائيل أن تمسك بزمام أمورها، وبعد أن استغلت العقدين التاليين لإعلان الاستقلال من أجل زيادة عدد سكانها وللاستثمار فى العتاد العسكرى، أصبحت إسرائيل قادرة على أن تلوح باستخدام القوة حتى وإن كان ادعاء القوة مجرد كلام أكثر مما هو حقيقة، وفى يونيو ١٩٦٧ وجهت إسرائيل ضربة استباقية لجيرانها قضت على قدراتهم الدفاعية ومهدت الطريق لتحقيق مكاسب على الأرض، وفى إطار «الدفاع» عن مكاسبها فى ١٩٤٩ قامت باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ومساحات كبيرة من صحراء سيناء المصرية. السكان الفلسطينيون الذين كانوا قد وجدوا أنفسهم مكدسين فى الضفة الغربية وغزة قبل عشرين عامًا، كانوا يشهدون الآن، بلا حول ولا قوة، المساحة المتبقية (وهى ٢٣٪) مما كانت فلسطين ذات يوم، وهى تسقط تحت السيطرة الإسرائيلية[٢٥].

١٩٦٧ ونتائجها

بنهاية يونيو ١٩٦٧، كان الجيش الإسرائيلى يسيطر على الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء. وتحسبًا لهجوم شامل مفترض على الدولة اليهودية، قامت إسرائيل بالاستيلاء على أراضٍ واسعة من كل جيرانها العرب، وأصبحت تواجه تحديًا جديداً، وهو ماذا تفعل بهذه الأراضى التى استولت عليها بالحرب؟ وكيف تتعامل مع السكان الفلسطينيين الذين أصبحوا يعيشون الآن تحت احتلالها؟[٢٦] كان الموقف الإسرائيلى الرسمى هو أن حرب الأيام الستة كانت إجراءً دفاعيًا تم بهدف واحد وهو الحفاظ على إسرائيل، وبالرغم من أن سرعة هزيمة العرب والمساحة الكبيرة للأراضى التى استولت عليها اسرائيل، بالرغم من أن ذلك يلقى أيضًا بظلال من الشك على صورة إسرائيل باعتبارها كانت معرضة للدمار،

فإن المسئولين الحكوميين ظلوا يرددون الرسالة التى تقول إن الاحتلال كان لأغراض أمنية فقط، وأن الأراضى المستولى عليها من المفترض أن تكون بمثابة مناطق حاجزة تساعد على عزل إسرائيل ١٩٤٩ لتكون بمنأى عن أى هجوم فى المستقبل[٢٧].

إلا أنه كان من الصعب إغفال الدوافع الأخرى للحرب أو على الأقل الاعتراف بأن المفهوم الإسرائيلى عن فائدة هذه الأراضى كان زائداً عن الحد. قبل نهاية يوليو ١٩٦٧ أصدر الكنيسيت قانونًا يسمح بالاستيعاب الكامل للقدس الشرقية التى هى جزء من الضفة الغربية، وكانت تحت الإدارة الأردنية قبل الحرب، وفى ٢٨ يونيو تمت الإجراءات القانونية، كما تم وضع إطار عمل مؤسسى للتوسع فى طرد الفلسطينيين من بعض المناطق ونقل اليهود الإسرائيليين إلى مناطق أخرى[٢٨].

كانت عملية «إعادة توحيد إسرائيل» ظاهرة مختلفة تمامًا عن فكرة «الدفاع عن إسرائيل»؛ فبينما كانت الثانية تشير إلى مخاوف سلبية بأن المشروع الصهيونى قد يظل معرضًا للدمار، كان ضم القدس يقدم صوراً إيجابية عن الإنجاز القومى الإسرائيلى، ويفتح آفاقًا تاريخية على العصر الذهبى لإسرائيل التوراتية المفترضة، أى الأرض الممتدة من البحر الأبيض إلى الفرات، وإذا كان التيار الرئيسى من السياسيين الإسرائيليين كان يركز قبل ١٩٦٧ على الهدف العملى وهو تقوية دعائم دولة ١٩٤٩، فإن حجم وأهمية انتصار ١٩٦٧ والعودة الرمزية للقدس قد سمحت برؤى أكثر طموحاً وأكثر رومانسية عن مستقبل الدولة الإسرائيلية فى السنوات التالية[٢٩].

للوهلة الأولى، قد تبدو الأراضى الفلسطينية التى استولت عليها إسرائيل غير ذات أهمية، لم يكن هناك يهود يعيشون عليها، كما أن السكان الأصليين قاوموا الإسرائيليين بشدة فى محاولتهم للاستيلاء عليها، وإذا كان أصحاب الأرض سيبقون فيها فإن فرصة إسرائيل للإفادة الدائمة من هذه الأراضى كانت تبدو محدودة، إلا أن الضم الفورى للقدس الشرقية أعطى فكرة ما عن إستراتيچية إسرائيل المستقبلية. وبعد إعلان سيادة إسرائيل على مناطق كاملة، قامت الحكومة وبلدية المدينة «بتطهير» المدينة القديمة من مئات الفلسطينيين، ونفذت مشروعات البناء فى المناطق اليهودية الجديدة فى الأراضى التى تم الاستيلاء عليها حديثًا، ورغم احتجاجات الأمم المتحدة، أخذت إسرائيل القدس، ليس ضمانًا ضد الخطر الخارجى، وإنما بغرض التوسع[٣٠].

كان رد المجتمع الدولى على سياسة الضم التى تنتهجها إسرائيل شديد اللهجة: فى نوفمبر ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن الدولى قراراً بضرورة انسحاب إسرائيل «من أراضى الصراع الأخير»، مؤكداً أن «الاستيلاء على أراضٍ عن طريق الحرب أمر غير مقبول». وطبقًا للقانون الدولى، اعترف مجلس الأمن بعدم مشروعية الاحتلال الدائم أو ضم الأراضى المستولى عليها، وأمر إسرائيل بوضوح بأن تعيد ما أخذته فى حرب يونيو، وفى مقابل ذلك تحصل على «ضمان»، «بحماية أراضى كل دول المنطقة واستقلالها السياسى»، وهو اعتراف بوجودها من دول كانت قد عارضت إقامتها فى ١٩٤٨[٢١].

منذ عام ١٩٦٧ يعلق الفلسطينيون أملهم على القرار ٢٤٢ وغيره من مساعى الأمم المتحدة لإجبار إسرائيل على أن تعطى مقابل ما أخذت؛ فبعد أن فقدوا معظم ما كان فلسطين تحت الانتداب البريطانى فى ١٩٤٩، قد يتمكن الفلسطينيون – لو تم تطبيق القرار رقم ٢٤٢ بالكامل– من أن يقيموا دولة صغيرة على ما تبقى لهم من أراضٍ، هذه الدولة يمكن أن تقوم بجوار إسرائيل، ولكنها ستكون متحررة من جيشها ومن جنود الأردن، محتلها السابق. هؤلاء الفلسطينيون الذين كانوا يريدون حلاً يقضى بوجود دولتين، يعودون بأفكارهم إلى ١٩٦٧ عندما كان الانسحاب الإسرائيلى يمكن أن يخلف أساساً لدولة مستقلة.

برنامج الاستيطان

لسوء الحظ، فإن القدس الشرقية لم تكن حداً لمطامح إسرائيل التوسعية؛ ففى السنوات العشر التالية لحرب الأيام الستة كان المنطق الأمنى للاحتفاظ بالأراضى المحتلة، قد حل محله جدل أيديولوچى يؤيد توسع الدولة اليهودية، فكان برنامج الاستيطان الذى يغير تمامًا وضع الأراضى المحتلة وأفق السلام الإسرائيلى الفلسطينى، وهو النتيجة العملية لهذا التحول فى الرأى.

بحلول أغسطس ١٩٦٧ ظهرت فجأة جماعة تدعى «الحركة من أجل كل أرض إسرائيل» تؤيد الاستيلاء على تلك المناطق التى وعد الله بها الشعب اليهودى فى التوراة، وبعضويتها المكونة من أصحاب الفكر الدينى والجماعات الصهيونية الإرهابية

السابقين، كانت الحركة تضغط على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لكى تستعمر الضفة الغربية وقطاع غزة، وبمنتصف السبعينيات كان الألوف من المستوطنين قد عبروا إلى الأراضى المحتلة لإقامة مستوطنات إسرائيلية بين الفلسطينيين، وفى ظل صمت ومساعدة الجيش الإسرائيلى، المباشرة أحيانًا، أقيمت أولى المستوطنات اليهودية[٣٣]. وفى داخل إسرائيل انضمت "جوش إمونيم Gush Emunim" (كتلة الأوفياء بالعهد) إلى الحركة، وهى جماعة ذات تأثير كبير تحظى بعضوية واسعة، وتحاول تجسير الثغرة بين التصور الدينى القديم والممارسة السياسية المعاصرة. حزب العمل اليسارى الحاكم الذى قام – دون تردد – بضم القدس الشرقية فى ١٩٦٧، بينما كان متذبذبًا بخصوص استعمار المناطق المحتلة الأخرى، هذا الحزب خرج من السلطة فى ١٩٧٧ على يد حكومة الليكود برئاسة «مناحيم بيجن»، ومن بين الاهتمامات الرسمية الأولى لرئيس الوزراء الجديد، كان هناك اجتماع بالحاخام «تزفى إيهودا كوك– Tzvi Yehuda Kook» الزعيم الروحى لجماعة "جوش إمونيم"؛ حيث انحنى «بيجن– Begin» احترامًا لدور حركة الاستيطان الأيديولوچى فى الفوز الذى حققه[٣٤].

كان لجماعات مثل «جوش إمونيم» فى السبعينيات تأثير كبير فى إبعاد إسرائيل عن فهم احتلالها للأراضى الفلسطينية باعتباره إجراءً أمنيًا وتقريبها من الاعتراف بالمناطق المحتلة باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من إسرائيل الكبرى، هذه العوامل داخل حزب العمل، التى أدت بالفعل لضم معظم المناطق المحتلة لإسرائيل، كانت تجد كل الدعم لحججها من قبل اليمين، ورغم أنه كان هناك بعض الجدال فى دوائر حزب العمل حول الرغبة فى الاستيعاب الرسمى لمساحة كبيرة من الأراضى ولعدد كبير من الفلسطينيين، ارتفعت شعبية حزب الليكود كثيرًا عندما قدم للإسرائيليين الحلم بدولة يهودية أكبر وأفضل. العناصر الدينية والقومية فى المجتمع، قدمت التبرير الأيديولوچى للأعمال التى كانت سببًا فى إدانة إسرائيل بالفعل من كل الدول الأخرى. لقد فسر المجتمع الدولى أعمال إسرائيل اعتبارًا من ١٩٦٧ باعتبارها قسرًا، ثم طردًا فى النهاية لشعب أصلى على يد غزاة أجانب. وبإحياء ذكريات تاريخية وأسطورية للاستيطان اليهودى الأصلى قبل ألفى عام، فإن جماعات مثل «جوش إمونيم» كانت تصرف النظر عن تلك الاتهامات، وتشجع الإسرائيليين على أن يشعروا بالفخر لإنجازاتهم التى تحققت على الأرض. الفهم الجديد لأهمية الأراضى كان يقوم على أمر توراتى ورؤية

رومانسية للتاريخ اليهودى القديم: الضفة الغربية ليست محتلة من قبل إسرائيل، بل إنها بالأحرى «مُستعادة» وربما «مُستخلصة». والفلسطينيون، لو نظر المرء إلى الوراء، كانوا هم الذين يحتلون الأرض اليهودية، بالمعنى الأكثر دقة. بهذا المفهوم للمكاسب التى تحققت فى ١٩٦٧ وبطمس المنطق الأمنى، استطاعت حكومة الليكود فى ١٩٧٧ أن تدشن حملة واسعة للاستيطان مدعومة من الدولة[٢٥].

اعتبرت حركة المستوطن مراراً، وخاصة خارج إسرائيل، جماعة متطرفة تضم أصوليين دينيين وسياسيين ولا تعبر عن الرأى العام بدقة، ولكن هذه النظرة ترد عليها بوضوح عودة حزب الليكود للسلطة فى السنوات التالية لعام ١٩٧٧، على أساس هذا البرنامج السياسى نفسه الذى يقوم على القومية التوسعية والتحريرية، كما نستطيع - على أية حال - أن نجد المزيد من الدوافع العملية أو الواقعية لنشاط الاستيطان، وخاصة على الجناح اليسارى فى الانقسام السياسى الإسرائيلى.

«موشى دايان- Moshe Dayan»، الذى كان والده قد ساعد فى تأسيس حزب العمل اليسارى (الماباى) فى الثلاثينيات، كان وزيراً للدفاع إبان حرب الأيام الستة، وكانت لديه صلات قوية بمؤسسة اليسار بسبب عائلته وقربه من «ديڤيد بن جوريون- David Ben-Gurion»[٣٦]، إلا أنه فى حديث له فى أغسطس ١٩٦٧ داخل الأسوار التى كان قد تم الاستيلاء عليها فى القدس القديمة، عبر «دايان» بوضوح عن دعمه للاستيطان اليهودى فى كل المناطق المحتلة، ورغم أنه كان يتكلم من منظور أيديولوچى مشحون بقومية دينية، فإنه أوضح أن برنامج الاستيطان كان لابد من أن يسترشد بالپراجماتية وليس بالأيديولوچيا. «أنا أقف إلى جانب الحقائق التى سوف تجمع الأيادى، ليس أيادينا فقط، وإنما أيادى الجانب الآخر كذلك، وأيادى الواقع»[٣٧].

كانت عبقرية «دايان» تعترف بأن الاستيطان التدريجى يمكن أن يؤثر على فكرة الجماهير الإسرائيلية عن إمكانية التوسع الإسرائيلى، أكثر حتى من تأثير التأويلات التوراتية والدعاية الشوفينية، بالإضافة إلى أن «خلق حقائق» سيكون من شأنه أن يُلزِم الإسرائيلين والفلسطينيين معًا بخلق واقع جديد على الأرض، المزاعم الفلسطينية التى تعتمد على القانون الدولى أو ترتيبات الماضى فى الأراضى المحتلة لن يكون لها مكان فى مواجهة هذا الواقع الجديد.

أكد «ديان» نفوذه على برنامج الاستيطان بتخليه عن حزب العمل وانضمامه إلى الليكود فى أثناء الانتصار الساحق لليمين فى ١٩٧٧، وأصبح وزيراً للخارجية فى حكومة «بيجن» مسهمًا بذلك فى عملية الاستعمار المنظمة للضفة الغربية وغزة التى كانت تقوم بها الحكومة الجديدة[٣٨]. كانت سياسة الدولة بسيطة، أولاً: يقوم المسّاحون أو الباحثون عن أماكن لإنشاء مستوطنات بتحديد مساحات كبيرة لذلك من الأراضى الفلسطينية، ثانيًا: تطالب الدولة رسميا بهذه الأراضى عن طريق صيغ قانونية كثيرة ملتبسة أو مغالِطَة بشكل واضح[٣٩]، وأخيراً تقوم الحكومة بدعم تكاليف المعيشة فى المستوطنة سواء بتخفيض ثمن قطعة الأرض للبناء عليها، أو تخفيض قيمة الإيجار فى حالة تسليم المسكن جاهزاً مع التأكيد على أن الضرائب ستكون منخفضة، وتقديم حوافز كثيرة لكى تصبح مستوطنًا، وبوجود قليل من المصاعب المرتبطة بحياة «حدودية» فى دول أخرى، ولم يكن غريبًا أن تتمكن الحكومة الإسرائيلية من إقناع الألوف من المواطنين اليهود العاديين أن ينتقلوا إلى الأراضى المحتلة، وبينما كان هناك من انتقل لأسباب أيديولوچية، كانت الأغلبية تنتقل لأسباب مالية: لقد كانت حكومتهم تقدم لهم عرضًا لا يمكن رفضه[٤٠].

بحلول أوائل الثمانينيات، كانت إسرائيل قد نجحت فى توطين عشرات الألوف من مواطنيها اليهود فى الأراضى الفلسطينية المحتلة خرقًا للقانون الدولى وتحدياً للرأى العام العالمى[٤١]، والأهم من ذلك أنها كانت قد بدأت فى تغيير واقع علاقتها بالأرض مع الفلسطينيين، وأخيراً، استطاعت أن تقنع الجمهور الإسرائيلى بتبنى رؤية مختلفة تمامًا عن الضفة الغربية وقطاع غزة كانت رائجة فى ١٩٦٧، ورغم أن قيادات حزب العمل الإسرائيلى كانوا قد استشعروا فرص ضم الأراضى بعد غزو ١٩٦٧، فإن عملية بيع هذه الفكرة للشعب الإسرائيلى كانت أبعد من ذلك بكثير. وعلى مدى السنوات التالية لم يعد ينظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم أصحاب الأرض أو فلسطين، وإنما باعتبارهم شاغلين غير شرعيين لإسرائيل الكبرى (Eretz Yisrael)، الضفة الغربية أصبحت يهودا والساماريا (Judea and Samaria) على الخرائط الإسرائيلية وفى لغة الحوار السياسى، والأراضى نفسها التى تم الحصول عليها وسط موجة من الفرح والشعور بالانتصار، أصبحت أراضى متنازعًا عليها[٤٢].

المستوطنات والرأى العام الإسرائيلى

كان من نتائج المكاسب التى تحققت لإسرائيل بعد ١٩٦٧ أن أصبح العالم العربى أكثر اقتناعًا بظلم الوجود الإسرائيلى فى الشرق الأوسط، إلا أنه فى أعقاب حرب «يوم كيبور» فى ١٩٧٣ مع مصر وسوريا وانجذاب الحكومة المصرية نحو الولايات المتحدة، بدأ بعض الإسرائيليين يرون أن مزايا اقتراحات السلام يمكن أن تدعم الوضع الإقليمى لإسرائيل، وبرعاية الولايات المتحدة دخلت إسرائيل فى مفاوضات ناجحة مع مصر تُوجت بمعاهدة سلام وعدت بتناول القضية الفلسطينية بالبحث، إلا أنها انتهت فقط بانسحاب إسرائيلى من شبه جزيرة سيناء، وحاول «أنور السادات» - رئيس مصر خلال المفاوضات - أن يصر على أولية القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلى، ولكن رفض «مناحيم بيجن» التنازل عن أى جزء من الضفة الغربية، أكد تجاهل مواد معاهدة السلام لتطبيق القرار رقم ٢٤٢ فيما بعد[٤٣].

فشل «السادات» فى إقناع «بيجن» والولايات المتحدة بشكل خاص بأن إسرائيل لابد من أن تتعهد بالانسحاب الكامل من الأراضى المحتلة، كان له أثر سيئ على السلام الجديد بين بلاده وإسرائيل، وبمرور الوقت اتضح أن مصر، وربما دون عمد، قد دخلت فى صفقة سلام دون بقية العرب، فانفرطت وحدتهم السابقة إزاء إسرائيل، ورغم أنه قد يكون من السهل أن نبالغ فى درجة تعاون الدول العربية فى أهداف سياستها الخارجية فى الفترة السابقة، فإن «جمال عبد الناصر» سلف «أنور السادات» كان قد أخاف كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل بكلامه عن «الوحدة العربية» وعن دولة عربية واحدة كبيرة. وفى مفاوضات السلام فى كامب ديڤيد التى انتهت فى ١٩٧٨ قررت مصر أن تقبل بوجود إسرائيل، وبتعهد ضعيف بدفع عملية حكم ذاتى فلسطينى فى مقابل سيناء وحزمة مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى حصلت إسرائيل على بيئة أكثر استقرارًا مكنت حكومة بيجن من أن تستوطن الأراضى المحتلة بشكل دائم[٤٤].

ربما يكون السلام الذى عقد مع مصر قد أقنع الكثير من الإسرائيليين بتساوق الاحتلال الدائم مع سلام عربى، فإذا كانت مصر مستعدة لتوقيع اتفاق بالرغم من كل مكاسب إسرائيل فى ١٩٦٧، فإن أعمال إسرائيل فى حرب الأيام الستة تكون قد

أخذت شرعية جديدة، وربما تكون قد اكتسبت الدوام. مدفوعة بفورة النجاح بدأت حكومة الليكود أوسع حملات الاستيطان حتى الآن ملتزمة بتقييد طموحها فى سيناء - فقط - التى كان يجب أن تُعاد إلى مصر بموجب اتفاقية السلام، وبالرغم من ذلك عندما جاء الجيش الإسرائيلي ليقوم بتفكيك مستوطنات سيناء فى ١٩٨٢، حتى هذا التنازل البسيط كان يبدو كبيراً جداً، فقد تصادم المستوطنون مع القوات التى ذهبت لإخلائهم، كما وجدوا مساندة واسعة فى كل أنحاء إسرائيل لموقفهم المبدئى ضد الانسحاب الذى تقرر فى المفاوضات[٤٥].

وبينما كان يجرى تفكيك مستوطنات سيناء، كان نشاط الاستيطان فى الضفة الغربية يصل إلى مستويات قياسية[٤٦]، وكان هناك فى أوائل الثمانينيات ما يدل على انقسام الرأى العام الإسرائيلى حول الرغبة فى ضم كل الأراضى المحتلة[٤٧]، ومن جانبه قرر «مناحيم بيجن» أن يرد على هذا الالتباس باستعراض لقوة إسرائيل العسكرية والضعف الفلسطينى - العربى، وقبل مرور أقل من شهرين على احتجاج مستوطنى سيناء، شنت إسرائيل هجومها الكبير على لبنان بهدف القضاء على القيادات الفلسطينية فى المنفى، وتدمير الروح المعنوية للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة تمهيداً لمزيد من الاستيطان الإسرائيلى[٤٨].

لم تتحقق أهداف «بيجن» بالكامل؛ فبالرغم من نجاحه فى قتل عدد كبير من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، ومن طرد منظمة التحرير الفلسطينية من المنطقة، فإن وحشية الهجوم أجبرت كثيرين فى إسرائيل على إعادة النظر فى سياسات الليكود[٤٩]، وبالإضافة إلى التحقيقات الرسمية التى أجريت بخصوص بعض الفظائع التى ارتكبها العسكريون، ألقى المجتمع الليبرالى داخل إسرائيل بثقله وراء منظمات مثل «السلام الآن» التى كانت ترفض دفاع الليكود عن القوة الغاشمة، وطالب بالتفاوض مع الفلسطينيين حول مستقبل الأراضى المحتلة، ودخل الليكود و«جوش إيمونيم» فى صراع مفتوح مع «السلام الآن» وبعض أعضاء حزب العمل، وتطور الخلاف إلى العنف الذى صاحبه هجوم بالقنابل اليدوية على مسيرة «السلام الآن» فى مارس ١٩٨٣، ومع استمرار حركة بناء المستعمرات فى الأراضى المحتلة بكل نشاط (تضاعف عدد المستوطنين ثلاث مرات بين ١٩٨٢ و ١٩٨٥) وكان خطر الفوضى المدنية وربما الحرب الأهلية يهدد القادة الإسرائيليين[٥٠].

ورغم أنه قد يكون من السهل أن نستنتج من هذه التوترات وجود كتلتين فى المجتمع الإسرائيلى إحداها تعارض الاستيطان والأخرى تؤيده، فإن ذلك قد يقدم صورة مشوهة لأعمال مختلف القادة الإسرائيليين المنتخبين خلال تلك الفترة الحرجة؛ فحزب العمل مثلاً لم يحل مشكلاته مع الليكود عن طريق تحدى وعزل أچندة اليمين، وإنما بتشكيل «حكومة وحدة وطنية» فى ١٩٨٥، ظلت ملتزمة بكل خطط «بيجن» للاستمرار فى الاستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة[٥١]. بالإضافة إلى أن تأييد «دايان» البراجماتى لـ«خلق حقائق» قدم فرصة لكل الإسرائيليين بقبول فكرة ضم الأراضى المحتلة. وسواء كان الواحد منهم يؤمن بفكرة «إسرائيل الكبرى» التوراتية، أو بمفهوم قومى عن مساحة أكبر للإسرائيليين، أو بفكرة أن المجتمع الإسرائيلى يمكن أن يستمر فقط بالاعتماد على أرض ومصادر مياه الضفة الغربية (وجنوب لبنان)، فإن سياسة «دايان» باستمرار عملية ضم الأراضى بالتدريج هيأت وسائل تحقيق هذه الأهداف. وبشكل حاسم، فإن «الحقائق» فى الأراضى المحتلة قيدت كذلك أولئك الإسرائيليين، الذين كانوا يعارضون الضم نظرياً، قيدتهم بقبول تاريخى لأعمال إسرائيل: كانت معارضة الاستيطان تعنى تبنى حجة تنطوى على مفارقة تاريخية، أى أن ينأى المرء بنفسه عن المناقشة العملية الضرورية لمستقبل برنامج الاستيطان.

ومع اتساع المستوطنات، وبعد أن أصبحت المعارضة المؤثرة داخل إسرائيل أكثر صعوبة بسبب عدد «الحقائق» الجديدة، فإن الظروف المادية داخل وحول المستوطنات أضعفت هجوم أولئك الذين كانوا يربطون مشروعات الضفة الغربية وغزة بمغامرات إسرائيل فى لبنان. المستوطنات الأولى كانت تعتمد تماماً على الأيديولوچيا والقوة العسكرية الواضحة، وكان شاغلوها من المتدينين أو الوطنيين فى حراسة جنود ضد خطر الفلسطينيين الموجودين بالقرب منهم. ومع تقدم برنامج الاستيطان، تلاشت بعض الفوارق التى كانت واضحة بين الحياة فى إسرائيل ١٩٤٩ وتلك فى الأراضى المحتلة، صادرت الحكومة الإسرائيلية المزيد من الأراضى، وتم تطهير المناطق المحيطة بالمستوطنات من السكان أو العمال الفلسطينيين، والمستوطنات القديمة الآيلة للسقوط حلَّت محلها مستوطنات دائمة أكثر أماناً من ناحية التصميم وعدد المقيمين فيها، وأنشئت بنية تحتية مستقلة للمستوطنات تم ربطها بإسرائيل، توفر التواصل المادى والنفسى بين إسرائيل الأصلية وقواعدها الأمامية الجديدة[٥٢].

وعلى افتراض أن معظم المستوطنين كانوا يتدفقون على الأراضى المحتلة لأسباب اقتصادية أكثر منها أيديولوچية، كان من المهم تأكيد هذا الاستمرار أكثر من الحرص على أفكار ريادية أو افتدائية كانت تشعل حماس المستوطنين الأوائل. ورغم أن بعض المستوطنات الأيديولوچية قد بقيت (مثل ذلك الجيب الصغير وسط الخليل) فإن الحكومة الإسرائيلية بذلت جهداً كبيراً لكى تبنى معظم المستوطنات وفق نموذج المدن الإسرائيلية القائمة(٥٢).

هكذا كان من السهل بالنسبة لمعارضى حرب لبنان أن ينتقدوا بشدة مستوطنى الخليل أو المتعصبين فى «جوش إيمونيم» لتطرفهم ورفضهم للتسوية، إلا أنه أصبح من الصعب التعامل مع عشرات الألوف من الإسرائيليين الأكثر اعتدالاً الذين نزحوا إلى القدس الشرقية المحتلة أو مستوطنات الضفة الغربية. فى هذه المناطق المهمة، التى يمكن أن يعتمد عليها قيام دولة فلسطينية، قامت الحكومة الإسرائيلية بكل ما تستطيع لكى تجعل عملية الضم تتم بشكل سلس وغير لافت للنظر بقدر الإمكان.

الانتفاضة والطريق إلى أوسلو

كانت نتائج برنامج الاستيطان خطيرة على الفلسطينيين ومؤثرة على جوانب كثيرة من حياتهم؛ فالذين كانوا قد فقدوا بالفعل أراضيهم وبيوتهم فى الأربعينيات نتيجة عمليات الطرد والترحيل الإسرائيلية، كان عليهم الآن أن يقبلوا ليس بشروط احتلال جديد فحسب، وإنما أيضاً بعملية منظمة مرة أخرى للطرد والفقد؛ فالمدن ومخيمات اللاجئين المزدحمة بالفعل امتلأت فوق طاقتها بالفلسطينيين الذين أزاحتهم إسرائيل لكى تفسح مكاناً لإقامة مستوطنات يهودية. وبعد أن كانوا هم الأغلبية فى فلسطين تحت الانتداب، كان على سكان الضفة الغربية وغزة أن يقبلوا إمكانية أن يفقدوا سبل عيشهم وهويتهم مع عدم وجود مكان ينسحبون إليه مهزومين هذه المرة. ومع اتضاح نية إسرائيل بأنها لم تكن تنوى احتلال المناطق الباقية من فلسطين وإنما تستعمرها، أصبحت المستوطنات هى الهدف الرئيسى للاحتجاج الفلسطينى والعقبة الرئيسية فى طريق السلام.

أدت مشروعات البناء المستمرة من قبل إدارة العمل / الليكود فى منتصف الثمانينيات إلى المقاومة المنظمة من جانب الفلسطينيين، وبالرغم من أن إسرائيل قد

أبعدت منظمة التحرير الفلسطينية بقدر ما تستطيع عن وطنها، وأطفأت الكثير من أضوائها في محاولة لإحباط الرد الفلسطيني على سياساتها، فإن حجم عمليات الطرد والإبعاد مهد التربة لردود أفعال قوية ضد الاحتلال. ومن بدايات صغيرة في ديسمبر ١٩٨٧، انتشرت الانتفاضة الفلسطينية في كل الأراضي لتواجه قوات الاحتلال أعنف معارضة، على مدى عشرين عامًا[٥٦]. وحيث إن الجيش الإسرائيلي كان ينفذ الأمر الشائن لإسحاق رابين بـ«تكسير عظام» المحتجين الذين يقومون بإلقاء الحجارة، كان الرأي العام العالمي يركز مرة أخرى على وحشية الاحتلال ورفض إسرائيل المستمر لتحقيق الطموحات الوطنية الفلسطينية[٥٧].

بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة لمدة عشرين عامًا، لم تكن إسرائيل مستعدة لمواجهة المقاومة الفلسطينية التي تجلت في الانتفاضة بهذه القوة والاتساع، وإذا كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد تصورت أنها يمكن أن تتعامل مع الأراضي المحتلة باعتبارها امتدادًا لإسرائيل، وكأمر واقع، فإن الانتفاضة جعلتهم يدركون أن لديهم قطاعًا سكانيًا كبيرًا من الصعب السيطرة عليه أيضًا. قوة المقاومة الفلسطينية، بالإضافة إلى الاحتجاج المحلي والدولي ضد الممارسات القمعية للجيش الإسرائيلي، كل ذلك أجبر إسرائيل على أن تفكر في حل أكثر دوامًا وشرعية لمشكلة الاحتلال.

في أغلب الأحوال، كانت المستوطنات الإسرائيلية تتجنب مراكز التجمعات السكانية الفلسطينية، وتقام على أراض زراعية جيدة وبالقرب من أفضل مصادر المياه، وبالرغم من أن السكان اليهود في الخليل كانوا بمثابة رمز قوي لمجموعة واحدة متماسكة في حركة الاستيطان، فإن معظم المستوطنين الموجودين أو المتوقعين في الضفة الغربية كان يقلقهم احتمال المواجهة اليومية مع من طردوهم من أراضيهم، كان النازحون بشكل يومي، الذين يتصورهم برنامج الاستيطان يريدون العكس: كانوا يريدون التأكد من أن الفلسطينيين سيكونون بعيدين عنهم بقدر الإمكان، وبالتالي كانت الأراضي المستهدفة للتنمية هي تلك التي من السهل طرد سكانها الفلسطينيين منها، وخاصة تلك المناطق الريفية البعيدة عن المدن الفلسطينية الرئيسية[٥٨]، وقد أكدت تجربة الانتفاضة سداد هذه الإستراتيجية؛ فبينما كان الجيب اليهودي في الخليل وكثير

من المبانى الإسرائيلية فى نابلس وبيت لحم مكشوفة للجماهير الفلسطينية ومعرضة للهجوم، كان من السهل الوصول إلى معظم المستوطنات (عبر شبكة الطرق الجديدة مع إسرائيل) ومن السهل الدفاع عنها. وبالرغم من أنه كان من الصعب ضبط السكان الفلسطينيين أمنيًا فى المدن، فلم يكن من الصعب إغلاق هذه المدن نفسها لمنع الجماهير من التعبئة ضد معظم المستوطنات المقامة فى الريف الفلسطينى. ومع تزايد أعداد المصابين من الجنود الإسرائيليين فى معارك شوارع المدن مع الفلسطينيين وسوء سمعة إسرائيل الدولية بسبب فظائع جيشها فى الأراضى المحتلة، بدأ يلوح فى الأفق حل: لماذا لا يتم سحب الجيش الإسرائيلى من المدن الفلسطينية بالكامل؟ إعادة الانتشار فى المناطق المدينية ربما يحمى الجنود الإسرائيليين من زخم الانتفاضة، دون أن يؤثر ذلك على تقدم برنامج الاستيطان، إلى جانب أن هذا التلميح قد يؤدى إلى تخفيف النقد الموجه إلى إسرائيل فى الخارج ويُمكِّن الحكومة الإسرائيلية من الادعاء بأن الأراضى المحتلة لم تعد محتلة.

تصور الفلسطينيون أنهم قد حققوا شيئًا عن طريق الانتفاضة: لقد أذلوا العسكرية الإسرائيلية القوية، كما حظوا باحترام جديد بعد هزيمة العرب الكارثية فى ١٩٦٧، من ناحية ثانية لم تكن إسرائيل موشكة على أن تصعد تشددها داخل المدن إلى تهديد باحتلالها بالكامل، كان قد أصبح من الصعب عليها أن تحافظ على النظام فى المدن، ولكن هذه التجربة ساعدت على تركيز أذهان الإسرائيليين على الهدف الحقيقى للاحتلال، وهو المستوطنات. لقد جعلت الانتفاضة القادة الإسرائيليين يدركون أن درجة من الحكم الذاتى الفلسطينى من شأنها أن تقوى سيطرة إسرائيل على الأراضى فى أماكن أخرى، وتجبر الفلسطينيين على أن يتعهدوا شئونهم الأمنية، كما تمكن الجيش الإسرائيلى من أن يسيطر على السكان الفلسطينيين من على البعد. وباستعادة الأحداث نجد أن الانتفاضة كانت تحتوى على مفارقة ساخرة بالنسبة للفلسطينيين: لقد برهنت على تساوق أو تماشى الحكم الذاتى الفلسطينى مع التوسع فى برنامج الاستيطان الإسرائيلى، هذه المفارقة فى برنامج الاستيطان الإسرائيلى، هذه المفارقة الساخرة موجودة – على عدة أوجه – فى صميم عملية أوسلو، وهى خير معبر عن فشلها.

هوامش الفصل الأول

(١) انظر مذكرات شيمون بيريز – "Battlig for Peace" (London: Weidenfield and Nicolson 1955)، والتى يتحدث فيها رئيس الوزراء الأسبق عن «الوعى الجمعى الإسرائيلى» باعتباره «حصيلة ملايين الذكريات المكبوتة».

(٢) هذا واضح فى إعلان استقلال إسرائيل: «بعد إخراجهم من أرض إسرائيل، ظل الشعب اليهودى وفياً لها فى كل دول الشتات، لم يتوقف عن الصلاة والأمل فى العودة واستعادة حريته القومية».

Walter Laqueur and Barry Rubin (eds), "The Israel - Arab Reader" (London: Penguin Books, 1955, 5th edition), pp.107-9.

(٣) للمزيد عن هذه الفترة انظر:

- Charles D.Smith, "Palestine and the Arab- Israeli Conflict", (New York: St Martin's Press, 1992, 2nd edition), pp. 4-15.
- Benjamin Beit-Hallahmi, "Original Sins: Reflections on the History of Zionism and Israel", (London: Pluto Press, 1992), pp. 4-16.
- Keith W.Whitelam, "The Invention of Ancient Israel", (London: Routledge, 1996).

(٤) عرض المؤرخ الإسرائيلى Israel Shahak الفكر اليهودى فى هذه الفترة وفقًا لتسلسله الزمنى، وأسقط افتراضات كثير من العلماء الإسرائيليين. انظر:

- "The Weight of History" in "Jewish History, Jewish Religion", (London: Pluto Press, 1994) pp.50-74.
- Beit Hallahmi, pp. 32-45.
- Lenni Brenner, "Zionism in the Age of the Dictators", (Westport, Connecticut: Lawrence Hill, 1983).

(٥) انظر:

- Beit Hallahmi, p.65.
- Walter Lehn with Uri Davis, THe Jewish National Fund (LOndon: Kegan Paul, 1988) pp.18-19.

(٦) هذه الأرقام مأخوذة من التقرير الذى أعدته اللجنة الأنجلو- أمريكية للتحقيق فى المسألة الفلسطينية (القدس ١٩٦٤) كما نشرت فى Lehn, p.6. وتقرير الأمم المتحدة فى ١٩٤٧، وكذلك فى Smith, p.135 و:

Donald Neff, "Fallen Pillars: United States Policy towards Palestine and Israel since 1945", (Washington: Institute for Palestine Studies, 1955), p.37.

(٧) يشير Beit-Hallahmi, p.62, إلى اجتماع صهيونى حاشد فى Royal Albert Hall فى لندن - ١٩١٩ حيث خاطب القيادى الصهيونى «ماكس نوردو- Max Nordau» جمهوراً بريطانياً يضم رئيس الوزراء أنذاك David Lloyd George قائلاً إن المستوطنين الإسرائيليين «يعرفون ما تتوقعه منا، سيكون علينا أن نكون حراس قناة السويس، سيكون علينا أن نكون مراقبى طريقكم إلى الهند»، والغريب أن هذا ما حدث بالضبط بعد ٣٥ عامًا عندما هاجمت إسرائيل الزعيم الوطنى المصرى عبدالناصر، بدعم بريطانى، بعد أن حاول تأكيد سيادة مصر على القناة.

(٨) للمزيد عن معاملة المستوطنين الطاردة للعرب، انظر المصادر العبرية عند كل من:

- Lehn, pp. 12-13.

- Nur Masalha, "Expulsion of the Palestinians", (Washington: Institute for Palestine Studies, 1992) pp.6-7.

(٩) رفض «هرتزل» الذين كانوا يريدون الجمع بين اليهود وغير اليهود، ووصفهم بالحالمين من نوى النوايا الطيبة، وتوقع أن يثبت إكراه معاداة السامية ما يقوله «إن الأخوة الكونية ليست حتى حلمًا جميلاً، الخصومة ضرورية لدفع جهود الإنسان الكبرى»

The Jewish State, p.153.

(١٠) انظر مثلاً تقرير Beit Hallahmi عن قضية دريفوس فى فرنسا ونجاح المجتمع اليهودى هناك، بعد العفو عن دريفوس فى النهاية: "Original Sins", pp.34-5. ويقول Israel Shahak إن زعماء الصهيونية لم ترتفع شعبيتهم بسبب العداء للسامية فحسب، وإنما لأنهم أيضًا كانوا مشاركين فى أهدافها، وعندما يشير إلى «التحالف المحافظ» بين الصهيونية ومعاداة السامية يذكر Shahak شخصيات صهيونية قيادية (من بينهم: Joachim Prinz نائب رئيس المؤتمر اليهودى العالمى World Jewish Congress ورئيس المؤتمر الأمريكى اليهودى American Jewish Congress، كانوا راضين عن صعود «هتلر» فى أوائل الثلاثينيات؛ لأن ذلك كان يهدد

«الليبرالية» التى كان يعتمد عليها الدمج اليهودى، وبعد انتصار «هتلر» أعلن Prinz مبتهجاً: «الشكل الوحيد للحياة السياسية التى ساعدت الاستيعاب اليهودى قد سقط»

(Shahak, p.79)

(١١) عملية شراء الأراضى المنظمة هذه والاستخدام الحصرى هى موضوع كتاب: Lehn's, The Jewish National Fund (الصندوق القومى اليهودى)، كان هدف الصندوق كما يقول Lehn «أن تصبح وتظل ملكية الأراضى فى فلسطين فى أيدى اليهود بهدف توطين اليهود فيها» p.14.

(١٢) انظر Lehn, pp.54-7, حيث يوجد ملخص للتغيرات التى طرأت على سياسة الصندوق القومى اليهودى "JNF" وجهوده المختلفة لإقامة دولة يهودية كأمر واقع.

(١٣) كشف Nur Masalha عن إجماع واسع حتى من قبل صهيونى القرن التاسع عشر على أن الدولة اليهودية لا يمكن أن تقوم فى فلسطين دون إبعاد واسع للسكان الفلسطينيين من أراضيهم، وهكذا فإن فكرة الإبعاد جزء لا يتجزأ من الفكر السياسى الصهيونى منذ الأيام الأولى من القرن العشرين، إسرائيل زانجويل Israel Zangwill المروج لأسطورة أن فلسطين كانت «أرضاً بلا شعب» أوصى بـ خروج عربى Arab Exodus عام ١٩٢٠ فى كتابه: The Voice of Jerusalem مُصرا على أنه «لا يمكن أن نترك العرب يحبطوا جزءاً عزيزاً من إعادة البناء التاريخية». انظر كذلك:

Expulsion of the Palestinians, pp.13-14. Beit Hallahmi, pp. 68-74.

الذى ينظر إلى «المشكلة» العربية نظرة استعمارية أكثر منها أخلاقية: لم تكن مشكلة الصهاينة فى كيفية إبعاد أعداد كبيرة من السكان الأصليين، كانت المشكلة هى إقناع القوى الاستعمارية لتتركهم ينفذون مشروعهم.

(١٤) انتقد الصحفى البريطانى Robert Fisk متحف الهوكولوست الإسرائيلى فى القدس Yad Va-shem لمحاولته تقديم مفتى القدس، الزعيم الروحى للفلسطينيين باعتباره شخصية مهمة فى مشروع هتلر لإبادة اليهود، بينما كان المفتى قد التقى بـ«هتلر» فى ألمانيا أثناء الحرب محاولاً إقناعه بإيقاف هجرة اليهود إلى فلسطين، نجد أن Yad vashen يقدم المفتى (والفلسطينيين الذين من المفترض أنه يمثلهم) باعتبارهم متواطئين فى الهولوكوست، وهذا فى رأى Fisk يجعل المتحف «أداة للدعاية»: «الاستنتاج واضح: الزعيم الإسلامى للعرب الفلسطينيين مجرم حرب أيضاً؛ فلماذا إذن لا يكون خلفاؤه السياسيون مثله؟»

انظر: Robert Fisk, "Pity the Nation", (Oxford: Oxford University Press, 1992, 2nd edition), p.16.

والواقع أن هتلر كان يستقبل أيضًا ممثلين لجماعات صهيونية تحارب الإنجليز فى فلسطين، المنظمة العسكرية الوطنية التى كانت تتكون من هذه الجماعات أبلغت النازيين رسميا فى يناير ١٩٤١ بأن المقاتلين الصهاينة فى فلسطين كانوا «على علم بمشاعر الود لدى حكومة الرايخ الألمانى وسلطاتها تجاه النشاط الصهيونى داخل ألمانيا وتجاه خطط الهجرة الصهيونية»، كما ادعت المنظمة أيضًا أن من رأيها أنه «يمكن أن تكون هناك مصالح مشتركة بين قيام نظام جديد فى أوروبا بما يتفق مع المفهوم الألمانى والأمانى الحقيقية للشعب اليهودى». هذه الوثيقة ترجمها إلى الإنجليزية Lenni Brenner فى:

"Zionism in the Age of Dictators", (Zed Books, Ltd, 1984), pp. 267-8.

(١٥) أصدر اجتماع رؤساء الدول العربية فى أكتوبر ١٩٤٤ وثيقة تعرض توازنًا ملائمًا لجهود إسرائيل التى تحاول الزج بالعرب فى التواطؤ مع الهولوكوست، وأعلن بروتوكول الإسكندرية أن «الدول العربية كانت أول من أبدت أسفها لما حل بيهود أوروبا على أيدى الدول الأوروبية الدكتاتورية»، إلا أنه «لا يمكن أن يكون هناك ما هو أكثر ظلمًا وعدوانًا من حل مشكلات يهود أوروبا بظلم آخر». Smith p.124.

(١٦) يؤكد Smith أن أراضى الصندوق القومى اليهودى - JNF تصبح يهودية إلى الأبد بمجرد أن يشتريها الصهاينة، ولا يمكن أن تباع أو يتم استخدامها بواسطة غير اليهود، وذلك كجزء من برنامج لتأسيس وجود يهودى دائم فى المنطقة. Ibid., p.31.

(١٧) Israel Zangwin هو الذى وضع شعار «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض»، ثم قام هو وغيره من زعماء الصهيونية بالإبقاء على هذه الأسطورة بعد أن أدركوا أن الواقع كان شديد الاختلاف.

انظر:

- Beit-Hallahmi, pp. 60ff.;
- Lehn, pp. 10-13
- Masalha, "Expulsion of the Palestinians", pp.5-8.

(١٨) بالرغم من أن Benjamin Beit-Hallahmi يقول إن انتصار الصهيونية كان قد تأكد قبل الهولوكوست بفترة طويلة (ص١٧٢)، فإنه يسلم بأن الإبادة الجماعية قوت اقتناع الصهيونية بأن معاداة السامية كانت حتمية، وعلى الأخص بين القوى الاستعمارية التى كانت موافقتها

حاسمه لإقامة دول إسرائيل، هذه النقطة نفسها يتناولها «دونالد نيف – Donald Neff (ص١٧٠)، ولكن من منظور مختلف، ويوضح كيف أن دعم «هارى ترومان – Harry Truman» لإسرائيل، صار أكثر قوة على ضوء الهولوكوست، وكيف تجمع الرأى العام الأمريكى حول فكرة دولة يهودية بعد مواجهة صور معسكرات الموت وجماهير المبعدين.

"Fallen Pillars", pp.44-5.

(١٩) يهاجم Michael Palumbo أسطورة داود التى ترى أن اليهود فى فلسطين كانوا قوة صغيرة ضئيلة العدد فى «حرب الاستقلال» ويصف، بالتفصيل، التفوق المادى واللوجستى للصهاينة على العرب.

"The Palestinian Catastrophe", (London: Faber and Faber, 1987), p.39.

ويرى Charles Smith أن الصهاينة كان لهم التفوق حتى على القوات العربية مجتمعة بنسبة ١:١,٥ بين الذكور فى المرحلة العمرية ما بين ٢٠:٤٥ سنة. (ص١٤٠).

(٢٠) يقول المؤرخ الإسرائيلى Tom Segev إن خطة الأمم المتحدة الأولى للفصل كانت تعطى ٦٢٪ من الأراضى لليهود و٣٨٪ للفلسطينيين، وكانت هذه النسبة غير عادلة بالمرة، ولذلك ألحقت بتقسيم جديد: ٥٥٪ لليهود، ٤٥٪ للفلسطينيين. موشيه شاريت Moshe Sharett، أحد قيادات حزب العمل اليهودى الذى سيطر على السياسة الإسرائيلية فى السنوات التى تلت ذلك، طلب من زملائه فى عام ١٩٤٧ أن يعملوا على تقليص هذه النسبة «وإلا فإنها ستكون سلاحاً خطراً علينا، خطورة الزيت على النار» Segev "The First Israelis", (New York: Macmillan, 1986, p.21.

(٢١) يجمع Paul Findley عدداً من هذه المغالطات التاريخية التى عبر عنها زعماء إسرائيل من "ديفيد بن جوريون David Ben - Gurion، إلى "جولدا مائير Golda Meir" – فى كتابه:

Deliberate Deceptions, (New York: Lawrence Hill Books, 1993), pp. 9-18.

(٢٢) من بينهم:

Simha Flapan, Tom Segev, Benny Morris, Avi Shlaim, Ilan Pappe, Gershon Shafir. ويُسْقِط Morris أسطورة الخروج العربى المستمر فى ١٩٤٨–١٩٤٩ مؤكداً بدلاً من ذلك أن الجيش الإسرائيلى قد قام بدور رئيسى فى العملية، انظر:

"The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1047-1949", (Cambridge: Cambridge University Press, 1987)

ويقول Shlaim إن القيادات الصهيونية فى فلسطين عقدوا اتفاقًا سريا مع عبد الله ملك الأردن لتقسيم فلسطين طبقًا لمصلحة الطرفين، انظر:

"Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine" (Oxford: Oxford University Press, 1988).

فى الوقت نفسه يعرف Gershon Sharir الصهيونية ليس باعتبارها حركة تحرر، وإنما باعتبارها شكلاً من أشكال الاستعمار الاستيطانى، هدفها: "النجاح فى احتلال فلسطين، وفى الوقت نفسه تبرير إقامة استطيان يهودى متجانس من خلال الإنكار الواسع للطموحات الوطنية الفلسطينية"، انظر:

"Land, Labour and the Origins of the Israeli - Palestinian Conflict", 1882 - 1914 (Berkeley University of California Press, 1996 2nd edition), p. xiii.

على الرغم من كل أقوال "المراجعين" فقد كانت هناك ردود عليها ترى أن الكثير من تقديراتهم لا تتعمق بالقدر الذى ينصف التوازن التاريخى بين المطالب الإسرائيلية والفلسطينية؛ فعلى سبيل المثال هذا Norman Finkelstein يوجه نقدًا لـ Benny Morris لمحاولة الأخير توجيه اللوم، بالتساوى، للجيوش الإسرائيلية والعربية عن أزمة اللاجئين الفلسطينيين فى ١٩٤٨ – ١٩٤٩.

انظر: "Image and Reality of the Israeli - Palestinian Conflict", (London: Verso, 1995), pp. 51-87.

وأنا مدين لـ "نعوم تشومسكى Noam Chomsky لإشارته إلى أن ثقافة المراجعة إنما تؤكد الكثير من النتائج السابقة التى توصل إليها باحثون عرب وغير إسرائيليين مثل وليد الخالدى وMichael Palumbo الذين استخدموا مصادر كثيرًا ما يهملها "المراجعون" الإسرائيليون.

(٢٣) يذكر Nur Masalha الرقم ١٥٠٠٠٠ فى "A Land Without a People: Israel, Transfer and the Palestinians 1949-1965" (London: Faber and Faberm, 1997), P. xi.

(٢٤) كان الرقم ٧٥٠٠٠٠ موضع خلاف من الطرفين، رغم أن Benny Morris يقدم دليلاً على أن الحكومة الإسرائيلية كانت تعرف أن الأرقام الأقل التى نشرتها كانت خطأ. انظر:

"The Birth of the Palestinian Problem". تقديرات الأونروا – UNRWA – التابعة للأمم المتحدة التى تقول إن عدد اللاجئين كان ٢٧٦٠٠٠ كانت تعتبر قليلة جدا، حتى فى رأى Walter Eytan المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية: انظر: Morris: appendix I. The number of Palestinian refugees", pp. 297-8.

(٢٥) للمزيد عن فترة ما قبل ١٩٦٧ انظر:

- Smith, pp. 151-203

- Noam Chomsk, "The Fateful Triangle: The United States, Israel and The Palestinians", 1949-1959 (Oxford: Oxford: Oxford University Press, 1993,pp. 173-99.

وتقدير Sara Roy عن هجوم إسرائيل على قطاع غزة فى ١٩٩٥ بعنوان: "The Gaza Strip: The Political Economy of De - development" (Washington: Institute For Pale studies, 1995), pp. 69-71.

كما وصف Smith سلوك إسرائيل فى ١٩٦٧ فى الصفحات من ١٩٥:٢٠٣، انظر أيضاً:

Donald Neff, "Warriors For Jerusalem: The six Days That Changed the Middle East (New York: Simon and Schuster, 1984).

كما يلخص Norman Finkelstein بشكل لافت رأى أبّا إيبان – Abba Eban مندوب إسرائيل الأسبق فى الأمم المتحدة، والذى يقول إن هجوم إسرائيل على كل من سوريا ومصر فى يونيو ١٩٦٧ كان "وقائيا" و"انتقاميا" فى الوقت نفسه:

"Image and Reality of the Israel - Palestine Conflic"t, pp. 125-49. يؤكد Finkelstein أن إسرائيل «لم تكن تواجه أى تهديد، ناهيك عن خطر التدمير، فى يونيو ١٩٦٧"، وأن حرب الأيام الستة قد شنت لتجنب حل دبلوماسى للنزاع العربى الإسرائيلى، ولسحق القومية العربية ولتمكين إسرائيل من امتلاك المزيد من الأراضى الفلسطينية، وهذا الادعاء لابد من أن يكون ماثلاً فى الذهن ونحن نتأمل مصير مشروع الاستيطان فى الضفة الغربية وغزة فى بقية هذا الفصل.

(٢٦) يقدر William Wilson Harris عدد السكان العرب فى غزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان وسيناء فى مايو ١٩٦٧ بـ ١,٤ مليون نسمة، ما يقرب من ٤٣٠٠٠٠ فروا من هذه المناطق من يونيو وديسمبر من العام نفسه (٣١٪ من الإجمالى) ليتبقى حوالى مليون تحت الاحتلال الإسرائيلى.

انظر: "Taking Root: Israeli Settlement in the West Bank, the Golan and Gaza - Sinai, 1967-1980", (Chichester, England: John Wiley and Sons 1980), p.16.

(٢٧) أكد معظم المؤرخين الإسرائيليين الخطر الذى كان يمثله الرئيس المصرى جمال عبدالناصر، كما أكدوا أن إسرائيل كانت فى حاجة إلى أن تضرب أولاً دفاعًا عن النفس، وبالرغم من أن كتاب Bernard Avishai الذى يحمل عنوان: "The Teagedy of Zionism", (New York: Farrar Straus Giroux, 1985) ينتقد بعض جوانب سلوك إسرائيل بعد ١٩٦٧، ويرى أن حرب الأيام الستة كانت "مفروضة على إسرائيل" (ص٢٤٨)، فإن الفيلسوف والعالم السياسى Michael walzer يقول فى كتابه: "Just and Unjust Wars" (New York Basic Books, 1977.

إن حرب الأيام الستة كانت هى الحرب الوحيدة فى التاريخ الإنسانى التى بدأت من الجانب "صاحب الحق"؛ حيث كانت أعمال إسرائيل قد وصلت إلى "حالة واضحة من التوقع المشروع" (ص٨٥) إلا أن Paul Findley له رأى مختلف فى كتابه: "Deliberate Deception"، ويدعم هذا الرأى بالتصريحات الرسمية لـ أبا إيبان - Abba Eban وغيره حتى فى مذكرات كل من بيجن Begin وبن جوريون Ben - Gurion بعد ذلك؛ حيث لم يكن أى منهم متأكدًا من احتمال قيام مصر بالهجوم أو خطورة ذلك. انظر كذلك الهامش السابق.

(٢٨) للمزيد عن الإجراءات القانونية التى اتخذتها الحكومة الإسرائيلية فى ٢٧ و٢٨ يونيو ٦٧، انظر: Michael Dumper, "The Politiccs of Jerusalem Since 1967" (New York: Columbia University Press, 1997) P. 38 ff.

حيث يقدم Dumper تفاصيل الموجات المتتالية لنزوح وإبعاد الفلسطينيين فى ١٩٦٧، من بينهم ١٠٠٠٠: ٢٠٠٠٠ من القدس وحدها. ص٧٤، ص٧٥.

(٢٩) وصف Shmuel Dayan والد موشى ديان هجوم ١٩٦٧ بأنه كان "حربًا لاستعاددة أرض أجداد إسرائيل" وفى الوقت نفسه كانت أغنية نعومى شيمرز Naomi Shemers «أورشليم الذهب»، التى كانت تذاع مرارًا وتكرارًا فى احتفالات الانتصارات الإسرائيلية تشير إلى أورشليم اليهودية القديمة والاحتمالات الجديدة لإحيائها (Avishai, p. 244). وفى كتاب: "Israel Alone" (New York: Simon and: Schuster, 1989) يصور موشى ليشم - Mosha Leshem هذه الحالة الرومانسية التى تحكى عن الأراضى المحتلة التى سرعان ما اكتشفها الإسرائيليون، ناسيًا حقيقة أنه "لم تكن هناك دولة واحدة فى العالم" مستعدة لأن ترى الاحتلال الإسرائيلى "أكثر من كونه أمرًا مؤقتًا" ص١٧٣، ١٧٤.

(٣٠) للمزيد عن الخطوات القانونية التى ضمت بها إسرائيل القدس الشرقية، انظر:

John Quigley, Jerusalem in International Law, in "Jerusaslem Today", ed. Ghada Karmi (Reading: I thaca Press, 1996).

وانظر كذلك Dumper للمزيد عن مصادره مساحة كبيرة من أراضى الضفة الغربية لضمها إلى أورشليم يهودية موحدة (ص٣٩)، وعن طرد الفلسطينيين من المدينة القديمة لإنشاء ساحة عامة جديدة أمام السور الغربى (ص٧٤)، وعن الخطوات الأولى نحو الاستيطان اليهودى الواسع فى القدس الشرقية (ص١٠٩-١١١).

(٣١) نص القرار رقم ٢٤٢ موجود فى .Laquer and Rubin (eds), pp. 217-18، كانت إسرائيل ومؤيدوها يزعمون دائمًا أن القرار يحث فقط على انسحاب جزئى من الأراضى المحتلة، انظر على سبيل المثال مقال Eugene v. Rostow فى كتاب:

Michael Widlanski (ed), "Can Israel Survive opalestinian State?" (Jerusalem: Institute for Advanced Strategic and Political Studies 1990).

يرفض بول فندلى Paul Findley "المنظور التاريخى" لـ: روستو – Rostow ، ويبرهن بناء على سياسة وزارة الخارجية الأمريكية وأصحاب قرار الأمم المتحدة، أن شرط الانسحاب ينطبق على الجبهات الثلاث كلها وعلى كل الأراضى المحتلة، وكما يقول «فندلى» فإن مشكلات تفسير القرار بدأت بعد ١٩٦٧ فقط، وبدء إسرائيل خطة لاستعمار الأراضى المحتلة (Deliberate Deceptions, pp 42 ff) انظر أيضا: Donald Neff, "The deffering Interpretations of Resolution 242", Middle East International , 13 sept. 1991.

كما يشير Norman Finkelstein إلى أن مشروع روجرز Rojers Plan بقيادة أمريكا فى ١٩٦٩ والرفض الأمريكى الإسرائيلى لمبادرة السادات فى ١٩٧١ قد أثبتا فى مرحلة مبكرة أن الرؤى المختلفة للقرار ٢٤٢ كانت متعارضة.

(Image and Reality of the Israel - Palestine Conflict, chapter 6)

(٣٢) التقرير التالى عن برنامج الاستيطان يعتمد أساسًا على ما جاء بالتفصيل فى المصادر الآتية:

- Ian Lustick, "Unsettled States, Disputed Lands" (Ithaka Cornell University Press 1993).
- David Newman (ed.), "The Impact of Gush Emunim" (London: Croom Helm, 1985).
- Geoffery Aronson, "Israel, Palestinians, and the Intifada: Creating Facts on the West Bank "(London: Kegan Paul International, 1990).

- Robert I. Friedman, "Zealots for Zion, Inside Israel's West Bank Settlement Movement" (New York: Random House, 1992).
- David J. Schnall, Beyond the Green Line (New York: Praeger Publishing, 1984).

(٣٣) انظر: Lustic, p.354 and Lilly weissbrod, "Core values and revolutionary Change in: the Impact of Gush Emunim", p.96.

للمزيد عن الحركة التى ينظر إليها كذلك باعتبارها «حركة أرض إسرائيل»، وتحدد قواعد دعمها المبكر.

وانظر أيضاً: Friedmam p.14 and Aronson pp. 33 ff.

(٣٤) يعتمد كل مقال من مقالات كتاب Newman على بعض جوانب قيام جوش إيمونيم Gush Emunim وأثرها على المجتمع الإسرائيلى.

مقال إيهود سبرنزاك Ehud Sprinzak «نموذج جبل الجليد العائم فى التطرف السياسى»، يقدم الفصل الثانى من هذا الكتاب، «جوش إيمونيم» بايجاز، ويعتمد على مقابلات أجريت فى منتصف السبعينيات مع بعض أعضائها الرئيسيين، وتوضح الصفحات من ٣٥٥ : ٢٥٧ من كتاب Lustick تأثير «جوش إيمونيم» على حزب الليكود، وتروى قصة إجلال «بيجن» وتقديره لـ«تزفى إيهود كوك – Tzvi Yehuda kook انظر : ص١٩-٢١ من كتاب Schnall، من أجل مقدمة تأييد ومشايعة لروح كوك الرائدة، ودفاع عن جوش إيمونيم.

(٣٥) يرى Lustick (ص٢٦٧) أن حكومة الليكود فى ١٩٧٧ رفضت فكرة الحل الوسط بالنسبة للأراضى تحت تأثير حلفائها غير الحكوميين وبخاصة «جوش إيمونيم»، وكثير من كتاب المقالات فى The Impact of Gush Emunim لا يرون أن الحركة كان لها نفوذ كبير على سياسة الحكومة، إلا أنهم يوافقون على أنها كانت تمارس ما يسميه يوسف شيلاف Yosseph Shielav «تلقينا بخصوص الأراضى على أعضائها وعلى الإسرائيليين عامة»:

"Interpretation and Misinterpertation of Jewish Territorialism", Newmam (ed.) p.113.

كما يذكر Bernard قدرة جوش إيمونيم على تعبئة جماهير غفيرة داخل إسرائيل لمعارضة أية تسوية أو حلول وسط بالنسبة للأراضى فى أوائل السبعينيات:The Tragedy of Zionism, pp.278-9

(٣٦) (Lustick ، ص ٣٥٧) يزعم Schnall وهو يروى قصة قيام «جوش إيمونيم» أن تأييد إنشاء المستوطنات كان يجىء من الناس العاديين ومن عناصر حزب العمل الذين ساهم التذبذب الواضح فى موقف الحكومة، كما يحاول شنال Schnall جاهداً أن يقدم حركة الاستيطان على أنها ليست تحالف متطرفين، (ص٧).

(٣٧) يقدم Lustick هذا الاقتباس من: Dayan's Hebrew "A new Map: Different Relations" p.357.

(٣٨) المصدر السابق - p.358

(٣٩) سوف تُناقش هذه الأساليب الإسرائيلية فى المصادرة تفصيلاً فى الفصلين الرابع والخامس.

(٤٠) يقدم Jershon Shafir تحليلاً لمشروع الليكود الرئيسى للاستيطان: One-Hundred- Thou-sand Plan of 1981 الذى يقرر أن الحوافز المالية كانت أكثر ضرورة للتوسع الاستيطانى من «التلقين بخصوص الأراضى»، وهناك ملخص لهذه الحوافز بعنوان: «دوافع الاستيطان المؤسسية والمستمرة: هل يختلف الأمر بالنسبة لـ:جوش إيمونيم؟» وذلك فى The Impact of Gush Emunim, pp.141-2.

كما يشير Meron Benvenisti نائب عمدة القدس السابق فى كتابه "Conflicts and Contra-dictions", (New York: Villard Books, 1986), pp.141-2

إلى أن مراقبى المستوطنات يتجاهلون دائمًا بُعدها الاقتصادى، ويركزون على الدوافع العسكرية أو الأيديولوچية من أجل وجود مستمر فى الأراضى المحتلة.

كما يوجز كتاب، Benvenisti "West Bank Handbook" (Jerusalem: Jerusalem Post, 1986).

التخفيضات الضريبية والامتيازات المالية المتاحة للمستوطنين اليهود فى الأراضى المحتلة. انظر الأجزاء الخاصة بالضرائب الإسرائيلية ص٢٠٣، ٢٠٤ وحوافز المستوطنين ص١١١، ١١٢ ويوضح الجزء الثانى أن الحكومة الإسرائيلية كانت تدعم بناء المساكن فى المناطق المفضلة فى الضفة الغربية بما يصل إلى ٧٥٪ من الثمن الإجمالى للوحدة، وفى المناطق البعيدة كانت المساعدة بأشكالها المختلفة تغطى التكلفة الكاملة للوحدة السكنية وتطويرها. انظر أيضًا تحليل Schnall لتقديم الليكود الرسمى لخطة المائة ألف: «مشروع ابن بيتك»، كما يلخص

Schnall الإعلان المنشور على صفحتين فى أكبر الصحف الإسرائيلية، والذى دفعت الحكومة ثمنه: «إذا كان الناس لا يريدون أن يجيئوا إلى الأراضى بدافع من الالتزام الأيديولوچى، فليجيئوا من أجل راحتهم» ص١٣٦-١٣٧.

(٤١) Lustick, p.12

يقول Lustick إن تعداد السكان الإسرائيليين فى الأراضى المحتلة ارتفع من ١٢٠٠٠ مستوطن فى ١٩٨٠ إلى ٣٠٠٠٠ مستوطن فى ١٩٨٣ وإلى ٤٥٠٠٠ مستوطن فى ١٩٨٤، كما يؤكد مقال Gershon Shafir هذه الأرقام "The Impact of Gush Emunim", p.169.

(٤٢) يشير برنارد أڤيشاى Bernard Avishai إلى أن الكلمات الصهيونية الجديدة لمسميات للأراضى المحتلة تنطوى على تناقضات، وذلك فى كتاب:

"The Tragedy of Zionism", p.250.

عبارة "Eretz yisrael" تعنى حرفيا «أرض إسرائيل»، ولكنها كانت تستخدم دائمًا لتدل على ترتيب للأراضى أوسع وأشمل، من الدولة التى أنشئت فى ١٩٤٩، ولذلك فإن عبارة «إسرائيل الكبرى- Greater Israel» هى الترجمة المعتادة لها.

(٤٣) هناك مادة كثيرة عن هذا الموضوع وأطروحات متعددة عن أسباب عقد إسرائيل ومصر لسلام بينهما، وخاصة بعد نجاح «بيجن» - اليمينى - فى انتخابات ١٩٧٧، انظر: "Camp David: Peacemaking and politics", (Washington DC: The Brookings Institute, 1986.

حيث يقدم William B.Quandt أشمل رؤية عن مفاوضات السلام، ويصف رغبة «السادات» الشديدة فى حل المشكلة الفلسطينية ورغبة «بيجن» الشديدة، أيضا، للاحتفاظ بالأراضى المحتلة، كما يسجل «پول فندلى- Paul Findley» فى ص٢٠٠ من كتابه: Deliberate Deceptions مدى الإحباط الذى أصاب «چيمى كارتر- Jimmy Carter»، وسجله فى مفكرته لعام ١٩٧٨، بسبب عدم استعداد «بيجن» «للانسحاب سياسيا أو عسكريا من أى جزء من الضفة الغربية».

(٤٤) كما يرى كوانت Quandt كذلك أن كامب ديڤيد مكنت إسرائيل من القيام بمغامرات مروعة مثل غزو لبنان فى ١٩٨٢ دون خوف من أى رد من جانب مصر. (ص٣٢١).

(٤٥) يرى ميرون. چى. أرونوف Myron J.Aronoff أن كلاً من حكومة الليكود وجوش إيمونيم كانت لديهما الرغبة فى أن يكون الانسحاب من سيناء «صادمًا قدر الإمكان»، على اعتبار أن هذه

الصدمة يمكن أن تجعل الانسحاب من غزة والضفة الغربية غير وارد. ويشير أرونوف أن سيناء لم تكن ذات أهمية مركزية فى الرؤى الرومانسية واللاهوتية لـ: جوش إيمونيم، وإنما كانت مستخدمة جيداً لحماية عمليات الاستيطان المستهدفة فى بقية الأراضى المحتلة. تقرير شنال Schnall عن الانسحاب من سيناء مثال جيد عن فائدة الحدث بالنسبة لمؤيدى التوسع فى الاستيطان (مثل شنال نفسه): «بالرغم من أن الأراضى قد أعيدت، فإن التجربة قوت من عزم من كانوا هناك ومن كانوا يراقبون المشهد»، وبالنسبة لـ: «شنال» كانت سيناء هى لحظة تحرك جوش إيمونيم «من حواف المجتمع الإسرائيلى إلى قلبه»، (ص١١).

(٤٦) انظر : أرنسون Aronson، ص ٢٦٨، «بالنسبة لحكومة بيجن، كان يتم التضحية بسيناء من أجل الضفة الغربية».

(٤٧) يسجل Lustic (ص٣٦٧) سلسلة من الاحتجاجات العامة اعتباراً من عام ١٩٨٠ وما بعده ضد حكومة «بيجن» وسلوكها فى الأراضى المحتلة، كما يصف Michael Palumbo بالتفصيل اهتمام حركة «السلام الآن» بعملية السلام المصرية ثم اهتمامها فى ١٩٧٩ ببرنامج الاستيطان الإسرائيلى، كما نظمت «السلام الآن» اجتماعاً حاشداً ضد استيطان الضفة الغربية فى ١٦ يونيو ١٩٧٩ حضره أربعون ألفاً من الإسرائيليين: "Imperial Israel" (London Bloomsbury, 1990) p.205.

(٤٨) يربط Lustick (ص٣٦٧-٣٦٨) بين الجلاء عن سيناء وحرب لبنان، ويؤكد سعى «بيجن» لتحطيم الروح والقيادة الفلسطينية من أجل تسهيل عملية التوسع الاستيطانى. دوافع إسرائيل لغزو لبنان واحتلالها كان من بينها كذلك الرغبة فى الحصول على مياه الليطانى فى جنوب لبنان: انظر مثلاً: Rosemary Sayigh: "Too Mamy Enemies : The Palestinian Experience in Lebanon", (London : Zed Books, 1994), p.18.

(٤٩) هجوم «بيجن» أكد ما يراه كثيرون بأن إسرائيل كانت تسير فى الاتجاه الخطأ. يصف «أفيشاى – Avishai» (ص٣٢٣) استياء صهاينة حزب العمل التقليديين من اختطاف المتدينين والقوميين الرومانسيين لأجندتهم الخاصة ببناء الدولة. ويرى Aronoff أن الذين كانوا يؤيدون الليكود فى السابق، من المجتمع الإسرائيلى المتدين، أصبحوا يعترضون على أفعاله بسبب وحشية الغزو الإسرائيلى للبنان:

The Impact of Gush Emunim, pp.57-8

كانت حرب لبنان هى المؤشر على وصول النقد الداخلى الإسرائيلى إلى أعلى مستوى له؛ إذ

كان من المستحيل تجاهل جرائم الحكومة والجيش. بعض الإسرائيليين البارزين اختاروا التجاهل، وبالطبع: بالإضافة إلى السلوك غير المبرر لآريل شارون- Ariel Sharon ورفائيل إيتان - Rafael Eitan، الجنرالان فى قوات الدفاع الإسرائيلية فى ١٩٨٢ ثم الوزيران فى حكومة نيتانياهو Netanyahu فى ١٩٩٦، بالإضافة إلى ذلك يقدم موشى ليشم Moshe Le-shem فكرة سريعة عن تردد كثير من الإسرائيليين فى أن يواجهوا جرائم بلدهم: ويشير إلى حرب لبنان، لمجرد أن يتهم بعض الصحف الأمريكية بمعاداة السامية بسبب انتقادها لأعمال إسرائيل الإجرامية. Israel Alone, pp.229-30.

(٥٠) يصف Lustick نشاط الجماعات الإرهابية اليهودية فى الضفة الغربية وداخل إسرائيل (ضد خصومهم الليبراليين) (368 ff.)، كما يعيد نشر ملاحظة «شيمون بيريز» فى ١٩٨٥، وهى أن الصراع داخل المجتمع الإسرائيلى حول مصير الأراضى المحتلة قد يؤدى «حتى إلى درجة الحرب الأهلية لا قدر له». (ص٣٧١).

(٥١) مرة أخرى يقتبس Lustic عبارة شيمون بيريز: «أقول إن الحل هو حماية وحدة الدولة، وحماية أطر العمل المشتركة كذلك، وبهذا الخصوص أعتقد أن حكومة الوحدة الوطنية بالرغم من كل مشكلاتها، تعمل على وحدة الدولة. (المصدر السابق - ص ٣٧١). لم تفعل حكومة الوحدة الوطنية شيئًا لتوقف بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة: انظر تقرير جماعة التفكير الإسرائيلى «المركز الدولى للسلام فى الشرق الأوسط».

Jewish Settlement in the West Bank and Gaza Strip (Tel Aviv, 1993):

«كانت سنوات حكومة الوحدة الوطنية هى التى شهدت أوسع نزوح إلى الأراضى المحتلة منذ ذلك الوقت إلى اليوم [...] حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شيمون بيريز لم تقف فى طريق (حركة الاستيطان) سياسيا أو أيديولوجيا». (ص ١٦). انظر أيضاً ص٢٠٧ من كتاب Aron-son للمزيد عن التمييز بين بناء المستوطنات الجديدة تماماً وتوسيع المستوطنات القائمة.

(٥٢) يحتوى دليل الضفة الغربية The West Bank Hand Book على مواد عن «الكهرباء» و«الطرق» و«الماء»؛ مما يؤكد أن البنى التحتية فى الضفة الغربية كانت قد تم السيطرة عليها تمامًا فى الثمانينيات، وكان الهدف من ذلك هو مصادرة الموارد الفلسطينية لاستخدمها داخل إسرائيل (الماء مثلاً) لضمان أن تكون المستوطنات أيضًا جزءًا من شبكة إسرائيلية واحدة، كما كان تحويل تخطيط الطرق من محور «شمال - جنوب» إلى محور «شرق - غرب» فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات أوضح تطبيق لهذه السياسة.

(٥٣) يصف Lustick قيام إسرائيل بتوصيل الخدمات والبنية التحتية الضرورية إلى الأراضى المحتلة (ص٣٦٠): ثم اتخاذ إجراءات كثيرة لكى يتأكد المستوطنون وغيرهم من الإسرائيليين من أن الحياة فى الأراضى المحتلة كانت تحكمها المعايير نفسها والتوقعات نفسها الموجودة داخل الحزام الأخضر»، كما يلخص Michael Palumbo الجهود المبذولة فى مستوطنات الضفة الغربية مثل مستوطنات «آريل» و«عفرات» لكى تبدو مثل المدن الإسرائيلية «العادية» على أمل أن تجتذب مواطنين جدداً من إسرائيل ١٩٤٩: Imperial Israel, pp.188-91، ويقول Ron Nachman من مستوطنة «آريل Ariel»: «نحن عينة تمثل إسرائيل العادية، بوتقة انصهار حقيقية».

(٥٤) يرى Palumbo (ص ١٨٨) أن الفكرة من وراء برنامج الاستيطان كانت دائمًا هى أن تجعل خطة الحكومة الإسرائيلية لضم الأراضى تبدو لا مفر منها عمليا، «الهدف الأصلى لأولئك الذين كانوا يفضلون استيطانًا على نطاق واسع فى الضفة الغربية بدأ تحققه فى الثمانينيات، وهو خلق جماعة كبيرة من الناس المهتمين بعملية ضم الأراضى، ولذلك بالنسبة لـ Palumbo فإن – حتى – أولئك الذين جاءوا إلى الضفة الغربية باعتبارهم من مؤيدى حزب العمل أو «حمائم»، أصبحوا متشددين فى آرائهم السياسية بسبب تقارب الغضب الفلسطينى لنزع ملكية الأراضى ومخاوف المستوطنين من أن تؤخذ منهم مساكنهم الجديدة بواسطة حكومة تقدم «الأرض مقابل السلام»: و«بالرغم من أن معظم الذين جاءوا إلى الضفة الغربية كانوا مدفوعين بأسباب اقتصادية أكثر منها أيديولوچية، فإن صناديق الاقتراع تشير إلى أنهم كانوا دائمًا يتحولون من حمائم إلى صقور بعد فترة قصيرة من الإقامة هناك، كما كان اتساع القدس الشرقية للاستيطان اليهودى يقدم حافزًا قويًا لكثير من الإسرائيليين لكى يقلل من تشككهم فى حق إسرائيل فى مكاسب ١٩٦٧.

(٥٥) تشير كل التقارير عن الانتفاضة بالفعل إلى زيادة عدد السكان الفلسطينين فى الأراضى المحتلة مع انخفاض مستوى معيشتهم، حتى آريه شاليف Aryeh Shalev، وهو قائد سابق للقوات الإسرائيلية فى الضفة الغربية، يسلم فى دراسة له: (The Intifana: Causes and Effects - Jerusalem Jaffee Center for Strategic Studies, 1991) : بأن: «الأحوال المعيشية فى مخيمات اللاجئين» كانت أحد أسباب الانتفاضة، وبأن حياة اللاجئين كانت تزداد سوءًا بسبب النمو السكانى السريع» ص١٤-١٥.

(٥٦) للمزيد عن التاريخ الإسرائيلى والفلسطينى فى إطار الانتفاضة انظر:

David McDowalls, "Palestine and Israel: The Uprising and Beyond", (London: I.B. Tauris,1990)

كما توجد تحليلات أكثر تحديداً لمختلف جوانب الانتفاضة فى المصادر التالية:

"Intifada : The Palestinian Uprising against Israeli Occupation", Zachary Lockman and Joel Beinin (eds) (Boston: South End Press, 1989), and "Intifada: Palestine at the Crossroads", Jamal R. Nassar and Roger Heacock (eds) (New York: Bir Zeit University and Praeger Publishers, 1991)

وكل هذه الدراسات تؤكد على الانتفاضة باعتبارها رد فعل عفويا من جانب الفلسطينيين العاديين بسبب أحوالهم المتردية، وليس رداً منظمًا على الاحتلال الإسرائيلى تم التخطيط له من قبل قيادة فلسطينية.

انظر : Mc Dowall,pp.2,11 للمزيد عن مشاعر منظمى الانتفاضة وكيف أن منظمة التحرير الفلسطينية، الموجودة فى المنفى، كانت بعيدة عن كفاحهم بحيث لا تستطيع أن تشارك فيه أو أن تدعى الفضل فى ذلك، كما أن Palumbo له رأى مشابه : (Imperial Israel, p240)، وهو أن الانتفاضة شهدت مستوىً رفيعًا من المشاركة والتنظيم من قبل الأطفال الفلسطينيين الذين تحملوا فى النهاية كل عنف الرد الإسرائيلى المسلح على إلقاء الحجارة، وتقول:

Outside agitators : The Plo in و "Discontented People" فى Helga Banmgarten the Palestinian uprisibg, إن منظمة التحرير الفلسطينية سعت للإفادة من الانتفاضة عندما زاد التأييد لها، وإن هذا السعى للقيام بدور ما قد تنامى مع تواصل المقاومة شهوراً وسنوات.

Nassar and Heacock (eds) pp. 207-6

(٥٧) فى يناير ١٩٨٨ عندما أصبح من الواضح أن حكومة الوحدة الوطنية لن تستطيع احتواء الانتفاضة دون زيادة حجم قواتها فى الأراضى المحتلة، أعلن وزير الدفاع «رابين» أن إسرائيل سوف تستخدم «القوة والعنف والضرب» ضد الفلسطينيين فى محاولة «لتكسير العظام»:

Aronson; Israel, Palestinians and the Intifada, pp.327-8 and Findley, pp.78-9.

وفى سبتمبر ١٩٨٨ استخدمت إسرائيل الطلقات المطاطية فى ردها المسلح على الانتفاضة، وقال «رابين» صراحة: «الهدف هو أن نصيب أكبر عدد منهم بجراح... إنزال خسائر بهم هو

بالتحديد الهدف من استخدامنا للذخيرة المطاطية» (McDowall, p.15) وطوال الانتفاضة كان هدف إسرائيل هو إلقاء الرعب فى قلوب الفلسطينيين حتى الإذعان، وحتى يشعروا بالنتائج العملية لتفوق قوة النيران الإسرائيلية، وقد أسس «رافائيل إيتان»، عضو الليكود السابق، ورئيس الأركان فى حرب لبنان، أسس حزبه السياسى الجديد «تزوميت Tzomet» على شعار بمثابة رد بسيط على الانتفاضة: «رصاصة فى رأس كل من يرمى حجراً»، كما يقول عزمى بشارة فى: "The Uprising Impact on Israel", Lockman and Beinin (eds), p.221.

وهناك تلخيص للغضب العالمى بسبب وحشية تعامل إسرائيل مع الانتفاضة واستمرار الاحتلال فى:

- Mc Dowall, p.13.
- Fouad Moughrabi, "The Intifade in American Public opinion".

كما يسجل Findley (pp. 81-5 and 191-4) القرارات التى صدرت أو اقترحت ضد إسرائيل من قبل المجتمع الدولى والمنظمات العالمية غير الحكومية أثناء الانتفاضة. ويؤكد McDowall أن: حتى تلك الحكومات التى كانت تؤيد إسرائيل بشكل روتينى، وكانت تقبل سلوكها فى الأراضى المحتلة قبل ١٩٨٧ فى صمت، كان لابد أن يكون لها موقف من وحشية القوات الإسرائيلية. (ص١٢).

(٥٨) لم تكن خطط الاستيطان فى الثمانينيات وما بعدها تضع فى تصورها نشر عدد من نقاط المراقبة الحدودية، بل الاستيلاء بدلا من ذلك على أراض زراعية فلسطينية خارج المدن الفلسطينية الكبيرة وبالقرب من الخط الأخضر مع القدس وإسرائيل ١٩٤٩، وبالتالى كان وسط الضفة الغربية وحدود الخط الأخضر هما الأكثر ازدحامًا بالمستوطنين.

انظر: Jewish Settlement in the West Bank and Gaza Strip, pp.21-31.

الفصل الثانى

أوسلو

إعلان المبادئ

إلى جانب الانتفاضة، لعبت حرب الخليج فى ١٩٩١ دورًا رئيسيًا فى بروز وصياغة عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وبالإضافة إلى تأكيد تفوق القوى الأمريكية فى الشرق الأوسط، فإن انتصار قوات التحالف على «صدام حسين» أحدث انشقاقًا مرة أخرى بين الدول العربية التى كانت مجتمعة ذات يوم. مصر وسوريا والسعودية كانت مؤيدة للمنتصرين، بينما لبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت مؤيدة لصدام، وهكذا كان هناك دليل جديد على عدم وجود إجماع طبيعى على القضايا الإقليمية. وعيونهما على هذا الانقسام، أسرعت الولايات المتحدة وإسرائيل لانتهاز الفرصة لشن عملية دبلوماسية جديدة، كما حدث فى السابق، وهى أن تقوم إسرائيل بالتفاوض مع كل طرف على حدة، كما تقوم بسلسلة من الصفقات المنفردة بدلاً من الاتفاق مع الجميع، وحيث إن أعداء إسرائيل الأكثر قربًا منها كانوا قد راهنوا على الجواد الخطأ، كانت إسرائيل تأمل فى حل أفضل (مع افتراض الإشراف الأمريكى) على ضوء خطأ هذه الأطراف المربك[1].

كان الطريق إلى اتفاق ما طويلاً وشاقًا بالنسبة للفلسطينيين، وكان أهم عناصر قيادتهم وهو منظمة التحرير الفلسطينية فى حالة هرب من إسرائيل على مدى عشرين عامًا، كانوا مدانين باستمرار فى إسرائيل والولايات المتحدة بأنهم إرهابيون، وربما بما هو أكثر من ذلك، ولم يبدأ الإسرائيليون والفلسطينيون فى التفاوض بشكل جدى إلا بعد ترتيبات معقدة لمحادثات غير مباشرة. كان طرد منظمة التحرير الفلسطينية أحد الأمور التى خلَّفها الاحتلال الإسرائيلى: إلى الأردن أولاً، ثم إلى لبنان، وفى النهاية إلى شمال أفريقيا، وكان غياب المنظمة قد أدى إلى إبعاد الحركة عن الشعب الذى يعيش تحت الاحتلال وظهور كادر جديد من القيادات السياسية، مثل «حنان عشراوى» و«فيصل الحسينى» و«حيدر عبد الشافى»، على رأس المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الخيرية. كان هؤلاء هم الذين ذهبوا إلى مدريد للتفاوض وهم ملمون بالموقف

الفعلى فى الأراضى المحتلة بحكم تجربتهم الشخصية هناك خلال عقود الحكم الإسرائيلى.

كانت المفاوضات فى مدريد مركزة، بكل المقاييس، على واقع الوجود الإسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدا فيها التردد فى أن تتورط فى أى عملية سلام لاتعد بأى انسحاب فورى وشامل للجيش الإسرائيلى(٢)، وكان رد إسرائيل على هذا الموقف الذى يستند إلى مبادئ، هو أن تجد فلسطينيين آخرين يمكن أن تعقد صفقة معهم، هذه الحاجة إلى إيجاد شخص ما يتناول الأمور بشكل مختلف ولا يهتم كثيراً بالاستناد إلى مبادئ، هى أفضل ما يفسر عودة ظهور «ياسر عرفات» ورد الاعتبار إليه. كان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الموجود فى المنفى هو المرشح الأفضل إلى حد كبير، كشريك فى المفاوضات عن قيادات «الداخل» الذين تولوا الأمر فى مدريد؛ حيث كان «عرفات» أكثر بساطة وأبعد عن الواقع من أولئك الذين ظلوا فى الأرض المحتلة، ناهيك عن رغبته الشخصية القوية فى العودة من المنفى واستعادة عمله السياسى فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وهكذا أرسلت إسرائيل فريقًا آخر من المفاوضين لبدء المحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية فى أوسلو دون علم الفريق الفلسطينى فى مدريد، وفيما بعد فى واشنطن(٣). كان ممثلو «عرفات» أكثر انفتاحًا لقبول مقترحات إسرائيل بانسحاب متطاول (يتم جزئيًا وعلى فترة طويلة) جنبًا إلى جنب مع إجراءات «بناء ثقة» كثيرة، يمكن أن تكون شرطًا مسبقًا لاستمرار العملية. وبينما لم يكن الفلسطينيون الذين يتفاوضون فى مدريد وواشنطن على استعداد لقبول أى شىء سوى ضمانات واضحة عن عزم إسرائيل على ترك الأراضى المحتلة، قَبِلَ المفاوضون فى أوسلو الرطانة الإسرائيلية عن المرونة والتبادلية تاركين عدداً كبيراً من المطالب الفلسطينية الحيوية تحت رحمة التفسيرات والنيات الطيبة لإسرائيل، وهذا هو الأخطر. وتجمعت فى الجو نذر التشاؤم عندما نأى فريق مدريد بنفسه عن أوسلو وعن نهج «عرفات» الجديد، وبدأ التفكير بصوتٍ عالٍ بأن الفلسطينيين ربما يكونون قد تعلقوا بالنوع الخطأ من السلام(٤).

هذه الأحداث تبدو الآن، عند استعادتها، أكثر وضوحًا مما كانت عليه فى حينها؛ فعندما قدمت المرحلة الأولى من عملية أوسلو، وهى إعلان المبادئ فى سبتمبر

١٩٩٣، كان عدد كبير من الفلسطينيين يتصور أن الاحتلال الإسرائيلى الذى استمر طويلاً سوف ينتهى. كان إعلان المبادئ The Declaration of Principles (DOP) يحتوى على كثير من العبارات التى تعبر عن النيات والمقاصد الطيبة، إلا أنها ألزمت الطرفين بحل يعتمد على قرارى الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨[٥]، هذان القراران الصادران عن مجلس الأمن بعد ١٩٦٧ و ١٩٧٣ على التوالى (٢٤٢، ٣٣٨)، كانا يطالبان إسرائيل بترك الأراضى المحتلة فى مقابل اعتراف بها من قِبَلِ جيرانها والعيش معها فى سلام، إلا أن تحولاً حاسماً فى تفسير القرار ٢٤٢ قد حدث بعد ١٩٧١؛ حيث شكل استعداد «السادات» الواضح للسلام مع إسرائيل على أساس الانسحاب الكامل من الأراضى المحتلة، شكلً خطراً على إسرائيل؛ إذ قد يجبرها على تنفيذ وعدها بالتخلى عن الأراضى التى كان يجرى نزع ملكيتها وتوطينها، واعتباراً من هذا الوقت أصبح المسئولون فى إسرائيل والولايات المتحدة يؤكدون أن القرار ٢٤٢ يحث إسرائيل على التخلى عن «أراضٍ محتلة» وليس عن «الأراضى المحتلة»، وهو تملص لغوى يمكن أن يسمح لإسرائيليل بالتخلى عن كل الضفة الغربية وغزة أو عن مجرد جزء منها. ورغم أن هذه القراءة لم تكن تمثل على وجه الدقة مقصد الدبلوماسيين الذين صاغوا القرار رقم ٢٤٢ فى الأمم المتحدة، أو حتى موقف الولايات المتحدة قبل ١٩٧١، فإن مواد القرار ٢٤٢ كان يتم تكييفها دائمًا طبقًا لإرادة القوى الأكبر وليس طبقًا لتفسير «حقيقى». وكما رأينا، فإن آمال إسرائيل فى السلام منذ بداية أوسلو كانت مختلفة عن آمال الفلسطينيين؛ إذ بحلول عام ١٩٩٣ كان هناك حوالى ٣٠٠ ٠٠٠ مستوطن يعيشون على أراضٍ تم احتلالها فى ١٩٦٧، كما أن نجاح برنامج الاستيطان جعل الاستجابة للقرار ٢٤٢ أمراً مستحيلاً من الناحية العملية، فأكثر من نصف هؤلاء المستوطنين كانوا يعيشون فى القدس الشرقية الفلسطينية التى تم ضمها بشكل غير قانونى لإسرائيل بعد حرب الأيام الستة مباشرة. هل كان بإمكان أى حكومة إسرائيلية أن تقتلع هذا العدد الكبير من مؤيديها المحتملين؟ وعلى العكس من ذلك، لو سمح لهؤلاء المستوطنين بالبقاء، فكيف كان يمكن إزاحة غيرهم؟ على أى أساس كان يمكن إزالة مستوطنة وترك مستوطنة أخرى؟ القرار ٢٤٢ كان قد صدر - فى وقت لم تكن فيه هناك مستوطنات -، وكان يتصور حلاً للصراع كما كان آنذاك، ولسوء الحظ فإن

السلوك الإسرائيلى الذى كان القرار رقم ٢٤٢ يستهدفه، تحول إلى ما هو أسوأ بحلول عام ١٩٩٣، وهو ما جعل الحل على أساس الانسحاب الإسرائيلى أمراً ينطوى على مفارقة تاريخية بالإضافة إلى كونه غير قابل للتطبيق.

كان حل هذه المشكلة هو إعادة تفسير القرار ٢٤٢، باعتباره يسمح بإعادة محدودة لأجزاء من الضفة الغربية وغزة، وهى إستراتيجية يمكن أن تعزل إسرائيل داخل المجتمع الدولى، إلا أنها يمكن أن تنجح لو تحقق لها دعم الولايات المتحدة، وعند صياغة إعلان المبادئ استطاعت الولايات المتحدة وإسرائيل أن تضعا - بذكاء - القرار رقم ٢٤٢ فى القلب من عملية السلام (وهما يعرفان جيداً أن الصياغة كانت شديدة الالتباس بما يسمح بأقل تفسير ممكن)؛ فعلى سبيل المثال تم تجاهل مطالبة إسرائيل بالانسحاب من القدس الشرقية أو عودة اللاجئين - وتم الإبقاء على القرار ٢٤٢ باعتباره الضمان الوحيد للحقوق الفلسطينية، وبسبب اتساع حجم برنامج الاستيطان وقدرة الولايات المتحدة وإسرائيل على تقديم تفسير للقرار بعيد تماماً عن الانسحاب الإسرائيلى الكامل، بسبب ذلك كانت أسس عملية السلام واهية.

رابين : أوسلو تترنح

بالرغم من أن عملية السلام المتداولة بدأت فى فترة رئاسة «إسحاق شامير **Yitzhak Shamir**» للحكومة، فإنها أصبحت مرتبطة بإسحاق رابين **Yitzhak Rabin** الذى أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٩٢، عودة حزب العمل إلى السلطة أحيت الأمل فى بعض الدوائر بأن إسرائيل كانت على الطريق نحو سلام دائم. كان «جورج بوش **George Bush**» قد علق ضمانات قرض أمريكى تصل إلى ١٠ بليون دولار أمريكى عن حكومة «شامير» (الضمان المالى الضرورى لإسرائيل لكى تقترض مبالغ ضخمة من البنوك) بشرط أن توقف الحكومة الإسرائيلية مشروع بناء المستوطنات، وحيث إن معظم هذه الأموال المقترضة كانت توظف فى المستوطنات منذ أوائل الثمانينيات، فإن هذا الطلب كان منطقياً، وبانتخاب «رابين» قدمت إسرائيل وعوداً بمراعاة موقف أمريكا. وبمجرد أن تسلم حزب العمل السلطة أصبح بإمكانه الحصول على هذه المبالغ[٨]. كان «رابين» يعترف بالدور المهم للمستوطنات فى البحث عن السلام، وأعلن للعالم أن حكومته سوف

توقف خططها للاستيطان، وهكذا أشعلت أخبار «تجميد الاستيطان» المزيد من الأمل في المستقبل، بما يوحى أن إسرائيل كانت قد سلَّمت أخيراً بأن عملية السلام لا تتماشى مع ما تقوم به من أعمال لاستعمار الضفة الغربية وغزة[٩].

إلا أنه سرعان ما اتضح أن «التجميد» الذى قام به «رابين» كان أبعد ما يكون عن حظر البناء على الإسرائيليين فى الأراضى المحتلة[١٠]، أولاً: استثنى «رابين» شرق القدس العربية من قيود البناء بحجة أن هذه الأراضى بالرغم من احتلالها فى ١٩٦٧ وسيطرة القوات العسكرية عليها منذ ذلك الحين، فإن القدس كانت هى العاصمة الموحدة والكاملة لإسرائيل، وعليه فهى لا تعتبر من ضمن الأراضى المحتلة[١١].

التجميد كان ينطبق فقط على المستوطنات الجديدة تمامًا التى لم يكن بها مستوطنون قبل ذلك، المستوطنات التى كانت موجودة بالفعل حتى وإن كانت لا تضم سوى عدد قليل من المساكن، كانت مستثناة من هذا التجميد المزعوم، وبالتالى اعتبر «رابين» نفسه حراً فى أن يحول قرى الاستيطان إلى مدن، وأن يوسع المدن الصغيرة التى كانت تضم عشرات الألوف من المستوطنين، وبما أنه كانت هناك مستوطنات كثيرة بالفعل فى ١٩٩٢، لم تكن هناك حاجة تقريبًا لإثارة مشكلات بمستوطنات جديدة، وبالرغم من ذلك، أعطى الضوء الأخضر لبناء عشرة آلاف وحدة سكنية كانت ضمن خطة الحكومة السابقة، بعضها يشكل مستوطنات جديدة، بما يتعارض مع هذا التجميد المحدود. وبتوسع عمليات التنمية التى كانت قائمة دون قيود، استطاع رابين ـ سعيداً ـ أن يوسع برنامج الاستيطان بكل وضوح[١٢].

من أكبر الكوارث التى حلَّت بالفلسطينيين، أن «رابين» لم يفرض أى قيود على استمرار مصادرة الأراضى فى الضفة الغربية وغزة، والحقيقة أن إدارة حزب العمل استولت على مساحات من الأراضى لا تقل عن تلك التى استولت عليها الحكومات السابقة، وواصلت برنامج إسكان رئيسيًا، بالإضافة إلى مشروع «رابين» المفضل: شبكة طرق جانبية مخصصة للمستوطنين اليهود وحدهم، تتفادى المدن الفلسطينية وتربط بين المستوطنات المختلفة، وبينها وبين إسرائيل[١٣]، مشروع الطرق الجانبية كان يمثل رغبة قديمة لدى القادة الإسرائيليين لتحويل محور الانتقال فى الضفة الغربية من شمال / جنوب إلى شرق / غرب، ومع ذلك فإن جماعات حقوق الإنسان وجماعات

البيئة بالإضافة إلى المنظمات التى تؤيد حل «الأرض مقابل السلام»، هذه الجماعات كلها اعتبرت شبكة الطرق بمثابة تعقيد كارثى إضافى لمشكلة المستوطنات القائمة؛ فالطرق شقت أراضى الفلسطينيين وزراعاتهم لصالح مرور المستوطنين وحدهم، مدعمة بذلك استمرار الوجود الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة. وبالرغم من تجميد كل عمليات التطوير، فإن إدارة «رابين» أسهمت بقسط وافر فى تدعيم المستوطنات وضم المزيد من الأراضى الفلسطينية.

بعد الوصول إلى اتفاق حول حكم ذاتى محدود على ٦٥٪ من قطاع غزة ومدينة أريحا فى الضفة الغربية عام ١٩٩٤، يكون الإسرائيليون والفلسطينيون قد حققوا أشمل إجراء حتى ذلك الحين فى ١٩٩٥: وهو الاتفاق المرحلى المعروف بأوسلو الثانية، وللمرة الأولى قدمت أوسلو الثانية رؤية للضفة الغربية كاملة وللتقدم المخطط لانسحاب إسرائيلى، وبالرغم من قطع شوط طويل على طريق إنشاء برلمان فلسطينى فى ظل هذا الإتفاق، عن طريق انتخابات تتم فى الأراضى المحتلة لأول مرة، فإن أهم بنود أوسلو الثانية كان ذلك الترتيب الخاص بالأراضى، الذى تم التمهيد له بجانب مقترحات للحكم الذاتى الفلسطينى[١٤].

بالرغم من اتفاق الطرفين فى تمهيد اتفاقية أوسلو الثانية على الالتزام بالقرار رقم ٢٤٢، فإن هذه الاتفاقية المؤقتة قدمت دليلاً كافيًا على أن إسرائيل كانت تنوى الانسحاب من جزء، فقط، من الضفة الغربية. من الناحية الرسمية، كانت الأراضى مقسمة إلى ثلاث مناطق: المنطقة (A) تضم المدن الفلسطينية والمناطق المدينية، وهى تشكل أقل من ٢٨٪ من إجمالى أراضى الضفة الغربية التى احتلتها إسرائيل فى ١٩٦٧. المنطقة (B) تضم القرى الفلسطينية والمناطق الأقل كثافة، وتشكل حوالى ٢٢٪ من الضفة الغربية. المنطقة (C) وتضم الأراضى الفلسطينية الزراعية والمناطق التى صادرتها إسرائيل من أجل شق الطرق وإقامة المستوطنات. هذه المنطقة الثالثة تشكل معظم الضفة الغربية أى حوالى ٣,٧٤٪ وبها مساحات زراعية مهمة ومصادر مياه[١٥].

المناطق الثلاث ضرورية حتما للحكم الذاتى الفلسطينى، وكانت أوسلو الثانية تتضمن موادًّ تتعلق بالانسحاب الإسرائيلى من (A) و(B) و(C) ، بالإضافة إلى أن عامى ١٩٩٥، ١٩٩٦ شهدا وفاء إسرائيل بوعدها بالانسحاب الكامل من المنطقة (A) (ما عدا

الخليل) وإعطاء قدر من السيطرة للسلطة الفلسطينية الجديدة على الفلسطينيين الذين يعيشون فى المنطقة (B)[١٦]، إلا أنه كانت هناك ضمن الشروط مادة بسيطة، ولكنها مدمرة بخصوص المنطقة (C). إسرائيل سوف تنسحب من المنطقة (C) بمرور الوقت، ولكن ليس من الأجزاء المرتبطة «بقضايا سيتم التفاوض بشأنها فى محادثات الوضع النهائى». كان من المتصور أن تكون محادثات «الوضع النهائى» المرحلة الأخيرة فى عملية أوسلو، فى مفاوضات لا تستغرق أكثر من عامين وتبدأ فى موعد لا يتخطى ٤ مايو ١٩٩٦[١٧]، وفى مواضع أخرى من الاتفاقية كانت القضايا التالية مدرجة: «القدس: اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، إلى غير ذلك من القضايا ذات الاهتمام المشترك»[١٨]، ومن بين هذه القضايا كانت المستوطنات والترتيبات الأمنية هى الأكثر صلة بالأراضى المحتلة.

ومع وجود مئات المستوطنات ونقاط المراقبة العسكرية فى المنطقة (C)، كانت إسرائيل تفاوض على حق البقاء فى جزء كبير من الضفة الغربية وغزة حتى بعد الفترة الانتقالية، وحيث إن تحديد كون إحدى المناطق «عسكرية» أو «مستوطنة» كان يتوقف كلية على إجازة قانونية أو عسكرية بذلك من إسرائيل، فإن هذه المادة البسيطة غيرت طبيعة الاتفاقيات بشكل أساسى، وبالتالى ظهر أن تلك الأجزاء «الإسرائيلية» من المنطقة (C) لن تحددها المفاوضات، وإنما التداول الإسرائيلى أحادى الجانب. وعلى خلاف الهدف الذى كانت تنص عليه عملية أوسلو وهو إعادة الأراضى المحتلة بموجب القرار ٢٤٢، فإن الوثائق التى تم التوقيع عليها فى سبتمبر ١٩٩٥ أعطت لإسرائيل الحق فى الاحتفاظ بما لا يقل عن ٧٥٪ من الضفة الغربية، وما زالت تدعى أنها كانت ملتزمة بالاتفاقية[٢٠].

إذا كانت المنطقة (C) ستعاد إلى الفلسطينين بعد أن تكون إسرائيل قد قامت بضم حصتها منها، فلن يكون هناك معنى إذن للكلام عن الضفة الغربية باعتبارها كياناً متكاملاً[٢١]، والمثير للدهشة أن الخريطة الرسمية لأوسلو الثانية تقر ذلك، بينما المنطقتان (A) (B) مظللتان، نجد المنطقة (C) متروكة بلا تظليل، وهى بلون إسرائيل نفسه، وإذا كنا فى حاجة إلى تأكيد جديد نجد أن الخريطة لا تقدم أى تمييز للخط الأخضر الذى يبين خط الحدود قبل ١٩٦٧ مع إسرائيل، ومثلما كانت طرق «رابين»

الجانبية تمكن المستوطنين من الانتقال من تل أبيب أو القدس إلى الأراضى المحتلة دون ملاحظة الفرق، نجد أن خريطته للسلام «مدت سيادة إسرائيل عميقًا داخل الأراضى الفلسطينية دون أن تتوقف لملاحظة الخط الذى تم عبوره فى ١٩٦٧وما يعنيه ذلك بالنسبة للشعب الفلسطينى، حتى الخرائط السياحية التى تقدم للسائحين فى إسرائيل تظهر فيها المنطقة (C) باعتبارها جزءًا من إسرائيل ١٩٤٩، والسيادة الفلسطينية مقصورة على جزر مبعثرة منفصلة فى المناطق (A) (B).

وبالرغم من أن هدف أوسلو الرئيسى كان التفاوض بخصوص الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى الفلسطينية، فإن المراحل المختلفة للعملية فشلت دائمًا فى تناول أكبر المشكلات التى نتجت عن ذلك؛ أى المستوطنات الإسرائيلية. كان هدف أوسلو، طبقًا لمن وضعوا إطارها (وللرعاة الأمريكيين) هو تشجيع الجانبين للاتفاق على أمور أقل أهمية فى البداية: إذا استطاع الإسرائيليون والفلسطينيون أن يثقوا ببعضهما بدايةً، فإن المفاوضات الصعبة قد تأتى لاحقًا، مستفيدين من علاقة العمل التى ستكون قد تحسنت. بهذه الروح كانت أوسلو الثانية تتصور مفاوضات نهائية بعد المرحلة الانتقالية، وهى محادثات «الوضع النهائى» التى تشير إليها مواد الاتفاقية حول استمرار احتلال إسرائيل للمنطقة (C). قضايا الوضع النهائى - الحدود وعودة اللاجئين الفلسطينيين والقدس والمياه والمستوطنات اليهودية - هذه القضايا كلها تم تأجيلها إلى نهاية المفاوضات، على افتراض إعطاء فرصة للجانبين لبناء الثقة، قبل مناقشة أصعب المشكلات فى جو من الاحترام المتبادل.

وبالرغم من ذلك، فإن حكومة «رابين» بذلت قصارى جهدها لتدعيم سيادة إسرائيل فى كثير من هذه المجالات المهمة، ثم رفضت شكاوى الفلسطينيين بقولها إن قضايا الوضع الدائم لم تتأثر بالاتفاقيات القائمة، وسواء كانت عملية السلام برمتها يمكن أن تصمد أو تفشل اعتمادًا على حجم الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة، فإن «رابين» كان سعيدًا بمصادرة آلاف الأفدنة فى الضفة الغربية، وبناء المزيد من الطرق والمستوطنات فى أثناء الفترة الانتقالية، ليقلل أكثر فأكثر من إمكانية انسحاب إسرائيلى مهم وقيام دولة فلسطينية[٢٢].

على أثر طريقة موته العنيفة، اكتسب «إسحاق رابين» مكانة أسطورية كصانع سلام وصاحب رؤية[٢٣]، إلا أن سجل سنواته الثلاث فى السلطة يرسم قصة مختلفة. لقد أعطى الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا محدودًا فى حوالى ٦٥٪ من قطاع غزة، ولكنه أبقى الـ٣٥٪ الباقية للمستوطنين اليهود هناك، وفى المتوسط فإن أى مستوطن فى غزة يملك ٣٦ ضعفًا أكثر مما يملكه أى فلسطينى هناك، بالإضافة إلى نصيب غير متكافىء من مصادر المياه[٢٤]، كما نجح «رابين» فى تقطيع أوصال الضفة الغربية وإعطاء إسرائيل حق الاحتفاظ بـ٧٥٪ من الأراضى وبكل المياه بالفعل. المستوطنات التى كان يعتبرها كل المجتمع الدولى - باستثناء الولايات المتحدة - غير شرعية، تم توسيعها وتأكد بقاؤها وأهميتها بفضل شبكة الطرق الجديدة الخاصة بالمستوطنين. القدس التى تضم بعض أهم المناطق الفلسطينية (اقتصاديًا واجتماعيًا) والضرورية لبناء الثقة المتبادلة والتعاون، تم تجاهلها تمامًا وتأجيلها إلى محادثات الوضع النهائى إلى جانب المستوطنات التى كان عددها ينمو باستمرار. وفى النهاية بدأ «رابين» إخلاء وحدات الجيش الإسرائيلى المعرضة للخطر من المدن الفلسطينية؛ حيث كانت أهدافًا سهلة للاضطرابات، وإعادة تجميعها خارج المراكز السكانية الرئيسية بما يمكنها من تشديد قبضتها واحتواء الغضب الفلسطينى وقمعه على نحو أكثر كفاءة. من المنظور الإسرائيلى، يكون «رابين» قد حقق مكاسب ضخمة بتكلفة قليلة نسبيًا، على أن سياساته تمخضت عن يأس أعمق للفلسطينيين وتضاؤل لفرص السلام العادل.

نيتانياهو: أوسلو فى مهب الريح

من أهم النتائج التى خَلَّفَها انتصار إسرائيل فى ١٩٦٧ ذلك الشعور بالتفوق الذى جعلهم لا يشجعون عودة الأراضى المحتلة للفلسطينيين أو أى شكل من أشكال الانسحاب الإسرائيلى، وكما رأينا، فإن الجماعات الدينية والقومية كانت بمثابة رأس الحربة فى حركة الاستيطان فى السبعينيات على أساس أنهم لا يستعمرون الأرض وإنما «يستعيدونها»، كما كانت هناك أقلية فى المجتمع الإسرائيلى لا تنظر إلى المستوطنات كامتداد عملى لإسرائيل ١٩٤٩، وإنما باعتبارها اكتمالاً لوعد توراتى، وبينما كان مؤيدو المستوطنات - سواء من العمليين أو الأيديولوچيين حتى أوائل التسعينيات - متفقين على الأقل على سياسة عامة لاحتلال إسرائيل الكامل للضفة

وغزة، كان يمكن احتواء تلك التوترات بين الجانبين، إلا أنها برزت مرة أخرى إلى السطح عندما بدأت الحكومة الإسرائيلية تتبنى حلاً طويل المدى للموقف الراهن.

كانت سياسات «رابين» بين ١٩٩٢ و١٩٩٥ كارثة على الفلسطينيين وفى صالح إسرائيل تمامًا؛ فقد نجح إلى حد ما فى فك عزلة إسرائيل الدولية، وهى ما زالت قابضة على الضفة الغربية كلها وعلى قطاع غير متكافئ من غزة، وكانت عبقرية «رابين» تتجلى في ظهوره بمظهر من يقوم بالتسوية، بينما يحقق فى واقع الأمر كل أهداف إسرائيل؛ أى أن أوسلو الثانية يمكن أن تنقذ حياة الإسرائيليين فى المدن الفلسطينية مع الإبقاء على جميع المستوطنات، وتقوية قبضة إسرائيل على الأرض والمياه فى الضفة الغربية، إلا أن مكاسب «رابين» البراجماتية جعلته تحت رحمة تلك العناصر الإسرائيلية التى لم تستطع أن تشجع إعادة هكتار واحد من الأراضى الفلسطينية لسبب بسيط، وهو أنهم لا يقبلون أن يمتلك أحد من غير اليهود أى جزء من أرض إسرائيل الكبرى. وطالما بقيت إسرائيل محتلة غزة والضفة الغربية بكاملها، كان هؤلاء المؤيدون الأيديولوچيون للمستوطنات يتصورون أن الفلسطينيين سيُطردون من الأراضى تمامًا، وأن المستوطنين اليهود يمكن أن «يعودوا» بأعداد كبيرة إلى نابلس وبيت لحم والخليل، ولكن «رابين» بدد هذا الأمل وخان هذه الأيديولوچية عندما سمح للفلسطينيين بإدارة شئون مدنهم[٢٥].

فى أعقاب ذلك، قُتِلَ «إسحاق رابين» فى نوفمبر ١٩٩٥ على يد «إيجال آمير Yigal Amir» الطالب فى إحدى الكليات الدينية (أو: Yeshiva) ذات الصلة بحركة الاستيطان الأيديولوچية، الذى قال إن «رابين» بتقديمه ولو أقل تنازل عن الأرض للفلسطينيين يكون قد خذل الشعب اليهودى ويستحق نهايته[٢٦]. غرقت إسرائيل فى الحزن وفى تحليل دوافع ونتائج الحدث، ولكن الظروف كانت توحى بأفق توقعات زائف لإنجازات «رابين» كقائد، وبالرغم من أن "آمير – Amir" كان يمثل أكثر القطاعات تشدداً فى المجتمع الإسرائيلى، الملتزمة بقوة بالاحتفاظ بالأراضى المحتلة ومواصلة مشروع الاستيطان، بالرغم من ذلك كان أبعد ما يكون عن نقيض «رابين». رئيس الوزراء كان ملتزمًا كذلك – وبقوة – ببرنامج الاستيطان، وربما يكون قد صنع أكثر مما صنعه اليمين الإسرائيلى لتعزيز أهدافه عن طريق اتفاقيات أوسلو. اغتيال القائد اليهودى على يد يهودى آخر، أجاز للإعلام فى إسرائيل وخارج الشرق الأوسط على

نحو خاص، أن يتكلم عن «الحمائم» و«الصقور» فى إسرائيل فى إطار أوسلو، الأمر الذى أدى إلى تشويه الصورة الحقيقية، وهى أن «رابين» المؤيد العنيد للتوسع الاستيطانى، قُتِلَ بيد مؤيد متطرف للسياسة نفسها[٢٧]. معظم المشكلات التى تلت ذلك فى عملية أوسلو، سواء فى المفاوضات أو فى تحليلات الإعلام، كانت نابعة من هذا السعى الخائب لرابين صانع السلام، والسياسات التى انتهجها، لكى تضمن العدل والحرية لكل الأطراف. لقد تم اغتيال «رابين» قبل أن تتضح تماماً نتائج سياساته لضم الأراضى وفى ظروف تؤمن ذكراه ضد المسئولية عن الوضع الذى صنعه[٢٨].

رغم أن بعض الفلسطينيين عارضوا أوسلو منذ البداية معتقدين أن تأجيل معظم القضايا الحيوية المطروحة لن يكون أساسًا أكيداً للسلام، وافق كثيرون على العملية على أمل أن تنتج قوتها الدافعة، وحيث إن إسرائيل، تحت رئاسة "رابين"، كانت تنوى الانسحاب من بعض الأراضى المحتلة على الأقل، كانت الفرصة قد تهيأت للفلسطينيين لكى يحلموا بأن انسحاباً كبيراً قد بات وشيكًا. كانت هناك رغبة لا تقاوم فى رؤية العلم الفلسطينى - الممنوع حتى ١٩٩٣ - يرفرف فى أريحا وغزة، ومن الصعب ألا يشعر المرء بأن حدثًا كهذا كان بداية لتحسن الأمور[٢٩]. حتى بعد أن قام «رابين» بتوسيع المستوطنات وشق الطرق الجانبية فى الضفة الغربية، كان الفلسطينيون ما زالوا يتطلعون فى ١٩٩٥ و١٩٩٦ إلى أول انتخابات ديمقراطية، وهذه علامة أخرى على أن الأحوال كانت قد بدأت أخيراً فى التحسن. السلطة الفلسطينية الجديدة كان لها مقاطعة ودرجة من التمثيل الدبلوماسى وعلم وطنى، وذلك كله أسهم فى الإحساس بأن الفلسطينيين كانوا فى طريقهم إلى إقامة دولة بالتأكيد.

قبالة كل زخارف الدولة هذه، كان هناك استمرار ومزيد من مصادرة الأراضى الفلسطينية فى المناطق المحتلة وخاصة الضفة الغربية، وبينما كانت القيادة الفلسطينية تركز جهودها على الحكم الذاتى التدريجى الذى حصلت عليه فى المدن من الإسرائيليين، لم يكن الشعب العادى يستطيع أن يتجاهل الأثر الطاغى للفقد فى المناطق الريفية. فكرة الدولة الفلسطينية التى كانت تلقى رواجًا فى المدن، كانت تتضاءل قيمتها على نحو مضطرد نتيجة تجربة أولئك الذين كانوا يشهدون بناء مستوطنات وطرق جديدة فى أماكن أخرى، فلو أن «رابين» كان جاداً بخصوص السلام والدولة

الفلسطينية، لماذا، إذن، كان يضع البنية التحتية التى تربط بين المستوطنات وتُثَبِّتُ وجودها؟ وإذا كان الحكم الذاتى فى المدن هو البداية، أكثر مما هو آخر مراحل حكم الفلسطينيين لأنفسهم، فكيف يمكن فهم ما يجرى من تهويد للضفة الغربية بل والإسراع بوتيرة ذلك؟ وفى مواجهة جهود القيادة الفلسطينية لأن تجعل الشعب يركز اهتمامه على مكاسب وإمكانات أوسلو، انتعشت تربة الشعور بخيبة الأمل فى ١٩٩٥ و١٩٩٦، والإحساس بأن ثمة تباعد يحدث بين وعد أوسلو والواقع.

هذا التباعد هو أفضل ما يفسر ظاهرة الجماعات الفلسطينية المتشددة، «حماس» و«الجهاد الإسلامى»، اللتان ارتفعتا على ظهر قصور أوسلو[٣٠]. الفلسطينيون الذين أجمعوا على عدم التعامل مع إسرائيل، وكانوا يتوقعون انسحابًا كاملاً من الأراضى المحتلة، ثبت مع استمرار برنامج الاستيطان أنهم كانوا على حق، وأصبح ضحايا الفقد والطرد من الأرض صيداً سهلاً للتجنيد من قبل المتشددين؛ ففى رأى «حماس» و«الجهاد الإسلامى»، كانت إسرائيل تأخذ كل ما تريده من الأراضى المحتلة ولا تترك للفلسطينيين سوى الفتات، وهكذا كان لابد من أن يقاسى الإسرائيليون كما كان يقاسى الفلسطينيون، حتى وإن كان ذلك يعنى قتل عدد كبير من المدنيين. تفجير الحافلة فى ١٩٩٥ ثم تفجيرات فبراير ومارس ١٩٩٦ على وجه الخصوص، كانت محاولات مرعبة من المتشددين الفلسطينيين للرد على إسرائيل بالطريقة الوحيدة المتيسرة لهم، وحيث إن القيادة الفلسطينية لم تكن لتستطيع أن تجبر إسرائيل على إنهاء الاحتلال، ناهيك عن استئصال المستوطنين، كان المتطرفون الفلسطينيون يمارسون قوتهم الخاصة بأكثر الأساليب عنفًا وجلبًا للكوارث.

لو أن «إسحاق رابين» كان قد ظل على قيد الحياة، فأغلب الظن أنه ما كان ليصمد أمام أحداث تفجير الحافلات فى أوائل ١٩٩٦، التى كانت مميتة بالنسبة لخلفه «شيمون بيريز». «رابين» غادر الساحة السياسية قبل أن تتضح نتائج سياساته بوقت قصير، وأصبح «شيمون بيريز» ضحيتها، كانت هناك محاولات لجعل الشعب الإسرائيلى يصدق أن الفلسطينيين سيكونون ممتنين للانسحاب الإسرائيلى المحدود من الضفة الغربية وغزة، ويبدو أن فكرة عدم رضا شعب محتل بعودة أقل من ٣٪ من أراضيه لم يتم نشرها جيداً فى المجتمع الإسرائيلى، فكان الرد العام فى داخل

إسرائيل على حدث تفجير الحافلة آنذاك أن هناك خيانة: أولاً: من الفلسطينيين الذين كافأوا إسرائيل على تنازلها السخى بالنسبة للأراضى بمثل هذا العنف الشديد، وثانياً: من قبل حكومة حزب العمل التى عَرَّضت حياة الإسرائيليين للخطر بمنحها الفلسطينيين قدراً كبيراً من الحرية(٣١).

عندما بدأت محادثات أوسلو فى ١٩٩١ لم تكن إسرائيل ترى نفسها مضطرة لترك الأراضى المحتلة؛ فقوة الجيش الإسرائيلى من المؤكد أنها قادرة على احتواء الشعب الفلسطينى حتى لو طال أمد الانتفاضة، كما أن إسرائيل لديها من قوة النيران ما يمكنها من حسم القضية الفلسطينية مرة وإلى الأبد. كثيرون فى داخل إسرائيل كانوا يعارضون مجرد فكرة الانسحاب المحدود مع مزاعم عديدة عن ملكية إسرائيل لها والجدل العملى بأن الاحتلال الإسرائيلى لم يواجه أى تحد عسكرى على مدى ٢٥عاماً، وحيث إن إسرائيل لم تُجْبَر على الخروج من الأراضى المحتلة، وإنما تركتها بمحض إرادتها، كانت بعض الدوائر الإسرائيلية ترى أى انسحاب بغرض التسوية يبدو تنازلاً كبيراً. حقيقة أن معظم الضفة الغربية وقطاع غزة كان قد أُخِذَ من الفلسطينيين منذ ١٩٦٧ أو أن ثلاثة أرباع المليون فلسطينى قد طُرِدُوا من إسرائيل بعد ١٩٤٨، هذه الحقائق لم تكن فى الاعتبار. كانت التفجيرات التى تتم داخل إسرائيل تُفَسَّرُ على نطاق واسع ليس باعتبارها رداً يائساً من متطرفين على استمرار الاحتلال، وإنما كانت تفسر باعتبارها برهاناً على الجحود واستحالة الثقة بشعب فلسطينى يعتمد على كرم إسرائيل وسماحتها فى بقائه على قيد الحياة. أى عملية من جانب «حماس» ولو كانت تستغرق دقيقة واحدة كانت تعنى أن إسرائيل مهددة عسكرياً، وعليه كان الرد الإسرائيلى دائماً هو ضرب الفلسطينيين لكى يعرفوا علاقة القوة الحقيقية بين إسرائيل والأراضى المحتلة. هذا الحاجز النفسى يفسر، إلى حد ما، غزو «شيمون بيريز» الكارثى للبنان فى أبريل ١٩٩٦ فى عملية سُميت، على نحو انتقامى، «عملية عناقيد الغضب»، جماعات «حزب الله» المسلحة فى جنوب لبنان، التى كانت تحارب احتلالاً إسرائيلياً آخر استمر ما يقرب من عشرين عاماً، كانت أهدافاً مناسبة لعملية عسكرية واسعة النطاق ضد العرب فى أعقاب تفجير الحافلة(٣٢). ولسوء الحظ، كما كان الحال دائماً فى مغامرات إسرائيل العسكرية، لم يكن ضحايا النيران الإسرائيلية العنيفة هم المسلحون الإسلاميون، بل إن أكثر من مائتى لبنانى من المدنيين قتلوا، لقى نصفهم

تقريبًا مصرعهم وهم يحتمون بمبنى تابع للأمم المتحدة[٣٣]، بالإضافة إلى ذلك فإن استهداف البنية التحتية الأساسية اللبنانية كان يؤكد أن غضب إسرائيل لم يكن موجهًا نحو «حزب الله»، وإنما نحو المدنيين بشكل عام، مخلفًا مئات الألوف من اللاجئين ودمارا كبيرا فى خدمات الكهرباء والماء. الإدانة الدولية لأعمال لإسرائيل أكدت أن حرب «بيريز» قد نَفَّسَتْ قليلاً عن الجمهور الإسرائيلى الذى أزاحه من الحكم دون إبطاء بعد أسابيع قليلة لصالح «بنيامين نيتانياهو Binyamin Netanyahu» زعيم الليكود[٣٤].

بعد موت «رابين»، كانت الصورة العامة للحزب قد أصبحت صورة شيطانية، وكان متهمًا بتشجيع رفض عملية السلام ومغازلة دعاة إسرائيل الكبرى فى اليمين الدينى، كما أن تفجير الحافلات جعل الناس يتساءلون ما إذا كانت سياسات حزب العمل من أجل السلام متساهلة أكثر من اللازم. «نيتانياهو» استغل اللحظة ببراعة: لم يستطع «بيريز» أن يجادل فى كون التفجيرات أثبتت غباء تحركات السلام الإسرائيلية، أو أنها كانت توحى بأن أفضل وسيلة لإيقاف اعتداءات مماثلة فى المستقبل هى تحسين الظروف المادية فى الأراضى المحتلة وتوسيع الحكم الذاتى، بدلاً من ذلك حاول «بيريز» أن يُصَلِّب موقفه إزاء الفلسطينيين مستبعداً الإسرائيليين الفلسطينيين ومؤيديه ذوى الميول اليسارية. كان «بيريز» دائمًا يُعتبر من الحمائم فى إسرائيل ولا شىء غير ذلك، وفشله فى البناء على هذه السمعة اضطره للتنافس مع الصقور السياسيين بشروطهم أكثر مما هو بشروطه[٣٥]. وفى غيبة الجدال حول مزيد من التنازلات من جانب إسرائيل، قدم «نيتانياهو» رسالته، وهى أن ما تتنازل عنه إسرائيل لابد من أن يكون أقل، وبقوله للإسرائيليين إن طلب السلام لا ينبغى أن يكون على حساب الأمن، كسر الرابط البدهى بين الاثنين، بما يعنى أن إسرائيل كانت فى حاجة إلى سلام أقل وأمن أكثر بكثير، وفى حملة انتخابية كان يبدو فيها الاثنان متناقضين، استطاع «نيتانياهو» أن يُقنع عدداً أكبر من الإسرائيليين بأن يقدموا الأمن على السلام وهزم «شيمون بيريز»، وعندما اتفق «نيتانياهو» و«بيريز» على أولوية الأمن، كان الناخبون الإسرائيليون يعرفون جيداً أيهما سيكون الأفضل للمهمة[٣٦].

تم انتخاب «نيتانياهو» على أساس شعارات تقول إنه «الأصلح بالنسبة لليهود»، وكان هو نفسه يَدَّعى ذلك بالرغم من أنه نجح بفارق ضئيل بسبب تأييد «بيريز»، تكليفه بالحكم كان واضحًا؛ حيث حصل على ٥٥٪ من أصوات اليهود فى الانتخابات[٣٧]،

وهذا جعل كثيرين يشكُّون فى أن اتفاقيات أوسلو كان محكومًا عليها بالفشل، بقبوله لرئاسة الوزراء. والحقيقة أن حكومة الليكود الجديدة فاجأت منتقديها وتعهدت بمواصلة عملية السلام التى رسمها «رابين». كان ذلك، فى جزء منه، تنازلاً للرأى العام العالمى وبخاصة للضغط من جانب الولايات المتحدة، ولكنه كان أيضًا تقديرًا لذكاء خطة «رابين» فى أوسلو الثانية. كان «نيتانياهو» قد ورث سياسة انسحاب محدود وتوسع فى المستوطنات من «رابين» و«بيريز» وراح يُكملها بإخلاص، صحيح أن بعض الوجوه الجديدة فى حكومته سببت إزعاجًا له باعتبارهم من الصقور ومن مؤيدى الاستيطان، إلا أن حكومة الليكود تابعت مسار حزب العمل نفسه(٣٨).

ومثلما كان على «شيمون بيريز» أن يتعامل مع يأس الفلسطينيين بسبب الاحتلال القائم، أكد انتخاب «نيتانياهو» أنه كان مسئولاً عن السخط الفلسطينى الذى كان من المحتم أن يظهر، كان وزراء «الليكود» أقل براعة من نظرائهم فى «العمل»، وخاصة إذا كان الأمر يتطلب تحقيق نتائج «صقورية» عبر كلمات «حمائمية»، ولكنها كانت النتائج نفسها التى أثارت المعارضة الفلسطينية. فى سبتمبر ١٩٩٦، فى خطوة لمحاولة تهدئة مؤيديه من اليمين الدينى، سمح «نيتانياهو» بفتح مدخل جديد لأحد الأنفاق بجانب المسجد الأقصى فى القدس، وهو موقع مقدسات إسلامية. ورغم أن هذا النفق كان مستخدمًا من قِبَل السائحين الأجانب والإسرائيليين لعدة سنوات، إلا أن فتح هذا المدخل الجديد كان عملاً رمزيًا من الناحية السياسية. عمدة القدس «إيهود أولمرت –Ehyd Ol'mert» وهو من الجناح اليمينى، أضفى على الإجراءات ثقلاً احتفاليًا، وكان تقديم الحدث على نحو جماهيرى مسئولا إلى حد ما عن الغضب الفلسطينى الذى نجم عن ذلك. كانت ساحة المسجد الأقصى موقعًا لاحتجاجات كثيرة ومذابح للفلسطينيين أحيانًا منذ الاحتلال الإسرائيلى فى ١٩٦٧، كما أن أهميتها وقيمتها الدينية والسياسية تجعلان أى نشاط إسرائيلى فى المنطقة أمرًا شديد الخطورة. بدا فتح النفق وكأنه يؤكد، إن لم يكن يبدأ، سيادة إسرائيل على القدس، وهى تَذْكرة استفزازية بظلم قائم، كانت النتيجة احتجاج فلسطينى، تَبِعَه رد من الجيش الإسرائيلى، تَبِعَه احتجاج فلسطينى أوسع، وكما كان يخشى بعض المراقبين، فإن صنع مقاطعات فلسطينية صغيرة مُحَاصَرة صنع بدوره بؤرة السخط والاستياء، وكانت الوحدات الإسرائيلية المتمركزة خارج المدن الفلسطينية فى طليعة من شاركوا فى

القتال الذى نشب، وبمعاونة الدبابات وحتى طائرات الهيليكوبتر القتالية استعرض الجيش الإسرائيلى قوته العسكرية على مدنيين فلسطينيين عزل، بينما كانت الشرطة الفلسطينية مترددة متذبذبة بين حماية شعبها ومنعه من الرد على الهجوم الإسرائيلى، وقبل أن ينتهى القتال كان أكثر من ٦٠ فلسطينياً، كلهم من المدنيين، لقد لقوا مصرعهم بالإضافة إلى ١٢ جندياً إسرائيلياً[٣٩].

واجه «نيتانياهو» بعض النقد داخل إسرائيل وخارجها لاستثارة الفلسطينيين على هذا النحو، بيد أن التركيز على السبب المباشر للاضطرابات يعنى تجاهل أسبابها المنطقية منذ أن بدأت عملية السلام، واصلت إسرائيل عمليات المصادرة والبناء على الأراضى فى المناطق المحتلة، كل رؤساء وزراء إسرائيل منذ ١٩٦٧ كانوا يغضون الطرف ويُقِرون عمليات الاستيطان فى الأراضى المحتلة، واستمرار البرنامج الخاص بذلك فى أثناء مرحلة أوسلو أقنع المزيد والمزيد من الفلسطينيين بأن إسرائيل لم تكن جادة بخصوص السلام، كما أن الحكم الذاتى فى المدن الفلسطينية كان مكبلاً بسبب استمرار حصار تلك المناطق، ولم يصدق الفلسطينيون أنهم سيكون لهم دولة بالمعنى الحقيقى فى الأراضى المحتلة، وهم يشهدون عمليات الضم وبناء المستوطنات كل يوم.

كان من المناسب أن تتحرك عملية أوسلو نحو تجميد وضع المستوطنات فى مارس ١٩٩٧، فوافق «نيتانياهو» على إعادة انتشار جزئى للجيش الإسرائيلى فى «الخليل» فى شهر يناير، ولكنه ترك مجموعة المستوطنين فى وسط المدينة دون مساس: حامية من القوات تبقى فى وسط المدينة الفلسطينية، جنود إسرائيليون يحرسون ٤٠٠ مستوطن يهودى وسط ١٢٠٠٠٠ فلسطينى، ولم يكن هذا الترتيب مرضيًا بالمرة للعشرين ألف مقيم فى الخليل، الذين كانوا يعيشون الآن فى منطقة احتلال إسرائيلى جديدة، ولا للفلسطينيين الآخرين الذين كانوا يذهبون للصلاة أو للعمل فى المنطقة الوسطى[٤٠]. رَفْضُ «نيتانياهو» تفكيك مستوطنات الخليل كان كفيلاً باستمرار التوترات القائمة فى المدينة واستمرار الاعتقاد فى الجانب الفلسطينى أن إسرائيل سوف تحتل المنطقة بشكل دائم، وفى شهر مارس أعطى «نيتانياهو» إشارة البدء لمشروع استيطان ضخم فى جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية، وهو موقع طبيعى مفتوح يوجد به دير يطل على «بيت لحم»، هذا التطوير الذى سيطلق عليه اسم «حارحوما – Har Homa» سيكمل دائرة المستوطنات الإسرائيلية المبنية حول القدس الشرقية وإغلاق

المدينة من ناحية الضفة الغربية، كما أن استمرار البناء يعنى سد المدخل الأخير لأية عاصمة عربية محتملة(٤١).

بدأ العمل فى «حار حوما – Har Homa» فى ١٨ مارس مع احتجاجات واسعة من الفلسطينيين ورد إسرائيلى مسلح وحظر تجوال فى «بيت لحم»، وبعد أيام قليلة كان هناك هجوم انتحارى على مقهى فى «تل أبيب»، يعيد تأكيد أسلوب توسع إسرائيل فى الاستيطان والمقاومة المسلحة من قبل الجماعات الفلسطينية المتشددة. توقفت محادثات أوسلو فجأة من قبل الجانب الفلسطينى، كما توقفت عملية السلام، وفى الوقت نفسه كانت هناك منطقة أخرى فى القدس الشرقية «الفلسطينية» مهددة بإنشاء مستوطنة إسرائيلية عليها، وهى منطقة «رأس العمود»، حتى رئيس الوزراء «نيتانياهو» انتقد خطة بناء هذه المستوطنة؛ لأن «رأس العمود» تقع فى قلب منطقة سكنية فلسطينية، إلا أن الضغوط المشتركة من «إيهود أولمرت» عمدة القدس اليمينى، ورجل الأعمال الأمريكى «إيرفنج موسكوفتز – Irving Moscowitz»، الذى ادعى أنه قام بشراء أراض فى المنطقة، دفعت بهذا التطور ضد مقاومة «نيتانياهو» المفترضة. وبنهاية عام ١٩٩٧ ووجه الفلسطينيون بتدمير غابة جبل أبو غنيم وبمنظر المستوطنين الجدد فى رأس العمود، اختارت العناصر المتشددة أن تجدد هجماتها على المدن الإسرائيلية، وهكذا أصبحت القدس الغربية «الإسرائيلية» مرة أخرى هدفًا لهم فى يوليو ١٩٩٧، وحيث إن عملية السلام كانت قد ظلت مجمدة، كانت عمليات مصادرة الأراضى وبناء مستوطنات عليها مستمرة، وفى المقابل بات سلام المدن الإسرائيلية مهددًا(٤٢).

على أكثر من نحو، أغلقت مستوطنات «حارحوما» و«رأس العمود» دائرة عملية أوسلو تمامًا، من ناحية الجانب الفلسطينى كان تأييد السلام يمكن أن يكون مضمونًا فقط بتمام انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة، الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التى ورثت برنامج استيطان ضخم عن بعضها، رفضت حتى أن تقوم بتجميد عمليات بناء مساكن جديدة ناهيك عن تفكيك القائمة، أما رد الفلسطينيين على استمرار مصادرة أراضيهم فكان اليأس والإحباط اللذان تجسدا فى صدامات سبتمبر ١٩٩٦، ثم بشكل أكثر عنفا فى هجمات «حماس» و«الجهاد الإسلامى» بالقنابل فى ١٩٩٦، ١٩٩٧، وفى المقابل كانت إسرائيل تلقى القبض على المزيد من الفلسطينيين، وتعلق مفاوضات

السلام، وتواصل مصادرة وضم أراضى الفلسطينيين دون تردد. وبعد أن ذهب بريق بدعة أوسلو بالنسبة للفلسطينيين ونزوع الحكومة الإسرائيلية إلى مواصلة سياسة الاستيطان كما كانت تفعل قبل عملية السلام، كانت الدورة تكتسب زخمها الخاص، دورة الفقد والاحتجاج والعنف والمعاناة والقمع!

وأخيرًا...

بعد أربع سنوات من توقيع إعلان المبادئ، وبعد عامين من الاتفاق المرحلى، أصبحت صيغة أوسلو واضحة، نجحت إسرائيل فى الانسحاب من أكثر المناطق الفلسطينية ازدحامًا بالسكان وقَوَّت قبضتها على بقية أراضى الضفة الغربية، أما قطاع غزة، الذى يعيش فيه خمسة آلاف مستوطن يهودى فقط، ولكنه يحتوى على مصادر مياه مهمة ضرورية لمليون مواطن فلسطينى، هذا القطاع تم تقسيمه بحاجز، ليصبح ثلث مساحة الأرض وكل مصادر المياه تحت سيطرة إسرائيل، ورغم أن الفلسطينيين كانوا يأملون بأن يجبر زخم عملية السلام إسرائيل على أن تنهى الاحتلال وتعترف بجيرانها الفلسطينيين، فإن أوسلو قد أثبتت أن توقع مثل هذه النتيجة ضرب من الوهم. السلطة الفلسطينية تسيطر على أقل من ثلثى غزة و٣٠٪ فقط من الضفة الغربية، مصادر المياه كانت لاتزال خاضعة للأوامر العسكرية كما تسيطر عليها إسرائيل بنسبة غير متكافئة. فى الوقت نفسه، بناء المستوطنات مستمر فى الضفة الغربية وفى القدس الشرقية دون تردد، بينما امتدت الطرق الفرعية والجانبية حول مستوطنات الضفة الغربية لتخنق أية إمكانية لسيادة فلسطينية. السكان الفلسطينيون المثقلون بالمصاعب فى المدن، إقامتهم محددة معظم الوقت بإغلاق الحدود الإسرائيلية وعرضة دائمًا لتفتيش قوات الأمن المتمركزة خارج كل مدينة، أما القيادة الفلسطينية فأدركت أن بقاءها أصبح يعتمد بشكل متزايد على تمرير عملية السلام التى كانت لعنة على الشعب الفلسطينى. مع استمرار الهجمات الإرهابية داخل إسرائيل، واستمرار قمع الفلسطينيين سواء من قبل الجيش الإسرائيلى أو السلطة الفلسطينية، والبناء المتسارع للمستوطنات، والذى كان سببًا فى الصراع فى المقام الأول، على ضوء هذا كله تكون عملية أوسلو - بالفعل - قد زادت الموقف سوءًا فى الأراضى المحتلة، وقوضت إمكانية السلام الدائم.

(١) يلخص هيو كارنيجى – Hugh Carnegy فى عدد Financial Times (London) الصادر فى ١٣ أغسطس ١٩٩٠ ربْط صدام حسين بين الانسحاب العراقى من الكويت والانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة، ويصف المناورة بأنها «سلاح داهية ومربك موجه بمهارة». كانت مجازفات صدام أكثر خطورة على الفلسطينيين بعد أن اختاروا تأييد موقف الرئيس العراقى، وكان إبراهيم أبو لغد قد كتب فى وقت سابق (١٤ سبتمبر ١٩٩٠) فى صحيفة The Guardian البريطانية وتنبأ قائلاً: «من بين جميع الضحايا الحاليين والمحتملين للصراع، ستكون الخسارة الأكبر من نصيب الفلسطينيين»، هذه الخسائر لن تكون متمثلة فقط فى الضعف السياسى وإنما فى توقف الدعم المالى للقضية الفلسطينية من دول مثل السعودية التى وقفت ضد «صدام». انظر مقال مايكل ثيودولو –Michael Theodolo فى: "The Times" (London) عدد ٢١ أغسطس ١٩٩٠.

(٢) إصرار "حيدر عبد الشافى" على شروط مسبقة للاتفاق طغى حتى على الابتهاج بانتصار «رابين» فى ١٩٩٢: «نحن على استعداد للتفاوض حول الحكم الذاتى المرحلى فى المرحلة الأولى، ولكننا اشترطنا توقف مصادرة الأراضى وإقامة المستوطنات، بدون ذلك يصبح الحكم الذاتى بلا معنى».

The Guardian, 15 July 1992, "Palestinians await proof from Rabin".

(٣) نشرت تقارير عديدة عن هذه العملية السرية، محمد حسنين هيكل كتب بالتفصيل عن المفاوضات العلنية والسرية، وذلك فى:

Secret Channels (London: Harper Collins, 1996)

كما كتب محمود عباس عن التجارب الشخصية لممثل عرفات فى:

Through Secret Channels (Reading: Garret Publishing, 1995).

(٤) الفلسطينيون الثلاثة المذكورة أسماؤهم نأوا بأنفسهم عن أوسلو وعن السلطة الفلسطينية الجديدة بعد أن سقطت عملية مدريد، ورغم إقناع «عشراوى» و«الحسينى» بالعودة إلى المجموعة وحمل حقائب فى السلطة الفلسطينية، يظل عبدالشافى خارج الحكومة، كما قال بعد إعلان أخبار أوسلو. انظر: لقاء مع «حيدر عبدالشافى» فى:

Journal of Palestine Studies, Vol. XXIII No.1 (Autumn 1993), pp.14-19.

كما يؤكد «شيمون بيريز» دوافع إسرائيل لاختيار «منظمة التحرير الفلسطينية» و«أوسلو» وليس «القيادة الفلسطينية» و«مدريد»، وذلك فى المقال المفصل الذى كتبه Connie Bruck بعنوان:
The Wounds of Peace (New Yorker, 14 October 1996).

«كان «بيريز» مقتنعًا بأنه لو سُمح لعرفات بالعودة وبأن يحكم فى غزة وأريحا [...] سوف يخضع مؤقتًا بخصوص كل شيء آخر، بما فى ذلك القضايا الفلسطينية الأساسية» (ص٧٠)، انظر أيضًا تناول Bruck (ص٧٢) لـ«چويل سنجر – Joel Singer» أحد أعضاء فريق التفاوض الإسرائيلى فى أوسلو، الذى «أخبر رابين بأنهم سيحصلون على صفقة أفضل بكثير مع منظمة التحرير مما لو كان التفاوض مع فلسطينيى «الداخل» فى واشنطن، الذين كانت مطالبهم أكثر تطرفًا». وانظر: "The man who swallowed Gaza" بقلم: Tanya Reinhart فى جريدة:
Yediot Aharonot (Hebrew), 7 April 1997.

(٥) إعلان المبادئ، المادة ١: أعيد نشر إعلان المبادئ فى:

Laqueur and Rubin (eds),: pp.599-612.

(٦) انظر مقدمة الفصل الأول – حاشية ٣١، حيث يوجد ملخص للقرار رقم٢٤٢ وتفسير إسرائيل المحدود له. أعيد نشر القرار ٣٣٨ فى:

Laqueur and Rubin (eds), p.310.

كتب كل من نورمان فنكلشتاين Norman Finkelstein ونعوم تشومسكى Noam Chomsky عن التفسير المتغير للقرار ٢٤٢ وأكدا أهمية القوة فى تحديد معنى القرار فى أى لحظة، على عكس «القصد الأصلى». انظر:

- Chomsky, World Orders Old and New (New York: Columbia University Press, 1996, Updated edition), pp.272, 274.

- Finkelstein, Image and Reality of the Israel - Palestine Conflict, pp. 152 ff.

(٧) قدرت مؤسسة سلام الشرق الأوسط- Foundation for Middle East Peace ومقرها واشنطن، فى تقريرها عن الاستيطان الإسرائيلى: "Vol.3, No.5"، قدرت عدد المستوطنين عند توقيع إعلان المبادئ كما يلى: ٤٠٠٠ فى غزة، ١٢٠٠٠٠ فى الضفة الغربية، ١٦٠٠٠٠ فى القدس الشرقية المحتلة.

(٨) انظر: Paul Findley: Deliberate Deceptions, pp.116-23. كما نشرت Daily Telegraph

فى عددها الصادر فى ٢٥ فبراير ١٩٩٢ التهديد الأمريكى الذى وجهه وزير الخارجية «چيمس بيكر-James Baker».

(٩) قبل فوزه فى الانتخابات، كان «رابين» قد صرح لقناة الأخبار البريطانية الرابعة أنه سيجمد المستوطنات في تلك المناطق التى يخدم البناء فيها أهدافًا سياسية فقط وليس مشكلات أمن إسرائيل، (٢٤ فبراير ١٩٩٢) وللإنصاف، فإن «رابين» لم يعد بتجمد كامل للمستوطنات فى مختلف أحاديثه ومقابلاته، مضمون هذا التفسير يستشف من ملاحظاته، ولكنه لم يلزم نفسه تمامًا، انظر مثلاً مقابلته مع Sarah Helm و David Horovitz فى صحيفة: The Independent (London) فى ١٩٩٢/٤/١٧ ضَعُفَ إصرار الولايات المتحدة على التجميد الكامل للاستيطان عندما أعلن «رابين» عن قيوده الجزئية فى يوليو ١٩٩٢، ثم تسلم الأموال على الفور! انظر:

Sarah Helm "Rabin hedges bets on settlements freeze" The Independent, 17 July 1992.

(١٠) كان فشل «رابين» فى الوفاء بوعده هو موضوع Peter Demant بعنوان: المستوطنون والمستوطنات فى عهدى رابين وبيريز: عقبات على طريق السلام»، وذلك فى Amsterdam Middle East Papers, No.5. (May 1996). وتقدر مؤسسة سلام الشرق الأوسط انتقال ٥٠٠٠٠ مستوطن إلى الأراضى المحتلة فى العامين الأولين من إدارة رابين. انظر:

Settlement pace picks up, Report on Israeli Settlement, Vol.5, No.6 (November 1955).

انظر أيضا: تقرير LAW الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان والبيئة:

Palestinians in Wonderland: A report on the human rights violations of the Labor and Likud governments during the Oslo Process", 9 October 1996.

تذكر LAW أن أكثر من ٧٣٠٠٠ فدان من الأراضى (حوالى ٥٪ من إجمالى أراضى الضفة الغربية) تم مصادرتها من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية فى الفترة ما بين توقيع اتفاقية أوسلو الأولى فى سبتمبر ١٩٩٣ وهزيمة حزب العمل فى مايو ١٩٩٦.

(١١) انظر: Demant, p.6: أوضح «رابين» أن منطقة القدس (أى تلك المناطق فى الضفة الغربية، الواقعة حول الجانب الشرقى من المدينة الذى تم ضمه بشكل غير شرعى) ستكون مكانًا لبناء مستوطنات جديدة، مؤكداً هذا الوضع طوال شهر يونيو ١٩٩٢، انظر على سبيل المثال: The Guardian, 27 June 1992.

وانظر كذلك: تقرير LAW: "Palestinians in Wonderland", p.5.

(١٢) Demant, pp.9-10

انظر الهامش رقم٢٦ من الفصل الأول للتمييز بين: عمليات التطوير «الجديدة» والتوسع الكبير فى المستوطنات القائمة بالفعل، وهو تكتيك انتهجته الحكومات الإسرائيلية منذ منتصف الثمانينيات وما بعدها.

(١٣) انظر تقرير LAW "Palestinians in Wonderland" p.2. «تشييد الطرق الجانبية والفرعية فى الضفة الغربية، نهاية حلم السيادة الفلسطينية» - ١٩٩٦/٢/٢٣ و:

West Bank road plans leave nothing to negotiate", Middle East International, 25 June 1993.

(١٤) لا تذكر مقدمة الاتفاقية أى شيء عن تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق أكبرها تظل تحت السيطرة الإسرائيلية، وبدل ذلك يقال إن الطرفين «كانا راغبين فى وضع إعلان المبادئ موضع التنفيذ، بخصوص ترتيبات الحكم الذاتى المرحلى، وخاصة المادة رقم III والملحق I الخاص بإجراء انتخابات عامة حرة ومباشرة... لكى يستطيع الفلسطينيون فى الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة انتخاب ممثلين عنهم بشكل ديمقراطى».

Israeli - Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, Washington DC, 28 September 1995, p.7.

(١٥) هذه النسب مستخرجة من الخريطة المدمجة للضفة الغربية، المقدمة مع الاتفاق المرحلى»، وحسب تقديرات معهد البحوث التطبيقية بالقدس.

The Applied Research Istitute, Jerusalem (ARIJ).

تضم المنطقة "A" ١٥٩كم٢ والمنطقة "B" حوالى ١٢٣٤كم٢ والمنطقة "C" تبلغ فى مجملها ٤٣٢٨كم٢، والنسب المذكورة أعلاه مبنية على افتراض أن الضفة الغربية تضم كل تلك الأجزاء من القدس التى كانت إسرائيل قد استولت عليها فى ١٩٦٧، والأرقام الإسرائيلية تستثنى ساحة القدس كأمر واقع، وبالتالى تبالغ فى درجة الانسحاب المخطط من الأراضى المحتلة.

(١٦) فى المرحلة الأولى من إعادة الانتشار، كان لإسرائيل أن تحتفظ بوجود عسكرى فى المنطقة "B" على أن تتنازل للسلطة الفلسطينية عن السيطرة على بعض الجوانب المدنية، وكان من المنتظر أن يعقب ذلك سيطرة أمنية كاملة للفلسطينيين على المنطقتين "A" و"B" تتطلب انسحاباً

إسرائيليًا كاملاً، إلا أن ذلك لم يحدث، والاحتلال الإسرائيلى مستمر. انظر المادة XI للمزيد عن المناطق "A" و"B" و"C" ومسئوليات كلا الجانبين فى كل منها، وانظر الملحق III «البروتوكول الخاص بالشئون المدنية» الذى يحدد بالتفصيل حق السلطة الفلسطينية من الناحية التشريعية بما فى ذلك سلطة التخطيط.

Interim Agreement, pp.14-15 and pp. 128 ff.

(١٧) المصدر السابق، المادة XXXI فقرة "5" ص(٢٧).

(١٨) الفقرة المكملة المتعلقة بالمنطقة "C" تظهر لأول مرة فى الاتفاق المرحلى فى ص١٥ فى المادة XI2e، كما أن قضايا الوضع النهائى منصوص عليها فى المادة XXXI فقرة (ص-٢٧).

(١٩) هذه الحقيقة الأساسية مثبتة كتابة كجزء من اتفاق الخليل فى يناير ١٩٩٧، الذى لم يتم التوقيع عليه إلا بعد حصول إسرائيل على تأكيد جديد من الولايات المتحدة على أن إعادة انتشار قواتها لا يحتاج إلى تفاوض مع الفلسطينيين بشأنه، وأنها تستطيع الانسحاب من قليل أو كثير من الأراضى الفلسطينية كما يتراءى لها. انظر تعهد وارن كريستوفر لإسرائيل:

Letter of Assurance to Israel 15 January, 1997.

وبيان الحكومة الإسرائيلية فى ١٦ يناير ١٩٩٧ الذى أعيد نشره فى:

The Journal of Palestine Studies, Vol.XXVI. No.3 (Spring 1997), pp.139-40.

(٢٠) ملخص تعهدات إسرائيل بالانسحاب من الأراضى المحتلة فى إطار أوسلو: تحتفظ إسرائيل بسيطرتها على ٣٠٪ على الأقل، من قطاع غزة، حتى اتفاق الوضع النهائى، كما تتعهد بإعادة المناطق "A و"B" و"C"من الضفة الغربية باستثناء قضايا «الوضع النهائى» فى غضون ١٨شهراً من بدء عمل المجلس التشريعى الفلسطينى. وحيث إن إسرائيل تستطيع، من الناحية الفنية، أن تعلن كل المنطقة "C" أرضًا متأثرة بقضايا الوضع النهائى، يكون المطلوب من الجيش الإسرائيلى هو الانسحاب من ٢٥٪ فقط من الضفة الغربية والمتضمنة فى المنطقتين "A" و"B" وذلك قبل نهاية أغسطس ١٩٩٧ وعلى مراحل من ٣-٦ أشهر، وبحلول هذا التاريخ المحدد، كانت إسرائيل قد انسحبت بالفعل من أقل من ٣٪ من الأراضى، وكانت لاتزال تحتل ٩٧٪ من الضفة الغربية فى مارس ١٩٩٨ دون أن تلوح فى الأفق أى انسحابات جديدة. للمزيد عن خطة الانسحاب والجدول الزمنى انظر:

Interim Agreement, Article XVII, Paragraph 2a, p.20.

(٢١) يتضمن الاتفاق المرحلى بالفعل مادة تنص بوضوح على وحدة الأراضى المحتلة: «يعتبر الجانبان أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة واحدة، ويتم الحفاظ على هذا الوضع فى أثناء الفترة الانتقالية».

Article , XI Paragraph 1 p.14.

وكانت هذه العبارة هى حجر الزاوية فى الجدال بأن خطة الفصل الإسرائيلية خرق لروح اتفاقية أوسلو، إلا أن الحكومة الإسرائيلية تشير إلى خطاب الوثيقة فى موضع آخر لكى تبرر سياستها. انظر بيان المكتب الصحفى للحكومة الإسرائيلية:

Jewish Communities in Judea, Samaria and Gaza 21 January 1997.

الذى يقول إن سياسة إسرائيل فى بناء المستوطنات «متفقة تماماً مع بنود اتفاقية أوسلو».

(٢٢) فى خطابه أمام الكنيست فى ٥ أكتوبر ١٩٩٥ طالباً التصديق على اتفاقية أوسلو الثانية، لم يكتف «رابين» بالقول إن الاتفاقية المرحلية كانت تسمح «بالنمو الطبيعى» للمستعمرات القائمة، بل أضاف أن «النشاط الذى نقوم به لتوفير الإجراءات الأمنية للجماعات الإسرائيلية - الأسوار، الطرق الجانبية والفرعية، الإضاءة، البوابات - كل ذلك سوف يستمر على نطاق واسع». وكان «رابين» واضحاً فيما يتعلق بمخططه للتوسع فى مصادرة الأراضى وتوطين اليهود فى الأراضى المحتلة. «الطرق الجانبية ستشيد، وسيكون هدفها تمكين اليهود المقيمين من التنقل، دون الاضطرار للمرور عبر التجمعات السكانية الفلسطينية».

(٢٣) أحدث تكريم لرابين هو الجائزة التى أنشئت بعد وفاته «جائزة رابين- بيريز للسلام»، التى تمنح سنويا لشخص يكون قد قام بجهود استثنائية لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط، ولأن سجل «رابين» بهذا الخصوص فيه ما فيه من نجاح وإخفاق، كان من الملائم أن يكون «بيل كلينتون» الرئيس الأمريكى هو أول من يتسلم الجائزة، «كلينتون» تعهد بأن يخصص قيمة الجائزة (٧٥ألف دولار) لدعم صندوق «طلبة السلام فى الشرق الأوسط»، الأمر الذى يضمن استمرار هذه المساخر!

انظر: "Peace Prize for Clinton", Yediot Aharonot, 29 July 1997.

(٢٤) انظر تقرير Jad Isaac:

The Water Conflicts in the Middle East From a Palestinian persective", (Bethlehem: Applied Research Institute Jerusalem, 1997)

حيث يلخص ثلاثة أساليب، على الأقل، حاولت بها إسرائيل الوصول إلى تفاهم حول مصادر المياه: أولاً: المستوطنون الإسرائيليون فى القطاع متمركزون فوق أغنى المصادر بالمياه، ويضخون منها بنسبة غير عادلة، ثانيًا: إسرائيل نفسها تحصل على المياه ليس من غزة فحسب، وإنما أيضًا من منطقة ساحلية فى الشمال بما يعنى أن الطبقة الصخرية المائية فى غزة أقل، وأخيرًا، إسرائيل مسئولة عن ذلك العدد الضخم من اللاجئين وعن ازدحام غزة الذى يتسبب فى نقص المياه بسبب زيادة الطلب.

انظر كذلك: Sara Roy; the Gaza Strip, pp. 162-75.

حيث يوجد تقرير عن الآثار المدمرة لإدارة إسرائيل لشئون المياه فى غزة على الاقتصاد الزراعى الأهلى، تقول Roy إن المستوطنين يستهلكون حوالى أكثر من ١٨ ضعفًا بالنسبة لما يستهلكه الفلسطينيون، هذا المعدل لا يدخل فيه الماء الذى يتسرب إلى إسرائيل قبل أن يصل إلى سكان غزة.

(٢٥) من بين كل يهود إسرائيل، كان المستوطنون هم الأكثر عنفًا فى رفض أوسلو، حتى إنهم نظموا ميلشيات خاصة بهم فى سبتمبر ١٩٩٣، مكرسة للدفاع عن المستوطنات ضد الفلسطينيين، وفى نهاية الأمر ضد الجيش الإسرائيلى، وفى الوقت نفسه كان شلومو جورين Shlomo Goren وغيره من مشاهير الحاخامات يدعون الجنود لعصيان أى أمر بتفكيك المستوطنات؛ لأن أى أمر من هذا النوع لابد من أن يكون ضد الشريعة اليهودية. انظر:

"Demant: Settlers and Settlements under Rabin and Peres", pp.11,12.

ويربط Demant بين مذبحة الخليل فى ١٩٩٤، والتى راح ضحيتها ٢٩ من المصلين الفلسطينيين على الأقل على يد مستوطن يهودى «باروخ جولدشتاين– Baruch Goldstein وعنف المستوطنين واليهود «المتسلطين على جيرانهم الفلسطينيين».

(٢٦) حسب اعترافاته التى وقعها بعد عملية القتل، أعلن «آمير– Amir» أنه كان «من المباح قتل أى شخص يتنازل عن أرض إسرائيل».

The Independent, 6 November 1995.

(٢٧) كانت صورة «رابين» محب السلام يُردى قتيلا على يد خصم متطرف، كانت أكثر بريقًا بحضوره اجتماعًا حاشدًا لجماعة «السلام الآن» قبل موته بفترة قصيرة، وكانت مفهومة للجمهور الغربى لدرجة أن معظم افتتاحيات الصحف الغربية ومقالاتها الرئيسية تناولتها، انظر على سبيل المثال:

- "Death fo a peacemaker", The Times, 6 November 1995.
- "Shalom to the fallen", The Guardian, 6 November 1995.
- "Reasons to mourn", by Michael Walzer, The New Yorker, 20 November 1995.
- "My fallen Friend", by Henry Kissinger, The Washing ten Post.
- "Tributes of world leaders, The Guardian, 7 November 1995.

مراثى زعماء العالم لرابين فى جنازته منشورة مجمعة تحت عنوان: «الرصاصة التى أردتك قتيلاً لن تقتل ما بدأته»، أما مقال Robert Fisk فى The Independent بتاريخ ١٩٩٥/١١/٥ فهو استثناء فى توجهه على خلاف ذلك كله، وكان عنوانه: الفلسطينيون لن يبكوا رابين Palestinians will not weep for Rabin.

(٢٨) انظر مقال «چيوفرى أرونسوف- Geoffrey Aronson» فى:

Report on Israeli Settlement, Vol.5, No.6 (November 1995)

«لقد حاول رابين بناء سياسة إسرائيلية لمستقبل الضفة الغربية على أساس ما كان يراه، بالفعل إجماعًا وطنيًا واسعًا، سياسة جعلت الجيش الإسرائيلى يسيطر بشكل إستراتيچى على الأراضى المحتلة وعلى المستوطنين بالرغم من رؤاهم النبوئية، مع إجراءات حماية غير مسبوقة تهدف إلى تأمين مستقبلهم».

(٢٩) بالرغم من أن نقل السيطرة على ٦٠٪ من غزة قد تم بشكل يتسم بالفوضى وسوء التنظيم، كان الانسحاب الإسرائيلى سببًا لبهجة الفلسطينيين، انظر: التقييم المتفائل للانسحاب الإسرائيلى من أريحا، بعنوان: "History breaches walls of Jericho" الذى نشرته Sarah Helm فى The Independent بتاريخ ١٤ مايو ١٩٩٤.

(٣٠) الربط بين أعمال إسرائيل القمعية ونمو «حماس» أمر مقبول على نطاق واسع. انظر على سبيل المثال: "Security Chiefs warn Netanyahu" المنشور فى Foreign Report بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٩٧، وفيه أن قادة الجيش الإسرائيلى والمخابرات يخشون أن تهدد معاملة «نيتانياهو» للفلسطينيين شرعية «عرفات» بينهم و«بدون عرفات سيكون من المستحيل الوصول إلى تسوية عن طريق التفاوض»، كما أكد «موشى يالون- Moshe Ya'alon» رئيس فرع استخبارات الجيش للجنة من الكنيسيت أن دعم الفلسطينيين يتدفق على «حماس» بسبب الأعمال القمعية للحكومة الإسرائيلية: .Middle East News Items, 10 July, 1997، كما يلخص المقال العميق الذى كتبه Dilip Hiro فى Inter Press Service فى ٦ أغسطس ١٩٩٧

بعنوان «حماس، العامل الحاسم فى معادلة السلام»، يلخص الرسائل المتعددة التى لجأت إليها إسرائيل من طرد ٤٠٠ فلسطينى إلى لبنان فى ١٩٩٢ إلى عمليات إغلاق الحدود فى ١٩٩٧، وكيف أدى ذلك كله إلى تقوية «حماس».

(٢١) انظر مقال Patrick Cockburn بعنوان: ?Has Peace been blown apart المنشور فى The Independent بتاريخ ١٩٩٦/٣/٥.

(٢٢) انظر خطاب «بيريز» التبريرى أمام الكنيسيت فى ١٩٩٦/٤/٢٢ ومحاولاته الربط بين أعمال «حزب الله» لمقاومة احتلال إسرائيل لجنوب لبنان، وبين «حماس» التى تخوض حروبا مختلفة بوسائل مختلفة فى شوارع المدن الإسرائيلية. يقول بيريز: «إطلاق الكاتيوشا (صواريخ حزب الله) مثل أعمال حماس، كلها تهدف إلى تقويض عملية السلام فى الشرق الأوسط، الأحداث التى وقعت فى تل أبيب وعسقلون والقدس (قنابل الحافلات) مثل إطلاق النار على مستوطناتنا الشمالية، كلها نابعة من المصدر نفسه ويحكمها المنطق نفسه».

(٢٣) انظر مقال Shyam Bhatia فى .The Observer (London), 14 April 1996 بعنوان:

Children Killed in Israeli attack عن الصلة بين حرب بيريز فى لبنان ورغبته فى تقديم أوراق اعتماده الخاصة بالأمن قبل انتخابات مايو ١٩٩٦، وانظر أيضًا مقالاً فى: The Independent, 18 April 96 بعنوان: A War the Israelis can support ومقالاً بعنوان: .Strong man Peres fights his last battle منشور فى: .The Guardian, 24 April 96

(٢٤) قصف «قانا» جعل المعلقين الدوليين يركزون اهتمامهم على تداعيات سياسات «بيريز» فى إطار حملته لإعادة انتخابه، انظر مثلاً افتتاحية: The Independent on Sunday بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢١: من الصعب أن نجد شيئا أكثر انحرافًا عن فكرة صنع السلام، من عملية «عناقيد الغضب»، ولا إهانة أكبر لفكرة الديمقراطية من قتل الأجانب لكسب أصوات فى الانتخابات.

(٢٥) شعار حملة «بيريز» الانتخابية يفسر تغير لهجته وتأكيداته إلى حد ما: «إسرائيل قوية بـ:بيريز»، انظر: The Independent, 12 April 1996 هزيمة «بيريز» بفارق ضئيل، وامتناع عدد كبير من الإسرائيليين الفلسطينيين الذين كان يمكن أن يؤيدوه، يدل على أن خطأ أساليبه كان مضاعفًا.

(٢٦) كانت خسارة «بيريز» فى انتخابات مايو ١٩٩٦ فادحة، مع افتراض تقدم حزب العمل بعد موت «رابين» والتعاطف الشديد مع «طريقه نحو السلام»، ويمكن للمرء أن يستخلص من مختلف الشواهد أن محاولات «بيريز» المتكررة لإعادة النموذج الذى يظهر به كشخصية صارمة فى

قالب «رابين»، كانت خطأ كبيراً. الصورة الجديدة ظهرت فى جريمة قتل نكراء كان ضحيتها «يحيى عياش» الذى يزعم أنه صاحب قنبلة «حماس» الانتحارية، والذى قتل باتصال عن طريق تليفونه النقال فى عملية تمت بأسلوب المخابرات الإسرائيلية فى يناير ١٩٩٦، ونسب الفضل لـ«بيريز». بعد الاغتيال توعدت «حماس» بالانتقام لـ«عياش»، وكان من رأى المتشددين أن عملية «بيريز» كانت السبب المباشر فى تفجير الحافلات فى فبراير ومارس ١٩٩٦، أما رد «بيريز» على هذا الدرس بمزيد من العنف فى لبنان، فكان دليلاً على أنه لم يتعلم من مغامرته الأولى ولا من موت أبرياء فى حافلات تل أبيب والقدس.

(٣٧) وصف بعض أعضاء حزب العمل الشعار بأنه عنصرى انظر: "Peres edges ahead" فى عدد ٢٩ مايو ١٩٩٦ من The Guardian،

و"Labour and Likud Clash over what is Good for the Jews" فى عدد ٢٨ مايو ٩٦ من: Jerusalem Post.

(٣٨) انظر الخطوط الإرشادية للحكومة الجديدة التى نشرها المكتب الصحفى للحكومة فى ١٧ يونيو ١٩٩٦ عن التزام الليكود بالمضى فى مفاوضات السلام فى إطار أوسلو، ثم ظهرت المخاوف مجدداً عندما اتضح أن هناك أدواراً فى حكومة «نيتانياهو» لكل من «رافائيل إيتان» و«أريل شارون» رئيس الأركان ووزير الدفاع – على التوالى – فى حرب لبنان، وخاصة بالنسبة لدورهما فى مذبحة قتل فيها مالايقل عن ثمانمائة من اللاجئين الفلسطينيين كلهم من كبار السن والنساء والأطفال، وذلك فى مخيمات صبرا وشاتيلا فى بيروت فى ١٦ سبتمبر ١٩٨٢، بينما تشير معظم التقديرات إلى أن عدد القتلى فى المخيمين كانت أكبر بكثير من الأرقام التى أعلنتها إسرائيل رسميا. يقدر Amnon Kapeliouk وهو صحفى إسرائيلى ومراسل سابق لصحيفة Le Monde، يقدر الرقم بـ ٣٥٠٠ قتيل.

انظر:

Sabra et Chatila: Enquête: Sur un massacre (Paris: Seuil, 1982) pp.93-4.

(٣٩) يحتوى تقرير (Palestinians in Wonderland) على تلخيص واف للأحداث التى أدت إلى العنف فى سبتمبر، وانتهاك الجيش الإسرائيلى لحقوق الإنسان فى أثناء الحرب نفسها. انظر الفصل الثالث – الهامش رقم ٥١ للمزيد عن سلوك الشرطة الفلسطينية فى أثناء الاضطرابات، وانظر كذلك تقرير منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "B'Tselem" بعنوان: «اللعب بالنار فى ساحة الأقصى (Jerusalem, December 96) والذى ينتهى إلى أن أعمال الشرطة الإسرائيلية

فى القدس فى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٦، خلال مظاهرة قتل فيها ثلاثة فلسطينيين بالرصاص وجرح أكثر من مائة شخص، هذه الأعمال «تقدم صورة بالغة البشاعة للاستخدام المفرط وغير القانونى للقوة، بما فى ذلك القوة التى تفضى إلى الموت».

(٤٠) للمزيد من التفاصيل عن خطة الفصل وتوزيع السكان فى ظل ترتيبات جديدة، انظر:

A New Berlin on the West Bank", The Independent, 18 January 1997."

(٤١) انظر: "Bulldozers roll in", The Guardian, 19 March 1997. حيث يقدم Daoud Kuttab فكرة عامة عن قضية "حارحوما- Har Homa" وذلك فى:

The Bulldozers arrive Los Angeles Times, 19 March 1997.

(٤٢) فى عدد ١٦ اكتوبر ١٩٩٧ من Jerusalem Report يوجد تحليل محكم عن قضية باب العمود بعنوان: The mayor and the millionaire.

الفصل الثالث

صناعة السلام والسياسة

قبل بحث نتائج عملية أوسلو بالتفصيل، لابد من النظر بدقة فى الظروف السياسية التى أنتجتها، وإذا كانت أوسلو قد فشلت فهل يمكن أن نعزو ذلك لأسباب سياسية معينة، أو لأطراف سياسية كان يمكن أن يكون لها تأثير لو أن الأحداث اتخذت مساراً آخر؟ لعل من الممكن أن نكون أكثر تفاؤلاً بالمستقبل لو استطعنا أن نحدد مصدراً للتفاؤل أو سبباً للتشاؤم فى الأحداث الماضية، يمكن تحريكه فى الاتجاه المعاكس. الذين يميلون للدفاع عن أوسلو يقولون إن هناك إمكانية سياسية لم تتحقق فى المنطقة: حزب سياسى آخر قد يصل إلى السلطة، زعيم قد يغير سياسته أو سياستها، وإن مسار السلام سوف ينتصر فى النهاية على مقتضيات النزاع السياسى.

والحقيقة أن التحليل الدقيق للوضع السياسى يكشف عن أن فشل أوسلو كان محتملاً دائماً، وأن هناك فرصة ضئيلة لإنقاذ العملية فى إطار الظروف السياسية القائمة. أوسلو لم تفشل بسبب فوز «بنيامين نيتانياهو» أو قتل «إسحاق رابين»، وإنما لأن أفكار وسياسات بعينها داخل إسرائيل ظلت ثابتة منذ ١٩٦٧ وما قبلها إلى الآن. أوسلو كانت البداية لمفردات جديدة لصنع السلام، ولكنها لم تقدم سوى القليل على طريق التفكير الحقيقى الذى يؤدى إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلى ـ الفلسطينى، وكما سنرى فإن لذلك متضمناته، ليس بالنسبة لفهمنا للأحداث الأخيرة فحسب، وإنما كذلك بالنسبة لآمالنا فى اتفاق سلام فى المستقبل يكون أكثر نجاحاً.

إسرائيل : بحثاً عن الحمائم

أحد الافتراضات الشائعة فى تناول السياسة الإسرائيلية، سواء فى داخل أو خارج إسرائيل، هو أن هناك تمييزاً بيناً فى المجتمع الإسرائيلى بين تلك العناصر المؤيدة للسلام وأولئك الذين يريدون فقط احتواء العرب ـ الذين يتصورون أنهم أعداء ـ من حولهم، ومن الصعب أن نحدد بدقة بداية هذا الانقسام؛ ففى سنة ١٩٧٨ عندما

أعلنت حكومة إسرائيل اليمينية عن استعدادها للتضحية وتقديم صفقة «الأرض مقابل السلام» باسم التوسع فى بناء المستوطنات، تجمع عدد من الجنود السابقين، وكونوا حركة «السلام الآن» المكرسة لإقامة علاقة بناءة مع العرب المحيطين بإسرائيل، وفى أثناء غزو لبنان وقصفها فى ١٩٨٢، استطاعت حركة «السلام الآن» أن تقنع عدداً كبيراً من الإسرائيلين بتجاوزات حكومتهم، وبالرغم من أن قادة إسرائيل كانوا قد نجحوا فى تقديم حروبها السابقة باعتبارها خطراً على وجود الدولة، فإن الهجوم من جانب واحد على لبنان جعل بعض الإسرائيليين يخرجون على ذلك كما لم يحدث من قبل، وسرعان ما استهدفت «السلام الآن» العناصر الأكثر تشدداً فى برنامج الاستيطان، معتبرة ـ على نحو صحيح ـ المستوطنين الدينيين والقوميين متناقضين مع رؤيتهم الخاصة لإسرائيل تعيش فى سلام مع نفسها على الأقل، وفى غمرة التذمر الدولى الغاضب بسبب الفظائع التى كانت ترتكب فى لبنان، حظى أولئك الإسرائيليون الأكثر ليبرالية بالتقدير والمساندة، لاحتكامهم إلى ضمائرهم فى وجه اعتداء عسكرى وحشى. كان رئيس الوزراء «مناحيم بيجن ـ Menachem Begin» أنموذجاً أولياً للصقر، وكانت معارضة إستراتيچيته المتطرفة تعنى فى الحال أنك «حمامة»[١].

فى وقت لاحق، برزت مرة أخرى المقارنة بين الأكثر والأقل ليبرالية من الإسرائيليين، وعندما أعلن إسحاق شامير Yitzhak Shamir، رئيس حكومة تحالف العمل والليكود من ١٩٨٧: ١٩٩٠، وإدارة الليكود من ١٩٩٠: ١٩٩٢، عندما أعلن عن توسع كبير فى برنامج الاستيطان فى أوائل التسعينيات، أثار بذلك احتجاجًا دوليًا واسعًا، كما أكد أن المراقبين سوف يصنفونه «صقراً» دون جدال. «إسحاق رابين– Yitzhak Rabin» استغل اللحظة بمهارة لكى يعارض سياسة «شامير»، وبذلك أشبع حاجة المعلقين لموازنة نزعة «شامير» القتالية بحمامة إسرائيلية، ومنذ ١٩٩٢ بقى النموذج كما هو: معارضو أوسلو داخل إسرائيل «صقور» – «رابين» و«شيمون بيريز» – وخلفاؤهما «حمائم»، وإلى حد كبير كانت الأحداث مسئولة عن هذا الإطار: «رابين» فاز على «شامير» فى ١٩٩٢، هذا «انتصار للسلام»، «رابين» و«بيريز» صاغا أوسلو، وهذا هو السلام ذاته، الأكاديمية الملكية السويدية منحت مهندسى أوسلو جائزة نوبل للسلام مكرسة وضعهما باعتبارها «حمائم»، «رابين» قتل بيد أحد الخصوم فى تجمع حاشد من أجل السلام فى تل أبيب، الآن هو شهيد السلام إلى جانب كونه

حمامة، «شيمون بيريز» خسر فى انتخابات ١٩٩٦ أمام «نيتانياهو»، هذه «هزيمة السلام»، والسبب المفترض لانهيار أوسلو. هذا الفهم للسياسة الإسرائيلية متسق منطقيًا ومقنع ويروق لكثيرين، ويُمكّننا من الالتزام بأوسلو ومن أن نبنى إستراتيچية لاستعادتها: إزاحة «نيتانياهو» من السلطة والعودة إلى «طريق السلام» الذى رسمه «رابين- بيريز»، ولكن لسوء الحظ، يصبح من الزيف ومن الخطر تقديم رؤية مشوهة للسياسة الإسرائيلية عندما يكون المطلوب فحص أولويات إسرائيل ومعتقداتها بكل وضوح.

إسحاق رابين- Yitzhak Rabin

حيث إن «رابين» كان هو أفضل من تم تقديمهم بقوة وبصورة محببة باعتباره حمامة سلام، ربما يكون من المناسب أن نبدأ به عند تناولنا للإسرائيلين «المعتدلين»، وهو الذى جاء إلى صناعة السلام فى مرحلة متأخرة من حياته كما كان يقول. وباعتباره أشهر العسكريين فى إسرائيل، فقد شارك فى حملات ١٩٤٨، ٤٩، ٦٧ وأسهم فى العملية التى أسفرت عن ترحيل أكثر من مليون فلسطينى من أرض أجدادهم، ويحسب له أنه حاول أن ينكر ذلك على الأقل فى بداية عمله. فى جزء من مذكراته، حذفته الرقابة العسكرية الإسرائيلية من الطبعة الأولى، اعترف بأنه قام «بتطهير» المناطق العربية فى «اللد والرملة» من حوالى ٥٠٠٠٠ من الفلسطينيين المدنيين عام ١٩٤٨، وبأن السكان «لم يغادروا البلاد بإرادتهم»، وبأن جنوده «لم يكن أمامهم سوى اللجوء إلى القوة»، وأن هذا العمل تطلب «نشاطًا دعائيًا مطولاً» بعد الأحداث «لشرح» كيف كانت عملية الترحيل «ضرورية»، كما أن بدايات «رابين» – على الأقل - لم تشهد أى جهد لمد يده نحو الفلسطينيين سوى لكى يدفعهم خارج أراضيهم(٢).

حتى فى الثمانينيات، لم يفعل «رابين» شيئًا يذكر يدل على أنه سيكون فيما بعد بطلاً للسلام والتعايش مع الفلسطينيين، فى المرحلة الأولى خدم من عام ١٩٨٤ فى حكومة تحالف الليكود والعمل التى قامت بتنفيذ برنامج استيطان ضخم فى الأراضى المحتلة، والرجل الذى سيقدم نفسه فيما بعد فى داخل إسرائيل وخارجها باعتباره صاحب فكرة تجميد الاستيطان، هذا الرجل كان- بكل سعادة- يلعب دوراً قيادياً فى

حكومة تدفع بوجود إسرائيل فى الضفة الغربية وغزة ليكون أقرب إلى الدوام، والأسوأ من ذلك أن «رابين» كان هو زعيم الرد القمعى الإسرائيلى على الانتفاضة الفلسطينية، فى ١٩٨٧ وما بعدها، وبينما كانت معظم الانتقادات الدولية لأساليب إسرائيل القمعية من نصيب «إسحاق شامير» رئيس وزراء الليكود، كان «رابين» هو المسئول عن وضع إستراتيچية إسرائيل المتشددة وتنفيذها على الأرض[٣]، وحتى نهاية عام ١٩٩١ كان الإسهام الرئيسى لـ«رابين» فى السياسة الإسرائيلية باعتباره جنديًا على استعداد أن يستخدم أية وسيلة كانت، لتقوية قبضة إسرائيل على مكاسبها فى ١٩٤٩ وعلى الأراضى الإضافية التى استولت عليها فى ١٩٦٧، وبالرغم من أن «رابين» ينتمى للجناح اليسارى فى حزب العمل، فمن الصعب اعتباره «حمامة»[٤].

بدأ ذلك كله يتغير فى ١٩٩١و ١٩٩٢ عندما كانت إسرائيل تقترب من الانتخابات العامة، إلا أن «شامير» بدأ نشاطًا جديداً فى اتجاه الاستيطان. «رابين» تولى قيادة حزب العمل، ومستفيداً من تجربته مع الانتفاضة ودروس حرب الخليج، وجدها فرصة لأن يضفى طابعًا رسميًا على سيطرة إسرائيل على الأراضى المحتلة وإعادة المناطق الأقل فائدة إلى السيادة الفلسطينية، وكما رأينا سابقًا فإن الانتفاضة كانت قد جعلت الإسرائيليين يدركون جيداً أن احتلالهم للمراكز الفلسطينية المدينية الكبيرة لا يمكن أن يستمر دون تكلفه، بالإضافة إلى حياة ومصادر معيشة كثير من الفلسطينيين. الإسرائيليون أيضًا يمكن أن يموتوا، وإن كان بأعداد أقل بكثير، لكى تستمر قبضة إسرائيل على مدن فلسطينية بالكامل مثل نابلس ورام الله[٥]؛ فكان «رابين» من الذكاء لكى يرى أن قبضة الحكم الذاتى الفلسطينى فى المدن– وهى قبضة محدودة– تجعل مصالح الإسرائيليين والفلسطينيين متداخلة، وكانت تلك لحظة تحوله إلى قضية «السلام».

قبل أن تخرج أوسلو إلى حيز الوجود، أكد «رابين» أوراق اعتماده بوصفه صانع سلام بوقوفه بحزم ضد مخططات «شامير» الجديدة للاستيطان، ومع تردد «چورچ بوش – George Bush» ووزير الخارجية «چيمس بيكر» فى تمويل حكومة إسرائيلية عاكفة على التوسع فى المستوطنات، كانت دعوة «رابين» لتجميد الاستيطان سببًا فى إعجاب الرأى العام العالمى به. كان من بين قرارات «شامير» الأخيرة كرئيس وزراء قبل أن يفوز عليه «رابين»، الموافقة على إقامة ١١٠٠٠ مسكن جديد فى الأراضى

المحتلة، تتسع لحوالى ٥٠٠٠٠ مستوطن، ويبدو من المعقول أن نتوقع أن يقوم «رابين»، وهو المنتخب على أساس برنامج للسلام ومعارضة لسياسة «شامير» فى الاستيطان، أن يقوم بإلغاء قرارات البناء، ويتعامل مع الفلسطينيين كواقع حقيقى، فى رغبة لتسوية الأوضاع ووضع حد للصراع.

الحقيقة أن «رابين» وافق على كل مسكن جديد، ولم يفعل شيئًا لتقليص خطة شامير للتوسع فى البناء(٦)، كما أعطى إشارة البدء لإنشاء حوالى ١٠٠٠٠ مسكن جديد فى القدس الشرقية، مرة أخرى على أرض تم الاستيلاء عليها فى١٩٦٧ واحتلالها خرقًا للقوانين الدولية. هذه الحقائق غير العادية تؤكد عدة أشياء، عندما جلس الفلسطينيون مع الإسرائيليين فى واشنطن للتفاوض حول الأراضى المحتلة، قبلت الحكومة الإسرائيلية الليبرالية الجديدة، حكومة الحمائم، خطة لتوسيع عملية الاستعمار اليهودى دون تعديل كبير، وإذا كان الفلسطينيون قد وضعوا ثقتهم، بأى درجة، فى الفارق بين الصقور والحمائم فى إسرائيل، فإن أعمال «رابين» أثبتت أن ذلك كان محض هراء، أما العذر المرتبك الذى أبداه رئيس الوزراء الجديد عندما تساءل بعض المعلقين عن معنى إضافة حوالى مائة ألف مستوطن جديد بالرغم من تجميد الاستيطان، كان العذر هو أن تلك العقود كان قد تم التوقيع عليها من الحكومة السابقة ومن الصعب إلغاؤها(٧). هذا التفسير يشبه القول الأغرب منه، وهو أن «رابين» سوف يعرِّض اتفاقًا وشيكًا مع الفلسطينيين للخطر، وكذلك أفق سلام بعيد المدى؛ لأنه يخشى غضب صناعة البناء الإسرائيلية، كذلك من الصعب أن نصدق أن إلغاء عمليات البناء الجديدة كانت أكثر تكلفة من تنفيذها، أو أن الولايات المتحدة، التى ربطت معونتها لإسرائيل بنجاح جهود الأخيرة فى وضع حد للاستيطان، ستوقف ذلك(٨). وليس أمامنا سوى أن نستنتج أن «رابين» بنى هذه المساكن الجديدة؛ لأنه – مثل «شامير» – كان يؤمن، وبكل حماسة، بمستقبل للمستوطنين والمستوطنات فى الأراضى المحتلة.

تأكد ذلك كله بوضوح فى تبريره لأعماله؛ فتجميده للمستوطنات تم فقط بالنسبة للجديد منها تمامًا، وليس للمساكن الجديدة، وإنما لتلك التى كانت تبنى على أراض لم يسبق استيطانها أو ليست مجاورة لأراض مستوطنة، أما المستوطنات القائمة بالفعل والتى كانت حكومة «شامير» و«رابين» و«بيريز» الائتلافية قد واظبت على توسيعها فى الثمانينيات، فكان يتم تشجيعها على مواصلة «نموها الطبيعى». وبحلول عام ١٩٩٢

كان قد أصبح هناك كثير من المستوطنات فى الأراضى المحتلة لدرجة أن هذا «النمو الطبيعى» كان يمكن أن يستوعب من ٥٠٠٠٠ إلى٥٠٠٠٠٠ مستوطن جديد، وفى هذه المرة كان قد تم إرساء نموذج عملية الاستعمار على نطاق واسع، والحقيقة أنه من الصعب أن نتصور أن تتم عملية التطوير والبناء على نطاق واسع بعيداً عن المستوطنات القائمة بالفعل، وطالما كان المرء ملتزمًا بتوسيع المناطق المجاورة، فإن أى تجميد للمستوطنات الجديدة كان بلا معنى(٩).

هكذا كانت فترة «رابين» فى رئاسة الحكومة هى أكبر مرحلة فى اتساع الاستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة منذ الاستيلاء عليها فى١٩٦٧(١٠)، ورغم أنه كان يمكن أن يجادل– بشكل مقبول ظاهريًا– ويقول إن أسلوبه كان مختلفًا عن أسلوب «شامير»، فقد كانت سياسته فى الاستيطان مثل سياسة «شامير» تمامًا، وبما أن المستوطنات هى من صميم الصراع الإسرائيلى الفلسطينى فإن مزاعم «رابين» بأنه سيكون حمامة أو صانع سلام حقيقى تبدو– فى إطار رئاسته للحكومة– مزاعم مبتذلة؛ فهو لم يرفض فقط أن يزيل العقبات الرئيسية فى سبيل القيام بترتيبات عادلة مع الفلسطينيين بالنسبة للأراضى، وإنما عمل أيضاً وبكل همة، على وضع عقبات أكثر يمكن أن تُعقِّدَ هذه الترتيبات فى المستقبل، وهكذا يمكن أن توصف تركته، على نحو أكثر دقة، بأنها إرباك لأفق السلام أكثر منها رؤية لتعايش سلمى نسبها إليه الذين قاموا بتأبينه.

الذين مازالوا يحتفلون بذكراه لابد من أن يشيروا إلى منحاه السياسى أو إلى إمكانية إزالة بعض المستوطنات، لو أنه كان قد عاش أطول من ذلك، ويشجبون الصورة التى ترسمه صقراً ويعتبرونها صورة مخادعة، على أنه يجب أن نتذكر أن «رابين» لم يرفض أن يزيل مستوطنة واحدة فحسب، وإنما أقام أكثر من مائة ألف مسكن جديداً على أراض فلسطينية محتلة، وقد حدث ذلك حتى فى أثناء زعمه للفلسطينين أنه كان صادقًا فى سعيه للسلام، أما عن احتمال أنه كان يمكن أن يكون أكثر راديكالية فى مرحلة تالية من المفاوضات، فليس هناك دليل عليه، بل إن هناك دليلاً دامغًا على العكس. فى كلمته التى ألقاها فى الكنيسيت قبل وفاته بشهر، عندما كان يطلب التصديق على أوسلو الثانية، أعلن «رابين» بكل وضوح أن إسرائيل «لن تعود إلى خطوط يونيو ١٩٦٧» قبل وضع إطار تفصيلى لحل دائم تقبله إسرائيل:

... وهذه هى التغيرات الرئيسية، وليست كلها، التى نتصورها ونريدها فى الحل الدائم:

(ا) أولا وقبل شىء، أورشليم موحدة تضم كلاً من أدوميم Adumim وجيفات زئيف Givat Zehev كعاصمة لإسرائيل تحت السيادة الإسرائيلية مع حفظ حق أبناء الديانات الأخرى، المسيحية والإسلام، بالدخول والعبادة فى أماكنهم المقدسة طبقًا لتقاليد أديانهم.

(ب) حد الأمان لدولة إسرائيل سيكون مكانه فى وادى الأردن، بالمعنى الواسع للكلمة.

(جـ) التغيرات التى ستشمل إضافة بيتار Beitar وعفرات Efrat وجوش إتزيون Gush Etzion وغيرها من التجمعات التى يوجد معظمها فى المنطقة شرق ما كان يعرف بـ «الخط الأخضر» قبل حرب الأيام الستة.

(د) إنشاء وحدات من المستوطنات فى يهودا – Judea والسامرة Samaria مثل تلك الموجودة فى جوش قطيف Gush katif(١١).

طلب «رابين» الواضح امتد بالفعل إلى كل مستوطنة من المستوطنات القائمة، ولم يقدم أى تنازل من أى نوع للمطالب الفلسطينية بأن يخلى المستوطنون الأرض المحتلة، كما أكد أن حدود إسرائيل الجديدة، بموجب اتفاقية أوسلو، ليست مع فلسطين وإنما مع الأردن: وإشارته إلى «أورشليم موحدة» تشمل أراضى بعيدة فى اتجاه الشرق من الحدود الحالية مع الضفة الغربية مقسمة إلى جزأين: المناطق الوسطى من الضفة الغربية والمستعمرة تحت اسم مستوطنات جوش إتزيون Gush Etzion تدخل رسمياً فى إسرائيل، وحتى المستوطنات المكشوفة فى جوش قطيف Gush katif تحظى بتأكيد الحماية الدائمة من «رابين». هذا أوضح وأدق وأحدث انطباع عن مفهوم «إسحاق رابين» للسلام، وهو لا يقدم أى أساس يجعلنا نعتقد سواء كان حمامة سلام، أو أنه كان يمكن أن يتوصل إلى اتفاق عادل مع الفلسطينيين، وبهذا الاعتبار لم تكن عملية أوسلو تحولاً متأخراً نحو قضية السلام، وإنما كانت تتويجاً لعمله طول حياته.

رغم أن ظروف موت «رابين» أكدت ارتباطه الوثيق بقضية السلام، يبقى خصمه وشريكه لمدة طويلة «شيمون بيريز» أشهر«حمامة» فى إسرائيل، وبينما كان «رابين» يحتفظ بشهرته كجندى أولاً حتى فى أثناء عملية أوسلو، نجد أن «بيريز» كان يقدم نفسه كرجل دولة وأحيانًا كفيلسوف، وكانت شراكتهما تقدم باعتبارها تجمع بين أفضل ما فى العالمين: تعامل «رابين» القوى، چنرال الجيش الإسرائيلى موضع الثقة، وبعد نظر ورؤية «بيريز» المدنى الجانح للسلام[١٢]. بعد اغتيال«رابين» فى نوفمبر١٩٩٥ أعاد «بيريز» تأكيد أسلوبهما المشترك فى العمل وتعهد بمواصلة عمل «رابين» فى أثناء فترة رئاسته للحكومة، وكانت خسارته بفارق ضئيل فى يونيو١٩٩٦ فى نظر الإعلام الدولى ضربة قاصمة لعملية السلام، والآن كانت إسرائيل محرومة من ميزة إخلاص «بيريز»، ومضطرة للاعتماد على خصمه «نيتانياهو»..الصقر[١٣]. وكما كان «بيريز» نفسه قد حذر فى مذكراته Battling for peace حدثت «فجوة تثاؤب أيديولوچية واسعة» بين العمل والليكود، وكان من الممكن لهزيمة «بيريز» أن تمثل خطرًا كبيراً على توقعات السلام الدائم[١٤].

صورة «بيريز» ليست أكثر دقة من صورة «رابين»، ورغم أنه من الصحيح أن «بيريز» كان يستخدم لغة السلام أكثر من أى زعيم إسرائيلى آخر، وكان أكثر استعداداً لتلبية بعض مطالب للفلسطينيين من أسلافه كرئيس للوزراء، فإنه لم يقدم لهم شيئًا تستطيع إسرائيل أن تعيش بدونه، ومثل «رابين» كانت رؤيته لأوسلو هى أنها عملية لفك ارتباط تدريجى بين إسرائيل وتلك الأراضى المحتلة التى لا تحقق خطط إسرائيل فى الاستعمار أو تخدم احتياجاتها الأمنية، كما كان يرى أن المستوطنات الموجودة بالفعل لابد من أن تبقى كلها، حتى لو حال ذلك دون قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، واستجابة للطرح الخطئ، وهو أن أوسلو قد أجبرت المستوطنين على التخلى عن منازلهم، أكد «بيريز» فى الكنيسيت أن رؤيته للسلام متفقة مع فكرة الاستيطان الدائم:

> الإجابة الواضحة هى أنه لم يُطلب من أحد أن يتخلى عن منزله، وعلى عكس كامپ ديڤيد أجرينا مفاوضات لا تتطلب إخلاء ولو مستوطنة واحدة، الصرح الضخم الذى نقوم ببنائه قائم على تغير فى العلاقات،

وإذا كان الطرفان يريدان أن يطورا علاقتهما فإن المشكلة برمتها سوف تتخذ شكلاً جديداً، لابد من أن يخلى الحقد مكانه لصوت العقل، لو تحسنت العلاقات فلن تكون هناك مشكلة، وإذا استمرت كما هى فلن يكون هناك حل(١٥).

لم يكن «بيريز» مهندسًا لمفاوضات «الأرض مقابل السلام» كما تسمى، وإنما لشكل مخادع من الدبلوماسية يبحث عن تغيير فى «العلاقات وليس فى المواقع»، وهو بهذه العبارة البسيطة يعبر عن تردده فى تقديم التنازلات الحقيقية الضرورية لسلام مستقر. كيف يمكن أن تقنع السلطة الفلسطينية شعبها أن يقلبوا عداءهم لإسرائيل إلى النقيض، إذا كان «بيريز» يبسط ويقنن الاحتلال الواسع للأراضى الفلسطينية؟ أساس الصراع كله ضم إسرائيل العدوانى «للمواقع»، ومع ذلك كان «بيريز» يحاول أن يقلل من أهمية هذا السبب الأولى ليعلى صوت صناعة السلام على صوت الأفعال، ولذلك لم تكن النتيجة أساسًا ذات أهمية للتسوية، وإنما كانت قوقعة فارغة، خالية من أى تدابير عملية ضرورية لاتفاق حقيقى.

وبجانب سمعته المضللة بوصفه حمامة سلام، عُرِفَ «بيريز» أيضًا بأچندة اقتصادية محددة لإعادة تشكيل العلاقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ورغم أنه سعى للإبقاء على المستوطنات لم يكن مستريحًا لخط تقسيم غير محدد بين المناطق الإسرائيلية والفلسطينية، كان يريد بدلاً من ذلك رسم خطوط فصل جديدة، وأن يوقف تدفق الحركة من المناطق الفلسطينية إلى إسرائيل، والتى كانت نتيجة لاعتماد الاقتصاد الفلسطينى تماماً على سيده الإسرائيلى. كان عشرات الألوف من الفلسطينيين يتدفقون إلى إسرائيل كل يوم للعمل فى المصانع الإسرائيلية، وكان بعضهم – بشكل غير قانونى – يمضى الليل فى العمل لمضاعفة أجورهم الهزيلة، وحيث إن «بيريز» كان قد تعهد بفصل فعال بين الإسرائيليين والفلسطينيين، خطط بدلاً من ذلك لنقل المصانع الإسرائيلية إلى الحدود بين إسرائيل ممتدة، ومناطق الحكم الذاتى الفلسطينى الجديدة على أمل ألا يؤثر عدم رضا الفلسطينيين عن أوسلو على فرص الاقتصاد الإسرائيلى أو أمن مدنها الرئيسية.

وبصرف النظر عن كون هذا الحل مشابهًا لمصانع جنوب أفريقيا البيضاء، واضطرار العمال السود إلى العمل بأجور متدنية فى مصانع البيض، فإن مسار أوسلو قد أثبت أن: حتى هذه الصيغة من التعايش المزعوم غير ممكنة، وكما سنرى فى الفصول القادمة فإن إسرائيل اختارت أن تستورد عمالة غير فلسطينية من أوروبا وآسيا لتحل محل قوة العمل الفلسطينية، وبقيت «المناطق الصناعية» وهمًا فى ذهن «رابين». الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فى أثناء أوسلو، بما فى ذلك حكومة «رابين». كانت تفرض عمليات إغلاق على الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة وتمنعهم من العمل داخل إسرائيل، وهكذا فإن حلم «بيريز» بشرق أوسط «متقدم اقتصاديًا وعادل سياسيًا» لم يتحقق منه شىء[١٧].

أكثر من أى سياسى إسرائيلى آخر، يحتاج «شيمون بيريز» إلى دراسة دقيقة؛ فأحاديثه مشربة دائمًا بإشارات ليس فقط إلى فوائد ومزايا السلام مع الفلسطينيين وإنما إلى متضمناتها الأخلاقية كذلك، فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٩٥ بعد التوقيع على أوسلو الثانية مباشرة، أعلن «بيريز» أن إسرائيل قد «اتخذت الخيار الأخلاقى وهو ألا تهيمن على شعب آخر»[١٨]، وبعد شهر واحد كان يقدم قضية أوسلو فى الكنيسيت على نحو أقوى: «لقد كسبت إسرائيل التحرر الأخلاقى، وكسب الفلسطينيون الحرية الديمقراطية»، وفى الحديث نفسه صبٌ هذا المعنى فى نموذج غزة:

> لقد استطاعت إسرائيل أن تمسك بالمبادرة السياسية وتعود إلى ذاتها الأخلاقية والسياسية، غزة فى الواقع تبدو أفضل من غزة التى تصفها الاتفاقية، جنودنا ليسوا فى حاجة للمخاطرة بحياتهم، وقذائف الكاتيوشا لم تعد تنطلق من غزة إلى مستوطنات أشكلون AShkelon أو كريات جات Kiryat Gat، وإسرائيل بدون قطاع غزة هى أكثر إسرائيلية، وأقوى من إسرائيل مثقلة بغزة»[١٩].

المشكلة الوحيدة مع هذه الفكرة العاطفية هى أن إسرائيل ليست «بدون قطاع غزة»، وإنما ما زالت تستحوز على حوالى ٣٥٪ منه، وحتى رغم اعتراف «بيريز» فى مذكراته «إن سيطرتنا على غزة كانت خطأ شنيعًا مستمرًا»، وأنه «نادم فى الواقع على

إقامة أية مستوطنات يهودية هناك»، رغم ذلك نجد أنه حارب هو و«رابين» فى ١٩٩٤ للحفاظ على نفوذ الجيش الإسرائيلى، وبالطبع لضمان «الوجود الشنيع المستمر» لكل مستوطن إسرائيلى[٢٠]. هذه الحقيقة تسقط تماماً من مذكرات «بيريز»، وبالطبع يحل محلها تقديره «للخصال الحميدة» لشعب غزة كما جاء فى إحدى «رحلاته البحرية الممتعة التى لا تنسى» مع صيادى غزة. (ويحتار المرء ما إذا كانت تلك الرحلات قد تمت قبل أو بعد التضييق المنظم على هؤلاء الصيادين أنفسهم، والقيود المفروضة عليهم من قبل حكومة العمل أى حكومة «بيريز» نفسه)[٢١].

وإذا كانت تبجحات «بيريز» نفسها تجبرنا على مواصلة تحليلنا لإنجازاته فى المجال الأخلاقى، يبقى من الصعب تجنب الإشارة إلى نفاق تصريحاته العلنية عن موضوع غزة ودفاعه عن المستوطنات الإسرائيلية الأخرى، جنباً إلى جنب تأييده لفكرة «الأرض مقابل السلام». تصريحه السياسى الأخير، على أية حال، وصل إلى أغوار بعيدة من القصور الأخلاقى: عملية «عناقيد الغضب»، قصف «بيريز» للناس والبنية التحتية فى لبنان فى ١٩٩٦، كان من نتائجها مقتل ما لا يقل عن مائتى شخص من المدنيين وإجبار حوالى نصف مليون شخص على ترك منازلهم[٢٢]، ومرة أخرى تم تدمير الاقتصاد والبنية التحتية اللبنانية، ووجدت إسرائيل نفسها محل انتقاد من المجتمع الدولى، كما أن قصف الجيش الإسرائيلى لمبنى الأمم المتحدة فى «قانا» فى ١٨ يناير أحدث رد فعل عنيفاً. منظر حوالى مائة شخص وقد دفنوا أحياء أو تحولوا إلى أشلاء، وهم يحملون إلى خارج مبنى يرفع العلم الأزرق للأمم المتحدة، هذا المنظر دفع الكثيرين لإعادة تقييم مزاعم شيمون «بيريز» الحمائمية[٢٣]. وعلى أية حال، كان رئيس الوزراء الجديد أكثر حماقة فى الكنيست بعد إيام قليلة، وهو يفاخر بشكل فج بدقة الجيش الإسرائيلى الأشبه بدقة الجراح، وينحو باللائمة على المقاومه اللبنانية للاحتلال الإسرائيلى، ويعتبرها المسئولة عما حدث فى قانا:

> العملية تعتمد على استخدام أسلحة حديثة ودقيقة، وهى تُظهر تفوق قوات الدفاع الإسرائيلية من الناحية البشرية والتكنولوچية والحركة والذكاء وتوجيه الضربات الدقيقة والمحكمة... مأساة قانا – وأى ضرر آخر حدث للمدنيين – هى قبل كل شىء مأساة إنسانية، ونحن فى غاية

الأسف من أجلهم، ولكننا نعلم أن ذلك لم يكن مقصوداً، ولم يخدم أهدافنا، وهو على العكس من طبيعة العملية تماماً[٢٤].

بالنسبة لمعظم المراقبين، كان القصف العشوائى لـ«قانا» متسقًا مع «طبيعة العملية»، وبالرغم من أن الأمر كان قد أُغلق بالنسبة لبيريز، فإن لجنة التحقيق التابعة لمجلس الأمن توصلت فى النهاية إلى أن الهجوم الإسرائيلى لم يكن نتيجة أى خطأ، وبفضل شجاعة أحد جنود الأمم المتحدة الذى قام بتهريب شريط ڤيديو يصور القصف إلى الصحافة، كان بالإمكان رؤية طائرة أمريكية بدون طيار– وبوضوح – فوق قاعدة الأمم المتحدة فى أثناء الهجوم وهى توجة قصف المدفعية على المجمع [٢٥]، وإلى جانب امتلاك الجيش الاسرائيلى للتفوق البشرى والتكنولوچى على الشعب اللبنانى الذى كان تحت القصف، فإن الجيش الإسرائيلى، بتوجيهات من پيريز، استغل تفوقه العسكرى الكبيرلكى يحول مائة من المدنيين الأبرياء إلى أشلاء، بينما كانوا يحتمون بأحد ملاجئ الأمم المتحدة، وبالرغم من أن هذا – بالتأكيد – يثبت «تفوقًا تكنولوچيا»، فإنه من الصعب أن نجد فى هذا الفعل أية ذرة من الإنسانية[٢٦].

لو أن «شيمون پيريز» انتصر على «بنيامين نيتانياهو» فى انتخابات ١٩٩٦ كما كان يتمنى كثير من المراقبين الدوليين لما حدث أى تقدم فى قضية السلام؛ لأن سجل «پيريز» يوحى بذلك؛ فقد رفض أن يتحرك ضد مشروع الاستيطان، وبذلك يؤكد أن أى أرض يتم التنازل عنها للفلسطينيين ستكون ممزقة وبمساحات صغيرة، نموذجه لإعادة النشاط للاقتصاد فشل تمامًا وتوقعاته لنشاط اقتصادى إسرائيلى تبددت، ثم إن قصفه للبنان شكك فى قدرته على قيادة إسرائيل بعيداً عن ماضيها، نحو علاقة أكثر أخلاقية بجيرانها فى المستقبل، ورغم أن «پيريز» كان يتوق – بكل تأكيد – إلى أن يمجده التاريخ باعتباره رجل سلام، فإن أعماله تدمغه بأنه «صقر» مثل «نيتانياهو» فى معظم قضايا الخلاف مع الفلسطينيين، وكون «نيتانياهو» لم يرفض إطار عمل أوسلو الذى أورثه «رابين» و «پيريز» إياه، فإن ذلك يؤكد درجة الإجماع فى التوجه السائد فى السياسة الإسرائيلية، ويدحض الافتراض الشائع بأن حكومة جديدة برئاسة «پيريز» كان يمكن أن تتمخض عن سلام دائم. وبعد عملية التقييم هذه لكل من «رابين» و«پيريز» لابد من أن يستمر بحثنا عن حمامة حقيقية!

كلاهما – «رابين» و«بيريز» – غادر المشهد السياسى، ولكن خلفاءهما من قيادات حزب العمل تم تقديمهم فى إطار المصطلحات نفسها تقريباً[٢٧]، «إيهود باراك Ehud Barak» الزعيم الجديد للحزب رئيس أركان الجيش، والذى يقدم نفسه باعتباره جنديا، تحول إلى صانع سلام فى قالب «رابين» نفسه، ونائبه «يوسى بيلن- Yossi Beilin» يتبنى دور «بيريز» نفسه بعد أن لعب دوراً مهمًا فى تطوير أوسلو، ويبدو رجل دولة أكثر منه جنرالاً، والاثنان فى معارضتهما لـ «نيتانياهو» لا يمثلان أى تغير حقيقى عن موقف «رابين» و«بيريز». ليست هناك مبادرات جديدة، ولا تنازلات رئيسية، ولا اقتراب من أى نوع من الفلسطينيين، وهكذا تكون أوراق اعتمادهما كحمائم خاضعة للمنهج النقدى نفسه الذى تناولنا به معلميهم سابقًا.

إيهود باراك»، مثل «رابين» يدافع عن حق المستوطنين فى البقاء فى الأراضى المحتلة، ومثل «رابين» يتصور كيانًا فلسطينيًا خاضعًا لشروط برنامج الاستيطان الحالى (مع إمكانية «نموه الطبيعى» بطبيعة الحال):

> لن نعود إلى حدود ١٩٦٧ ، نحن نتوقع أن يكون معظم الإسرائيليين فى الضفة الغربية تحت سيطرتنا حتى بعد الوصول إلى اتفاق حول الوضع النهائى[٢٨].

وكما لخص «باراك» الأمر، فإن دولة فلسطينية ضعيفة على هذا النحو، من الصعب أن تكون ذات سيادة، سياسيًا أو اقتصاديًا، وبذلك يكون تصوره لوضع نهائى بالنسبة لفلسطين يعتمد على اندماجها مع دوله خارجية ذات سيادة وهى الأردن:

> وأنا شخصيًا أعتقد أن الحل الصحيح هو وجود نوع من الاندماج بين الفلسطينيين والأردنيين قبل أن نقوم بالخطوات النهائية فى المفاوضات أو نقرر نوع العلاقات التى يجب أن تكون، كما أفضل اتحاداً كونفيدراليًا بين الفلسطينيين والأردنيين ككيان يمكن أن نتعامل معه، ولكن الأمر متروك لهم[٢٩].

كانت أعين القادة الإسرائيليين على الأردن منذ فترة طويلة، عندما أغرقت عمليات طرد الفلسطينين فى ١٩٤٨ و ١٩٦٧- على يد إسرائيل- الدولة المجاورة

بالسكان، لدرجة أن أصبح الهاشميون أقلية بها، و«باراك» مثل الكثيرين ممن سبقوه، لا يتمنى أكثر من إضفاء الصفة الرسمية على ارتباطات الفلسطينيين بالأردن؛ حيث إن وضعهم كلاجئين قد يتأثر(٣٠)، وهو يريد أن تكون الأردن وطنًا للفلسطينيين؛ لأن إسرائيل قد احتلت أراضيهم الأصلية، ولو استطاعت أوسلو أن تقنع القيادة الفلسطينية بالدخول فى اتحاد كونفيدرالى مع الأردن، فسوف ينزاح عن كاهل إسرائيل عبء إنكار مسئوليتها عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين خلقتهم فى عمرها القصير. وكما يشير «باراك»، فإن من المهم أن يبدو هذا القرار كأنه «متروك لهم» فى حال إذا ما رأى المراقبون المشككون أن إسرائيل تقوم بتدبير رفض نهائى ودائم لحقوق اللاجئين فى ظل القانون الدولى(٣١).

حلم «باراك» الأردنى، لا يوحى بأنه سوف ينحو منحًى «حمائميًا» لو أن حزبه عاد إلى السلطة، والمثير للدهشة أن منافسه الرئيسى «بنيامين نيتانياهو» يشاركه المخطط نفسه؛ فقد كتب كثيراً عن وثاقة صلة الأردن بقانونية المطالب الفلسطينية وتصورة لحل عادل للصراع يبدو غريباً مثل تصور «باراك»:

> أرض فلسطين تضم الدولتين الحديثتين الأردن وإسرائيل، وهى كبيرة بما يكفى لكى تسع دولة يهودية صغيرة وهى إسرائيل، ودولة كبيرة لعرب فلسطين وهى ما تسمى الآن بـ «الأردن»، وجود «دولتين» هو الحل لصراع بين شعبين.

بهذا التوافق بين «باراك» و«نيتانياهو» على المسار المطلوب لأوسلو، من الصعب أن نتطلع بأى تفاؤل لعودة حزب العمل إلى السلطة، وإذا كان هناك حل أكثر عدلاً من الجانب الإسرائيلى، فلن يكون نابعًا من الأحزاب الرئيسية فى المستقبل القريب.

مع الاستمرار فى النظر نحو اليسار، والتحرك فى داخل جماعات السلام على أطراف المجتمع الإسرائيلى، بالإمكان أن نرى تحسنًا ضئيلاً فى موقف «العمل» وإن كان لا يوجد أى سبب مباشر للأمل، حزب ميرتز **Meretz** يقع على حافة الجدل السياسى المقبول فى إسرائيل، وأعضاؤه يقاومون إساءات وتهديدات كثير من الإسرائيليين الذين يجدون درجة تعاطفهم مع الفلسطينيين غير مقبولة(٣٢)، ورغم أنهم حصلوا على ٩ مقاعد فى انتخابات الكنيسيت فى مايو ١٩٩٦، لا يمكن اعتبارهم قوة

رئيسية فى السياسة الإسرائيلية. راديكالية «ميرتز» تعتمد على اقتراحهم بإزالة عدد من المستوطنات على الأقل، وإعادة تسكين المستوطنين داخل إسرائيل ١٩٤٩، وبالرغم من أن «ميرتز» يدعى أنه «يعارض تماماً» الاستيطان فى الأراضى المحتلة، فإن البرنامج الأخير للحزب يعلن التزامه بـ «إزالة المستوطنات الصغيرة والمتفرقة» فقط[٣٤]، وهذا الوعد لا يشمل مستوطنات "Efrat" و "Ariel" و "Ma'ale"، وهى أكبر مستوطنات الضفة الغربية[٣٥]، وبالمثل فإن «ميرتز» ليس مؤهلاً للاستجابة أو الرد على مطلب فلسطينى رئيسى: شكل من السيادة على القدس. ومع الوضع فى الاعتبار الامتداد الكبير للمدينة فى ظل الحكومات المتعاقبة منذ ١٩٦٧، يصبح من الضرورى أن يكون هناك شكل من السيطرة السياسية المشتركة من أجل حل مستقر، وذلك بقيام دولتين. التوسع الإسرائيلى فى القدس «كعاصمة موحدة» لها، قسم الضفة الغربية إلى جزأين واستبعد الفلسطينيين من قاطرة حيوية نحو سيادة اقتصادية فى المستقبل، وحتى مع الافتراض بأن «ميرتز» قد يستطيع أن يوسع قاعدة تأييده، إلا أن غياب هذا الحق بالنسبة لفلسطين جديدة يمكن أن يهدد أفق أى اتفاق سلام على نحو خطير[٣٦].

الحيرة نفسها أمام موضوع القدس قد استولت على حركة «السلام الآن» التى تواصل فهرسة التوسع الاستيطانى خارج «القدس الكبرى»، إلا أنها حذرة من إزعاج أكثر من ١٥٠٠٠٠ مستوطن فى المناطق الفلسطينية شرقى المدينة. الحماسة التى تبديها الحمائم مثل «السلام الآن» فى تأييدهم لحل يعتمد قيام دولتين، هذه الحماسة لا تجاريها عملية تقويم عادلة للأمور المتعلقة بالأراضى حسب هذا التصور، وخطاب «السلام الآن» يشبه إلى حد كبير التوجه العام لبرنامج حزب العمل، بينما برنامج الاستيطان مستمر[٣٧]. تحليل أوراق أوسلو، إن كان هناك شىء يمكن تحليله، يبدو أنه دفع ببعض أشهر الليبراليين الإسرائيليين ناحية اليمين. «عاموس عوز– Amos Oz» على سبيل المثال، الذى لمع كثيراً فى صورة «ضمير إسرائيل الجديدة» رد على اتفاق الخليل فى ١٩٩٧ الذى أبقى على الجيب الاستيطانى فى قلب المدينة الفلسطينية، بتزكية إقامة مستوطنة بديلة يقيم فيها نشطاء السلام الإسرائيليون.

> الآن، وقد قبل الفلسطينيون – طبقًا لاتفاقية أوسلو بوجود جزء يهودى فى الخليل– فدعنا نحن الحمائم نجدده، دع الإسرائيلين من

أتباع السلام الآن، والجماعات الراشدة التى تعمل من أجل السلام وحمائم الحركة الدينية، دعهم يتناوبون الإقامة فى الحى اليهودى فى الخليل[٣٨].

مع الوضع فى الاعتبار الذكرى التى ما زالت حية لمجزرة «باروخ جولدشتاين- Baruch Goldstein» والتزام «عوز- Oz» الطويل بحل مفترض وهو قيام دولتين، فإن هذه الخطة لتوطين «حمائم» تبدو شديدة الغرابة بالرغم من أنها تكشف عن أزمة وارتباك حركة السلام فى إسرائيل، وخطأ «عوز» مثال على الخطر الأوسع الذى يتهدد كل الجهود المبذولة لإيجاد مخرج من هذا المأزق: إن الخلط بين أفراد لا خلاق لهم وأعمال مبتذلة يعنى العماء عن رؤية السبب الجذرى للمشكلة. ليست أيديولوجية مستوطنى الخليل وحدها الخطأ، وإنما الخطأ هو وجودهم ذاته فى داخل مدينة تضم ١٢٠٠٠٠ فلسطينى، واستبدالهم بإسرائيلين أكثر ليبرالية لن يكون له أثر على الخلاف الرئيسى، وهو أن أى استيطان هو عمل غير قانونى وعبء كريه على فلسطينيى الخليل، وبالمثل فإن «بنيامين نيتانياهو» ليس هو الذى يعوق قيام سلام حقيقى، وإنما أعماله كرئيس للوزراء، ولو اقترح أحد إزاحته من المنصب مع قبول كل سياساته تجاه الفلسطينيين فليس هناك احتمال لأن يبدو سلام الحمائم مختلفاً عن سلام الصقور.

مصرع «رابين» أخَّر قضية السلام، ولكن ليس بسبب افتقاد حكمته فى السنوات الصعبة القادمة؛ فقد كان اغتياله بالغ الضرر لأنه أجَّل الجدال حول التقدم الذى حققه وقيمة رؤيته السياسية، وكثيرون داخل وخارج إسرائيل من المتعاطفين مع فكرة السلام كانوا عاجزين عن الرؤية عبر الظل الذى تركه «رابين» على خلفائه، وعن التعامل نقديا مع سياساته. وكما رأينا، فإن برنامج «رابين» لم يكن يعتمد على سلام عادل ودائم، وإنما على ضم إجزاء كبيرة من الأراضى المحتلة، بالإضافة إلى المستوطنات، إلى إسرائيل. و«رابين» مثل أية شخصية سياسية بارزة أخرى فى السياسة الإسرائيلية، لم يستطع أن «يتمخض» عن أية شىء سوى المشروع المتواضع «الأرض مقابل السلام»، وبالتالى فإن سياسته لم تسفر سوى عن القليل من السلام، كما اكتشف «شيمون بيريز» فى الأشهر الأولى من ١٩٩٦.

بصرف النظر عن كونه الشرير في مواجهة بطل «رابين»، كان سلوك «بنيامين نيتانياهو»، منذ أن أصبح رئيساً للوزراء، متطابقًا تماماً مع أهداف «رابين» و«پيريز»؛ فعندما اصطدم بالفلسطينيين كما حدث حول افتتاح مدخل جديد للنفق تحت القدس القديمة فى سبتمبر ١٩٩٦، أو حول بناء مستوطنات فى القدس الشرقية فى ١٩٩٧، كان ذلك فى سياق التوجه الرئيسى للأفكار السياسية الإسرائيلية. وحيث إن القدس - بكلمات «رابين» - هى «عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة»، و«تحت سيادتنا إلى الأبد» كما صرح «إيهود باراك» مؤخراً، أو حتى «عاصمة إسرائيل التى لا تتجزأ» كما يقول برنامج «ميرتز» اليسارى؛ حيث إن هذا هكذا، فما الذى يمنع إسرائيل من فتح العدد الذى تريده من الأنفاق، أو أن تبنى حيثما تريد؟ مستوطنات «حارحوما» و«رأس العمود» كلتاهما داخل نطاق القدس الموسعة، و«حارحوما» وافقت عليها حكومة «رابين» كما أوضح «نيتانياهو» ساخراً بعد شلال النقد الذى وجه لبناء المستوطنة الجديدة، قائلا إن بناءها كان يمكن أن يثير استياء رابين![٢٩]

اعتبار «نيتانياهو» مسئولاً عن فشل أوسلو فيه تجاهل للدليل الواضح على الإجماع الواسع فى السياسة الإسرائيلية حول مسار العمل الذى اتخذه «نيتانياهو»، ومن الغباء أن نعزو فشل أوسلو لفوزه فى انتخابات مايو ١٩٩٦، مثلما سيكون من الخطأ أن نقول إن الأحداث التالية كان يمكن أن تتخذ مساراً مختلفًا لو أن «پيريز» كان قد فاز على منافسه. إن مشكلة السياسة الإسرائيلية ليست فى الأفراد ولا حتى فى برامج الأحزاب، المشكلة كامنة فى سلسلة من الافتراضات الأعمق عن شرعية برنامج الاستيطان، واستمرار ضم إسرائيل للقدس الشرقية الفلسطينية. وإلى أن يتم تحدى هذه الافتراضات، الأمل ضئيل فى انبثاق سلام أفضل، بصرف النظر عن كون السياسيين حماماً أو صقوراً.

الفلسطينيون وأوسلو

بالرغم من أننا استعرضنا حتى الآن عملية أوسلو فى إطار الأهداف والسياسات الإسرائيلية، فلابد من أن نواجه قضية علاقة الفلسطينيين باتفاقيات السلام، إذا كنا نريد أن نفهم حجم فشل أوسلو، بداية وقبل أن نقدم قائمة بمختلف السبل التى استهانت بها أوسلو بالشعب الفلسطينى ومطالبه على نحو كارثى، قبل ذلك

لابد من التفكير فى كيفية وأسباب تورط القيادة الفلسطينية فى عملية السلام فى المقام الأول، وإلى أى درجة يمكن اعتبار الشعب الفلسطينى مسئولاً عما حدث له.

كما رأينا سابقًا، أخْفَت أوسلو جيداً حقيقة ضرورية من أجل فهم صحيح للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين: الطرفان لم يدخلا المفاوضات كأنداد أو على أى نحو من المساواة، ورغم أنه يمكن القول بأن الانتفاضة كانت قد أعادت للشعب الفلسطينى كبرياءه وشرَّفت مقاومته، فإنه كان لا يزال تحت الاحتلال الإسرائيلى، الفلسطينيون لم يكن لديهم جيش ولا بحرية ولا قوات جوية، إسرائيل كانت تتباهى بقوات مسلحة جيدة التدريب وعلى أعلى مستوى من التقدم التكنولوچى فى العالم. فى مقابل ترك الإسرائيليين للأراضى المحتلة، ليس لدى الفلسطينيين ما يقدمونه سوى التوقف عن رمى الحجارة. من ناحية أخرى يمكن أن تعرض إسرائيل على الفلسطينيين عدة خيارات تصل إلى، وتتضمن، دولة مستقلة، وهى تمتلك القوة لفرض أى خيار بموافقة أو دون موافقة الفلسطينيين. القوة المحتلة لم تُجْبَر على الخروج، ولكنها كانت تترك الأرض برغبتها وبشروطها، وربما يكون أبسط تفسير لسبب دخول الفلسطينيين عملية سلام ضارة كهذه هو أنه لم يكن أمامهم خيار آخر، كما لم تكن لديهم أية قوة أو وسيلة تنجز محادثات السلام لصالحهم بعد أن بدأت[٤٠].

بالنظر فى المحادثات الباكرة بين الطرفين، حتى فى إعلان المبادئ فى ١٩٩٣، يمكن أن يلتمس المرء العذر للمفاوضين الفلسطينيين فى تفاؤلهم آنذاك، بالرغم من أن أوسلو كانت أقل من توقعاتهم. وبصرف النظر عن كلمات الاتفاقيات نفسها، كان الطرفان (والوسيط الأمريكى للاتفاقيات) يشيران إلى «الروح»، بالإضافة إلى خطاب أوسلو، بما يوحى بأن الطرفين سيكونان ملتزمين بما هو أكثر مما تم التعبير عنه حرفيًا وبمسئوليات كثيرة مختلفة[٤١]. وحتى بالرغم من أن التفسير الأمريكى الإسرائيلى للقرار رقم٢٤٢ لم يضمن انسحاباً كاملاً من الضفة الغربية وغزة، كانت هناك آمال بأن إسرائيل، مع الوقت، سوف تقبله، ولم يستبعد الفلسطينيون هذا الاحتمال، إلا بعد أن تبين لهم بالدليل أن بناء المستوطنات كان مستمراً فى أثناء عملية أوسلو: كان على «رابين» أن يثبت لهم أن فهمه لـ«روح» أوسلو لا علاقة له بفهمهم.

وبعيداً عن سوء الفهم البرىء، أدخلت إسرائيل عدة عوامل فى الموقف التفاوضى كان القصد منها الإضرار بالفلسطينيين، من اليوم الأول لمحادثات السلام فى مدريد وواشنطن؛ حيث رفض الإسرائيليون فريقًا فلسطينيًا صعب المراس، وراحوا يبحثون عن بديل مطاوع لين العريكة، كان الإسرائيليون مسيطرين على شريكهم فى التفاوض. وحيث إن الطرفين كانا مجتمعين - لأن إسرائيل أرادت ذلك - لإقرار ظروف انسحاب إسرائيلى محتمل، فلا يثير الدهشة أن تحاول إسرائيل أن تنظم الوفد الفلسطينى لمصلحتها، أكثر الأمثلة وقاحة على ذلك، جاء مع الانتخابات الفلسطينية فى يناير ١٩٩٦ التى قدمها «رابين» باعتبارها تنازلاً إسرائيليًا كبيراً من جانب إسرائيل فى أوسلو الثانية، ورحب بها المجتمع الدولى كخطوة عظيمة من أجل الحرية والديمقراطية فى المنطقة، وأجريت الانتخابات لاختيار رئيس ومجلس تشريعى، وأدلى الفلسطينيون بأصواتهم للجهاز الجديد، إلا أن أوسلو الثانية اختارت بعناية ألا يكون هناك توازن بين الجانبين، وإنما تضع «التشريعى» تحت رحمة «التنفيذى» بالكامل. كان على «عرفات» أن يسيطر على السلطة الفلسطينية بواسطة من عينهم دون انتخاب، والمجلس التشريعى أكثر قليلاً من مجرد مجلس للكلام (٤٢)، أدلى الفلسطينيون بأصواتهم لكل من الرئيس والمجلس، ولكن الأخير لم يكن له تأثير من أى نوع على أهم قضية تواجه الفلسطينيين وهى عملية السلام. وحيث إن نتائج اتفاقيات أوسلو شجعت على المزيد من النقاش والجدال بين الفلسطينيين، فإن أوسلو الثانية فرضت عليهم نظامًا «ديمقراطيًا» هَمَّش الحوار البرلمانى ومنح امتيازات للسلطة التنفيذية، وكنتيجة مترتبة على بنية أوسلو تم قمع المعارضة الداخلية لسياسات «عرفات»، وهكذا تم خنق تعددية الآراء الفلسطينية تجاه أوسلو، عندما أصبحت مهمة(٤٣).

انتخابات الرئاسة فى ١٩٩٦ أكدت صيغة معينة فى السياسة الإسرائيلية، نقلت «ياسر عرفات» من خانة العدو اللدود والإرهابى إلى خانة شريك إسرائيل والراغب فى أن يكون رجل دولة، وبعد عقود من كونه رمزاً لمقاومة إسرائيل، لم يكن مفاجئًا أن يختاره الفلسطينيون ليكون أول رئيس لهم، إلا أن إسرائيل باستعدادها للاعتراف بـ«عرفات» زعيماً شرعيًا للفلسطينيين قد حولت خصمها السابق إلى علاقة تبعية، وبعد موافقته على عملية أوسلو اكتسب عرفات قبولاً على المسرح الدولى بالإضافة إلى الشهرة والدفء نتيجة وضعه الجديد، وكان ذلك كله يعتمد على إذعانه المستمر فى

عملية من إملاء إسرائيل. لو وقف فى وجه الإسرائيليين لأوقفوا ترتيباتهم الخاصة بالحكم الذاتى للفلسطينيين وأعادوه إلى المنفى، وربما إلى ما هو أسوأ، وإذا قبل ما هو معروض فلسوف يزدريه شعبه. ولذلك وجد من الضرورى أن تجرى المفاوضات سراً، وأن يقمع المعارضة الداخلية لأسلوبه فى تناول عملية السلام، وبعد أن قامر بشرعيته فى الداخل والخارج على عملية أوسلو، لم يكن على استعداد، أو لعله لم يكن قادراً على التمرد على العيوب الأساسية لهذه العملية عندما أصبحت ظاهرة للعيان فى ١٩٩٥ و١٩٩٦، وهكذا بدا زعيمًا دمية، مما يؤكد أن التصور الإسرائيلى لأوسلو كان مفروضًا على الشعب الفلسطينى[٤٤].

كانت صورة القيادة الفلسطينية قد تلطخت بالفعل فى ١٩٩٦ عندما أجل «بيريز» و«نيتانياهو» جدول الانسحاب الإسرائيلى المحدود، وفى بداية ١٩٩٧ بدأت تظهر دلائل على انتشار فساد واسع داخل السلطة الفلسطينية، واتهمت صحيفة بريطانية «ياسر عرفات» بعقد صفقة سرية مع إسرائيل لزيادة حسابه البنكى الخاص على حساب السلطة الفلسطينية[٤٥]، وبعد ذلك - فى العام نفسه - أعلنت لجنة التحقيق التى شكلها «عرفات» نفسه أن الفساد فى مختلف الوزارات قد بلغ مستويات غير مقبولة، وأن بعض المسئولين لابد من أن يراجعوا أوضاعهم[٤٦]، ومع الأخذ بالاعتبار أن الموظفين والسياسيين الفلسطينيين كانت تنقصهم الخبرة، كان من المؤكد أن هناك درجة ما من سوء الإدارة إن لم يكن الفساد، ولكن الحديث عن صفقات سرية مع إسرائيل يوحى بأن مأسسة الكفاح الفلسطينى عن طريق إقامة السلطة الفلسطينية جاءت معها بمشكلاتها. كثير من الفلسطينيين الذين عملوا مع السلطة الفلسطينية كانت أمامهم الفرصة الآن لأن يقدموا مكاسبهم الشخصية على مصالح شعبهم: مع وجود المدن الخاضعة للحكم الذاتى وتوفر درجة من التحرر من الاحتلال الإسرائيلى المباشر، ووجود مسئولى السلطة الفلسطينية الذين يتمتعون بحرية حركة أكثر من الشعب الذى يمثلونه، بوجود ذلك كله تآكلت إلى حد كبير روح الوحدة التى كانت سبب تماسك الشعب الفلسطينى فى أثناء الاحتلال، ومع الأخبار التى انتشرت فى مايو ١٩٩٧ عن أن بعض الفلسطينيين كانوا يقومون بدور الوكلاء لبيع الأراضى لليهود الإسرائيليين، بدا واضحًا أن أسلوب النجاة الشخصى والاستفادة أصبح خياراً أسهل للبعض من الاستمرار فى الالتزام بالنضال المشترك، وكان من النتائج الطبيعية المحزنة

للحكم الذاتى المحدود، أن اليأس الذى ولَّدَه الاحتلال الإسرائيلى المستمر، استطاعت أقلية ضئيلة أن تخفف منه لصالحها بالإثراء من بيع الأراضى أو الاختلاس، بينما كان الشعب الفلسطينى يزداد فقراً(٤٧).

كانت عملية أوسلو كارثة على الشعب الفلسطينى، وبالرغم من أن المزايا كانت كلها لصالح إسرائيل منذ البداية، فإن مشاركة القيادة الفلسطينية فى المفاوضات والاتفاقيات لم تجعل الأمر الواقع للاحتلال شرعيًا فحسب، بل والمزيد من ضم الأراضى الفلسطينية، وشهد العقد الذى تلا الانتفاضة آمال الفلسطينيين وهى تتبدد نهائيًا.

كما رأينا، كان أحد أهداف إسرائيل من بدء المفاوضات أن تخفى درجة انفرادها بالسيطرة والتحكم، وباعتبارها المحتل والقوة المتفوقة (بشكل مطلق)، كانت هى الوحيدة التى تستطيع أن تقرر نطاق انسحابها من الأراضى المحتلة، وهكذا لم يكن الانسحاب يعتمد على التفاوض، وبركوب الفلسطينيين سفينة التفاوض كانت إسرائيل تستطيع أن تصوغ إستراتيچيتها لإعادة الانتشار، باعتبارها تنازلاً عن الأرض وتساوم على قطع تطلب تعويضًا عنها. لم يكن لدى الفلسطينيين ما يقدمونه أو ما يهددون به إسرائيل، وبالرغم من ذلك بدا واضحًا مع استمرار أوسلو أن إسرائيل كانت تريد الحصول على موافقة الفلسطينيين على استمرار احتلالها لبعض المناطق مقابل انسحابها من البعض الآخر. فى ١٩٩٦ و١٩٩٧ كانت التقارير تشير إلى أن «عرفات» قدم تنازلات مهمة لإسرائيل سراً فى مقابل «تنازلات» إسرائيلية كانت من حق الفلسطينيين: يقال إن «عرفات» وافق على كثير من الطرق الفرعية التى أنشأها «رابين» فى ١٩٩٥، فى «مقابل» سماح إسرائيل بالانتخابات الفلسطينية، وزعمت حتى بعض المصادر أنه كان مستعداً للمساومة فى صيف ١٩٩٧ بخصوص مستوطنة «حارحوما»، بأن يتوقف عن الاعتراض عليها لو سمحت إسرائيل بفتح ميناء ومطار غزة اللذين وعدت بهما طويلاً. الحالتان تتركاننا أمام صورة لـ«عرفات» كرجل يائس على استعداد أن يقبل بتسوية مذلة للقضية الفلسطينية سراً، لكى يتنفس حياة جديدة فى رئاسته المحتضرة(٤٨).

بادعائها أن الفلسطينيين «شركاؤهم» فى عملية السلام، كانت إسرائيل تحاول أن تمحو تاريخها فى الاحتلال والاستعمار العسكرى للضفة الغربية وقطاع غزة، كان الشعب الفلسطينى قد عانى من الحرمان الرهيب على مدى ثلاثة عقود تقريباً، ومع ذلك كان موقف إسرائيل التفاوضى فى أوسلو يزعم أن الطرفين يتناولان قضية الأراضى المحتلة باعتبارهما ندَّين، سياسياً ومعنوياً. حتى فى يسار السياسة الإسرائيلية كان هناك تجاهل للضرر الكبير الذى لحق بالمجتمع الفلسطينى فى الأراضى المحتلة: «عاموس عوز»، مثلاً، كان يقول بأعلى صوت إن على الفلسطينيين أن يقدموا تنازلات فى مقابل الانسحاب الإسرائيلى الضئيل، ولكن مطالبته كانت تتجاهل الخسائر الفادحة التى كبدتها إسرائيل للفلسطينيين وسوء المعاملة الرهيب الذى تعرض له الفلسطينيون منذ ١٩٦٧، ناهيك عن نزع ملكياتهم وطردهم فى ١٩٤٨ و١٩٤٩، كل ذلك سقط من التاريخ[٤٩].

هكذا قَيَّدت المشاركة فى أوسلو الفلسطينيين بالتخلى عن حقوقهم التاريخية والمعنوية فى مقابل مكسب محدود بالنسبة لأرضهم. حقهم الطبيعى والمعترف به دولياً فى الأراضى المحتلة وُضِعَ على طاولة المفاوضات وتحت المساومة عليه: لو تمكن الطرفان من توقيع اتفاق يتنازل عن بعض هذه الأراضى لإسرائيل، يتم نسيان الحق السابق. مسئولية إسرائيل فى أن تكفر عن جرائمها ضد الفلسطينيين تلاشت، فى مقابل تمكين محدود للسلطة الفلسطينية، وبالرغم من أن عملية أوسلو قد جاءت ببعض المكاسب المحدودة قصيرة المدى للفلسطينين، فإنهم تخلوا عن أهم مصادر قوتهم فى صراعهم ضد الاحتلال: المقاومة المستمرة والمنظمة ضد انتهاكات إسرائيل للقانون الدولى وضمها لأراضيهم.

كما رأينا، كانت لإسرائيل مصلحة فى حكم ذاتى فلسطينى محدود بعد تجربتها مع الانتفاضة، وبقبول السلطة الفلسطينية لاتفاقيات تقوم على هذا النموذج من الحكم الذاتى، تكون قد ساعدت بالفعل على تحقيق أهداف إسرائيل، وبدأت تعمل فى خدمتها دون وعى. والآن لن تكون مقاومة احتلال إسرائيل لما يقرب من ٩٧٪ من أراضى الضفة الغربية موجهة ضد الجيش الإسرائيلى الذى أعاد نشر قواته فى ضواحى المدن الفلسطينية بأمان وحصن نفسه هناك، وإنما ستكون المقاومة ضد السلطة الفلسطينية

وقوات الشرطة التابعة لها. وقد كشفت صدامات سبتمبر ١٩٩٦ عن الوضع الشاق للشرطة الفلسطينية، وبالرغم من أن بعض الضباط اختاروا أن يكونوا إلى جانب الشعب الفلسطينى فى مقاومة للجيش الإسرائيلى خارج المدن، كانت هناك أوامر لآخرين بأن يكبحوا عواطفهم حتى يمكن استئناف مفاوضات أوسلو مرة أخرى[٥٠].

وبقبولها مسئولية أن يتولوا أمر أنفسهم من ناحية الأمن الداخلى مع الفشل فى السيطرة على أهم المؤثرات على الوجود الفلسطينى، تكون السلطة الفلسطينية قد مكنت إسرائيل من الانسحاب إلى مسافة آمنة، وأجبرت المقاومة الفلسطينية على الانهيار.

تركز السلطة فى يد «عرفات»، وجو الحصار المفروض على المدن الفلسطينية التى كان يحكمها الآن، أدى بالضرورة إلى تشقق الوحدة الفلسطينية، كما شجع على انقسامات رئيسية فى النضال الفلسطينى، وبالرغم من الخصومات الكثيرة فى حركة المقاومة الفلسطينية فى السبعينيات والثمانينيات، كان الفلسطينيون متفقين على الأقل على كون دولة إسرائيل هى خصمهم الرئيسى. وفى ظل أوسلو، وبمصافحة «عرفات» لكل من «رابين» و«نيتانياهو» بالرغم من أن ضم الأراضى كان مستمراً فى الضفة الغربية، أصبحت الانقسامات الداخلية الفلسطينية أكثر وضوحاً، والأسوأ من ذلك أن «عرفات» نفسه، باعتباره رئيس الشرطة المعين من قِبَل إسرائيل فى الأراضى المحتلة، كان هو المسئول عن تطويق واحتجاز خصوم إسرائيل وأوسلو، الذين كانت إسرائيل تعتبرهم متشددين وإرهابيين. السجون التى كانت إسرائيل قد قامت ببنائها فى المدن الفلسطينية الكبيرة سلمت لـ«عرفات» الذى قام بإلقاء القبض على كثير من نزلائها السابقين، وذلك تحت ضغط من شريكه فى السلام. قبول «عرفات» لهذه المسئولية الشرطية أسهم إلى حد كبير فى تدهور وضع حقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة وإضعاف الوحدة الفلسطينية[٥١].

على المستوى العام، فإن مشاركة الفلسطينيين فى أوسلو مَكَّنَت إسرائيل من تقديم نفسها بمظهر الجدية والسماحة فى رغبتها فى السلام، واستغل «شامير» و«رابين» و «بيريز» و «نيتانياهو» وجود عملية سلام للتدليل على أن إسرائيل قد حققت تقدماً فى اتجاه استرضاء فلسطينيى الأراضى المحتلة، وفى المقابل، فقد خفف المجتمع

الدولى من نقده السابق لأعمال إسرائيل ودعمها سياسياً واقتصادياً[٥٢]، وبعقد اتفاقية سلام مع الملك «حسين» ملك الأردن، تكون إسرائيل قد أزالت من طريقها خصماً رئيسياً آخر وعزلت الفلسطينيين مرة أخرى، ومن المحتم أن يضعف التأييد الذى كان الفلسطينيون قد حظوا به فى الثمانينيات، وكذلك الاعتراف الواسع بحقوقهم المعنوية فى الأراضى المحتلة وفى الحرية السياسية، بسبب الانطباع العام، وهو أن إسرائيل كانت تعاملهم معاملة عادلة عن طريق أوسلو. أما حقيقة استمرار احتلال إسرائيل للأراضى الفلسطينية ومحاولاتها لتثبيت وجودها الدائم فيها، فقد تم التعتيم عليها بواسطة المناورات السياسية وتردد الإعلام فى التمييز بين «عملية السلام» والسلام نفسه.

المجتمع الدولى:

إسرائيل لا تعمل فى فراغ سياسى، وإنما تعتمد على دعم أو، على الأقل، لامبالاة دول أخرى كثيرة بالنسبة لتأييد أهدافها. ومع الوضع فى الاعتبار أن معاملة الإسرائيليين للفلسطينيين كانت دائماً محل انتقادات من المجتمع الدولى، فلا مفر من أن تصيبنا الدهشة للسهولة النسبية التى تستطيع أن تتعامل بها إسرائيل مع بقية دول العالم. الدول الأخرى التى أدينت بسبب ضمها لأراضى غيرها - مثل العراق وصربيا مؤخراً- كانت تشعر بقوة العقوبات الدولية، وربما التدخل المسلح رداً على مكاسبها العسكرية، أما إسرائيل فلم تواجه سوى القليل من الكلمات شديدة اللهجة منذ غزوها للضفة الغربية وغزة فى ١٩٦٧ وغزوها للبنان فى ١٩٨٢، حتى هذه الإدانة اللفظية قد تراجعت إزاء أوسلو، كما سنرى، بالرغم من احتفاظ إسرائيل بالأراضى المحتلة وقيامها بضم المزيد منها.

السياسة الإقليمية:

لقيت إسرائيل أقوى معارضة من جيرانها العرب، وهو أمر لا يثير الدهشة، والدول الأقرب إلى إسرائيل - الأردن ولبنان وسوريا ومصر- دخلت كلها فى حروب مع الجار الجديد، وخرجت منها فى كل مرة أسوأ مما كانت عليه، فإلى جانب الفلسطينيين الذين خسروا معظم أراضيهم فى ١٩٤٨ و١٩٤٩، كذلك خسرت الأردن الضفة الغربية

(التى كانت تحتلها) فى حرب ١٩٦٧ أمام إسرائيل، وخسرت سوريا مرتفعات الجولان فى ١٩٦٧ ثم خسرت أرضًا أكبر فى ١٩٧٣، لبنان خسرت جزءًا كبيرًا من حدودها الجنوبية فى ١٩٨٢ لإقامة ما يسمى بمنطقة أمان إسرائيلية. ميراث هذه الهزائم والخسائر المتعددة كان رفض نزعة إسرائيل التوسعية العدوانية، والشك فى صدق رغبتها فى السلام مع جيرانها.

كانت النتيجة، أن قامت هذه الدول العربية وغيرها بحشد مواردها للضغط على إسرائيل. فى الخمسينيات، ثم فى الستينيات بخاصة، حاول الزعيم المصرى «جمال عبد الناصر»- الذى كان يتمتع بجاذبية جماهيرية ساحرة- أن يبرز صورة العرب باعتبارهم شعبًا واحدًا تجمعهم مصالح مشتركة، كان أحد هذه الأهداف الدفاع عن حقوق الفلسطينيين المنفيين. وهكذا ظهرت فكرة المقاومة الجماعية لإسرائيل، وكان السياسيون الإسرائيليون يبررون إحرازهم لعتاد عسكرى كبير، يصل إلى- ويحتوى على- الأسلحة النووية، بادعائهم أن العرب يريدون «إلقاء إسرائيل فى البحر»، وأصبح الشرق الأوسط فى لعبة الخيار صفر، على إسرائيل إما أن تقهر جيرانها وإما أن يقهروها هم(٥٣).

عرض الأمر على هذا النحو قابل للمناقشة فى أحسن الأحوال، وخاصة بعد امتلاك إسرائيل لقدرة ذرية فى ١٩٦٧(٥٤)، وبعد هجوم إسرائيل الناجح فى ١٩٦٧ بدأ حلم «جمال عبد الناصر» بالوحدة العربية يتقوض، حتى النجاح النسبى للجيش المصرى فى حرب يوم كيبور فى ١٩٧٣، التى استعادت فيها مصر جزءًا صغيرًا من أراضيها، لم يستطع أن يقنع جيران إسرائيل بأنهم يمكن أن يردوا على انتصاراتها، وبدلاً من الدخول فى تهديدات متبادلة مع الإسرائيليين، أصبح القادة العرب بعد ١٩٦٧ يتحدثون بشكل متزايد عن رغبتهم فى السلام، كما أن خطط «عبد الناصر» (١٩٧٠) و«السادات» (١٩٧١) كانت تعرض الاعتراف الكامل بإسرائيل شريطة انسحابها الكامل من الأراضى المحتلة. وبقصر ضغوطها على المجال الاقتصادى بذلت الدول العربية، وخاصة مصر، جهدًا حقيقيًا لجذب إسرائيل نحو المفاوضات، وكان هذا الجهد يلقى صدًا باستمرار(٥٥)، والواقع أن محادثات السلام لم تبدأ إلا عندما قبل «أنور السادات» تصور الولايات المتحدة الجديد للسلام، والذى تم تدبيره وتقديمه من قبل

وزارة خارجية يرأسها «هنرى كيسنجر- Henry Kissinger»، وباعتبار تحول موقف الولايات المتحدة من المطالبة بانسحاب إسرائيلى كامل من الأراضى المحتلة، إلى تصور انسحاب جزئى فقط، أدخل هذا التوجه الجديد العالم العربى فى حالة من التشوش، وحطم سلام السادات «المنفرد» مع إسرائيل الجبهة المتحدة للدول العربية، التى كانت تمارس الضغط من قبل، كما أن قبول مصر لمعونات أمريكية كبيرة فى مقابل السلام مع إسرائيل، كان بمثابة نموذج للدول العربية الأخرى فى المستقبل، فإذا كانت دولة ما مستعدة لأن تتخلى عن التزاماتها السابقة حسب تغير السياسة الإسرائيلية، فلا بد أن تكون المكافأة سخية[٥٦].

كان الشرق الأوسط يُعَرَّف دائمًا بمؤثرات إمبريالية واستعمارية كثيرة، وسرعان ما وصلت فترة التضامن الظاهرى القصيرة بين الدول العربية إلى نهاية مفاجئة؛ ففى الثمانينيات أصبحت المؤثرات الخارجية– مرة أخرى– هى العوامل الحاسمة التى تقرر السياسة الداخلية: كانت مصر تتلقى إحدى أكبر المعونات الأمريكية التى تحصل عليها أى دولة، والعراق تحت حكم «صدام حسين» كانت تحصل على بلايين الدولارات الأمريكية بزعم دعم مقاومتها لجارتها إيران التى أطاحت فى سنة ١٩٧٩ بحاكمها الشاه الذى كان مدعومًا من الولايات المتحدة، والسعودية إلى جانب الدول الأخرى المنتجة للنفط فى المنطقة، انتقلت من التأييد الفعال للقضية الفلسطينية إلى إذعان سلبى للتصور الأمريكى للشرق الأوسط[٥٧].

كانت ذروة هذه التحولات السياسية هى حرب الخليج، التى تحطمت فيها البقية الباقية من آثار الوحدة العربية على مرأى من جمهور تلفزيونى باتساع العالم، الذين أيدوا الجانب الخطأ – بمن فيهم الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية– خرجوا فى وضع أشد ضعفًا بعد الصراع، وكلا الطرفين كانا على استعداد لأن يتركا الولايات المتحدة تملى شروط إعادة تأهيلهما دوليا. كان على الملك «حسين»، ملك الأردن، أن يعقد سلامًا مع إسرائيل، وأن يشارك فى خططها الاقتصادية المختلفة، وكان على منظمة التحرير الفلسطينية أن تقبل السلام الذى أُملى فى أوسلو. فى الوقت نفسه لم يكن لدى الدول الأخرى فى «الجانب المنتصر» ما تفخر به، مصر أكدت موقفها كحليف رئيسى للولايات المتحدة وإسرائيل، وتخلت تمامًا عن دورها السابق كمؤيد للحقوق الفلسطينية، الكويت

والسعودية صنعتا سابقة فريدة، وهى السماح لقوات الولايات المتحدة بأن تقيم على أرضيهما على أساس شبه دائم، بينما كانتا تطردان الجماعات الفلسطينية التى كانتا تأويانها ذات يوم(٥٨).

وفى النهاية بقى العراق تحت قيادة «صدام حسين»، عميل الولايات المتحدة فى الثمانينيات، الذى سُمِحَ له أن يكمل دوره فى التسعينيات. والآن مع انتهاجها سياسة «الاحتواء المزدوج»، فرضت الولايات المتحدة عقوبات شديدة الوطأة على العراق بهدف إبقائها هى وإيران فى حالة انهيار فعلى(٥٩).

هكذا يتقدم العالم العربى نحو أوسلو وهو فى حالة قريبة من التبعية التامة والضعف، وعلى الرغم من اعتزاز الولايات المتحدة بإسرائيل باعتبارها «الدولة الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط»، فإنها تقدم المعونات والدعم العسكرى لكثير من الدول العربية الأوتوقراطية والدكتاتورية(٦٠).

الدول خارج مدار الولايات المتحدة، من الصعب أن تكون مصدر أمل كبير للفلسطينيين، «صدام حسين» أحدث منقذ سياسى لفلسطين كان على استعداد للحاق بالخط الأمريكى فى الثمانينيات مثل أى عميل آخر للولايات المتحدة، والحكومة الإيرانية منذ ١٩٧٩ رغم انتقاداتها الحادة لإسرائيل، تفتقر إلى النفوذ أو اللغة الصحيحة التى تضع بها القضية الفلسطينية فى المجال الدولى بشكل مقنع، ومع الأخذ بالاعتبار تقديم الثورة الإسلامية فى العالم فى هيئة شيطانية، فإن الربط بين إيران والقضية الفلسطينية عادة ما يظهر فى الإعلام الغربى بصورة ازدرائية، وفى الوقت نفسه فإن سوريا لا هى ديمقراطية، ولا من المحتمل أن تمارس ضغطا مؤثراً على إسرائيل، كما أن انشغالها بخسارتها لمرتفعات الجولان يجعلها غير قادرة على متابعة أجندتها الخاصة، ناهيك عن أجندة عربية أوسع، وآخر محاولاتها لاسترداد الأراضى التى استولت عليها إسرائيل انتهت بخسارة أوسع مدى، ولذلك فإن مزاعم قائدها الكهل حافظ الأسد بأنها تمثل خطراً على الوضع القائم من الصعب تصديقها(٦١).

شهدت أوسلو نهاية المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، كما شهدت اندماجاً مؤثراً للاقتصاد الإسرائيلى فى منظومة إقليمية وتعميقاً للتبعية الاقتصادية والسياسية العربية للولايات المتحدة، كما شهد العقد الأخير تحولاً مهماً من لغة التضامن العربى

نحو وجهة نظر سياسة تحددها نزعة المحافظة على الذات؛ فالولايات المتحدة تساند عدداً من الأنظمة الفاسدة غير الديمقراطية التى تعتمد على هذه الحماية الخارجية لكى توازن رفض شعوبها، ومن الصعب أن نرى كيف يمكن تحدى هذا التوجه على المدى المتوسط، ولذلك من الصعب أيضًا تصور معارضة ذات معنى لأوسلو، تكون نابعة من هذه المصادر نفسها.

الاتحاد الأوروبى

منذ عام ١٩٦٧ على الأقل، كانت الدول الأوروبية تعبر عن رفضها للممارسات الإسرائيلية وخاصة استمرار احتلالها واستعمارها للأراضى الفلسطينية، وقد جعل هذا الموقف كثيراً من الفلسطينيين يرون ضرورة لإعطاء أوروبا دوراً أكبر فى أوسلو وخاصة فى إطار تركز القوة الاقتصادية والسياسية فى أوروبا فى التسعينيات، إلا أن هناك عقبات كثيرة فى سبيل ذلك، تجعل من المحتمل أن يقوم الاتحاد الأوروبى بدور مهم فى المستقبل المنظور.

معظم الدول الأوروبية الكبرى مثلاً، واقعة فى شباك تحالفات ومعاهدات مختلفة مع الولايات المتحدة، وبالرغم من الخطوات الأخيرة نحو التركيز فى أوروبا، فإن هذه الشراكة أبعد ما تكون عن المساواة. وكما أظهرت حرب الخليج فإن أمريكا قادرة على أن تقود العالم نحو مبادرات تتعلق بالسياسة الخارجية، وفى أحسن الأحوال يكون الأوروبيون مشاركين فيها عن طيب خاطر، وفى أسوأها مجرد متفرجين، وقد ألقت حرب البوسنة بظلال كثيفة من الشك على إمكانية أن يفرز الاتحاد الأوروبى صيغة متماسكة حتى أمام أبوابه، وكان فرض حل أمريكى لمشكلة أوروبية أمراً يدعو للسخرية على نحو لافت فى حينه. وبالرغم من أن إرث أوروبا الاستعمارى قد ترك وصية دائمة فى الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة قد اغتصبت سلطة أوروبا السياسية بشكل فعال فى العقود الأخيرة، تاركة الدول الأوروبية للتنافس فيما بينها على بعض صفقات الأسلحة الضخمة التى يفضلها حكام المنطقة المستبدون[٦٢].

توحى الشواهد الأخيرة بأن أوروبا يمكن أن تلعب دوراً أكثر إيجابية فى الشرق الأوسط، وخاصة كوسيط فى النزاع الإسرائيلى الفلسطينى، وقد كان القادة الأوروبيون

أكثر صرامة من الولايات المتحدة فى دعمهم (اللفظى) للقانون الدولى، كما أن زيارة بعض كبار المسئولين للمنطقة قدمت نوعًا مختلفًا من الدبلوماسية بالنسبة للمستوى الأمريكى؛ ففى زيارة لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٩٦، صرح «مالكولم ريفكند -Malcolm Rifkind» وزير الخارجية البريطانى الأسبق أن سياسة حكومته ظلت دون تغيير منذ ١٩٦٧: جميع المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة غير قانونية، وكان «ريفكند» قد تكلم بحدة أيضًا قبل ذلك فى العام نفسه، مطالبًا بدولة فلسطينية فى الأراضى المحتلة، مذكرًا إسرائيل بأن بريطانيا تعتبر قطاع غزة والضفة الغربية وكذلك القدس الشرقية «تحت الاحتلال العسكرى»، كما تركت زيارة الرئيس الفرنسى «چاك شيراك - Jacque Chirac»، للأراضى المحتلة أثرًا كبيرًا فى أكتوبر ١٩٩٦، عندما أعلن عن دعمه للحقوق الفلسطينية وعبر عن ضيقه الواضح، من محاولة الإسرائيليين السيطرة على جولته المرتجلة فى القدس الشرقية، وكان مشهد زعيم أوروبى كبير وهو نافد الصبر من تضييق أفراد الجيش والشرطة الإسرائيليين عليه فى الأراضى المحتلة، كان هذا المشهد يصور بوضوح اتساع الهوة بين تفكير أوروبا وتفكير أمريكا؛ فمن المستحيل أن نتخيل أن يصدر عن أى رئيس أمريكى مثل هذا التعنيف[٦٣].

إذا كان الضغط الأمريكى والضعف الأوروبى النسبى بمثابة حوافز قوية لدول الاتحاد الأوروبى لكى تظل بعيدة عن النزاع الإسرائيلى الأوروبى، فربما يكون الأثر الباقى للهولوكوست عاملاً حاسمًا فى هذا الابتعاد. منذ الجدال حول تأسيس دولة إسرائيل إلى اليوم، كان هناك دائمًا ربط لا سبيل للخلاص منه بين السياسات الشرق أوسطية والتاريخ الأوروبى، وكانت الدول الأوروبية - كما رأينا - مجبرة على النظر بعين العطف لإمكانية قيام دولة يهودية؛ لأن التطورات السياسية الأوروبية كانت تدفع فى هذا الاتجاه، بمنطق إجبار اليهود على الهجرة إلى فلسطين فى أثناء وبعد الهولوكوست، وكانت دول المحور السابقة بقيادة ألمانيا تتحمل الجانب الأكبر من هذه المسئولية المروعة، ولكن حتى الدول التى حاربت النازية واجهت اتهامات بالتواطؤ مع «هتلر» فى الثلاثينيات، أو الفشل فى إغلاق معسكرات الموت فى السنوات الأخيرة للحرب، فكيف يمكن أن تجمع الحجج السياسية أوروبا، ناهيك عن الحجج الأخلاقية، على ضوء إبادتها للشعب اليهودى؟

لقد ظل الهولوكوست بأشكال مختلفة، وبقيت آثاره ملموسة على نحو مباشر أو غير مباشر، والدول التى قدمت الفاشية وجدت من الأصعب عليها أن تهرب من جرائم السلف. ألمانيا أكبر دول الاتحاد الأوروبى والأكثر تقدماً فى بعض المجالات لم تكن قادرة على قيادة حملة أوروبية لدعم القانون الدولى فى الشرق الأوسط. ومادياً، كانت ألمانيا تدفع تعويضات لإسرائيل (بما فى ذلك أسلحة) حتى السبعينيات، بينما، تظل غير قادرة سياسيا على انتقاد إسرائيل دون أن يؤدى ذلك إلى إيقاظ شبح ماضيها المفزع. يتحدث المؤرخون الألمان عن «الجمهور الكبير المؤيد لإسرائيل» فى المجتمع الألمانى فيقولون - «بسبب ميراث أوشوتز - **Auschwitz**» - إن الألمان هم آخر شعب فى العالم يمكن أن يقول للدولة اليهودية كيف تتصرف»[٦٤].

علاوة على هذا الذنب المباشر، هناك قيد كابح آخر أكثر فساداً وهو الجدال الدائر حول معاداة السامية فى أوروبا، والذى يعمل على إبقاء ذكرى الهولوكوست، كما يحدد المسئولية فى الفترة الحالية. الخلاف الحديث حول كتاب «دانيل جولدهاجن - **Daniel Goldhagen**»: «جلادو هتلر الطوعيون - **Hitler's Willing Executioners**» مثلاً، أعاد الجدال حول المشاركة الواسعة فى الهولوكوست، وعلى نحو غير مباشر عزل دولة إسرائيل التى هى من نتاج الهولوكوست، لتكون بمنأى عن نقد أوروبا. مثال آخر أكثر وضوحاً على تسييس الهولوكوست، ذلك الخلاف الطويل الدائر حول اشتراك سويسرا فى جريمة النظام النازى، وخاصة الزعم بأن بنوك سويسرا كانت تقبل إيداعات النازى المسروقة من ضحايا الهولوكوست، وبالرغم من أن هذه الأحداث وقعت قبل أكثر من خمسين عاماً، فإن الجدال تصاعد إلى مستوى شديد الغضب لدرجة إقامة دعوى ضد شخصية رفيعة المستوى مثل سفير سويسرا لدى الأمم المتحدة عام ١٩٩٧، ومع مطالبات إسرائيل بتعويضات والاتهامات الجديدة بمعاداة السامية فى أوروبا من جانب الحكومة السويسرية أو بعض الأفراد، كانت إسرائيل تحذر الدول الأوروبية مرة أخرى بأن رصيدها الأخلاقى قد نضب بشكل خطير منذ الأربعينيات[٦٥].

خلاصة القول أن دول الاتحاد الأوروبى، بالنسبة لقضية إسرائيل وفلسطين، تجد نفسها محصورة بين كارثة من الماضى وتبعية فى الحاضر، ولو نجح السياسيون الأوروبيون فى الهروب من دائرة النفوذ الأمريكى، وقاموا بصياغة خط سياسى قوى تجاه إسرائيل، سيكون عليهم أن يبذلوا جهداً كبيراً لتجنب تركة الهولوكوست، وخاصة

ضد اللوبى الإسرائيلى القوى الخبير باستغلال الإبادة الجماعية التى حدثت قبل أكثر من نصف القرن لتحقيق أهداف سياسية الآن، وبالرغم من أن الكثير من الدول الأوروبية يجمعها القلق السياسى نفسه فى علاقتها بالولايات المتحدة، هناك كذلك فروق واضحة عبر الأطلنطى. وكون أمريكا الوسيط الدولى الوحيد فى أوسلو، وغياب مراقب أوروبى نشط، لا شك أنه قد أفقر عملية السلام.

الولايات المتحدة

تظل الولايات المتحدة الأمريكية هى أكبر مؤثر خارجى على الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بالوضع الإسرائيلى الفلسطينى، كما أنها هى التى كانت تحدد تأثير الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبى دائماً، وهى التى تستخدم نفوذها السياسى والاقتصادى والعسكرى لتحقيق مصالحها فى المنطقة.

وبشكل عام، بقيت هذه المصالح ثابتة على مدى عدة عقود: الاحتفاظ بإمكانية الوصول السريع إلى الاحتياطى النفطى فى الشرق الأوسط (إن لم يكن بغرض الاستخدام المدنى فى الولايات المتحدة فليكن بغرض تحقيق أرباح للمؤسسات الأمريكية والبريطانية الكبرى)، واحتواء الشيوعية (على الأقل حتى سنة ١٩٨٩)، وتقدم إسرائيل. وعلى امتداد تاريخ الولايات المتحدة كقوة كبرى، كانت هذه الأهداف دائماً وراء صنع سياستها، إلا أنه ليس معنى ذلك أنها أهداف متسقة داخلياً؛ فدعم إسرائيل على وجه الخصوص كان يتم على حساب بعض التعاطف العربى، حتى بين أولئك العرب الذى كانوا يستطيعون أن يقدموا للولايات المتحدة أولويتها الأخرى وهى النفط، ومنذ عام ١٩٥٦ على الأقل، كانت الولايات المتحدة تستخدم مصلحة ضد أخرى، باذلة أقصى جهد لتجاهل تنافر طبيعيتهما وتحقيق كل أهدافها[٦٦].

فى فترة ما من الخمسينيات، كانت الولايات المتحدة تدعم «جمال عبدالناصر» باعتباره رجلها فى المنطقة، على افتراض أنه كان يستطيع أن يحتوى الشيوعية، وأن خطابه عن الوحدة العربية - فى الوقت نفسه - إن لم يسفر عن فعل محدد فهو لا يشكل خطراً كبيراً على المصالح الأمريكية، ومع ذلك أصبح واضحاً فى الستينيات أن وزارة الخارجية لم تعد مستعدة للاعتماد عليه، وخاصة عندما هدد النظام الملكى

السعودى المدعوم من الولايات المتحدة، وبدلاً من ذلك تدفقت المساعدات الأمريكية على إسرائيل بكميات هائلة، وعلى مدى العقود الثلاثة التالية كانت الأموال تنهمر على تل أبيب، مع بذل جهد كبير لتهدئة الدول العربية المعارضة لتوسع إسرائيل، بتقديم الأموال إليهم كذلك[٦٧].

وبالرغم من أن هذه السياسة حققت قدراً من النجاح، وخاصة فى حالة مصر، لم تحقق للولايات المتحدة رسوخ قدم فى المنطقة؛ فقد كانت المساعدات الأمريكية تقدم لأنظمة بعينها وليس للجماهير، كما كانت الأموال الأمريكية مرتبطة بالدعوة للديمقراطية وحقوق الإنسان أو صنع ثروة للفقراء، والنتيجة أن أصدقاء الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط كانوا فى الغالب أفراداً وليس دولاً، مثل شاه إيران الذى خلَّف سقوطه المدوى أكثر الأنظمة عداء للولايات المتحدة فى العالم[٦٨]. بلايين الدولارات التى وصلت للشاه لم تتحرك أبعد من ذلك كثيراً، وكان شعبه أميل لاحتقار صرافه منهم عن شكر الولايات المتحدة على هداياها. كان شبح قيام شعب آخر بثورة أخرى يخيم على السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، الأمر الذى شجع على مثل تلك التحالفات البغيضة بين «رونالد ريجان – Ronald Regan» و«صدام حسين»، وهو ما جعل الولايات المتحدة تعطى أسلحة للعراق فى الثمانينيات. وإذا كان «الشاه» قد سقط، و«صدام» انقلب على سادته، يصبح من الواضح أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية تنطوى على خلل خطير[٦٩].

لو افترضنا، ولو بقدر، أن السياسة الأمريكية قد ضعفت بسبب عدم اتساق دوافع الولايات المتحدة الثلاثة لتورطها فى الشرق الأوسط، يكون من السهل أن نرى حرب الخليج ١٩٩١ تمثل نجاحًا كبيراً. من ناحية، أكد الصراع مع «صدام» سقوط الاتحاد السوفيتى ووضع نهاية لسياسة توازن القوى التى كانت فى الماضى تكبل العمل الانفرادى للولايات المتحدة فى المنطقة. قوات التحالف تقدمت مجتمعة خلف جيش أمريكى جرار، بينما كان الاتحاد السوفيتى قد وصل إلى مرحلة متقدمة من التفسخ مع عدم وجود أى دور له، والأهم من ذلك أن الحرب أحدثت انشقاقًا فى داخل العالم العربى، وتركت ثغرة تم ملؤها سريعاً بقوات أمريكية. لفترة طويلة كانت العربية السعودية تابعًا سرياً للولايات المتحدة، حكامها ينظرون غرباً من أجل وسائل الترف

والأسلحة المتقدمة بالحماسة نفسها، ولكن أحداً لم يكن يستطيع أن يفكر فى السبعينيات أو حتى فى الثمانينيات بأن دولة عربية مهمة مثل السعودية يمكن أن تسمح لجنود أمريكيين بدخول أراضيها، إلا أنه فى مواجهة جيش «صدام» وبالرغم من عشرات البلايين من الدولارات التى أنفقت على الأسلحة الأمريكية والأوروبية، سمحت العائلة الملكية السعودية للولايات المتحدة باستخدام أراضيها كقاعدة للهجوم على جار عربى.

اتضحت تماماً متضمنات هذا القرار مع الحرب ونتائجها، انقسم العالم العربى، العربية السعودية ومصر (أغنى دولة بترولية وأهم دولة عربية على التوالى) اختارتا الجانب الأمريكى. والعراق، التى كانت فى السابق قوة لا يستطيع صناع السياسة الأمريكية التنبؤ بها، انتهى بها الأمر، وهى ليست فى حالة دمار فحسب، وإنما فى ظروف تجعل شعبها فى حال ضعف ومعاناة لا تنتهى. كانت مفاجأة لقادة الجيش المسئولين عن قوات التحالف أن يتوقف الهجوم الأمريكى على بغداد فجأة رغم أن شيئًا لم يعترضه، ويتم الإبقاء على «صدام» ليحكم شعبًا كان بالفعل يسومه العذاب، وباسم «الاحتواء المزدوج» خضع العراق لنظام عقوبات شديد القسوة، أعاق أية محاولة للعودة إلى وضع سوى، وأدى إلى وفاة مئات الألوف من الأطفال العراقيين[٧٠].

فى الوقت نفسه، كان المسرح تم إعداده للتوفيق بين أكثر هدفين من أهداف الولايات المتحدة تناقضًا: دعم الدول العربية للحفاظ على إمدادات النفط، وتأييد إسرائيل، وحيث إنه كان قد تم إقناع الحكومة الإسرائيلية بعدم التدخل فى صراع الخليج، ظهرت إسرائيل باعتبارها ضحية أخرى من ضحايا عدوان «صدام حسين». ربما يكون منظر المدنيين فى كل من الرياض وتل أبيب وهم يضعون الأقنعة الواقية من الغازات، قد أصاب مشاهدى الـ«CNN» بالرعب، لكن المؤكد أنه كان منظراً مثيراً بالنسبة للمسئولين عن التخطيط الإستراتيچى الأمريكى بعيد المدى. المملكة العربية السعودية، أكبر الدول الغنية بالنفط فى العالم كانت مثل إسرائيل فى ذلك، بالرغم من أعمال الأخيرة فى الأراضى المحتلة. ولا عجب كبيراً فى أن يبدو «چيمس بيكر - James Baker»، وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك، شديد الثقة يعلن بعد الحرب عن عملية سلام جديدة فى المنطقة، كما لا عجب كبيراً أيضًا فى أن يبشر رئيسه «چورج بوش - George Bush» بنظام عالمى جديد[٧١].

من السهل أن نفهم رغبة أمريكا فى الحصول على النفط وتبنيها لإستراتيچيات تضمن لها ذلك، لكن دعمها الراسخ لإسرائيل، كغاية فى حد ذاته أكثر منه وسيلة لتحقيق هدف آخر، ليس من السهل إدراكه للوهلة الأولى. لا شك فى أن إسرائيل تدخل فى نطاق رؤية الولايات المتحدة للاستقرار كما هى فى أذهان صانعى السياسة الأمريكيين، أى وضع چيوپوليتيكى يدفع بالمصالح الأمريكية، وعلى هذا الأساس كان يقال دائمًا إن إسرائيل واق ضد الشيوعية فى المنطقة، وحليف أمريكا الوحيد الذى يمكن الاعتماد عليه، وبالمثل يمكن أن يقال إنها عطلت زحف القومية العربية كما تريد أمريكا أيضًا، هذا الفهم الثانى يمكن أن يضع إسرائيل بالمثل إلى جوار إيران فى عهد الشاه والمملكة العربية السعودية كتابع للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، ويفسر بدرجة ما كيف استطاعت الولايات المتحدة أن توفق بين دعمها لإسرائيل ودعمها الانتقائى للأنظمة العربية المجاورة لها(٧٢). إلا أننا لا نستطيع أن نفهم تمامًا العلاقة بين أمريكا وإسرائيل دون أن نأخذ بالاعتبار عاملاً محليًا آخر داخل الولايات المتحدة. منذ بداياتها كانت إسرائيل مستفيدة من لوبى نشط وعالى الصوت فى الولايات المتحدة، يستخدم الأموال بكفاءة وذكاء للتأثير على السياسة الخارجية للإدارات الأمريكية المتعاقبة. من تأييد ترومان لإنشاء إسرائيل فى ١٩٤٨، فى المعارضة المباشرة لنصيحة وزارة الخارجية، وبعين على تأييد صهيونى محتمل لحملته الرئاسية الضعيفة، إلى الجهود غير الملائمة لكل من الديمقراطيين والجمهوريين للحصول على أصوات وتمويل فى انتخابات ١٩٩٦، فى ذلك كله كان اللوبى الإسرائيلى فى الولايات المتحدة واحداً من أقوى جماعات الضغط(٧٣)، بعد ذلك لم يكن اللوبى يمول مؤيديه فى الكونجرس الأمريكى فحسب، بل كان يهدد من يعارضون أعمال إسرائيل بالوقوف ضدهم مباشرة فى إعادة انتخابهم، وكانت مجموعة من لجان العمل السياسى تقوم بتمويل الحملات الدعائية للمرشحين المستعدين لخوض الانتخابات ضد الأعضاء الذين يبدون أقل درجة من القلق تجاه أعمال إسرائيل(٧٤)، مع هذا التهديد لن يكون غريبًا أن يرفض كثير من السياسيين الأمريكيين توجيه النقد لإسرائيل، وأن يمرر الكونجرس التشريعات دعمًا لإسرائيل التى تنتهك القانون الدولى، وأن يكون ذلك غير وارد فى أوروبا(٧٥).

يقال عادة لجمهور الناخبين الأمريكيين إن هدف المعونات الضخمة لإسرائيل هو دعم الديمقراطية فى البلاد وحماية إنجاز سياسى من المفترض أنه نادر فى الشرق الأوسط، إلا أننا حتى إذا وافقنا على أن إسرائيل دولة ديمقراطية، وهو زعم تكذبه معاملتها لمواطنيها العرب الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال؛ فمن الصعب أن نجد دليلاً وحيداً على دعم أمريكا للديمقراطية فى المنطقة، ومن الواضح أن إقامة ديمقراطيات أو حماية حقوق الإنسان لا يمكن أن تكون جزءًا من الأچندة الأمريكية، حتى بالرغم من أن هذه القيم تلعب دوراً كبيراً فى تقديم السياسة الخارجية للشرق الأوسط إلى الشعب الأمريكى[٧٦].

عمليًا، تقدم الولايات المتحدة لإسرائيل سنويًا معونة تقدر بثلاثة بلايين دولار، معظمها عتاد عسكرى من إنتاج الولايات المتحدة يموله دافع الضرائب الأمريكى، بالإضافة إلى ذلك تضع الولايات المتحدة بشكل منتظم مبالغ أكبر كضمانات لكى تتمكن إسرائيل من الحصول على قروض أكبر من البنوك، ومن الناحية السياسية فإن الحكومة الأمريكية تعتبر من بين مهامها تعطيل أى إجماع دولى على عدم شرعية ما تقوم به إسرائيل من أعمال، وباعتبارها عضواً دائمًا فى مجلس الأمن، تستخدم الولايات المتحدة باستمرار حق الڤيتو ضد القرارات التى تنتقد سلوك إسرائيل، بما يؤكد تجاهل آراء كل الدول الأخرى. مراراً وتكراراً وبشكل مربك، كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تجدان نفسيهما فى مواجهة كل الدول الأخرى فى الجمعية العامة التى تنجح فى اتخاذ قرارات تدين إسرائيل، ولكنها ليس لها سلطة حقيقية بخلاف مجلس الأمن، وبالرغم من أن هذا الدعم السياسى ليس ملموسًا بنفس درجة المعونة، فهو مفيد جداً لإسرائيل حيث يبطل إمكانية القيام بأى عمل دولى منظم ضد معاملتها للفلسطينيين، كما يمنح إسرائيل ميزة الدعم المعنوى الأمريكى، وبهذا الدعم الأمريكى لا تكون إسرائيل دولة مارقة، وإنما مقاتل مقدام يحارب «جيرانًا قساة»، من أجل قيم أمريكية، على الأقل، إن لم تكن عالمية[٧٨].

عملت إدارة «كلينتون» الكثير لتعزيز أوسلو، إلا أن الموقف الأمريكى كوسيط أمين فى الصفقة شديد الضعف، طوال السبعينيات والثمانينيات كانت الولايات المتحدة تساعد إسرائيل عسكريا وسياسيا وماليا، بل إنها حتى كانت تقف إلى جانب إسرائيل

فى كل المنابر لإدانة منظمة التحرير الفلسطينية واعتبارها جماعة إرهابية أو لإلقاء الشكوك حول حقوق الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، حتى بعد أوسلو عندما اعترفت الولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية وقدمت الدعم المالى لـ«عرفات»، فإنها تواصل تقديم عشرات الأضعاف لإسرائيل، وتستخدم حق الفيتو ضد قرارات الأمم المتحدة والمبادرات الدولية التى تدعمها كل الدول الأخرى. إن أحداً - حتى من الملمين بالحقائق أحياناً - لا يستطيع أن يدعى أن الولايات المتحدة عادلة أو كانت عادلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبالتالى فإن أوسلو تعتمد إلى حد كبير على تجرد وموضوعية الوسيط الرئيسى، وقد كان «دينيس روس - **Dennis Ross**»، آخر مبعوث سلام أمريكى، كان هو نفسه سبب انهيار المفاوضات؛ حيث يقول الفلسطينيون إن انحيازه لإسرائيل لا يترك لهم فرصة للمناورة[٧٩].

أحياناً، كان المسئولون الأمريكيون يشعرون بالارتباك وربما بالحرج بسبب انحيازهم الواضح لرغبات إسرائيل، وفى كثير من المواقف كانت إسرائيل تبدو كما لو كانت هى القوة الكبرى والولايات المتحدة هى التابع، وقد اعتاد مسئولو الخارجية الأمريكية على تقديم السياسة الخارجية للولايات المتحدة بلا مواربة. فى أثناء حرب الخليج كانت تتم تنقية وتبسيط الدوافع والأهداف الخبيثة للتدخل الأمريكى للاستهلاك المحلى: «صدام» وحش لابد من إيقافه فى الكويت قبل أن يستولى على دول أخرى، أما بالنسبة لموضوع إسرائيل وغزوها غير المشروع - بالمثل - للضفة الغربية وغزة، فقد كان المسئولون الأمريكيون أقل ثباتاً، وعندما طلب من «كريستين شيلى -**Christine Shelly**»، المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية، أن تدلى بتصريح واضح عن سياسة «إسحاق رابين» بخصوص الاستيطان فى الأراضى المحتلة فى ١٩٩٤، بدت مرتبكة وهى تقول بصعوبة شديدة:

> بخصوص - تعرفون، لم يتغير شىء بخصوص ذلك بالنسبة لموقفنا، وتعرفون، أعتقد أنه - تعرفون، يمكن أن أشير - تعرفون، إلى تصريحات سابقه للمسئولين عن ذلك، لكن ليس لدى أى شىء - تعرفون - أقصد أنكم تعرفون - نحن - أعتقد - ليس لدى - تعرفون - أنا - نحن - دائماً نحاول أن يكون - تعرفون - بعض الشىء فى هذا، لست متأكدة من أن ذلك سيكون - تعرفون، بالتحديد ما تبحثون عنه، تعرفون بوجه

عام، موقفنا بالنسبة للمستوطنات، إن الفلسطينيين والإسرائيليين قد اتفقا على أن مفاوضات الوضع النهائى ستغطى هذه القضايا وتعرفون، أن هذا – هذا رأينا[٨٠].

لعثمة «شيلى» دالة، كان من الصعب شرح ما تقوم به إسرائيل، ناهيك عن تبريره، وهى حقيقة لا تخفى على بقية المجتمع الدولى فى نقده للاحتلال المستمر، فى الأمم المتحدة وغيرها. وأياً كانت مصداقية الولايات المتحدة فى الشئون العالمية فلا شك أن دعمها المفرط وغير المحتمل أحياناً لكل شىء وأى شىء تقوم به إسرائيل، يقلل من هذه المصداقية.

بالرغم من أن النظام العالمى الجديد الذى يقول به «بوش» قد أفاد بالتأكيد تصور أمريكا للشرق الأوسط على المدى القصير، فإن سياسة تقوم على التأييد الأعمى لإسرائيل لابد من أن تكون سياسة قلقة وغير مستقرة، إذا نظرنا أبعد قليلاً. الاحتلال الإسرائيلى جمع العرب طويلاً حول قضية واحدة، كما أن بروز المقاومة الإسلامية للوجود الأمريكى فى المنطقة لا يبشر بالخير بالنسبة لتوقعات أمريكا على المدى الطويل، عمليات الهجوم الأخيرة على القواعد العسكرية الأمريكية فى المملكة العربية السعودية التى قامت بها المعارضة الإسلامية، هى بمثابة صورة للمقاومة التى يمكن أن تواجهها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط فى المستقبل[٨٢]، وكما أشار عدد كبير من المعلقين فإن الدعم المطلق لإسرائيل يتعارض مع المصالح الأمريكية؛ حيث إنه يشجع إسرائيل على المبالغة فى أهميتها الإقليمية، ويؤدى إلى تطرف العرب ضد كل من إسرائيل والولايات المتحدة، ومن أسف أنه ما دامت الولايات المتحدة تتهرب من هذه الحقيقة بعقد صفقات مع الحكام العرب، فإن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ستواصل تحديها للسلام الحقيقى.

وأخيراً: «نحن نفاوض أنفسنا»

بعد تأمل المشهد السياسى لإسرائيل والفلسطينيين والمجتمع الدولى، يمكن أن ندفن بعض الافتراضات عن أوسلو، تلك الافتراضات التى تصرف الانتباه عن حقيقة الوقت الراهن، وتمنعنا من تحديد العقبات الحقيقية فى طريق السلام.

بدايةً، لم يدخل الفلسطينيون والإسرائيليون عملية أوسلو على قدم المساواة؛ فإسرائيل – وهى قوة الاحتلال – لم يجبرها أحد على الجلوس إلى طاولة المفاوضات فى ١٩٩١، بل إنها، بالأحرى، دخلت فى مباحثات للسلام من موقع القوة، بينما لم يكن لدى الفلسطينيين أى وسيلة سياسية أو عسكرية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلى أو إيقاف برنامج الاستيطان، كما أن الإسرائيليين لم يأتوا تحت ضغط من المجتمع الدولى لتقديم صفقة السلام وطبقًا لإملاءات القانون الدولى، وتوسع «رابين» الهائل فى بناء المستوطنات لم يلق أى اعتراض من إدارة «بوش» أو إدارة «كلينتون»، كما لم تتدخل أى قوة خارجية لكى تحمل إسرائيل مسئولية أعمالها.

ثانيًا، كانت درجة الجدال والخلاف فى إسرائيل أقل مما ظهرت عليه، ومع «فجوة التثاؤب الأيديولوچى» حسب مذكرات «پيريز» التى وصلت إلى ما هو أكبر من اختلاف فى التقديم عنه فى السياسة. فوز حزب «العمل» بقيادة «إسحاق رابين» على «الليكود» بقيادة «شامير» تم إبرازه فى الإعلام باعتباره انتصاراً للحمائم على الصقور، بالرغم من أنه لم يكن هناك فرق كبير بين أفكار الحزبين حول التوسع فى المستوطنات أو القدس أو دولة فلسطينية فى المستقبل. حتى فى يسار حزب العمل، فى حركة السلام التى ارتبط بها «رابين» أخيراً، لم يكن هناك أى استعداد لتقديم تنازلات حقيقية فيما يتعلق بالمستوطنات أو القدس، قد تكون ضرورية من أجل حل يعتمد على قيام دولتين، وإذا كانت إسرائيل قد تركت لتحدد شروط اتفاق سلام كما تراه مع الفلسطينيين، فإن طيفها السياسى لم يقدم أى أمل فى أن تتخذ المسار الصعب – الذى يتضمن إزالة المستوطنات والتوقف عن تحويل القدس إلى أسطورة – الذى يمكن أن يؤدى إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

وأخيراً، فقد عانى المجتمع الدولى من شلل بخصوص إسرائيل التى منعت احتجاجًا جماعيًا دفاعًا عن القانون الدولى، وبالرغم من أن جميع أعضاء الأمم المتحدة قد أدانوا احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وقيامها بضم القدس الشرقية، فإن عوامل كثيرة منعت القيام بضغط فعال. الدول العربية أضعفها الانقسام الداخلى والاعتماد الخارجى على الولايات المتحدة وخاصة بعد حرب الخليج، كان الاتحاد الأوروبى يحاول الخروج من الظل الأمريكى وميراث الهولوكوست، والولايات المتحدة

تواصل دعمها لإسرائيل وتسبغ الشرعية على أعمالها دون تردد، هذا العامل الأخير كان هو الأكثر تدميراً؛ لأنه أضعف رغبة أية دولة أخرى فى أن تواجه إسرائيل، وقلل من شأن أى جهد يبذل لاعتبار إسرائيل مسئولة أخلاقيا عن معاملتها للفلسطينيين، وما دام الشعب الأمريكى مستمراً فى دعم السياسيين الذين يمنحون الامتيازات لإسرائيل إلى هذا الحد، ويعفيها من معايير الاستقامة الدولية التى تقيد بها الولايات المتحدة الدول الأخرى، ما دام الحال هكذا، تظل الإمكانية محدودة جداً لأن يقوم المجتمع الدولى بمشاركة إيجابية فى السلام الإسرائيلى الفلسطينى.

فى الفصول المتبقية من هذا الكتاب، حيث نتأمل آثار أوسلو على الفلسطينيين ومسارها المحتمل فى السنوات القادمة، يجب ألا ننسى هذه القيود السياسية المفروضة على تكوين عملية السلام الحالية. فى حديث له فى عام ١٩٩٤، عبر «شيمون بيريز» بصراحة عن افتقار الفلسطينيين إلى القوة فى عملية أوسلو:

> من وجهة نظرنا، هى فى الحقيقة ليست مفاوضات خذ وهات؛ لأن منظمة التحرير الفلسطينية ليس لديها سوى القليل الذى يمكن أن تعطيه لإسرائيل، ليس لديهم أرض، ليس لديهم سلطة، ليس لديهم موارد، من نواحٍ كثيرة هى مفاوضات مع أنفسنا؛ لأن ما يدفعنا هو السؤال: أى إسرائيل، تلك التى نريد أن تكون لنا فى المستقبل؟(٨٢)

دليل شروط «رابين» أو« بيريز» كرئيس للوزراء يوحى بأن «الحمامتين» كانت لديهما فكرة واضحة عن نوعية إسرائيل التى يريدان رؤيتها: إسرائيل الكبرى التى تضم مساحات كبيرة من الضفة الغربية وربما قطاع غزة، مع قدس موسعة فى القلب منها، المستوطنات تبقى، والفلسطينيون يكدسون فى مناطق محددة، ويجبرون على مشاركة الأردن فى سيادة ضعيفة. هذا التصور للسلام لن يكون مألوفًا لمن قرأ «تجميد الاستيطان» لرابين فى ١٩٩٢ أو مراثى القائد السابق أو افتتاحيات الصحف فى الإعلام العالمى بعد فوز «نيتانياهو» على «بيريز» فى ١٩٩٦، إلا أنه كان مألوفًا تمامًا لـ«دان ميريدور –Dan- Meridor»، وزير المالية الجديد فى حكومة الليكود فى ١٩٩٦، الذى قدم الشكر لأسلافه الذين أبقوا على حلمهم المشترك حيًا فى الوقت الذى كان فيه الليكود خارج السلطة:

بهذا الخصوص، فإن «إسحاق رابين» عليه رحمة الله و«شيمون بيريز» يستحقان كل الثناء؛ لأنهما زادا عدد اليهود فى چوديا وساماريا (الضفة الغربية) بنسبة ٤٠٪ فى السنوات الأربع الماضية. فى أثناء فترة وجودهما فى السلطة تم بناء آلاف المساكن لليهود فى چوديا وساماريا، وارتفع عددهم من ١٠٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠٠ ألف، ولكنهما لا يستحقان الشكر وحدهما. الشكر أيضًا واجب لليسار الإسرائيلى الذى لم يقل كلمة واحدة عن ذلك خلال السنوات الأربع الماضية، وللحكومة الأمريكية التى كانت تعلم ولم تتدخل، وشكر خاص للسلطة الفلسطينية التى كانت ترى عملية البناء وتعرف أن عملاً هائلاً يجرى ومنحته الشرعية بعدم إيقاف عملية السلام(٨٣).

ثناء «ميريدور» المنهمر تذكرة مروعة بأننا حين نحكم على «رابين» و«بيريز» على أساس سياساتهما وليس وعودهما، نجدهما يشتركان فى أشياء كثيرة بخصوص أعدائهما، وأكثر مما قد يعترف به المراقبون الخارجيون، من هذا المنظور فإن أوسلو هى سيادة إسرائيلية مجتاحة لا يوقفها شىء، وآفاق فلسطينية تتقلص. التزام «ميريدور» بالاستيطان فى إطار حكومة «نيتانياهو» ليس أقل من التزام بدعم تراث فى السياسة الإسرائيلية لا يمكن الخروج عليه:

من الواضح أننا فى هذا المجال، لن نفعل أقل مما فعل حزب العمل، ولقد أبلغت السفير الأمريكى بالفعل بأن يكون مطمئنًا بخصوص أمر واحد: لن نغير سياسة حكومة العمل الحقيقية، وهى التوسع فى الاستيطان.

هذه الصورة لـ«ميريدور»، الوزير فى النظام «الصقورى» الجديد وهو يبلغ السفير الأمريكى بالتزام الحكومة الجديدة باتباع «السياسة الحقيقية» لسلفها، هذه الصورة تعبر تمامًا عن المأزق الذى انزلقت إليه عملية أوسلو، نقاط ضعفها وكوارثها نتيجة مباشرة للمناخ السياسى الذى أفرزها، ولا يمكن أن نتوقع تغيراً كبيراً فى تنفيذها إلى أن يتغير هذا المناخ، وحيث إن ذلك يتطلب تحولاً أساسيًا فى الفكر الإسرائيلى وتغيراً فى السياسة الأمريكية، فلابد من أن نعد أنفسنا للمزيد من تعمق الأزمة الحالية أكثر من انفراجها.

هوامش الفصل الثالث

(١) للمزيد عن نشأة حركة «السلام الآن» انظر:

Mordechai Bar-On. In Pursuit of Peace: A History of the Israeli Peace Movement (Washington: US Institute of Peace Press, 1996), pp.99-107.

يقول "Bar-On" إن أول احتجاج عام للحركة كان فى ١ أبريل ١٩٧٨، وفى أثناء غزو لبنان فى ١٩٨٢ انتقدت الحركة أعمال إسرائيل بشدة بالرغم من أن تذبذبها عند بدء الهجوم - كما يقول - جعلها عرضة للانتقاد داخل حركة السلام نفسها (ص ١٤٤-١٤٦).

(٢) الجزء الذى حذفته الرقابة من الطبعة الأولى،

Yitzhak Rabin, Memoirs (Berkeley. University of California Press, 1996, expanded edition)

(ص ٣٨٣-٣٨٤).

(٣) تعهد «رابين» نفسه تطبيق سياسة «القبضة الحديدية» ضد الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة بعد أن فشلت محاولات إسرائيل الأولى لقمع الانتفاضة:

McDowall, Palestine and Israel: The Uprising and Beyond p.7; F. Robert Hunter, The Palestinian Uprising. A War by Other Means (Berkeley: University of California Press, 1993), pp.85-97; Don Peretz, intifada (Boulder, Co.: Westview Press, 1990), pp.44-45.

قتل ما لا يقل عن ١٨٠ فلسطينيًا بالذخيرة الحية فى السنة الأولى من الانتفاضة إلى جانب وفيات أخرى بسبب الطلقات المطاطية وقنابل الغاز، وقد قال «رابين» نفسه أمام تجمع كبير فى «بيرشيبا» فى الثامن من أكتوبر ١٩٨٨: إن أكثر من ٧٠٠٠ فلسطينى قد أصيبوا خلال هذه الفترة.

انظر تقرير «جماعة الحق» لحقوق الإنسان بعنوان:

Punishing a Nation (Ramallah: Al Haq. 1988), pp.11-12.

كما تم قمع الانتفاضة بطريقة وحشية فى عامها الثانى، وبنهاية عام ١٩٨٩ كان هناك ما لا يقل عن ٦٢٦ قتيلاً من الفلسطينيين وأكثر من ٣٧٠٠٠ مصاب وحوالى ٤٠٠٠٠ سجين، ويصف

Hunter هذه الأرقام بأنها «صاعقة»، كون الفلسطينيين كانوا يعتمدون على الحجارة فقط فى مقاومتهم:

The Palestinian Uprising, pp. 215-16.

(٤) هذه الحقيقة يسلم بها حتى الذين رثوا «رابين»، انظر على سبيل المثال كلمة الختام فى الطبعة الموسعة من مذكرات رابين: "Memoirs"، بقلم Yoram Peri، الذى يقول إن «رابين» لم يتردد فى استخدام سياسة «القبضة الحديدية» لقمع الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، وفى رأيه أن «رابين» سياسى توازن قوى من الطراز الأول؛ لأنه كان يرى أن بالإمكان اللجوء إلى القوة لتحسين الموقف السياسى للدولة. ويقول Peri إن أستاذ «رابين» فى ذلك هو «هنرى كيسنجر» الذى كان لديه دراية واسعة بسياسة القبضة الحديدية، وباعتباره زميلاً له فى الحصول على جائزة نوبل للسلام، ربما كان يستطيع أن يلقن «رابين» درسًا مفيدًا فى كيفية تقديم نفسه كحمامة سلام: Memoirs, pp. 346-7, 374.

(٥) على سبيل المثال، كان هناك ٤٣ قتيلاً من الجنود والمستوطنين الإسرائيليين بنهاية عام ١٩٨٩، وبالرغم من معدل الوفيات بين الفلسطينيين كان ٣٧ ضعفًا، فإن هذه الخسائر بين الإسرائيليين، كانت تصاعدًا كبيرًا بعد الوفيات الخمس فى ١٩٨٧-١٩٨٨، Hunter, p.215.

(٦) للمزيد عن قبول «رابين» لمجمل خطة «شامير» فى التوسع وإعفائه منطقة «القدس الكبرى» كلها من أى تجميد، انظر:

Partial Settlement Freeze, Middle East International, 7 August 1992;

وانظر أيضًا:

Rabin Government inaugurates new era in Settlement Policy", Report on Israeli Settlement, vol.2, No.5 (September 1992).

(٧) يرى Robin، كاتب سيرة «رابين»، أن «التجميد» الذى قام به رئيس الوزراء الجديد كان «عملية تبريد» أكثر من أى شىء آخر، ويقول Slater إن «رابين» أخبر «جيمس بيكر» أن «إيقاف عملية البناء أكثر من ذلك لم يكن ممكنًا فى تلك المرحلة لأسباب قانونية».

Rabin of Israel (London: Robson Books, 1993) p.426.

(٨) أخيرًا، فى يناير ١٩٩١ قدمت مؤسسة السلام من أجل الشرق الأوسط، ومقرها واشنطن، اقتراحات عملية لإلغاء عملية بناء الـ «١١٠٠٠» مسكن فى الضفة الغربية، التى كان «رابين» قد استثناها من «التجميد». انظر:

Is Rabin's figuring better than Shamir's?" Report on Israeli Settlement, Vol.3, No 1 (Jan.93).

(٩) يلفت Meron Benvenisti النظر إلى أن حكومة العمل ورثت ١٣٧ مستوطنة فى عام ١٩٩٢ (غير المناطق اليهودية الجديدة فى القدس الشرقية) وتعهدت بحمايتها وتوسيعها:

Intimate Enemies (Berkeley: University of California Press, 1995), pp. 61-3.

(١٠) يقول Geoffrey Aronson إن «رابين» «حقق لمستوطنات الضفة الغربية قدراً من الاعتراف بها ومن الدوام، لم يستطع أى زعيم إسرائيلى آخر أن يحققه»، انظر:

Israeli Government adopts Policy of accommodating settlers", Report on Israeli Settlement, Vol.6, No,1 (January 1996).

وانظر كذلك بداية الفصل الثانى، الهامش رقم(١٠).

(١١) كلمة «إسحاق رابين» فى الكينيست الإسرائيلى عند التصديق على الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى المرحلى (أوسلو)، فى ٥ أكتوبر ١٩٩٥، لاحظ أن «رابين» لا يقول إن هذه المساحات الكبيرة من الأراضى المحتلة سوف تظل تحت السيطرة الإسرائيلية فى اتفاق نهائى فحسب، بل إن تلك التغيرات الرئيسية «ليست هى كل» الأراضى الإسرائيلية المتخلى عنها، حسب تفكيره، وبعد عامين كان «بنيامين نيتانياهو» يذكر مشاهدى إحدى المحطات التلفزيونية الأمريكية بهذه الحقيقة الغريبة رداً على الانتقادات الموجهة لخطط الليكود الاستيطانية: «لقد وقف الراحل «إسحاق رابين»، الذى وقع على اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين، وقف بكل فخر أمام الكينيست وهو يقدم اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين، وقال إننا نستطيع أن نبنى، وأنه لا قيود هناك، لا فى القدس ولا فى المستوطنات، وقد رفضت حكومة العمل أى قيود على مقاولات البناء فى أى مكان. مقابلة مع «بنيامين نيتانياهو»:

The News-Hour with Jim Lehrer, 3 November 1997.

(١٢) كان «رابين» مغرماً بتقديم «حمائميته» فى قوالب عسكرية، على سبيل المثال: فى كلمته عند توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية فى واشنطن (٢٦ يوليو ١٩٩٤) قال: أنا حامل البطاقة الشخصية العسكرية رقم ٣٠٧٤٣، الضابط المتقاعد فى قوات الدفاع العسكرية الإسرائيلية سابقاً، أعتبر نفسى اليوم جندياً فى جيش السلام»:

Laqueur and Rubin (eds), p.664

كما يذكرنا Robert Slater جيداً بأن الإسرائيليين لم يكونوا واهمين عندما اختاروا «رابين» فى عام ١٩٩٢: لقد اختاروا «رابين» لسجله العسكرى وليس لحمائميته، كانوا يريدون رجلاً يستطيع أن يتصدى للعرب عند الضرورة». .Rabin of Israel, p.408

(١٣) انظر:

- "Faithful servant makes way for raffish hardman", Sunday Telegraph, 2 June 1996.

- "Peres backers and peace activists left in gloom", New York Times, 4 June 1996.

حيث كان هناك انفراج عن خيبة الأمل هذه لفوز «نيتانياهو» كان دافعه الحماسة لليكود ورؤيته المحدودة للسلام، أكثر مما هو التشكك فى أوراق «بيريز» الحمائمية. أثنى A.M. Rosenthal على الـ٥٥٪ من اليهود الإسرائيليين الذين أيدوا «نيتانياهو» وانتقد بقسوة «حكماء» الولايات المتحدة الذين أيدوا «بيريز».

انظر: .That 55% of Jews" New York Times, 5 June 1996

(١٤) .Shimon Peres, Battling for Peace, p.231

(١٥) ملاحظات Shimon Peres فى افتتاح دورة الكنيست الشتوية – ٢٣ أكتوبر ١٩٩٥، لا نستطيع أن ندرك جيداً المراد بـ«فجوة تناوب أيديولوجى» بين «العمل» و«الليكود»؛ حيث نشهد «بيريز» وهو يحاول هنا أن يهاجم ضعف حزب الليكود فى القيام بدور الوسيط فى اتفاقيات كامب ديفيد؛ حيث إن تلك الاتفاقيات (على خلاف أوسلو) اضطرت حكومة إسرائيل لإزالة مستوطنة، وإذا كان كل زادنا هو كلمات مثل «صقور» و«حمائم»، يكون من الصعب علينا أن نفهم ملاحظات «بيريز» جيداً.

(١٦) لخص «بيريز» تصوره «لثماني مناطق صناعية» على امتداد «الخط الفاصل بيننا وبين الفلسطينيين» فى كلمته أمام الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢ أكتوبر ١٩٩٥، كان «بيريز» يتباهى، دون أى شعور بالحرج، بأن البنية الجديدة للفصل الجغرافى والإخضاع الاقتصادى تعنى أن «الفلسطينيين لن يكون عليهم أن يعبروا الحدود ويمروا عبر نقاط المراقبة الإسرائيلية، بل إن العمل سيأتى إليهم، وأننا سوف نستثمر معاً، وسوف نتقدم معاً».

(١٧) عرض «بيريز» حلمه بالتقدم والعدل فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢ أكتوبر ١٩٩٥، أما قضايا الإغلاق وفشل سياسة «بيريز» الاقتصادية فسوف تناقش بالتفصيل فى الفصل السادس.

(١٨) كلمته فى الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢ أكتوبر ١٩٩٥.

(١٩) شيمون بيريز، كلمة الكنيسيت، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٥.

(٢٠) انظر: .Battling for Peace, p.322 الغريب أن «بيريز» بالرغم من إشارته مطولاً إلى وضع مسودة اتفاق غزة - أريحا فى ١٩٩٤، لا يشير بالمرة سواء إلى خمسة آلاف مستوطن يهودى المقيمين فى غزة ولا إلى مساحة الـ٦٥٪- ٣٥٪ المجتزأة من قطاع غزة التى جادل هو و«رابين» من أجلها على ضوء الوجود المستمر للمستوطنين وسط حوالى مليون فلسطينى معظمهم يعيشون فى مخيمات اللاجئين البائسة.

(٢١) للمزيد عن حنين «بيريز» الغريب لرحلاته البحرية مع الصيادين فى غزة، انظر:

Battling for Peace, p.323.

بالرغم من «خصالهم القريبة من القلب»، منع «بيريز» هؤلاء الصيادين أنفسهم من النزول إلى البحر فى مارس ١٩٩٦، وفى النهاية سمح لهم بطرح شباكهم ثانية فى مساحة محدودة على ساحل غزة أقل من تلك التى كانت محددة لهم، وحيث إن أكثر من ثلث الشاطئ فى غزة كان قد أعطى للمستوطنين اليهود، كما كان لحظر الصيد أولاً وللقيود ثانياً تأثير سيئ على الصيادين وأسرهم. انظر:

- The Gaza Strip: "Costs of the Closure", Middle East Economic Digest, Vol.40, No.15 (12 April 1996).

- "Israeli Blockade Takes Toll" New York Times, 21 March 1996.

(٢٢) تقدر منظمة العفو الدولية عدد اللبنانيين الذين ماتو «بأكثر من ٢٥٠شخصاً من المدنيين». انظر:

Israel's Forgotten Hostages: Lebanese detainees in Israel and Khiam Detention Centre", (London, July 1997), p.3.

كما قدرت منظمة Christian Aid عدد اللاجئين نتيجة القصف الإسرائيلى بحوالى نصف المليون شخص، انظر البيان الصحفى فى ١٩ ابريل ١٩٩٦.

(٢٣) أبلغ تقرير عن قصف «قانا»، ذلك الذى قدمه الضحايا أنفسهم، الذين سجل شهاداتهم المروعة الصحفى البريطانى Robert Fisk فى تقرير بعنوان: "Seventeen minutes in Qana" ونشر فى صحيفة: "Independent on Sunday"

بتاريخ ١٩ مايو ١٩٩٦، وفى أوروبا شجعت هذه المجزرة على إعادة تقييم موقف «بيريز» والشك فى مزاعمه «الحمائمية». انظر: .Carnage at Qana", Sunday Times, 21 April 1996

أما الصحف الأمريكية فلم تكن على استعداد للوصول إلى الاستنتاج نفسه، بعد مرور ستة أسابيع على المجزرة التى وقعت فى المجمع التابع للأمم المتحدة، ذيل كاتب «نيويورك تايمز»، «وليم سافاير- William Safire» مقالاً عن مستقبل «شيمون بيريز» بعد هزيمته فى الانتخابات أمام «نيتانياهو»، ذيله بالاقتراح الغريب التالى: «الآن، وبعد أن تعرض منصب الأمين العام للأمم المتحدة للاغتصاب، ما رأيكم فى «حمامة» إسرائيلية؟

Netanyahu's new way, New York Times, 3 June 1996.

(٢٤) خطاب «شيمون بيريز» عن عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية (IDF) فى لبنان فى ٢٢ أبريل ١٩٩٦.

(٢٥) نشر المجلس تقرير المستشار العسكرى للأمين العام فى ٧ مايو ١٩٩٦ مع تصديق «بطرس غالى» الأمين العام عليه، كما كرر «بطرس غالى» نفسه النهاية الحاسمة للتقرير وهى: «أسلوب الضرب المركز فى قانا يجعلنا نستبعد أن يكون قصف مجمع الأمم المتحدة كان نتيجة لخطأ فنى أو إجرائى»، كما ذكر التقرير أيضًا أنه كانت هناك طائرات هليكوبتر وطائرة بدون طيار فوق المبنى أو بالقرب منه (ص٦)، كما أكد ذلك بالصور التى ظهرت فى شريط ڤيديو حصل عليه «روبرت فيسك- Robert Fisk» من أحد ضباط الأمم المتحدة فى جنوب لبنان لم يذكر اسمه.: Massacre film puts Israel in dock", Independent, 6 May 1996.

كما ذاع على نطاق واسع أن رفض «بطرس غالى» لأن يحول دون إصدار قرار الأمم المتحدة عن القصف كان سبب إزاحته فى العام التالى، عندما رفضت الولايات المتحدة أن تدعم إعادة انتخابه أمينًا عامًا، لو تحقق ما كان يقول به «وليم سافاير» لحل «شيمون بيريز» محل «بطرس غالى»، قمة المسخرة!

(٢٦) عندما طلب من «شيمون بيريز» أن يرد على التقرير رفضه مستنكرًا، بكلمات لـ«ديڤيد بن جوريون- David Ben- Gurion» مؤسس إسرائيل، «ليس مهمًا ما يقوله الغوييم (غير اليهود)، المهم ما يقوم به اليهود»، ولخص Arieh Shavit، الكاتب الصحفى، أعمال «بيريز» واستقامته الأخلاقية فى مقال شديد الرعونة فى «ها آرتز- Ha'aretz»؛ إذ كتب يقول بكل بساطة: «لقد ذبحناهم بكل سهولة دون أن نذرف دمعة واحدة». انظر:

"Anatomy of a tragedy", Time vol. 147, No.21 (20 May 1996).

(٢٧) انظر: Daily Telegraph, 5 June 1997.

"A leader in the footsteps of Rabin, Barak takes up Labour Struggle for peace.

(٢٨) ملاحظات «إيهود باراك» أمام معهد الصحافة العالمى International Press Institute بالقدس فى ٢٧ مارس ١٩٩٦.

(٢٩) المصدر السابق.

(٣٠) للمزيد عن تأييد هذه الخطة نفسها من قبل «أكبر حمامة إسرائيلية»، انظر: كتاب «شيمون بيريز»: "Battling for Peace"(ص٢٥٢) بيريز، الذى كان ضحية شكل من أشكال الترحيل يزعم أن «الفلسطينيين ما زال لديهم آمال بالاستيلاء على الأردن يومًا ما».

(٣١) «باراك- Barak» يقول ذلك بذكاء: إذا طرحنا هذه الأفكار [عن أردن فلسطينية] سيبدو ذلك وكأنه نوع من الرعاية وربما التواطؤ أو التآمر، وأعتقد أن ذلك طبيعى جدًا وبشكل أكثر تعبيرًا مما تقع عليه العين من أول نظرة»، باعتبار أن التعايش «الطبيعى» بين الأردنيين والفلسطينيين كان بمجمله نتيجة طرد إسرائيل للفلسطينيين، إلى الأردن فى ١٩٤٨ و١٩٦٨، وليس غريبًا أن يتناول «باراك» ذلك بحذر.

(٣٢) انظر:

Binyamin Netanyahu, A Place among the Nations: Israel and the World (New York: Bantam Books, 1993) p.343.

(٣٣) يشير «موردخاى بار- أون- Mordechai Bar-on» فى دراسته عن حركة السلام الإسرائيلية عن جهود الجماهير؛ لأن تصور «السلام الآن» و«ميرتز» على أنهما على هامش المجتمع الإسرائيلى. الاتهامات بالخيانة تصاعدت، ليس من قبل اليمين المتطرف فحسب، بل أحيانًا من قبل شخصيات عامة: "In Pursuit of Peace", pp. 322-4.

(٣٤) انظر: Peace with the Palestinians بيان سياسة الحزب فى ١٩٩٧.

(٣٥) بالإضافة إلى ذلك قدم «يوسى ساريد- Yossi Sarid» زعيم «ميرتز» ووزير البيئة فى حكومة العمل السابقة برئاسة «رابين»، قدم جائزة البيئة لمستوطنة «معاليه أدوميم-Ma'ale Adumin»، أكبر مستوطنات الضفة الغربية فى ١٩٩٣. انظر:

"Israeli Settlements past, present and future", Middle East International, 10 June 1994.

(٣٦) سياسة الحزب بخصوص القدس موجودة فى بيان ١٩٩٧، المذكور سابقًا، على نحو واضح: «القدس، عاصمة إسرائيل، ستبقى موحدة»، وفى سنة ١٩٩٦ كتب «السير أنتونى پارسونز-

Sir Anthony Parsons» سفير بريطانيا الأسبق لدى الأمم المتحدة، عن القدس قائلاً: «حتى لو جاءت حكومة إسرائيل من «السلام الآن» فلن توافق على إعادة تقسيمها أو أن تزيل أسوار المستوطنات التى يقيم فيها الآن ٢٠٠٠٠٠فرد، أو على أنها لن تكون عاصمة أبدية لإسرائيل». انظر:

Journal of Palestine Studies, Vol. XXVI, No.1 (Autumn 1996), p.17

وانظر أيضًا افتتاحية «ها آرتيز Ha'aretz» فى ٩ نوفمبر ١٩٩٧ التى كتبها «جدعون ليڤى- Gideon Levy» بعنوان «مسمار آخر فى النعش: Another nail in the coffin»، وهى رد على فشل «ميرتز» فى أن تضمن برنامجها الأخير التزامًا بقيام عاصمة فلسطينية فى القدس الشرقية، وفى رأى «ليڤى» أن جبن «ميرتز» جعل الحزب يبدو مثل حزب العمل تمامًا، ويعنى أن «الناخب الإسرائيلى الذى يعتقد أن السلام الحقيقى - وليس سلام الشموع فى الميدان - لن يتحقق دون شكل من العودة إلى حدود ١٩٦٧، لا وطن سياسيا له اليوم».

(٣٧) انظر مقال Tania Reinhartبعنوان: "Shooting and crying" فى «يدعوت أحرنوت» بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٥، الذى تنتقد فيه دعم حركة السلام الآن الإسرائيلية لحزب العمل ودفاعها عن «أقل الشرور».

(٣٨) انظر:"A way to ease the pain of Hebron" المنشور فى "The Guardian"بتاريخ ١٦ يناير ١٩٩٦ مقال «عوز-Oz»: «نداء من أجل السلام» الذى كتبه بعد الهجمات الانتحارية فى كل من تل أبيب والقدس فى فبراير ومارس ١٩٩٦، هذا المقال يقدم لمحة عن المسافة الضخمة بين دعاة السلام الإسرائيليين والأسلوب الحقيقى لاسترضاء الفلسطينيين؛ فهم «عوز» لاتفاقيات أوسلو - «نحن نوقف السيطرة عليكم وقمعكم»- هو فهم وهمى مثل القول:«لقد تخلينا حتى الآن عن...»، وفى إطار انسحاب إسرائيلى من ٢,٧٪ من الضفة الغربية فإن تحذير «عوز» للفلسطينيين يبدو مفرطًا: هل يعتقد أى منكم أن بإمكانكم أن تأخذوا دون أن تعطوا، أو أن إسرائيل يمكن أن تعطى دون أن تأخذ؟». من «رسالة إلى صديق فلسطينى:"Letter to a Palestinian Friend"، المنشورة فى: The Guardian, 5 March 1996.

(٣٩) «حقيقة بالفعل، أن الحكومة السابقة التى وقعت على أوسلو، حكومة العمل برئاسة «إسحاق رابين»، قد أجازت، فى إطار أوسلو وبما يتفق معها، مشروع «حارحوما»، هكذا صرح «بنيامين نيتانياهو» فى مؤتمر صحفى بفندق ماديسون - واشنطن، فى ٧ ابريل ١٩٩٧، وللمزيد عن موافقة حكومة «بيريز» على مشروع «حارحوما» انظر تصريح «حاييم رامون- Haim Ramon» وزير داخلية إسرائيل الذى نقلته وكالة الأنباء الفرنسية(AFP) فى ٢٠ فبراير ١٩٩٦.

(٤٠) لخص «بيل كلينتون» بشكل دقيق ندرة الخيارات أمام الفلسطينيين عندما طُلِبَ منه التعليق على احتمال الرفض الواسع لأوسلو من الجانب الفلسطيني بعد أن بدأ الإسرائيليون البناء فى مستوطنة «حارحوما» فى جبل أبو غنيم: سيكون شيئًا رهيبًا أن يعترض الفلسطينيون على البلدوزرات بالقوة؛ لأن درس الماضى يقول إن «الأمر سينتهى بهزيمتهم». انظر:

"US pledges support for 9% West Bank pullback", Jerusalem Post, 10 March 1997.

وانظر كذلك كتاب محمود عباس:.Through Secret Channels, p.114

الذى يقول فيه مبعوث «عرفات» عن قناة أوسلو «لم يكن فيها أى مخاطرة بالنسبة لنا»، وهذه العبارة ربما تشير بدقة إلى منظمة التحرير الفلسطينية أكثر مما هى إلى الشعب الفلسطينى بعامة، كما أثبتت الأحداث التالية.

(٤١) انظر الكلمات التى ألقيت فى حفل توقيع أوسلو فى واشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، «إسحاق رابين» ادعى أن من «المقرر للفلسطينيين والإسرائيليين أن يعيشوا معًا على التراب نفسه، فى الأرض نفسها»، يعيشون «كبشر جنبًا إلى جنب فى كرامة وألفة». «بيل كلينتون» كان أكثر عاطفة فى تعبيره: «بعد أن أنعشتنا روح اللحظة، وانتعشت آمالنا واسترشدنا بحكمة الرب، التى أوصلتنا إلى هذا اليوم السعيد نمضى فى سلام، ونواصل المسيرة كصانعى سلام». انظر:

Laqueur and Rubin (eds), 612-13.

وبالطبع، كان أن ظهرت «روح» الاتفاقية فيما بعد فى نقضها أكثر مما هو فى التقيد بها.

(٤٢) لتقييم سلطات المجلس انظر: «زياد أبو عمرو»: المجلس التشريعى الفلسطينى: تقييم نقدى، مجلة دراسات فلسطينية (Summer 1997) (Vol. XXVI, No.4) (ص٩٠-٩٧).

(٤٣) يشير تقرير وكالة الأنباء الفرنسية (٢٣ يناير ١٩٩٦) إلى أن ٤٠٪ من الفلسطينيين، طبقًا لأحد استطلاعات الرأى، كانوا يريدون أن يكون المجلس أقوى من «عرفات»، بينما كان ٣٩٪ يريدون أن يكون فى مثل قوته على الأقل، وفى الوقت نفسه كان «خليل الشقاقى» – خبير بشئون الانتخابات ومحلل سياسى – يعلق القليل من الأمل على تحقق هذه الرغبات: «أتوقع أن يكون المجلس ضعيفًا، وسيواصل عرفات تسلطه كالعادة». للمزيد من التفاصيل عن محاولات «عرفات» السيطرة، إن لم يكن التلاعب بانتخابات يناير ١٩٩٦ انظر:

- "Arafat tinkers with polls", The Guardian, 2 January 1996.

- "Arafat's bully- boys take the vote", Sunday Telegraph, 21 January 1996.

- "Autocrat Arafat's crown of thorns", The Observer, 21 January 1996.

ويقول Norman Finkelstein إن «الهدف الحقيقى من انتخابات يناير ١٩٩٦ فى الضفة الغربية وغزة كان أن يصادق السكان «ديمقراطيا» على إلغاء حقوقهم الأساسية، وتنصيب قيادة عميلة بشكل ديمقراطى كذلك» انظر:

(Whither "the Peace Process"? p.45.)

ومن المفارقات الساخرة ألا يظهر المجلس على مسرح الأحداث سوى فى صيف ١٩٩٧، فى محاولته لمقاضاة الأعضاء المتهمين بالفساد فى السلطة الفلسطينية.

(٤٤) انظر: "Secret Channels", pp.431-2.، يصف «محمد حسنين هيكل» مأزق «عرفات» وحيرته بين قبول أوسلو والاستمرار فيها، كان بإمكانه أن يدعم استقلال القضية الفلسطينية ويظل منبوذًا على رأس حركة مفلسة تقريبًا، أو أن يقبل ما لا يُقبل ويصبح أميرا للسلام فى نظر أجهزة الإعلام.... إغراء اختيار السلام والشهرة كان لا يمكن أن يكون أكبر.

(٤٥) "Shameless in Gaza", The Guardian, 21 April 1997.

(٤٦) "Arafat puts off resignations". وكالة الأنباء الفرنسية "AFP" ٢ أغسطس ١٩٩٧.

(٤٧) للمزيد عن قتل تجار الأراضى انظر: Kol Israel, 11 and 19 May 1997.

رد «عرفات» الذى أكد فيه عقوبة الإعدام فى القانون الفلسطينى/ الأردنى ضد التجار الذين يقومون ببيع الأراضى الفلسطينية لليهود، جاء فى مقابلة مع «يدعوت إحرنوت» الإسرائيلية فى ٢١ مايو ١٩٩٧. وإنصافًا للسلطة الفلسطينية فإن رقم ٣٢٩ مليون دولار الذى تصدر عنوان الفساد، كان يتضمن العائد من فرص ضاعت بسبب سوء الإدارة أو ممارسات خاطئة. الرقم الحقيقى للاختلاسات كان كسرًا من هذا الرقم الكبير.

انظر تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولى التابعة للسلطة الفلسطينية فى ٥ يونيو ١٩٩٧، والذى تم تقديمه فى واشنطن لتبديد مخاوف الدول المانحة من أن تذهب أموالهم إلى حيث لا يريدون، ويوضح التقرير أن الفساد كان وراء جزء ضئيل جدًا من إجمالى الكمية «المفقودة».

(٤٨) الاتفاق بين «عرفات» وإسرائيل على تسهيل عملية إنشاء الطرق الفرعية والجانبية تم اكتشافه مصادفة، فى قضية دفاع عن أحد الملاك الفلسطينيين ضد إسرائيل، علمت جماعة حقوق الإنسان "LAW" عن طريق المحامى الإسرائيلى، أن العمل فى إنشاء الطرق كان قد بدأ بموجب اتفاق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وكان «عرفات» قد أكد ذلك فى رسالة بالفاكس إلى LAW فى ٦ أغسطس ١٩٩٥. انظر: تقرير LAW حول برنامج الطرق:

"Bypass road construction in the West Bank; the end of the dream of Palestine sovereignty", p.17.

كما ترددت شائعات فى مارس ١٩٩٧ عن صفقة تربط بين «حارحوما» ومطار غزة، أنكرها «نبيل شعث» أحد المفاوضين الفلسطينيين، ثم مرة أخرى فى شهر أغسطس.

انظر ترجمة الـBBC لتقرير أذاعه راديو الجيش الإسرائيلى فى ١٩ مارس ١٩٩٧.

(٤٩) «رسالة إلى صديق فلسطينى»

"Letter to a Palestinian friend", The Guardian, 5 March 1996.

(٥٠) من أجل أمثلة على ذلك، انظر:

- "Palestinian police quell protestors", Associated Press, 29 September 1996.

- "The untold story of the Battle of Joseph's Tomb", London Evening Standard, 30 September 1996.

(٥١) انظر:

- The politics of internal security in Palestine" by: Graham Usher, Middle East International, 1 march 1996.

- The Amnesty's report: "Palestinian Authority: prolonged political detention, torture and unfair trials", London, December 1996).

(٥٢) الفوائد الاقتصادية التى يمكن أن تعود على إسرائيل نتيجة مشاركتها فى عملية السلام (أو على الأقل ما يشبه ذلك)، قام بإيضاحها وكيل وزارة التجارة الأمريكية «ستيوارت. إى. إيزينشتات- Stuart E.Eizenstat» وذلك فى كلمة رسمية له أمام غرفة التجارة فى تل أبيب فى ١٤ أغسطس ١٩٩٦، وعندما تكلم عن إمكانية أن يصبح اقتصادها أشبه باقتصادات النمور الآسيوية بعد أوسلو، راح يعدد النجاحات الاقتصادية التى حققتها إسرائيل منذ عام ١٩٩٣، والتى يمكن اعتبارها من عائدات السلام الحقيقية، كما أكد ضرورة أن يواصل «نيتانياهو» عملية أوسلو لأسباب اقتصادية، كما هو لأسباب سياسية: «العملية السياسية حققت الكثير، ويظل هناك الكثير رهن تقدمها».

(٥٣) جمع Rubin وLaqueur كل ما استطاعا أن يجمعاه من تهديدات «جمال عبدالناصر» فى:

The Israeli- Arab Reader, pp. 117-20.

مع التركيز على الفترة ما بين ١٩٦٠-١٩٦٣، وبالرغم من أن «عبدالناصر» كان يتبنى «تحرير فلسطين»، تجدر الإشارة إلى أنه كان يرى كلاً من إسرائيل والصهيونية نتاجًا للاستعمار وليسا ظاهرة يهودية، وظل ذلك عاملاً ثابتًا فى كل هجوم للعرب على إسرائيل حتى ١٩٦٧ وما بعدها، أما إسرائيل فقد حاولت جاهدة أن تجعل القومية العربية معادلاً للعداء للسامية، إلا أن خطاب الزعماء العرب، بمن فيهم «عرفات»، كان يؤكد أن القضاء على إسرائيل لا يعنى قتل السكان، بل على العكس، يمكن أن يكونوا جزءًا مهمًا من الدولة العلمانية الجديدة. انظر: لقاء مع «عرفات» فى عام ١٩٦٨، أعيد نشره فى Laqueur and Rubin (eds) (ص٢٢٤- ٢٢٨).

(٥٥) انظر:

- Noam Chomsky: "The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians", pp. 66-7.

- Robert D. Hormats: "The politics and limitations of economic leverage" in the Middle East in Global Perspective", ed. Judith Kipper and Harold H.Saunders (Boulder, Co: Westview Press, 1991).

وبخاصة الصفحات من ٢٣٥ إلى ٢٤٢.

(٥٦) تحصل مصر الآن على حوالى ٢,٢ بليون دولار أمريكى سنويا كمنح مباشرة من الولايات المتحدة مقابل السلام مع إسرائيل، وهى ثانى أكبر منحة مباشرة من الولايات المتحدة بعد ثلاثة بلايين وأكثر، تعطى لإسرائيل نفسها.

(٥٧) يُسلِّم Hormats بأن «المعتدلين العرب كان لهم حصة سياسية واقتصادية فى علاقتهم بالغرب وخاصة بالولايات المتحدة، جزء كبير من مواردهم المالية مودع فى البنوك الغربية، ويحتاجون إلى التكنولوجيا الغربية لتنمية اقتصاداتهم، كما أنهم كانوا فى حاجة إلى الأسلحة الأمريكية لتقليل النفوذ السوفيتى فى المنطقة».

(The Middle East in Global Perspective, p.239)

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن تراجعها عن المواجهة المباشرة مع إسرائيل كان مرتبطًا باعتمادها الجديد على الولايات المتحدة من أجل السلاح (٣٤بليون دولار ما بين ١٩٧٣ و١٩٨٠ مقارنه بـ١,٢بليون ما بين ١٩٥٠ و١٩٧٢) وخوفها من ثورة داخلية بعد سقوط شاه إيران المدعوم من الولايات المتحدة فى ١٩٧٩، انظر:

Bahgat Korani, "Defending the faith amid change: the foreign policy of Saudi Arabia", in the Foreign policies of Arab States (Boulder, co: Westview Press, 1991) pp.337-4.

أخذت المعونة الأمريكية للعراق عدة أشكال بين ١٩٨٣ و١٩٩٠، واشتملت على منح وقروض لشراء الغذاء والأسلحة، وفي عام ١٩٨٨ كانت العراق قد أصبحت أكبر متلق في العالم لمعونات الغذاء من الولايات المتحدة.

انظر:

Amatzia Baram, "US input into Iraqi decisionmaking 1988-1990", in David W.Lesch (ed.), "The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment (Boulder, Co.: Westview Press, 1996), p.326.

(٥٨) احتشد عدد كبير من المطلعين في سنة ١٩٩١ لإثارة الحماس لنتائج الحرب وامتلأت صفحات Foreign Affairs، وهي المجلة الخاصة بمؤسسة صنع القرار الأمريكية، بكتابات متفائلة تقيم النتائج. انظر:

Peter W.Rodman: "Middle East Diplomacy after the Gulf war", Foreign Affairs, Vol. 70, No.2 (Spring 1991), pp. 1-18.

ويكشف هذا المقال عن تبعية الملك حسين الكاملة للولايات المتحدة.

وانظر:

Martin Indyk: "Watershed in the Middle East", Foreign Affairs, Vol.71, No.1 (Summer 92), pp.78-93,

وفيه إشارة، بابتهاج، إلى محاولات مصر الفاشلة في «تجميع حطام الوحدة العربية». وللمزيد عن الأحداث نفسها من خارج واشنطن، انظر:

- The "Afterword" to Noam Chomsky's "Detterring Democracy" (London: Vintage, 1992), pp.407-40.

وللمزيد عن طرد الفلسطينيين من دول الخليج، انظر:

- Nadim Jaber, "Writing on the wall for Kuwait's Palestinians", Middle East International, 28 June 1991.

(٥٩) تم التنظير لسياسة الاحتواء المزدوج - Dual Containment، هذه، وهى الإبقاء على إيران والعراق ضعيفتين سياسيا واقتصاديا، فى عهد إدارة «كلينتون» فقط. ويصف «أنتونى ليك- Anthony Lake مستشار «كلينتون» للأمن القومى هذه السياسة بأسلوب المافيه قائلاً: كانت سياسة الاحتواء المزدوج تستهدف الدول المتمردة والخارجة على القانون التى اختارت الخروج على الأسرة، والاعتداء على قيمها الأساسية» انظر:

"Confronting backlash states", Foreign Affairs, Vol.73, No.2 (March/ April 1994), pp. 45-55.

(٦٠) للمزيد عن تقاليد التلاعب فى الانتخابات فى مصر. انظر:

- "Money calls the tune in Egyptian election", Independent, 30 November 1995.

- "Mubarak faces Islamic Wave", Newsday, 21 December 1995.

- واحدة من أحدث عمليات تدخل الملك حسين فى «العملية السياسية» الديمقراطية فى الأردن، إقالة رئيس وزرائه «عبدالكريم الكباريتى» فى مارس ١٩٩٧، وحيث إن «الكباريتى» كان مدينًا بالمنصب للملك «حسين» الذى اختاره لذلك، لم يفاجأ بإزاحته.

"Hussein fires kabariti", Reuters, 19 March 1997.

- أزمة شرعية الأسرة الحاكمه فى السعودية، والتى تفاقمت بسبب الفساد والنفاق والتواطؤ مع الولايات المتحدة، كانت موضوع مقال حديث فى:

New Affairs: Milton Viorst, "The storm and the citadel", Vol.75, No.1 (January/ February 1996), pp. 93-107.

- للمزيد عن أحدث مشتريات دول الخليج من السلاح، والتى تصل إلى مئات الطائرات وعشرات البلايين من الدولارات، انظر التقرير الخاص المنشور فى:

Middle East Economic Digest, "The United States and the Middle East", 26 September 1997.

(٦١) بالرغم من أن إسرائيل تتكلم عن حرب مع سوريا، الأمر الذى يتطلب دعمًا إضافيًا من الولايات المتحدة لمواجهة «الخطر»، فإن قوة الترسانة التقليدية والنووية الإسرائيلية تجعل تلك الخطوة غير واردة من قبل السوريين.

Christian Science Monitor, 30 July 1997.

(٦٢) يرى Friedman Buttner وMartin Landgraf أن الاتحـاد الأوروبى «أضـاع فـرصـتـه» فى ١٩٩٠/١٩٩١ ليجعل لنفسه دوراً جديداً فى دبلوماسية الشرق الأوسط «على مدى الأزمة، لم يقدم الاتحـاد الأوروبى، فى أى وقت، بديلاً صـالحـًا للسياسـة التى كانت تتم صـياغتها بشكل حصرى فى واشنطن ونيوريك»:

- "The EC's Middle Eastern policy", in Tareq Y.Ismail and Jacqueline S.Ismael (eds), "The Gulf war and the New World Order", (Gainsville: University Press of Floride, 1994), pp.77-115.

وكتب المؤرخ البريطانى Noel Malculm فى Foreign Affairs لكى يلفت الانتبـاه إلى كـارثة البوسنة بالنسبة للاتحاد الأوروبى، ويهاجم مفهوم السياسة الخارجية الأوروبية المتكاملة، وذهنه على البوسنه، من أجل إحياء حلف شمال أطلنطى تقوده الولايات المتحدة:

"The Case against Europe" Foreign Affairs, Vol.74, No.2 (March/ April 1995), pp.52-68,

وهذا الطرح بالتحديد تم تناوله فى العدد نفسه من المجلة وذلك من مصدر قابل للتنبؤ به،

Kissinger - Manque Richard Holbrooke: 'America, a European Power" pp.38-51.

وكانت المملكة المتحدة قد حاولت جاهدة فى الثمانينيات والتسعينيات الحصول على عقود تسليح فى الشرق الأوسط، بالرغم من أن إمدادها السرى والعلنى للعراق وشبح الفضيحة الذى كان يحوم حول صفقة سـلاح ضخمة مع المملكة العربية السعودية فى السنوات الأخيرة لإدارة «مارجريت تاتشر»، بالرغم من أن ذلك كان قد أدى إلى اتهامات قانونية وشعبية. للمزيد عن هذه السياسة انظر ما كتبه "Gerald James" - وهو مصدر مطلع - فى:

In the Public Interest, (London: Little, Brown, 1995).

(٦٣) أيد «ريفكند- Rifkind» قيام دولة فلسطينية فى كلمة على العشاء فى لندن فى مايو ١٩٩٦: «لا تستبعدوا فكرة الدولة الفلسطينية، المملكة المتحدة تبلغ إسرائيل»، Reuters, 23 May 1996، وبعد ذلك فى العام نفسه كان «ريفكند» على الموقف نفسه حتى خلال زيارة لإسرائيل: انظر: "The Times" فى ٤ نوفمبر ١٩٩٦: "Rifkind tells Israel all settlements on Arab land illegal" وكانت زيارة «شيراك» قبل ذلك بأسبوعين قد أثارت كثيراً من الجدل:

"Chirac uses Israel visit to call for radical change in Policy".

(شيراك يستغل زيارة إسرائيل للدعوة إلى تغيير جذرى فى السياسة»، كما نشرت وكالة الأنباء الفرنسية فى ٢٢ أكتوبر ١٩٩٦.

(٦٤) Thomas Risse- Kappen, "Muddling through mined territory: "German foreign policy- making and the Middle East", in Sharam Chubin (ed.), "Germany and the Middle East: Patterns and Prospects", (London: Pinter Publishers, 1992), p.183.

(٦٥) أفضل تناول لحجج Goldhagen والمعنى السياسى للاستقبال الحار للكتاب فى الولايات المتحدة وأوروبا، ما قدمه Norman G.Finkelstein في:

"Daniel Jonah Goldhagen's "crazy" thesis: a critique of Hitler's Willing Excutioners", New Left Review, No.224 (July/ August 1997), pp.39-88.

كما كادت قضية البنوك السويسرية و«ذهب النازى» أن تكون سببًا فى دعوى قضائية ضد وزير الاقتصاد السويسرى فى يناير ١٩٩٧ عندما أشار إلى محاولات إسرائيل والجماعات الصهيونية، «ابتزاز» الحكومة السويسرية للإسراع بتسوية ادعاءات الهولوكوست.

("Swiss apologise to Jews", Reuters, 15 January 1997), pp. 39-88.

أما السفير السويسرى لدى الولايات المتحدة Carlo Jametti فلم يكن أسعد حظًا: حيث أجبر على الاستقالة عندما أشار إلى «حرب» الدعاية التى كان ينبغى على الحكومة السويسرية أن تشنها لو أنها حاولت أن تتصدى للضغوط المنظمة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة:

"Swiss envoy to US resigns", New York Times, 28 January 1997.

كان هناك تنسيق تام فى الهجوم على سويسرا بين إسرائيل والجماعات اليهودية الأمريكية بالتزامن مع استجوابات برعاية الكنيسيت الإسرائيلى، وعلى أساس أن «ليس كل يهودى موجود فى إسرائيل أو الولايات المتحدة»، كان بعض المعلقين يتساءلون بحدة ما إذا كان بعض الفقراء من ضحايا الهولوكوست، والناجون الذين بقوا فى أوروبا يمكن أن يحصلوا على نصيب عادل من مطالب المنظمات اليهودية الموجودة، والتى تعمل فى إسرائيل والولايات المتحدة:

"Brutal Irony", Jerusalem Post, 25 May 1997).

(٦٦) قام «ريتشارد فولك – Richard Falk» بتجميع هذه الأهداف الثلاثة فى صيغة واحدة: «سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة كان يوجهها اقتناع أساسى، وهو أن أى توجهات سياسية راديكالية يمكن أن تشكل خطورة على مصلحة الغرب فى الوصول إلى مصادر النفط الوفير والرخيص، والذى هو أساس الازدهار الاقتصادى فى الشمال بعد الحرب العالمية الثانية»:

"US foreign policy in the Middle East: the tragedy of persistence", in Hooshang

Amirahmadi (ed.), "The United States and the Middle East: A search for new perspectives", (New York: State University of New York Press 1993), p.67.

أما "Paul Findley" فيقول عكس ذلك فى: "Deliberate Deceptions"، وهو أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل لا يتماشى مع مصالحها الأخرى، وهو الرأى نفسه لدى عدد من الشخصيات فى واشنطن، الذين يقبلون شرعية ضمان الوصول إلى النفط، ومحاربة «الخطر الشيوعى» Findley, pp. 218-86

(٦٧) Malik Mufti, "the United States and Nasserist pan-Arabism", in "the Middle East and the United States", pp.167-68.

(٦٨) للمزيد عن الدور الأمريكى الكبير فى دعم «الشاه» من ١٩٥٤ وما بعدها، والغضب الشديد الذى تلى ذلك فى عهد ثورة «الخمينى»، انظر:

Nikki R.Keddie, "Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran", (New Haven: Yale University Press, 1981), pp.142ff.

(٦٩) تميزت السياسة الأمريكية تجاه إيران فى العقود الماضية بكارثتين فيما يتعلق بالمصالح الأمريكية، (هناك كوارث كثيرة أخرى بالطبع وإن كانت آثارها مقصورة على المدنيين فى المنطقة)؛ فالولايات المتحدة لم تدعم «الشاه» حتى كان سقوطه المدوى فحسب، ولكن إدارة «ريجان» كانت تمد إيران بالأسلحة سراً وبطريقة خرقاء لكى تحصل على بعض التأييد داخل نظام «الخمينى». أخطاء السياسة الأمريكية منذ ١٩٧٩ بعددها "Mansour Farhang" فى:

"US Policy towards the Islamic Republic of Iran: A case of misperception and reactive behaviour", in "The United States and the Middle East", pp.151-75,

وفى الوقت نفسه، فإن هذه الدراسة، وهى الأكثر جدارة حتى الآن عن تورط الولايات المتحدة مع العراق فى الثمانينيات والتسعينيات، تتوصل فى النهاية إلى أن «السياسة الغربية فى تسليح ومساندة العراق إبان الحرب مع إيران وتسهيل البرنامج الواسع لإعادة تسليحه فيما بعد، هى التى أدت بشكل غير مباشر إلى قيام العراق بغزو الكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ونشوب حرب الخليج فى ١٩٩١» انظر:

Mark Phythian, Arming Iraq: "How the US and Britain Secretly Built Saddam's War Machine", (Boston: Northeastern University Press, 1997), p.291.

وهذا الكتاب ضمن: "The Mortheastern Series in Transnational Crime".

(٧٠) كان تصرف جيش التحالف تحت القيادة الأمريكية عند نهاية حرب الخليج مثيراً لدهشة كثيرين، وخاصة بعد اعتراف «نورمان شوارزكوف Norman Schwarzkoph»: «تركناهم (يقصد العراقيين) فى حالة هزيمة تامة»:

Norman Polmar (ed.), "War in the Gulf", (Atlanta: Turner Publishing Inc. 1991) p.214.

وعلى أساس أنه لم يكن هناك ضرورة لاستمرار عمليات الهجوم واعتقال «صدام»، بات من الواضح أن واضعى السياسة الأمريكيين كانوا قد قرروا الإبقاء على حياة الزعيم الشارد، ويوضح كل من «لورانس فريدمان – Laurence Friedman» و«إفرايم كارش– Efraim Korsh» فى تأريخهم لحرب الخليج أن المسئولين فى وزارة الخارجية كانوا يريدون أن يخرج «صدام ضعيفًا» أو «منزوع السم» ليكون أمامهم أمل كبير للحفاظ على مصالح أمريكا فى المستقبل.

"The Gulf Conflict: 1990-1991", (London: Faber and Faber, 1991), pp. 410-14).

ولكن من سوء الحظ أن «صدام» لم يخرج من الحرب ضعيفًا، ولم يمنعه شىء من ذبح أعداد كبيرة من شعبه ثاروا عليه بعد انتهاء الحرب، وقد ساعدته الولايات المتحدة فى ذلك.

انظر تقرير:

Human Rights Watch, Endless Torment: The 1991 Uprising in Iraq and its Aftermath", (New York, 1992), pp.38-43.

كما تكذب شهادات حركة المقاومة مزاعم الولايات المتحدة بأن «الفوضى سوف تعم لو سقط صدام». للمزيد عن طائفة من وجهات نظر قادة المقاومة العراقية، انظر:

- "Iraq Since the Gulf War: Prospects for Democracy" (London: Zed Books, 1994), pp. 97-117.

وللمزيد عن آثار نظام العقوبات عى المدنيين العراقيين انظر:

- "Counter- Productive sanctions kill half a million Iraqi Children", The Guardian, 1 December 1995.

- New York Times, 29 October 1996

حيث يقول رئيس منظمة الـ UNICEF إن آلاف الأطفال يموتون فى العراق.

(٧١) استخدم «بوش» هذه العبارة للمرة الأولى فى حديث فى الكابيتول فى ٢٩ يناير ١٩٩١، «لقد أثبتت الأحداث الأخيرة (بما فى ذلك الهجوم الجوى على العراق) ظهور نظام عالمى جديد يقوم على احترام الفرد وحكم القانون، نظام عالمى جديد يمكن أن يؤدى إلى السلام الدائم الذى نريده جميعاً».

"White House briefing", Federal News Service, 30 January 1991.

(٧٢) يقول «دوجلاس ليتل – Douglas Little» إن «المسئولين الأمريكيين» بعد عام ١٩٤٥، أصبحوا يدركون أن ضمان الوصول إلى نفط الخليج الفارسى هو هدفهم الرئيسى فى الشرق الأوسط، وحاولت أمريكا أن تكسب أو أن تصنع حلفاء لها فى المنطقة»، وكما يقول إن «الولايات المتحدة مع أوائل السبعينيات كانت قد نجحت فى صف ثلاثة أعمدة لها هى إسرائيل وإيران والمملكة العربية السعودية، وكانت تأمل أن تتمكن بمساعدتهم لها أن تبعد نفط المنطقة عن أيدى الراديكاليين العرب وأصدقائهم فى الكرملين». "Gideon Band: America and the Middle East since 1945, Diplomatic History, Vol.18. No.4 (Fall 1994), pp. 513-40).

كما أشار «نعوم تشومسكى» مؤخراً إلى رغبة الولايات المتحدة فى أن تكون هذه الدول الثلاث ضمن مجال نفوذها. انظر كتابه:

"World Orders Old and New", pp. 204-5.

(٧٣) للمزيد عن أنشطة اللوبى منذ «ترومان– Truman» وبعده انظر:

Donald Neff's, "Fallen Pillars: US policy towards Palestine and Tsrael since 1945".

الجهود الحثيثة لكل من «بوب دول– Bob Dole» و«بيل كلينتون–Bill Clinton» لكسب تأييد اليهود فى حملة ١٩٩٦ الرئاسية أدت بهما إلى تبنى مواقف متشددة على نحو متزايد لصالح «بنيامين نيتانياهو–Binyamin Netanyahu»، وهو تحرك مفاجئ فى حالة «دول»؛ حيث كان النائب شديد القسوة فى نقده لإسرائيل قبل ذلك.

انظر مقال «جوناثان فريدلاند– onathan Freedland» بعنوان:

"Jews to give clinton early Hanukkah gift"

فى عدد ٢٠ أكتوبر ١٩٩٦ من: The Observer يقول «فريدلاند» إن فشل «دول» فى الحصول على أصوات اليهود كان مرده لتبنيه السابق لسياسات شديدة الانتقاد لإسرائيل، ولابد من أن يكون ذلك درساً لأى سياسى صغير يريد أن يشق طريقه فى النظام السياسى الأمريكى.

(٧٤) «بول فندلى –Paul Findly»، الذى فقد مقعده فى الكونجرس لصالح منافس مدعوم من اللوبى الإسرائيلى، ينتقد هذا الأسلوب فى كتابه:

"Deliberate Deceptions", pp.95-107.

(٧٥) على سبيل المثال: التصويت الذى تم فى مجلس النواب الأمريكى بنسبة ٤٠٧:١٧ لصالح نقل سفارة الولايات المتحدة فى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، تم تسجيله فى يونيو ١٩٩٧ فى الذكرى الثلاثين لاحتلال إسرائيل للقدس الشرقية (خرقًا للقانون الدولى)، ومن الغريب أن يمرر ذلك فى قاعة برلمانية ناهيك عن الإجماع الذى حظى به، وبالرغم من أن الإجراء لم يكن ملزمًا، وأنه كان للاستهلاك المحلى داخل الولايات المتحدة، فقد أدى إلى إثارة مشاعر أكثر عداء للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، كما أدى إلى قيام تظاهرات حاشدة فى الأراضى المحتلة. انظر:

"How a House vote on Jerusalem backfired", Chicago Tribune, 18 June 1997.

(٧٦) يقول «إيريك ديفز– Eric Davis»: «إن أحد العيوب الرئيسية للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط والعالم الثالث بشكل عام، يكمن فى الميل لدعم الأنظمة الاستبدادية وليس الديمقراطية»، وترى شعوب المنطقة أن الولايات المتحدة أصبحت «مرتبطة بالوقوف ضد التغيير الاجتماعى»، انظر:

"The Persian Gulf War: myths and realities", in "The United States and the Middle East", p.251.

وانظر كذلك:

Richard Falk, "Democracy died at the Gulf", in "The Gulf War and the New World Order", pp. 536-48.

(٧٧) بلغت معونات الولايات المتحدة حوالى ٣,٥ بليون دولار على هيئة منح مباشرة و٢بليون على هيئة قروض، وذلك خلال السنة المالية ١٩٩٦،

Washington Report on Middle Eastern Affairs, Issue 14, No.8 (April 1996), p.49.

(٧٨) خط «الجوار الصارم» الذى يطبق فى إسرائيل عادة لتبرير الأعمال التى تتعارض مع القانون الدولى ومبادئ الدول الديمقراطية (مثل الاغتيالات والتعذيب وقصف المدنيين) أصبح مرتبطًا تمامًا بـ«بنيامين نيتانياهو» الذى استبعد – مستهزئًا – أى خوف من العراق فى حرب الخليج، The Guardian, 26 May 1996.

(٨٠) "In the loop", Washington Post, 14 March 1994.

(٨١) «أحد السعوديين المنفيين يحذر من هجمات جديدة يجرى التخطيط لها».

New York Times, 11 July 1996.

هاجمت المعارضة الإسلامية القواعد الأمريكية في السعودية فى ١٩٩٥ و١٩٩٦ محدثة خسائر كبيرة فى الأرواح، وكان رد الفعل الفورى من قبل الولايات المتحدة هو التراجع إلى مناطق صحراوية بعيداً عن المناطق التى توجد بها مبان، وزيادة تحصين مراكز المراقبة الخارجية. انظر:

"US military in Saudi Arabia digs into the sand", New York Times, 9 November, 1996.

(٨٢) ملاحظات «شيمون بيريز» على المؤتمر الرابع عشر لعمدة القدس، القدس فى ١٥ مارس ١٩٩٤.

(٨٣) Dan Meridor فى مقابلة أجراها معه Ari Shavit لجريدة هاآرتز Ha'aretz – ١٩ يوليو ١٩٩٦.

الفصل الرابع

الحياة فى ظل أوسلو

مع بدء عملية أوسلو بشكل رسمى، بدأ الأمل يراود الفلسطينيين ليس فى عودة الأرض فحسب، وإنما كذلك فى إدارة شئون حياتهم اليومية، وحيث إن الاحتلال الإسرائيلى قد انتهى، يمكن للفلسطينيين أن يحكموا أنفسهم، وأن يعيشوا فى حرية بعيداً عن السيادة الإسرائيلية، إلا أن الموقف الفعلى - على الأرض - خلال عملية أوسلو كان يقدم صورة مخالفة تماماً عن هذا الحكم الذاتى، حتى بعد قيام سلطة فلسطينية و«تحرير» جزء صغير من الأراضى الفلسطينية، ما زالت إسرائيل هى التى تحدد حالة الوجود الفلسطينى، وما زالت تعامل الفلسطينيين معاملة غير عادلة لصالح الأهداف والضرورات اليهودية، هذا النفوذ الإسرائيلى المستمر، كما سنرى، هو مصدر الأسى الشديد الذى يشعر به سكان الأراضى المحتلة، كما أنه سبب عدم الثقة فى عملية أوسلو بالنسبة لعامة الفلسطينيين.

نظام التصاريح

حيث إن إسرائيل قد تركت جزءاً صغيراً من الضفة الغربية، فقد أحكمت إغلاق قطاع غزة بواسطة الأسوار والجنود ضد أى قوة خارجية، واستمر العمل بنظام التصاريح وبطاقات الهوية الذى كان مطبقاً وقت الاحتلال لكى يكبل الحياة الفلسطينية. وقد كانت التصاريح وبطاقات الهوية دائماً وسائل فعالة تستطيع إسرائيل أن تسيطر بها على السكان الفلسطينيين وإخضاعهم. بداية، لا وجود لجنسية فلسطينية بالفعل فى الأراضى المحتلة، وبدلاً من ذلك قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية (المعروفة بشكل مخفف باسم الإدارة المدنية)، بتقسيم الفلسطينيين إلى ثلاث مجموعات، لكل منها وضع خاص وحقوق مختلفة فى التنقل[1]: فلسطينيو القدس هم الأكثر حظاً؛ حيث إن بطاقات هويتهم تمكنهم من الدخول والخروج من القدس وزيارة المناطق الفلسطينية المختلفة. فلسطينيو الضفة الغربية أقل حظاً؛ حيث يتمتعون بحرية نسبية فى التنقل بين المدن الكبرى، إلا أنهم لا يستطيعون دخول القدس دون تصريح خاص، وبسبب المغزى

الوجدانى والأهمية الدينية والتجارية للعاصمة، كان لذلك أثره البالغ على كثير من الفلسطينيين الذين يعيشون على بعد أميال قليلة من المدينة المقدسة، كما أنه أضعف مزاعم إسرائيل بأن الأماكن المقدسة فى القدس على اختلافها ستكون مفتوحة فى النهاية أمام الجميع - يهوداً ومسيحيين ومسلمين - فى ظل خطة إسرائيل لتوحيد المدينة.

فى الوقت نفسه فإن فلسطينيى غزة هم الأكثر معاناة، ولأنهم يحتاجون إلى وثائق لكى يقوموا بزيارة الضفة الغربية وللإقامة هناك، وجد أهالى غزة أن نظام التصاريح ليس سوى حكم بالسجن. واكتشاف أى منهم، أمام نقاط التفتيش فى الضفة الغربية دون تصريح كان يعنى الترحيل والغرامة وربما السجن. صعوبة الحركة بالنسبة لأهالى غزة جعلت منها مكاناً أكثر راديكالية، كما أدت إلى إضعاف عرى الوحدة بين الضفة والقطاع بدرجة ما(٢)، والحقيقة أن نظام التصاريح الإسرائيلى كله يحقق هذه الغاية. وبالرغم من أن الفلسطينيين كانوا قد حصلوا على ضمانات فى إطار أوسلو الثانية بالإبقاء على وحدة أراضى الضفة والقطاع، فإن تأثير نظام التصاريح كان عكس ذلك تماماً؛ فالعائلات والأصدقاء والزملاء الذين يعيشون فى مناطق فلسطينية مختلفة أصبحوا بعيدين عن بعضهم البعض، وتضاءلت فكرة الدولة الفلسطينية ذات السيادة نفسها(٣). وابتداء من السلطة الفلسطينية إلى أصغر مؤسسة تجارية، فإن تقسيم الهوية الفلسطينية إلى أجزاء منفصلة قد زاد من صعوبة أى عمل فلسطينى موحد، كما أدى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة.

كذلك، فإن عدم وجود هوية فلسطينية رسمية قد زاد من صعوبة قيام الفلسطينيين بزيارة الدول الأجنبية، وبذلك أصبحت جميع الفرص التعليمية والسياسية والاقتصادية مقيدة، وبالرغم من إصدار جواز سفر فلسطينى دائم مؤخراً، فلا توجد نقاط أو مراكز للخروج أو الدخول الدولى لهذه الوثيقة، سوى تلك الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وإسرائيل تواصل تقييدها لحرية الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة(٤)، وبالتالى لا يستطيع الفلسطينيون السفر إلى الخارج سوى بالحصول على التصريح بذلك من السلطات الإسرائيلية، وهو إجراء رسمى ضرورى، وحتى مع ذلك يبقى السفر إلى الخارج مغامرة محفوفة بالمخاطر؛ إذ قد لا تسمح إسرائيل للمسافر بالعودة، وهو

ما يحدث كثيراً بالنسبة لمن يريدون الدراسة فى الخارج أو يريدون الغياب لفترة طويلة ويرغبون فى العودة إلى القدس بالذات؛ حيث إن إسرائيل حريصة على تقليل الوجود الفلسطينى بها، ومن المفارقات الساخرة أن يتمتع الأجانب بحقوق فى الأراضى الفلسطينية أكثر من الفلسطينيين أنفسهم؛ حيث يكفى جواز سفر وتأشيرة سياحة عادة للدخول إلى كل المناطق الفلسطينية، وهو ترف محروم منه السكان الفعليون.

هذه القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة تعتبر هينة، مقارنة بالإجراءات الإضافية التى تعنى قيام إسرائيل «بإغلاق» الأراضى المحتلة؛ ففى هذه الأحوال تقل إلى حد كبير الحقوق الهزيلة الممنوحة لسكان الضفة الغربية، حيث تحاول إسرائيل إحكام إغلاق حدود مناطق ١٩٤٩ عن الأراضى المحتلة فى ١٩٦٧، هذا الإغلاق «الخارجى» يمنع فلسطينيى الضفة الغربية وقطاع غزة من زيارة القدس حتى وإن كانوا يحملون تصاريح صالحة، كما يمنع أو لا يشجع سكان القدس على المخاطرة بزيارة الضفة الغربية؛ إذ ربما لا يسمح لهم بالعودة، كما أنه يضع قيوداً مماثلة على سكان غزة الذين لا يستطيعون دخول إسرائيل للعمل، وبالتالى لا يملكون تكلفة الانتقال حتى وإن كان مسموحًا به، وهكذا فإن الإغلاق الخارجى يشدد القيود القائمة على الفلسطينيين، ويجعل حياتهم فى غاية القسوة، ويظل الأسوأ من ذلك الإغلاق «الداخلى»، وهو نظام التفتيش على السكان المفروض على الفلسطينيين بعد أى عمليات عسكرية داخل إسرائيل، وعلى الخلاف من الإغلاق الخارجى الذى قد يكون فيه الانتقال بين المدن الفلسطينية ممكنًا من الناحية الفنية على الأقل، فإن الإغلاق الداخلى يفصل كل مدينة فلسطينية عن المدن الأخرى ويفرض حظر التجوال على جميع السكان.آثار هذا الإغلاق مدمرة: الاقتصاد ينهار، وبوصول معدل البطالة إلى ٦٠٪، وربما أكثر من ذلك تتوقف الحياة الفلسطينية؛ فالإغلاق الذى تم فى شهرى مارس وأبريل ١٩٩٧، كلاهما ضاعف من الصعوبات التى تواجه الفلسطينيين، إلا أنه فشل أيضاً فى تعزيز أمن إسرائيل؛ إذ بعد الإغلاق الذى فرض فى شهر مارس ١٩٩٦، استطاع مسلحون دخول إسرائيل والقيام بعمليتين هجوميتين، وهكذا واصل مفجرو القنابل حملتهم، تاركين الفلسطينيين يعانون من العقاب الإسرائيلى الجماعى(٥).

لقد ضمن نظام التصاريح أن يظل الفلسطينيون يشعرون بالسيطرة الإسرائيلية الكاملة فى أثناء عملية أوسلو، ولم يحقق سوى القليل لتشجيع نمو المجتمع الفلسطينى أو لتحقيق الطموحات الوطنية للفلسطينيين. والفلسطينيون يعيشون كالغرباء فى أراضيهم وحقوقهم فى الحركة والتنقل أقل من تلك التى تمنحها إسرائيل للسائحين فى الأراضى المحتلة، فرض الإغلاق بهذا الشكل المستمر والمدمر زاد من إحباط المجتمع الفلسطينى، وهو وضع يستنكره كل من الفلسطينيين و المنظمات الدولية باعتباره عقاباً جماعياً، وخاصة على ضوء الهجمات الإرهابية المستمرة على إسرائيل[٦]، وبينما تتجه لغة الخطاب فى أوسلو نحو استقلال فلسطين وقيام الدولة، فإن نظام التصاريح وسياسة الإغلاق الإسرائيلية يجعلان عامة الفلسطينيين يفهمون أوسلو على نحو مختلف.

الاعتقال والتعذيب

بعد استيلاء إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة فى ١٩٦٧، تم إعلان قانون الأحكام العرفية لتثبيت مكاسب إسرائيل والسيطرة على حياة السكان الفلسطينيين، وبعد وقت قليل أعلنت الأحكام العسكرية الأولى من قبل الجيش الإسرائيلى، وبعد ثلاثين عامًا كانت تلك الأحكام لا تزال مطبقة[٧]. وبصرف النظر عن محاولات بعض الإسرائيليين تقديم الاحتلال فى صورة معتدلة، إلا أنه كان يعتمد دائمًا على القوة الغاشمة والقوانين العسكرية لكى تستمر، وخاصة أن الفلسطينيين لم تشملهم مواد نظام قانونى واضح ومسئول: أولاً، لم يكن بالإمكان تحقيق الكثير من أهداف السياسة الإسرائيلية بسرعة وبنجاح عن طريق نظام قانونى عادى (مثل مصادرة الأراضى الفلسطينية ومصادر المياه أو السيطرة عليها)، ثانيًا: الاحتلال الإسرائيلى يعتمد دائمًا على مستويات من الخوف والقسر لا يمكن تحقيقها إلا من خلال القانون العسكرى[٨].

استمرار إسرائيل فى تطبيق هذه الأحكام العسكرية يؤكد أن أى فلسطينى يعيش وهو مهدد بإلقاء القبض عليه من قبل الجيش الإسرائيلى أو الشاباك (الشرطة السرية)، حتى لو أغفلنا الدليل الذى يوحى بأن عملاء إسرائيل يعملون داخل المنطقة A، التى من المفترض أنها منطقة محرره، فإن طبيعة هذه المناطق «الآمنة»، وهى مبعثرة

ومنفصلة، يؤكد أن جميع الفلسطينيين – عاجلاً أو آجلاً – سيكون لهم احتكاك مباشر بجنود إسرائيليين عند نقاط التفتيش أو الدوريات المتحركة بين المدن[٩]، إلى جانب أن الفلسطينيين الذين يعيشون فى المنطقتين B وC؛ حيث السيطرة الإسرائيلية كاملة، يمكن إلقاء القبض عليهم فى أى وقت ودون سابق إنذار، وقد حدث بعد تفجير الحافلات فى فبراير ومارس ١٩٩٦، أن ألقى القبض على مئات الطلاب من جامعة بيرزيت بالقرب من القدس، فى حملة اعتقال واسعة تمت فجراً، وهم فى مبنى السكن الداخلى، وحيث إن جامعة بيرزيت تقع فى المنطقة B، لم يستطع الطلبة أن يفعلوا شيئاً، وبالرغم من نقل الصلاحيات «المدنية» فى المنطقة للسلطة الفلسطينية، فلم يكن بإمكان الشرطة الفلسطينية أن تتدخل[١٠].

بعد الاعتقال، يواجه الفلسطينيون فى الأراضى المحتلة مشكلتين: الأولى هى طبيعة احتجازهم، وبفضل القانون العسكرى فإن إسرائيل ليست مضطرة إلى محاكمة المعتقلين أو إطلاق سراحهم؛ فإذا كان لديها ما يجعلها تشتبه بهم على أى نحو، يمكن الإبقاء عليهم رهن الاعتقال الإدارى إلى فترة غير محددة، وهكذا فإن أى فلسطينى لا حول له ولا قوة تقريباً أمام القانون العسكرى، وقد يجد نفسه (أو تجد نفسها) محتجزاً (أو محتجزة) نتيجة اتهام زائف وبلا أى دليل، أو إمكانية للإفراج عنه، كما أن أوامر الاحتجاز الإدارى تتم دون أى سند قضائى ما دام ذلك لمدة تقل عن ستة أشهر، إلا أنها يمكن أن تجدد وبلا حدود، الأمر الذى أدى إلى بقاء كثير من الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية دون معرفة أى شىء عن الحكم الذى يمكن أن يصدر ضدهم فى المستقبل أو موعد الإفراج عنهم[١١]. وباسم «محاصرة» الإرهابيين، فإن إسرائيل تستخدم هذا الأسلوب بشكل منتظم لسجن النشطاء السياسيين الفلسطينيين، وخاصة الذين عارضوا أوسلو، أو لعقاب وتخويف مجموعات بعينها (مثل طلبة جامعة بير زيت)[١٢]، وبالرغم من أن أوسلو الثانية كان لابد من أن تؤكد أن يكون السجناء فى سجون فلسطينية وتحت الإشراف القضائى الفلسطينى، تواصل إسرائيل القبض على من تشتبه بهم فى الضفة الغربية وغزة، وتقوم بترحيلهم إلى سجون داخل إسرائيل، فى انتهاك فاضح للقانون الدولى[١٣].

الاستخدام الواسع للتعذيب فى داخل السجون الإسرائيلية لا يقل وطأةً ودماراً عن نظام الاعتقال الإدارى الاستبدادى؛ فإسرائيل هى الدول الغربية الوحيدة التى

تسمح ليس باستخدام التعذيب فحسب، ولكنها أيضاً تسلكه فى إطار النظام القانونى الإسرائيلى؛ فالمحققون فى السجون الإسرائيلية وأقسام الشرطة مخولون باستخدام «الضغط البدنى المعتدل» للحصول على معلومات من سجنائهم حتى وإن لم يكونوا متهمين بأى جريمة، والأساس المنطقى لهذا القانون غير العادى أو الشاذ، هو أن الإرهاق البدنى والإصابات التى تحدث للمحتجز ربما تكون تضحية مجدية للحصول على معلومات قد توصل إلى الإرهابيين أو حتى إلى ما يسميه الإسرائيليون بـ«منبه قنبلة»؛ أى الفلسطينى الذى قد تكون لديه معلومات يمكن أن تحبط هجوماً انتحارياً لم يحدث بعد[١٤]، والواقع أن التعذيب قد أصبح وسيلة أخرى يستطيع بها الجيش الإسرائيلى أن يرعب السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ويسيطر عليهم[١٥]، وكثيراً ما يلقى القبض على فلسطينيين بالاشتباه فى أنهم ينتمون إلى جماعات إرهابية ثم يتم تعذيبهم على أمل أن يعترفوا بأسماء «زملاء» لهم، أما احتمال أن يكون هذا الشخص بريئاً فلا يمنع من تعذيبه أو حتى تأجيل ذلك، وفى سنوات الانتفاضة كان التعذيب ملمحاً عاماً فى حياة المحتجزين، كما كان الحرمان من النوم والضرب والتعريض لدرجات حرارة أو برودة شديدة من الوسائل التى تهدف إلى تحطيم روح المتظاهرين وقمع الانتفاضة، ومؤخراً قدمت إسرائيل دليلاً آخر على استخدام التعذيب كعقاب جماعى؛ فقد تم وضع أسر المشتبه بأنهم انتحاريون محتملون، تم وضعهم تحت «الضغط البدنى المعتدل» على أمل الإدلاء بمعلومات عن الأشخاص المشتبه بأنهم يخططون لأعمال إجرامية[١٦].

إلى جانب المعاملة الفظة للفلسطينيين تحت القانون العسكرى، تميز إسرائيل بين السكان الأصليين والمستوطنين فى الأراضى المحتلة عن طريق نظامين قانونيين منفصلين للمجتمعين؛ إذ بينما يواجه الفلسطينيون احتمالات المعاملة بالقوانين والمحاكم العسكرية، يُحاكَمُ المستوطنون بالقانون المدنى الإسرائيلى، كما أنهم ليسوا عرضة للإجراءات القانونية المفصلة سابقًا؛ فإذا قتل أحد المستوطنين فلسطينيًا تتم محاكمته أمام محكمة مختلفة وتحت ظروف مختلفة، عما إذا قتل فلسطينى أحد المستوطنين أو أصابه بأذى، وقد حدث بالفعل أن كانت هناك حالات كثيرة تم فيها عقاب مخالفات المستوطنين بشكل مخفف، إن لم يكن قد تم التغاضى عنها تمامًا، أما الفلسطينيون فيمكن أن يتوقعوا عكس هذه المعاملة من الجيش، وعادة ما يكون هناك إطلاق نار قد

يفضى إلى الموت قبل إلقاء القبض على مواطن فلسطينى بسبب مخالفة ما. وحيث إنه مسموح للمستوطنين بحمل الأسلحة فى الضفة الغربية، تكثر أحداث العنف مما يجعل الفلسطينيين يشعرون بالدونية، ليس هناك طريقة مستقلة أو عادلة للتحكيم بين المستوطنين والفلسطينيين ما دامت الأطر القانونية التى تطبق على كل جماعة قد تم تصميمها على نحو خاص، وبما يضمن التمييز بين الجانبين(١٧).

وبالرغم من معاناة الفلسطينيين من التمييز فى تطبيق النظم القانونية فى الأراضى المحتلة، تحاول إسرائيل أن تؤمن حصتها القانونية من السلام على حساب القوانين والمطالب الفلسطينية؛ ففى ١٩٩٧ قدم الكنيسيت الإسرائيلى قراءة أولى لمشروع قانون مخصص لتأمين المواطنين والمؤسسات الإسرائيلية ضد أية دعاوٍ فلسطينية حول الأعمال الوحشية لقوات الجيش أو الشرطة فى أثناء الانتفاضة، وبسبب الكم الهائل من الإصابات التى تسببت فيها «القبضة الحديدية» لوزير الدفاع «رابين» رداً على الانتفاضة، يطالب كثير من المدنيين الفلسطينيين بتعويضات عن طريق النظام القانونى الإسرائيلى فى السنوات الأخيرة، رغم أنه احتمال بعيد. والآن، على ضوء واقع أوسلو الجديد والحلول المفترضة للسلام، تحاول إسرائيل أن تشطب هذه الدعاوى وتنكر مسئوليتها عن أعمالها السابقة، وهكذا... مرة أخرى تقدم الواجهة الكاذبة لأوسلو فرصة لإسرائيل لكى تؤبد احتلالها حقيقة، وأن تطالب بمزايا صانع السلام أمام شعبها وأمام المجتمع العالمى(١٨).

وكما لاحظت جماعات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية، فإن عملية أوسلو قد أدخلت عنصراً جديداً للخوف بالنسبة للوجود الفلسطينى هو الأساليب القضائية الخاصة بالسلطة الفلسطينية؛ فلدهشة كثير من المراقبين، فإن الظروف داخل السجون الفلسطينية والأساليب التى يتم التعامل بها مع الناس هناك ليست أفضل بكثير من الحكم العسكرى الإسرائيلى(١٩)، وبالرغم من أن هذا التطور مستخدم للإيحاء بأن «ياسر عرفات» مسئول – على الأقل – عن حالة شعبه مثل المحتلين الإسرائيليين، فمن الجدير بالملاحظة أن الشرطة الفلسطينية والنظم القانونية قد أنشئت كجزء من عملية أوسلو، وأن انتهاكات «عرفات» الفظيعة لحقوق الإنسان نابعة إلى حد ما من أجندة أوسلو، وحيث إن مسئوليته الوحيدة فى ظل أوسلو كانت أن «يعالج مسألة الإرهاب

الفلسطينى»، فإنه خضع للمطالب الإسرائيلية والأمريكية؛ فكان يقوم بحملات اعتقال واسعة، ويمارس ضغوطه على السكان الفلسطينيين[٢٠].

ومما يُذكَرُ بشدة باعتماد «عرفات» على توجيهات الولايات المتحدة وإسرائيل، ما حدث فى مارس ١٩٩٥ عندما زار «آل جور- Al Gore» نائب الرئيس الأمريكى مدينة «أريحا»، اقتصر لقاء بينهما على الاتفاق على شىء فى مقابل شىء: «جور» جاء بأموال ومساعدات من الولايات المتحدة و«عرفات» قدم للولايات المتحدة وإسرائيل نظاماً جديداً للمحاكم العسكرية شديد القسوة، لمحاكمة أولئك الذين كان يدعوهم «جور» بـ «أعداء عملية السلام»[٢١]، هذه المحاكم العسكرية شجبتها جماعات حقوق الإنسان الإسرائيلية والفلسطينية والدولية باعتبارها تتعارض مع المعايير القانونية الأساسية، إلا أنها كانت مصممة بهدف تلبية مطالب ما يفترض بأنها حكومات ديمقراطية فى كل من إسرائيل والولايات المتحدة، وقد كتب «كريستوفر چورچ- Christopher George» المدير التنفيذى لنظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch، إلى وزير الخارجية «وارن كريستوفر - Warren Christopher» محتجًا على هذه المحاكم، منددًا بتأييد «آل جور» «للعدالة» العسكرية، ومصممًا على أن الولايات المتحدة ينبغى ألا تشجع على إخضاع حقوق الإنسان للمعركة الدائرة ضد الإرهاب[٢٢].

لم تتغير سوى أشياء قليلة منذ زيارة «آل جور»؛ فالولايات المتحدة تواصل دعمها لانتهاكات «عرفات» للقوانين، وعمليات الاعتقال على نحو اعتباطى لمن تعتبرهم «أعداء السلام»، وكلما ضيق «عرفات» الخناق على من يشتبه بأنهم إرهابيون، يحظى ما يقوم به بكل التأييد من اللاعبين الآخرين فى عملية أوسلو، حتى وإن كانت عمليات القبض والاعتقال التى يستخدمها تتنافى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ إذ إن كل ما يهم إسرائيل والولايات المتحدة هو النتائج، مثل اعترافات الانتحاريين المزعومين أو مجرد سجن أو احتجاز «المقاتلين الإسلاميين»، كما أن حكوماتهم لا تهتم كثيراً بالوسائل التى تُنْتَزَع بها الاعترافات، حتى وإن كانت هذه الوسائل هى التى تحدد درجة الثقة فى شهادة المتهم»[٢٣].

وبالمثل، لو أطلق «عرفات» سراح مجموعة ممن يفترض أنهم مؤيدون لحماس، الذين كان قد اعتقلهم دون اتهام، تخرج التقارير فى كل من إسرائيل والولايات المتحدة

متهمة إياه بالتهاون مع الإرهاب؛ ففى أبريل ١٩٩٧ ، بعد التفجيرات التى حدثت فى مقهى «أپروپوس» فى تل أبيب، كانت تقارير وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الخارجية الإسرائيلية للصحافة تدعى أن «عرفات» قد أعطى الضوء الأخضر للعمليات الإرهابية(٢٤)، وهذا يعنى من الناحية العملية أن «عرفات» قد أهمل فى إبقاء بعض المشتبه بتأييدهم لحماس أو الجهاد الإسلامى رهن الاحتجاز الإدارى دون اتهام(٢٥)، وحدث شىء مماثل بعد ذلك فى صيف ١٩٩٧ ، عندما تردد أن «عرفات» كان يعامل نشطاء حماس والجهاد بأسلوب «الباب الدوار»؛ بمعنى إطلاق سراحهم بمجرد إلقاء القبض عليهم(٢٦)، وهكذا مرة أخرى كانت الحقيقة وراء هذه العبارة العفوية تتعلق بحقوق الإنسان والعملية القانونية السليمة: إذا كان «الباب الدوار» يعنى الالتزام بإطلاق سراح السجناء الذين لا يوجد أى دليل ضدهم، فإن مخالفة «عرفات» فى الحقيقة ليست سوى مراعاة صحيحة لمعايير حقوق الإنسان المطبقة فى كل الدول المتحضرة.

كان ينبغى تشجيع «عرفات» والسلطة الفلسطينية على بناء مجتمع حر ومنفتح فى الضفة الغربية وغزة، على افتراض أن الراديكالية والنزعة القتالية سوف تُضْعِفُ من مناخ الحوار الليبرالى والحرية السياسية، ولكن بدلاً من ذلك كان يتم الاحتفاء بـ«عرفات» ومكافأته فى إسرائيل وفى واشنطن كلما كان يقمع شعبه. العلاقة بين عدد المعتقلين فى السجون الفلسطينية وأحداث التفجير فى داخل إسرائيل واضحة: عملية إرهابية تؤدى إلى عمليات اعتقال فورى على مئات الفلسطينيين، وكلهم بالفعل من معارضى عملية السلام الجارية(٢٧)، وهكذا يستطيع «عرفات» أن يتعامل مع المعارضة الداخلية له، والإسرائيليون يتلقون تأكيدات زائفة بزيادة أمنهم، وعملية أوسلو تزداد تحصيناً ضد إنعام النظر، بزعم أن معارضيها إرهابيون وقتلة، ويستحقون الاعتقال الأبدى من المحاكم العسكرية و«الضغط البدنى المعتدل» ذاته المطبق فى سجون ومعتقلات إسرائيل. السلطات التى منحتها أوسلو لـ«عرفات»، والتصورات الإسرائيلية والأمريكية لكيفية التعامل الأمثل له مع المعارضة الداخلية، تؤكد أن الفلسطينيين يخشون السجن وسوء العذاب، ليس من القوات الإسرائيلية فقط، وإنما من إخوانهم الفلسطينيين كذلك.

مصادرة الأراضى

بالرغم من أن إسرائيل قامت بالاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة فى ١٩٦٧، فإنها تحاول منذ ذلك الحين إضفاء شرعية على حقها فى المطالبة بهذه الأراضى بمختلف الوسائل القانونية، وبالرغم من أنها تمتلك القوة لضم المساحة التى تريدها من الأراضى المحتلة واستيطانها، فإن الحكومات المتعاقبة كانت تدرك أن مثل هذه المصادرة المكشوفة لن تكون فى صالح سمعة إسرائيل فى الخارج، كما أنها لن تكون مرضية للعناصر الليبرالية فى الداخل، ومن هنا شرّعت الدولة عملية قانونية تأخذ بها الأراضى من أصحابها الفلسطينيين (بشكل قانونى)، وتستخدمها لبناء الطرق أو المستوطنات اليهودية، وهكذا تبدو كأنها تتصرف على نحو سليم وآمن، حتى وإن كان ذلك سبباً فى تدمير حياة السكان الأصليين فى الأراضى المحتلة[٢٨].

كانت الخطوة الأولى لإسرائيل بعد ١٩٦٧ هى أن تتبنى بعض عناصر النظم القانونية التى كانت مطبقة فى فلسطين فى السابق، أى القوانين العثمانية والأردنية، وتدمجها فى أسلوب يخدم مصالحها، وحيث إن الاحتلال قد استمر طويلاً، وحيث إن أوسلو قد منحت الفلسطينيين سيادة قانونية على جزء ضئيل من الأراضى، لم يحل قانون فلسطينى أحدث محل تلك القوانين التى أعادت إسرائيل فرضها من جديد على نحو انتقائى. القوانين العثمانية والأردنية قدمت لإسرائيل مفهوماً عما يسمى بالأراضى «غير المستخدمة»، والذى أدى إلى عمليات مصادرة واسعة.

هذه القوانين السابقة كانت تسمح بنزع ملكية الأراضى غير المزروعة من أصحابها «الأفراد»، واستخدامها لصالح المجتمع ككل، وكان ذلك بمثابة فرصة لإسرائيل لكى تدعى حقًا للدولة الإسرائيلية فى أراضى الضفة الغربية وغزة، عن طريق مقاضاة أصحاب الأرض الأصليين لإهمالهم لأراضيهم، ثم بدأت إسرائيل تجعل زراعة الأرض عملية بالغة الصعوبة لتلقى بعبء البنية على صاحب الأرض أكثر مما هو على مغتصبها، وحسب مفهوم إسرائيل كان إثبات زراعة قطعة من الأرض على مدى عشر سنوات متصلة، يكفى لكى تعترف الحكومة الإسرائيلية بملكية صاحب الأرض لها، وأن تسقط دعواها، وكان عام واحد لم تزرع فيه الأرض يكفى دليلاً على إهمال صاحب الأرض كما يكفى لكى تعلن الإدارة الإسرائيلية فى الضفة الغربية أو غزة أن هذه

الأرض أصبحت من «أراضى الدولة»، وتنتقل ملكيتها الدائمة للدولة اليهودية، وكان التصوير الجوى للأراضى المحتلة يُمَكِّنُ إسرائيل من مراقبة استخدام الأراضى فى مناطق معينة لكى تضمن تسجيل كل حالات عدم الزراعة واستخدامها ضد الملاك(٢٩).

هذه الإجراءات لها تأثير مدمر على الفلسطينيين، الشيء الأول: أنها أجبرت عدداً كبيراً من أصحاب الأراضى على زراعة المحاصيل السهلة (من ناحية زراعتها)، ولكنها غير مفيدة أو ضرورية للاقتصاد الفلسطينى، كان الهدف من زراعة مثل هذه المحاصيل هو حماية الأرض من المصادرة ليس إلا، أكثر مما هو لاستخدامها على أفضل نحو، وبشكل عام كان من المستحيل أن يضمن أحد استمرار الزراعة لمدة عشر سنوات متصلة؛ فصعوبة المناخ وعدم توفر المياه بشكل مستمر وعادات الفلسطينيين فى الزراعة، كل ذلك لا يمكن أن يحقق الشروط الإسرائيلية المفروضة؛ فبعض الفلسطينيين وخاصة البدو كانت حياتهم تعتمد على اقتصاد مختلط، أى على المحاصيل وتربية الحيوانات ورعيها فى أراضيهم بالتناوب عاماً بعد عام، وجاء إعادة تفسير إسرائيل للقوانين القديمة ليشكل تهديداً لأسلوب الحياة، إن لم يكن للأرض ذاتها التى تعتمد عليها هذه الحياة(٣٠).

من السخرية أن تلجأ إسرائيل إلى استخدام قانون كان هدفه الأصلى إعادة الأراضى المهملة للفلسطينيين بشكل عام، لتجعل ملاك الأرض الفلسطينيين يفقدونها وتنقلها إلى المستوطنين اليهود، نظام المصادرة هذا يعتمد على افتراض بسيط، وهو أن الشعب اليهودى هو الذى ينبغى أن تُعاد إليه الأرض غير المستخدمة، وليس إلى الفلسطينيين، وربما لا يكون غريباً أن يدعم النظام القانونى الإسرائيلى هذا التفسير انتهاء بالمحكمة العليا نفسها، ورغم أن المحكمة مضطرة إلى التأكد من أن الإجراءات الإسرائيلية تتم على النحو الصحيح، فإن الطبيعة التمييزية لجهاز أراضى الدولة خارج اختصاصها(٣١)، ولايجد الفلسطينيون أمامهم وسيلة يلجأون إليها لإثبات حقوقهم ما دامت درجات التقاضى الإسرائيلية كلها مقيدة بدوافع الإقصاء ذاتها، مثل الدولة الإسرائيلية، وهكذا يحاول كثير من الفلسطينيين أن يدافعوا عن أراضيهم شخصياً وليس عن طريق المحاكم، وهو القرار الذى أدخلهم فى صراع مع الجيش الإسرائيلى مُخلِّفًا عواقب وخيمة(٣٢).

مصادرة الأراضى تضر بالفلسطينيين على المستويين الشخصى والمجتمعى؛ فالأسر التى تفقد أراضيها لا تجد نفسها دون مكان تعيش عليه فحسب، وإنما تفقد مصدر معيشة أجيالها القادمة؛ فقطعة الأرض التى كانت تعول أسرة ممتدة على مدى عقود، من المؤكد أن ضياعها يمثل تهديداً لوجود هذه الأسرة، وبشكل عام فإن مصادرة الأراضى أدت إلى تمزيق المساحات الزراعية فى الضفة الغربية بدرجة جعلت زراعتها أكثر صعوبة، والزراعة أحد أكبر القطاعات فى الاقتصاد الفلسطينى، وهى توفر على الأقل بعض الإمكانية لتنمية مستقلة، إلا أن المصادرة قلبت موازين النظام الطبيعى للأراضى بتجزئة بعض المناطق؛ مما جعل الوصول إلى بعضها أمراً شاقًا، كما أن منظومة الطرق الفرعية والجانبية التى شقت على أراضٍ مصادرة فى أثناء عملية أوسلو، تعرض للخطر حياة الفلسطينيين الذين يضطرون إلى عبور هذه الطرق للوصول إلى الأجزاء المختلفة من أراضيهم، كما أنها قد استهلكت آلاف الأفدنة من الأراضى الخصبة التى كان يمكن أن تحسن حياة الفلاحين وحياة المجتمع الفلسطينى بصفة عامة.

استمرت مصادرة الأراضى على مدى عملية أوسلو بالرغم من طبيعتها التمييزية وآثارها المدمرة، وكثير من الفلسطينيين الذين عارضوا أوسلو منذ مراحلها الأولى ثبتوا على معارضتهم لها نتيجة التمادى فى المصادرة فى غمار عملية سلام مزعوم. إن الصراع الإسرائيلى الفلسطينى يتمحور إلى حد كبير حول ملكية الأرض، وأن تسمح عملية أوسلو باستمرار نزع الملكية عن طريق القوانين العنصرية والقوة العسكرية، لا شك أنه كان أمراً شديد الوطأة على كثير من الفلسطينيين المضارين. هذا الإطار يمكننا من أن نفهم بشكل أفضل، الجدال الذى دار فى شهر مايو ١٩٩٧ حول تجار الأراضى الفلسيطنيين وإعدام «ياسر عرفات» المزعوم لهم؛ فقد تم اكتشاف جثث لبعض الفلسطينيين المشتبه بتورطهم مع المشترين اليهود، وأعلنت إسرائيل أن الشرطة السرية الفلسطينية قد قتلتهم بأوامر من «عرفات» بسبب بيع الأرض لليهود، وقد أثار ذلك موجة من الاستياء فى العالم، ليس ضد ما اعتبروه وحشية من «عرفات» فحسب، وإنما ضد عنصريته أيضاً لأنه يحاول إقصاء اليهود عن ملكية الأرض، وتعالت الأصوات فى الولايات المتحدة لوقف المعونات للسلطة الفلسطينية عقاباً لها على معاداتها للسامية وممارساتها غير القانونية[٣٣].

وبالرغم من أن هذا الجدال قد طرح بعض الأسئلة الصحيحة عن أجهزة «عرفات» السرية وغياب حكم القانون فى فلسطين، فإن إسهامه الحقيقى كان تضليل الجمهور الأمريكى والأوروبى وإلحاق المزيد من الأضرار بالفلسطينيين، فإذا كان دافع السلطة الفلسطينية لجعل بيع الأرض الفلسطينية لليهود يبدو مخالفة جسيمة، وإذا كان ذلك يوحى بالعنصرية، فلابد من أن يكون مفهومًا فى إطار العنصرية الأشمل المتمثلة فى مصادرة إسرائيل للأراضى. منذ أن بدأ برنامج الاستيطان فى ١٩٦٧، تم انتزاع مساحات كبيرة فى أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة من الشعب الفلسطينى لصالح اليهود بشكل حصرى، لا يوجد فلسطينيون فى أى مستوطنة يهودية، كما يفترض ألا يمر أى فلسطينى على الطرق التى تربط بين المستوطنات، وعلى هذا الضوء فقط يصبح الحرص الفلسطينى على تقييد بيع الأراضى ذا معنى؛ لأن أية دولة فلسطينية محتملة لا يمكن أن تتحمل فقدان ولو بوصة واحدة من الأرض بينما هى محرومة من مئات الأفدنة، بالإضافة إلى أن دولة إسرائيل تتعهد بأن تظل الأراضى داخل إسرائيل ملكية أبدية لاستخدام الشعب اليهودى، وباختصار شديد: الفلسطينيون لا يستطيعون أن يتملكوا أراضى داخل إسرائيل ولا اليهود يبيعون الأرض ثانية للفلسطينيين، وافتراض وجود سوق حرة، وأن الفلسطينيين قد أفسدوها لأسباب عنصرية، افتراض فيه تجاهل تام لأيديولوچية إسرائيل الإقصائية وممارستها، للاحتفاظ بالأرض لفائدة اليهود فقط. إن الفلسطينى الذى يبيع الأرض ليهودى إسرائيلى، إنما يبيع فى الوقت نفسه حق أى فلسطينى فى أن يعيش أو يعمل على هذه الأرض فى المستقبل أو حتى يعبرها، ولهذا السبب وحده يعتبر بيع الأرض المحتلة لليهود جريمة نكراء فى نظر الغالبية العظمى من الفلسطينيين[٣٤].

هدم المنازل

إلى جانب البندقية، هناك وسيلة إسرائيلية أساسية أخرى للسيطرة على الأراضى المحتلة وهى البلدوزر؛ ففى المواقع التى تدعى فيها إسرائيل ملكية الأرض التى تدعم البنى القائمة، يمكن أن يستخدم الجيش والإدارة المدنية البلدوزرات لهدم المبانى وإفساح المجال للاستيطان اليهودى الجديد، وبأكثر مما يحدث فى حالات

مصادرة الأراضى، يؤدى ذلك إلى تشريد ويأس أولئك الفلسطينيين الذين يقفون فى طريق الوجود اليهودى المتزايد فى المناطق الفلسطينية(٣٥).

وقبل بحث عملية هدم المنازل كوسيلة لتسهيل التوسع فى المستوطنات، لابد من أن نحاول فهم الوسائل القانونية التى تخول استخدام البلدوزرات لهدم منازل الفلسطينيين. من الناحية الفنية، من حق إسرائيل أن تهدم أى منزل فى الأراضى المحتلة يكون قد بنى دون وثائق سليمة و/أو تصريح إسرائيلى، والإدارة المدنية فى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، من المفترض أنها هى التى تصدر تصاريح البناء بطلب من الفلسطينيين، وبما يتفق مع خطط المدينة التى تحدد استخدام الأرض كما تحدد المناطق السكنية والتجارية والزراعية، إلا أن عملية منح التصاريح وتخطيط المدن أبعد ما تكون عن القواعد والقوانين كما سنرى فى الفصل القادم عن القدس، وحيث إن قوات الاحتلال الإسرائيلى هى المسئولة عن تحديد شكل المجتمعات الفلسطينية المحيطة، فإنها تسعى دائمًا فى تخطيطها للمدن أن تُحدِّ من النمو الفلسطينى، وأن تحتفظ بالأراضى لاستخدام اليهود فى المستقبل، ويعنى هذا من الناحية العملية أن الفلسطينيين الذين يمكنهم إثبات ملكيتهم القانونية لقطعة من الأرض، محظور عليهم البناء فوقها، وحتى إذا كانت منطقة فلسطينية ما، على مسافة أميال من مستوطنة قائمة أو مستقبلية، يصبح نموها مقيداً من قبل المخططين الإسرائيليين(٣٦).

تقييد عمليات البناء جعل كثيراً من الفلسطينيين يلجئون إلى البناء بشكل غير قانونى كخيار وحيد، ومع النمو السكانى السريع للفلسطينيين، والمصادرة بهدف الاستيطان، التى تقلل من المساحة المتاحة لإعالة هذا العدد الكبير من السكان، كان لابد من الاستفادة بكل فدان على أحسن صورة ممكنة، ومع ذلك فالمبانى التى ترتفع فى هذه الظروف، هناك دائمًا احتمال لهدمها، وكلما أرادت سلطات الاحتلال استعراض سيطرتها على الفلسطينيين تنقضُّ على أحد المنازل التى تكون قد بنيت بشكل غير قانونى، فى أى وقت، وتطرد سكانه بكل بساطة، وعندما تنقل وسائل الإعلام أخبار عمليات الهدم، تصرف إسرائيل الانتباه عن الطبيعة العنصرية لهذه السياسة بادعائها أن البلدوزرات إنما تنفذ القانون، والمشكلة أن القانون نفسه عنصرى، الأمر الذى نادراً ما ينتبه إليه كثير من المعلقين والمراقبين. وحيث إن السلطات عادة ما تعطى

إنذاراً بالهدم قبل ٢٤ساعة فقط من التنفيذ، يظل آلاف الأسر فى حالة خوف دائم وشعور بعدم الاستقرار، وقدرت «LAW» عدد المنازل التى كان من المقرر هدمها فى الضفة الغربية بنهاية أغسطس ١٩٩٧ بألف منزل، وأن إسرائيل قد أعدت مخططاً للهدم بمعدل خمسين منزلاً فى الشهر(٣٧).

بالإضافة إلى أن عمليات الهدم تنفذ لبث الرعب فى قلوب الفلسطينيين، ولكى تؤكد لهم سيطرة إسرائيل على الأراضى المحتلة، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم استخدام البلدوزرات يستهدف المنازل ذات القيمة بالنسبة لإسرائيل، وحيث إن المستوطنات قد اتسع نطاقها فى ظل عملية أوسلو، زاد كذلك كم المواجهات بين المستوطنين (بمشاركة الجيش الإسرائيلى) والفلسطينيين الذى يعيشون فى القرى المجاورة، كما أن خطة توسيع أى مستوطنة يهودية تجبر السلطات الإسرائيلية على مراجعة خطة التطوير الخاصة بالمناطق الفلسطينية المجاورة، وفى حال وجود أى تعارض يصدر الأمر بهدم المنازل الفلسطينية، وحيث إن هذا الأمر يؤكد للملاك أن إسرائيل عازمة على فرض قانونها الجائر ضد وجودهم الدائم، لا يصبح أمام السكان سوى أن يتركوا العقار، وهكذا من الطبيعى أن تكون نتيجة استخدام البلدوزر، هى نقل الفلسطينيين بعيداً عن منطقة الهدم(٣٨).

تحت مظلة أوسلو، أخذت عمليات الهدم شكلاً وتوجهًا لم يكونا موجودين من قبل، احتفظت إسرائيل بسلطة التخطيط الكاملة فى المنطقة «C»، التى تضم حوالى ٧٥٪ من الضفة الغربية، ومكنت السلطة الفلسطينية من إصدار التصاريح فى المنطقتين «A» و«B»، وقد أعطى إسرائيل ذلك حافزاً حقيقيًا لهدم المنازل فى المنطقة «C» على اعتبار أن ذلك سوف يضطر السكان إلى اللجوء إلى المنطقتين «A» و«B» وترك المنطقة «C» ليتبقى فيها أقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين(٣٩)؛ ففى أواخر عام ١٩٩٦ وأوائل ١٩٩٧ بدأت إسرائيل فى ترحيل قبيلة «چاهالين» من بدو فلسطين من مساكنهم فى المنطقة «C» إلى موقع جديد فى المنطقة «B»، مخلية بذلك مساحة من الأرض تم استخدامها على الفور لتوسيع مستوطنة «معاليه أدوميم–Ma'ale Adumim»، وهى أكبر مستوطنة يهودية فى الأراضى المحتلة، كما تم هدم مساكن أبناء القبيلة ليس لتوسيع المستوطنة فحسب، بل لتحقيق فصل فعال بين الفلسطينيين والمستوطنين فى المنطقة، وإذا أمكن تطهير المنطقة «C» جيداً من غير اليهود، فسوف يجد اليهود فى المراحل

التالية من أوسلو أن من الأسهل عليهم المطالبة ببقاء المنطقة «C» فى يد إسرائيل، وحيث إن الوجود الفلسطينى فى المنطقة «C» لا يمكن إثباته إلا بالمبانى والزراعة، يصبح هدم المنازل ضرورياً لاستكمال برنامج الاستيطان. والسياسة الصارخة لإزالة أى دليل على وجود الفلسطينيين، بالإضافة إلى بعثرة سكان المنازل التى تم هدمها فى مناطق أخرى، هذه السياسة تتفق تماماً مع عملية «التطهير العرقى» التى تتصف بها صراعات أخرى حدثت مؤخراً فى أماكن مختلفة عن العالم وأدانها المجتمع العالمى دون تردد، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطهير العرقى ليس نتيجة مباشرة لانتهاك إسرائيل لاتفاقية أوسلو، وإنما هو نتيجة للاتفاقية نفسها كما تمت صياغتها والتوقيع عليها[٤٠].

هناك عمليات هدم أخرى غير ذات صلة بالمستوطنات أو البناء دون تصريح؛ فمنذ الانتفاضة لجأت إسرائيل إلى هذا الأسلوب لعقاب بعض الفلسطينيين على جرائم ارتكبوها بحق الدولة الإسرائيلية، وكثيراً ما كان يتعرض الفلسطينيون فى الانتفاضة لهدم منازل أسرهم وليس للاعتقال فقط[٤١]، ولم يبن بعض هذه المنازل مرة أخرى وخاصة فى مخيمات اللاجئين حيث يمكن مشاهدتها اليوم على حالتها بعد هدمها، كما طبقت إسرائيل هذه السياسة مؤخراً ضد عائلات وأقارب الانتحاريين فى عمليات القدس وتل أبيب. بعد تحديد الشخص الانتحارى (سواء أكان ذلك دقيقًا أم لا)، يعين الجيش الإسرائيلى موقع منزله، ويطرد السكان، ويعزله عن المنازل المجاورة، وعادة يتم هدمه بعد ذلك كرادع للآخرين الذين قد يفكرون فى القيام بعمليات هجومية ضد إسرائيل، أما كون عائلة الانتحارى بريئة تماماً من جريمته فلا يغير من هذه السياسة أو يمنع الهدم. فى شهر مارس ١٩٩٧، كان منزل «موسى غنيمات» المتهم بالهجوم الانتحارى على المقهى فى تل أبيب، على جدول الهدم، تقدمت أرملته - ٢١سنة- وأطفاله الأربعة - بين سنة ونصف وثمان سنوات - بعريضة دعوى للمحكمة الإسرائيلية العليا ضد قرار الهدم؛ حيث إنه يعنى إلقاؤهم فى الشارع ومضاعفة سوء أحوالهم، وكان رد «أهارون باراك - Aharon Barak» رئيس المحكمة، وهو أستاذ زائر فى جامعة «يال» الأمريكية، أن الهدف من قرار الهدم ليس عقاب أسرة «غنيمات»، وإنما ردع الآخرين، وبالتالى فهو قرار له ما يبرره مهما تكن النتائج، وبالرغم من اعتراض أحد القضاة الثلاثة، الذى كان يرى أن الهدم بمثابة عقاب جماعى، تم هدم المنزل فى اليوم التالى، وشردت الأسرة[٤٢].

رغم كثرة ما قيل وكتب عن الصهيونية وأثر الأيديولوچية على الجوانب السياسية فى الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، فيجب ألا تصرف حصرية اليهودية اهتمامنا عن الجوانب والدوافع الاقتصادية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلى. صحيح أن الضفة الغربية وقطاع غزة تمثلان أهمية بالنسبة لإسرائيل بسبب قيمتهما التاريخية أو العاطفية المزعومة فى التاريخ اليهودى، إلا أنهما يحتويان على مصدرين تحرص إسرائيل علي الحصول عليهما، وهما: الأرض والمياه، ورغم كل ما يقال عن الأولويات التوراتية أو الأمنية وراء الاستيطان اليهودى، يربط فلسطينيو الضفة الغربية وغزة زحف إسرائيل على أراضيهم، عادةً، بدافع واحد وهو الجشع.

كانت إسرائيل – وما زالت – تقدم تاريخها دائمًا باعتباره تجربة مثيرة لبناء دولة تحت أشد الظروف صعوبة، كما أن الأساطير التى تروى عن المستوطنين الصهاينة الأوائل كانت توحى دائمًا بسعى ملحمى للتغلب على أية عقبات طبيعية من أجل إقامة دولة، وكما يقول هذا التاريخ فإن الإسرائيليين الأوائل «خَضَّرُوا وجه الصحراء» بفضل براعتهم وتفانيهم، إلا أن الواقع مختلف عن ذلك تمامًا؛ فعلى مدى ثلاثين عامًا الماضية كانت إسرائيل تعتمد على مصادر المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح سكانها، ومع تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين وتشجيعهم على تبنى أسلوب حياة غربى فى إسرائيل، زاد الطلب على المياه، ولتأمين ذلك، نجحت إسرائيل فى السيطرة التامة على مصادر المياه عن طريق الأوامر العسكرية العديدة منذ ١٩٦٧ و١٩٦٨ بعد احتلالها للأراضى الفلسطينية؛ فاعتبارًا من عام ١٩٦٧ أصبحت كل الآبار الموجودة تحت الإشراف الإسرائيلى مع حظر حفر أى آبار جديدة إلا بتصريح منهم[٤٣].

كان هدف عملية أوسلو هو أن تعكس وضع السيطرة الإسرائيلية هذا، وإرساء بداية لهيئة فلسطينية تكون مسئولة عن المياه، إلا أن السؤال الأكبر عن المالك الحقيقى للنطاق المائى تحت أراضى الضفة الغربية وغزة ظل دون حسم، وتم تأجيله إلى محادثات الواضع النهائى، وهكذا بقى الفلسطينيون يعانون من نقص المياه فى أثناء فترة أوسلو كلها كما كان الحال فى أثناء الاحتلال، وفى أشهر الصيف تتفاقم الأزمة سواء بالنسبة للاستخدام الشخصى أو الزراعة.

المسـتوطنات الجـديدة التـى أقـيمـت فـى أثناء أوسلو لا تعـانـى من هذه المشكلة بالطبع؛ فالسلطة الإسرائيلية المسئولة عن المياه والمتحكمة فى البنية الأساسية اليهودية والفلسطينية تعطى الأولوية لليهود، وعلى الفلسطينيين أن يعيشوا على ما يتبقى من المياه بعد ذلك، مهما يكن بذخ استهلاك الجانب اليهودى[٤٤].

سـيطرة إسـرائيل على مـصـادر الميـاه تمثل وجـهًـا للاحـتـلال لا عـلاقـة له بالأيديولوچية، وكانت الحكومات السابقة تراعى ذلك باعتباره سبباً قوياً للاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الأراضى المحتلة، وفى ١٩٩٠ نشرت إدارة «إسحاق شامير Yitzhak–Shamir» إعلاناً غير عادى عى صفحة كاملة من «چيروزاليم پوست» يقول:

من الصـعب تصـور أى حل سـيـاسى يتـسق مع بقـاء إسـرائيل لا يتضمن السيطرة الإسرائيلية المستمرة على شبكات المياه والصرف (فى الأراضى المحتلة) والبنية التحتية المتصلة، بما فى ذلك إمدادات المياه وشبكة الطرق[٤٥].

واستمر الإعلان فى تقريع «مؤيدى التنازلات الإسرائيلية» فى أية عملية للسلام، مؤكداً بإصرار أن «دعوى إسرائيل للسيطرة المستمرة على إيهودا وساماريا لا تقوم على تعصب أو تطرف أو تصورات دينيـة، وإنما تعـتمـد على غريزة للبـقـاء، منطقيـة وصحية ومعقوله»، وهذا الدافع «الحصيف» نفسه تجده وراء مصادرة الأراضى بهدف إقامة المستوطنات.

وكما رأينا من قبل، فإن الكثير من المستوطنات كان يستهدف الإسـرائيليين الذين يمكن أن تغريهم الدوافع الاقتصادية؛ فدعم الإسكان فى المناطق القريبة من القدس فى الضفة الغربية، كان يلقى إقبالاً شديداً من الموظفين صغار السن الذين يمكنهم الذهاب إلى أعمالهم بسهولة أو العودة إلى منازلهم بسرعة بعد قضاء ليلة فى المدينة، وقد بيعت مستوطنة «معاليه أدوميم» – وهى أكبر المستوطنات خارج القدس الشرقية – إلى أمثال هؤلاء بالتحديد، مع استثمار ضخم فى البنية التحتية قامت به الحكومة الإسرائيلية لتحسين وسائل الاتصال بين المستوطنة ووسط المدينة[٤٦].

وفى جميع الأماكن الأخرى، يتم تصميم وبناء المستوطنات لأهداف اقتصادية أشمل على الأرض التى تنتزع من الفلسطينيين لإثراء الإسرائيليين اليهود، ومستعمرة

«حارحوما» الجديدة التى أقيمت فى منطقة التل العربى على جبل أبو غنيم مثال دال على ذلك، وقد عمل كل من «إسحاق شامير» و«إسحاق رابين» و«نيتانياهو» على الدفع بمخطط «حارحوما»، ولكن «نيتانياهو» هو الذى أصدر الأمر ببدء عمليات البناء فى ١٨ مارس ١٩٩٧، والمعنى المباشر لذلك هو أن الفلسطينيين يفقدون المزيد من أراضيهم لصالح إسرائيل؛ حيث كان المخطط أن تغطى المستوطنة جبل أبو غنيم، بينما السبب الحقيقى لاهتمام إسرائيل بهذا الموقع كان أكبر من مجرد الرغبة فى بناء منازل لليهود. جبل أبو غنيم يحتل بقعة جميلة بين القدس وبيت لحم. تاريخيًا، كان محطة توقف للحجاج فى طريقهم إلى مكان ميلاد المسيح، ويشهد على الأهمية التاريخية والجغرافية للجبل وجود أحد الأديرة والكثير من المواقع القديمة، خطة مستوطنة «حارحوما» الجديدة تعتمد على هذا التراث، وتحاول الإفادة منه واستثماره بشتى الوسائل وإلى أبعد مدى يمكن تخيله.

بالرغم من أن إسرائيل تسيطر على بيت لحم منذ ١٩٦٧، فإن الأعداد الكبيرة من السائحين الذين يفدون من أنحاء العالم لزيارة المدينة كانوا دائمًا يجدون أمامهم التجار والمرشدين الفلسطينيين - أكثر من الإسرائيليين - ويدفعون لهم، وعودة بيت لحم إلى السيادة الفلسطينية فى ١٩٩٥ كانت تعنى أن بإمكان الفلسطينيين تعزيز مواردهم السياحية، والإفادة اقتصاديًا من الواقع السياسى الجديد، إلا أن هذا الأمل لم يتحقق، ولسبب واحد هو أن إقامة بانتوستان فلسطينى فى بيت لحم أعطى الإسرائيليين فرصًا أكثر لعزل المدينة، وإمكانيات أكبر لذلك مما كان بالإمكان عمله لو أن الجيش الإسرائيلى بقى محتلاً لمواقع رئيسية. الإغلاق المتكرر لمداخل المدينة ضرب سوق السياحة بشدة كما ضاعف من مصاعب المرشدين وأصحاب المحال السياحية(٤٧)، وهكذا يكون من أهداف «حارحوما» حرمان الاقتصاد الفلسطينى من دولارات السائحين، بجعلها مركزًا لزوار بيت لحم الفلسطينية لتكون أول ما يقابلونه قبل دخولهم إلى الأراضى الفلسطينية ولضمان أن تكون كل مشترياتهم فى داخل إسرائيل. تقع حارحوما على مسافة كيلومتر واحد من المواقع المقدسة فى بيت لحم، وقد اختير لها هذا المكان بعناية شديدة لاستغلال الفرص السياحية للمدينة الفلسطينية، وبالإضافة إلى ما بها من مساكن، هناك أيضًا فنادق وعدد من المناطق المصممة على طراز بيت لحم يمكن للسائحين أن يستمتعوا بها دون المجازفة بالذهاب إلى المناطق

العربية القذرة، ينزل السائحون فى ضيافة أصحاب الفنادق الإسرائيليين، ويستمتعون بما فيها من ترف نسبى، ويذهبون إلى كنائس بين لحم «الحقيقية» (بإشراف المرشدين السياحيين اليهود فى حافلات سياحية يهودية)، ثم يعودون هاربين مرة أخرى إلى الأمان والراحة فى أحضان «بيت لحم إسرائيل» أو «حارحوما»(٤٨).

هذه المستوطنة الجديدة ستصيب بالشلل اقتصاد بيت لحم المتهالك بالفعل، مغلقة بذلك مجالاً محتملاً آخر للتنمية؛ ففى أغسطس وسبتمبر ١٩٩٧ تعرضت بيت لحم لعملية إغلاق شديدة الوطأة بعد التفجيرات التى وقعت فى سوق القدس فى شهر يوليو، بالرغم من أن المدنية لم يكن لها أية علاقة بالأحداث. هكذا كانوا يقدمون للمجتمع الفلسطينى تصوراً عن مستقبله الاقتصادى والسياسى؛ حيث إن عمليات البناء تواصلت بكل قوة فى هذا المركز الجديد المنافس «حارحوما»، وأصبح تجار بيت لحم محرومين من استقبال السائحين الذين كان الجيش الإسرائيلى يعيدهم عند مفترق الطرق قبل أن يصلوا إلى المدينة، وعند الانتهاء من إنشاءات «بيت لحم الإسرائيلية»، لن تكون لدى الفلسطينيين فى بيت لحم الحقيقية أية فرصة لتقديم خدماتهم لزائريها، وربما تكون منافستهم بعد ذلك على الحصول على صدقاتهم وإحسانهم، وباستكمال إنشاءات «حارحوما» المخطط لها أن تتم قبل عام ٢٠٠٠ سيكون لدى رجال الأعمال الذين وقفوا وراء الخطة والحكومة الإسرائيلية التى نفذتها، سيكون لديهم فرصة للإفادة من توافد ألوف الزائرين المتوقع مجيئهم إلى بيت لحم بمناسبة ألفية مولد المسيح.

هذا المشروع، بكل متضمناته الكارثية المحتملة بالنسبة للفلسطينيين، سُمِحَ له بالاستمرار تحت مظلة أوسلو، كما أصبح بمقدور الحكومة الإسرائيلية الادعاء بأن «حارحوما» متسقة تماماً مع كل اتفاقيات السلام(٤٩).

العيش فى غزة

لن يكون أى وصف فى ظل أوسلو كاملاً، دون الإشارة إلى قطاع غزة الذى يختلف فى جوانب كثيرة عن الضفة الغربية؛ فهو يشغل منطقة ضيقة جداً على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وموطن لما يزيد عن مليون فلسطينى، وهى نسبة من أكبر المعدلات السكانية كثافة فى العالم. عانت غزة كثيراً وبخاصة تحت الاحتلال، ثم وجدت

نفسها غير مهيأة للتعامل مع نمو سكانى كثيف مكدس فى مساكن ومخيمات رديئة للاجئين، وكانت سياسات إسرائيل تهدف إلى زيادة تأخر المنطقة، ليس بحرمانها من تحقيق إمكانياتها الاقتصادية فحسب، وإنما أيضاً بتفكيك البنية التحتية المتواضعة والمصادر التى خلفتها الإدارة المصرية قبل ١٩٦٧، وأن تضمن بقاء غزة متخلفة. وعندما أعيد القطاع إلى السيادة الفلسطينية فى ١٩٩٤ بموجب اتفاقية أوسلو، انتعشت آمال أهالى غزة فى سرعة التخلص من تبعات الاحتلال الإسرائيلى[٥٠].

واقع غزة المحررة لم يكن بمستوى هذه الآمال، والسبب الرئيسى لذلك هو أن انسحاب إسرائيل من القطاع كان مقيداً بشروط[٥١]؛ فالفلسطينيون حصلوا على ٦٥٪ فقط من الأرض، وظل الباقى فى يد إسرائيل؛ الأمر الذى مكّن إسرائيل من إبقاء العدد القليل من مستوطنيها فى القطاع بالرغم من الصعوبات الأمنية والإدارية الناجمة عن ذلك، وبالرغم من أن هناك ما لا يزيد عن خمسة آلاف مستوطن يعيشون فى «نيزانيم– Nezanim» و«كفار داروم –Kefar Darom» و«جوش قطيف –Gush Katif» ظلت إسرائيل محتفظة بحوالى ثلث أراضى القطاع (بما فى ذلك قطاع ساحلى متميز) لإعالة هذا العدد القليل، بينما يتكدس أكثر من مليون فلسطينى فى الثلثين الباقيين، ويعيشون فى ظروف لا يمكن أن تقارن بما يعيش فيه المستوطنون من راحة وترف[٥٢]. إمكانيات التجارة والزراعة والترفيه التى يحتاج إليها الفلسطينيون فى غزة معطلة بسبب المستوطنين الموجودين هناك، وليس لضرورة اقتصادية، وإنما بأوامر من حكومتهم[٥٣].

هذا الوجود السكانى الاستيطانى الضئيل، يجىء معه بوجود كريه للجيش الإسرائيلى الذى يقوم بدوريات فى شوارع مدن القطاع القريبة من المستوطنات. وإلى جانب الشعور التاريخى بالظلم والضيم تجاه هؤلاء الجنود، والقمع الذى تقوم به الحكومة الإسرائيلية، وإفقار الفلسطينيين تحت مظلة أوسلو، بالإضافة إلى كل ذلك يمثل المستوطنون أنفسهم نقاط اشتعال جديدة لأعمال الاحتجاج والمقاومة العنيفة. الجيش الإسرائيلى فى وضع حرج وغريب؛ إذ عليه أن يدافع عن خمسة آلاف مستوطن يعيشون فى راحة تامة على حساب مليون فلسطينى بؤساء، وبالتالى يصبح المستوطنون وحماتهم أهدافًا للغضب الفلسطينى. رفْضُ الحكومة إجلاء المستوطنات وإعادة الأرض التى احتلتها له جانبان كلاهما سيىء: الفلسطينيون يشعرون بالعداوة لاستمرار ضياع أراضيهم، كما أنه يقدم لهم مادة مباشرة وواضحة للشكوى[٥٤].

إلى جانب الأرض التى أقيمت عليها المستوطنات، تسيطر إسرائيل أيضًا على شريط ضيق ملتف حول حدود غزة الأرضية الثلاثة مباشرة، وهذه «المنطقة الأمنية» تم تحصينها جيداً لضمان عزل غزة، ليس عن إسرائيل ١٩٤٩ فحسب، وإنما عن مصر كذلك، ورغم أن غزة من المفترض أنها قد تحررت من السيادة الإسرائيلية فى ١٩٩٤، يظل سكانها محددى الإقامة داخل القطاع، لا يغادرونه إلا بموافقة الإسرائيليين، وبالإضافة إلى تبديد المزيد من الأرض الجيدة، فإن هذه الإجراءات الأمنية تسهم فى تأكيد الانطباع عند بعض أهالى غزة بأن القطاع قد أصبح سجنًا كبيراً، حراسه فلسطينيون ومفاتيحه مع إسرائيل، وكما يقول الناس فى غزة يتزايد الاعتقاد الآن بأنهم لم يتحرروا بقدر ما تم إدخالهم إلى المصيدة.

وحيث إن غزة معزولة عن الضفة الغربية بجزء من إسرائيل ١٩٤٩، أصبحت هى الأكثر تعرضاً وسهولة للإغلاق من بقية الأراضى المحتلة، وبينما يستطيع الفلسطينيون التنقل بين المدن فى أثناء الإغلاق «الخارجى»، فإن أى إغلاق لحدود غزة يحرم كل سكانها من زيارة المناطق الفلسطينية الأخرى، كما أن إسرائيل قد وضعت قيوداً خاصة على أبناء غزة باعتبارهم أكثر راديكالية من نظرائهم فى الضفة الغربية، ويمثلون خطراً أمنيًا أكبر. منذ توقيع اتفاقية أوسلو الأولى فى ١٩٩٣ إلى اليوم مثلاً، فرضت إسرائيل قيوداً شديدة القسوة على تنقلات الطلاب من أبناء غزة المسجلين فى جامعات الضفة الغربية، وحيث إن جامعات القطاع مكتظة، كان الألوف من الطلاب يذهبون إلى الضفة الغربية للدراسة، وفى السنوات الأخيرة كانت إسرائيل تقوم بإلغاء التصاريح الممنوحة لهم مما أدى إلى انقطاع كثيرين عن الدراسة أو التخلى عن فكرة الدراسة الجامعية بالمرة[٥٥].

مأزق طلاب غزة نموذج للصراع الأوسع لفلسطينيى غزة من أجل الحصول على حقوقهم فى ظل أوسلو؛ فقد كان من المفترض أن يضمن الاتفاق المرحلى فى ١٩٩٥ حرية الانتقال من غزة إلى الضفة الغربية، إلا أن إسرائيل لم تلتزم بذلك تنفيذاً لسياسات لا يمكن أن توصف سوى بأنها عقاب جماعى، بعد تفجيرات الحافلات فى فبراير ومارس ١٩٩٦ مثلاً، تم إلغاء كل تصاريح الانتقال والإقامة لجميع طلاب غزة، وأصبح الانتقال إلى الضفة أو الإقامة الدائمة هناك أمراً مستحيلاً، وبدون أى تفكير

أو تدقيق قررت إسرائيل تعطيل (وفى كثير من الأحيان إلغاء) دراسة ألوف الأبرياء من الطلاب الفلسطينيين، وقد استهجن كثير من الطلاب والأكاديميين داخل إسرائيل هذا القرار وأدانوه واعتبروه بمثابة عقاب جماعى، وطالبوا الحكومة الإسرائيلية بضمان تنقل طلاب غزة، ولكن دون جدوى؛ فقد رفض كل من «شيمون بيريز» أولاً، و«بنيامين نيتانياهو» ثانيًا، رفع هذا الحظر لأسباب «أمنية»[٥٦].

الصعوبات التى واجهها طلاب غزة، عرفها - وربما على نطاق أوسع - الألوف من أبناء غزة الذين يحاولون الذهاب إلى إسرائيل للعمل كل يوم. مستغلة وجود قوة عمل معطلة فى غزة، ونمواً صناعياً عند حدوده الدنيا، لم تتردد الشركات الإسرائيلية فى إقامة مصانع وورش داخل الحدود الإسرائيلية، وبالرغم من ذلك فإن عمليات إغلاق الحدود المتكررة والممتدة - لدواعٍ أمنية أيضًا - كان لها أسوأ الأثر على الأحوال الاقتصادية للقطاع، فارتفعت نسبة البطالة إلى ٦٠٪ وربما أكثر فى أثناء فترات الإغلاق مما أدى بالتالى إلى ظهور أشباح المرض وسوء التغذية، وربما المجاعة بين الفلسطينيين الذين لا حول لهم ولا قوة[٥٧]. تجربة البطالة والفقر أقنعت الكثيرين من أهالى غزة بأن أوسلو لم تقربهم من السلام، وخاصة لأنه لا يوجد فى القطاع أى عوامل تبدو قادرة على تحسين ظروف المعيشة وفرص العمل، وهذه التجربة - مصحوبة ببنية تحتية مهترئة ومشكلات اقتصادية خلفها الإسرائيليون وراءهم - هذه التجربة قد أسهمت حتمًا فى عدم رضا أهالى غزة عن أوسلو وإلى نمو التوجهات الراديكالية[٥٨].

من هذا الوصف الموجز للحياة الفلسطينية فى ظل أوسلو، يتضح لنا أن كثيراً من ممارسات إسرائيل الجائرة والمدمرة، ظلت عاملاً مستمراً فى حياة الفلسطينيين، حتى خلال فترة كان يفترض أنها فترة «سلام». غالبًا ما تهمل وسائل الإعلام تفاصيل الأعمال وحجمها التى يقوم بها الاحتلال؛ حيث إن معظم القضايا التى تناولناها متكررة وغير لافتة للنظر، ولكن عندما تنفجر قنبلة فى تل أبيب أو القدس سرعان ما ينتقل الخبر لنصبح على علم بالثمن الذى تدفعه إسرائيل مقابل أوسلو، ولكن الجزية الباهظة التى تنتزع من الشعب الفلسطينى بأكمله عن طريق المصادرة والهدم والإغلاق والاعتقال...إلخ، نادراً ما تصل إلينا أخبارها. الحياة فى إسرائيل فى ظل أوسلو مصابة بصدمة قوية، مؤقتة ولكنها عادية: اليهود الإسرائيليون يتنقلون بحرية، يعملون

ويستجمون دون إزعاج، ويستمتعون بمزايا موارد تم اغتصابها عنوة من شعب آخر، أما بالنسبة للفلسطينيين فقد طبعت أوسلو كل جوانب حياتهم: أعمالهم، مساكنهم، أسرهم، كل ذلك تأثر بالقدر الضئيل من التنازلات التى قدمتها إسرائيل والكثير الذى رفضت أن تقدمه. وعندما تكون هناك جوانب كثيرة من آثار الاحتلال الطويل ما زالت باقية فى إطار عملية أوسلو، مدمرة للفلسطينيين بعمق، عندما يكون هذا هو الوضع، لن يكون من المستغرب أن ينهار تأييد الفلسطينيين لأوسلو.

هوامش الفصل الرابع

(١) يعتمد هذا الملخص عن نظام التصاريح على تقرير بعنوان:

"The politics of placelessness", The Society of St. Yves (Jerusalem, September 1996)

وانظر كذلك:

"Life and Travel coloured by pass laws", The Guardian, 20 November 1996.

(٢) أثر هذه القيود القاسية على سكان غزة تناولته: Sara Roy في: "The Gaza Strip", p.309ff.

وانظر كذلك: "Left to rot in a siege economy", The Guardian, 2 November 1996

(٣) انظر الفقرة الثامنة من المادة XXXI من الاتفاق المرحلي - ص٢٨: «يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة واحدة على أن يراعى هذا الوضع خلال الفترة الانتقالية».

(٤) انظر تقرير Alternative Information Centre, Bethlehem, بتاريخ ٢٧ اكتوبر ١٩٩٧ بعنوان:.Misleading information on Palestinian ID cards

الذى يشير إلى أنه «بالرغم من أن إصدار بطاقات هوية فلسطينية عن السلطة الفلسطينية قد يتم قريبًا، فإن الأمر ما زال حتى الآن تحت سيطرة إسرائيل بالكامل، ما دامت هى التى تسيطر حتى الآن على نقاط التفتيش فى الأراضى المحتلة.

(٥) للمزيد عن امتهان الفلسطينيين وانتهاك حقوقهم نتيجة عمليات الإغلاق انظر:

- "Middle East Economic Digest", "Special report on Palestine", 22 August 1997.

وانظر تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية،

Appendix 85th Session (Geneva, 1997), pp. 4ff.

(٦) انظر عدد Washington Post فى ٨ أغسطس ١٩٩٧، للاطلاع على الانتقادات التى توجهها منظمة العمل الدولية لسياسة الإغلاق، وانظر كذلك عدد: Chicago Tribune فى ٧يونيو ١٩٩٧.

(٧) للمزيد عن الأوامر العسكرية فى الأراضى المحتلة انظر كتاب: Raja Shehadeh

"Occupier's Law: Israel and the West Bank" (Washington: Institute for Palestine Studies, 1988, 2nd edition), pp.76ff.

Shehadeh and Jonathan Kuttab "Law in the Service of Man": وانظر كذلك تقرير:
Civil Administration in the occupied West Bank, Ramallah, Jan. 82).

(٨) استولت إسرائيل على إمدادات المياه الفلسطينية بثلاثة أوامر عسكرية (٩٢، ١٥٨، ٢٩١) فى عامى ١٩٦٧ و١٩٦٨، انظر التقرير الذى كتبه «شوقى عيسى» و"Gert de Bruijne" الذى نشرته LAW:

Existing Water laws and regulations in Palestinian territory", (Jerusalem, September 1995).

(٩) لا تحاول إسرائيل أن تخفى قيامها بعمليات سرية داخل الأراضى الفلسطينية التى من المفترض أنها تتمتع بسيادة، انظر على سبيل المثال عملية اغتيال «يحيى عياش» فى قطاع غزة فى يناير ١٩٩٦، يشير Derek Brown فى The Guardian, 6 January إلى أن المسئولين الإسرائيليين يسعدهم بشكل عام أن يؤكدوا صورتهم باعتبارهم قوة لا تقهر، مستعدة وقادرة دائمًا على تتبع أعدائها – وتصفيتهم.

(١٠) انظر بيان جامعة بيرزيت فى ٣٠ مارس ١٩٩٦.

(١١) انظر، كمثال حديث على ذلك، البيان الصحفى الذى أصدرته LAW فى ١٧ يوليو ١٩٩٧.

(١٢) انظر تقرير منظمة العفو الدولية بخصوص إسرائيل والأراضى المحتلة:

"Administrative detention: despair, uncertainty and lack of due process", (London, April 1997)

الذى يلخص عدداً من الإجراءات التى تلجأ إليها إسرائيل لكى تستخدم الاعتقال وسيلة لاحتجاز الفلسطينيين لأطول فترة ممكنة. أولاً: الوسائل القانونية القليلة المتاحة للمعتقل (مثل حقه فى الادعاء ضد أمر الاعتقال) ليست كافية أو مؤثرة، ويؤكد ذلك مقاطعة جميع الفلسطينيين المعتقلين للجلسات المخصصة لذلك منذ أغسطس ١٩٩٦، ثانياً: تؤكد منظمة العفو الدولية أن الاعتقالات تتم كوسيلة عقابية وليس وقائية،١٧٥ رغم ادعاء إسرائيل العكس، وأخيراً تزايد عدد المعتقلين دون أى اتهام أو اشتباه فى أى نشاط عسكرى أو إرهابى، والحقيقة أنهم «سجناء ضمير»، يتم سجنهم أو احتجازهم لأسباب سياسية هى معارضة أوسلو أساساً.

(١٣) للمزيد عن عدم شرعية عمليات الإبعاد، والآثار الضارة للاعتقال أو الاحتجاز الإدارى، انظر تقرير جماعة حقوق الإنسان الإسرائيلية B'Tselem بعنوان:

"Prisoners of peace: administrative detention during the Oslo process", (Jerusalem, July 1997).

ويشير التقرير إلى أن القانون الدولى يجيز الاعتقال الإدارى بشرط واحد، وهو أن يكون «إجراءً وقائيًا استثنائيًا»، ولفترات قصيره، كما يقول إن «الاعتقال الإدارى فى الأراضى المحتلة لا تنطبق عليه هذه الشروط».

(١٤) توقف استخدام التعذيب بقرار غير عادى من المحكمة الإسرائيلية العليا فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٦، كان قد طُلِبَ من المحكمة الموافقة على طلب من «الشاباك» لاستخدام أساليب للتعذيب أكثر صرامة ضد طالب فلسطينى اسمه «محمد حمدان» كان محتجزًا فى الاعتقال الإدارى دون اتهام، لمدة أربعة أسابيع، والمحكمة - مضطرة - اتفقت فى الرأى مع الشرطة السرية على أن التعذيب كان ضروريًا لإنقاذ أرواح كثيرين، وكان ما أطلق عليه «قرار حمدان» سببًا فى موجة جديدة من الضغوط من جماعات حقوق الإنسان الدولية على هذه المصادقة الإسرائيلية المؤسسية على التعذيب. انظر تقرير LAW:

"Israel High Court sanctions torture of palestinian", 19 November 1996).

(١٥) قدمت لجنة الأمم المتحدة لمقاومة التعذيب دليلاً إرشاديًا حديثًا عن ممارسات الإسرائيليين الذين قاموا بعمليات تعذيب وتبريرات الوزراء، وقد أدانت اللجنة بعد تقصى الحقائق، أعمال إسرائيل بسبب انتهاكاتها العديدة لاتفاقية ١٩٨٧ ضد التعذيب التى وقعت عليها إسرائيل. انظر:

"Conclusions and recommendations of the Committee Against Torture, (295th and 296th meetings), 7 May 1997.

وانظر كذلك:

"Oral statement to the United Nations Commission on Human Rights in the Israeli occupied Territories",

الذى قدمته منظمة العفو الدولية فى ١١ مارس ١٩٩٧.

(١٦) على سبيل المثال، تم القبض على سبعة من أقارب محيى الدين الشريف المشتبه بعضويته لحماس، وتعرضوا للتعذيب فى فبراير ١٩٩٦ بعد أول تفجير للحافلات.

The Observer, 18 February 1996.

(١٧) انظر: Occupier's Law, pp.91-100

وذلك للاطلاع على الإطار القانونى الخاص الذى يحكم المستوطنين الإسرائيليين فى الأراضى المحتلة، وتصف المؤلفه R.Shehadeh المستوطنات بأنها «توسعات الأمر الواقع الإسرائيلية»، والحقيقة أن تطبيق إسرائيل لبعض جوانب القانون الأردنى وأحيانًا العثمانى فى حالة مصادرة

الأراضى، يعنى أن هناك نظامين قانونيين يتم استخدامهما فى الأراضى المحتلة واتهام إسرائيل بازدواجية المعايير لا يكفى لوصف الواقع.

(١٨) انظر:

- Human Rights Watch report: "The Draft Law to halt Palestinian torture claims", (Washimgton, July 1997).

- B'Tselem urgent action report, "Law denying palestinians compensation passes first reading in Knesset", 31 July 1997.

(١٩) انظر تقرير منظمة العفو الدولية:

Amnesty International: "Palestinian Authority: prolonged political detention, torture and unfair trials", (London, December 1996).

الذى يوضح أن أجهزة الاستخبارات الفلسطينية كثيراً ما كانت تقوم بالأدوار التى كانت تقوم بها إسرائيل فى السابق؛ فقد وجد بعض السجناء أنفسهم فى السجون نفسها فى المرحلتين، فى المرحلة الأولى كانت إسرائيل هى التى اعتقلتهم وفى الثانية السلطة الفلسطينية، والاحتجاز فى المبنى نفسه.

(٢٠) يعترف تقرير منظمة العفو الدولية Amnesty International بأن تأثير «الضغط السياسى الخارجى وخاصة من إسرائيل والولايات المتحدة»، كان عاملاً مساعداً على تشجيع انتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان «مرارا وتكرارا كانت هناك مطالبات باتخذا إجراءات واسعة لمنع الاعتداءات على أهداف إسرائيلية كشرط لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه أو للمضى قدما نحو المرحلة التالية من عملية السلام، مثل هذا الضغط كان، بلا شك، عاملا مساعدا فى تشجيع السلطة الفلسطينية للقيام بعمليات اعتقال واسعة على مدى العامين الماضيين»، (ص١)، انظر كذلك تقريراً بعنوان:

"Freedom of press and opinion under the Palestinian Authority", (Jerusalem, June 1996), pp. 46-7.

كتبه «سمير محسن» لمنظمة "LAW"

(٢١) وصف Gore المحاكم العسكرية بأنها «خطوة مهمة إلى الأمام تساعد على بناء الثقة فى عملية السلام»، رغم أن جماعات حقوق الإنسان كانت قد احتجت بقوة على طبيعة هذه المحاكم القسرية والظالمة.

انظر: "PLO crackdown": Arafat was to squeeze saboteurs of peace", Newsday, 25 March 1995.

وبعد أربعة أشهر كانت «حنان عشراوى» العضو الفلسطيني السابق في وفد المفاوضات، تتحدث عن الانتهاكات الأولى لهذه المحاكم بفزع: «أجدها مفارقة ساخرة أن يهنئ «آل جور» الرئيس «عرفات» بإنشاء محكمة لأمن الدولة يراها الفلسطينيون خطراً كبيراً على حرياتهم وحقوقهم المدنية».

انظر: "PLO accused of human rights abuses in Gaza", Reuters, 2 July 1995)

(٢٢) أشارت رسالة George إلى أن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان كانت - على الأقل - تستحق الإدانة مثل «الإرهاب الفلسطيني»، وخاصة باعتبارها عقاباً جماعياً للشعب الفلسطيني في أثناء الإغلاق الكامل في شهرى فبراير ومارس ١٩٩٦، كما يرى أن «الولايات المتحدة لابد من أن تكون سباقة في إدانة العقاب الجماعي والتعذيب وسوء المعاملة والاعتقال العشوائي وإنكار الحقوق الأساسية، وهي الممارسات التي تقوم بها الدول التي تدعي الالتزام بحكم القانون».

انظر: (Letter to Warren Christopher, Human Right Watch press release, 3 April 1996).

(٢٣) انظر تقرير نيويورك تايمز في ١٣ سبتمبر ١٩٩٧، عن زيارة «مادلين أولبرايت - Madeleine Albright» لإسرائيل والأراضي المحتلة؛ حيث توجز مطالب الولايات المتحدة وإسرائيل في كلمات قليلة، وهي أن على عرفات «أن يكون صارماً مع الارهاب»، ويسجل التقرير أيضاً غضب المسئولين الفلسطينيين لهذا الطلب المتكرر، كما تظهر الشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية أن كثيراً من «الاعترافات» التي تم انتزاعها تحت وطأة التعذيب، لم يكن الذين يقومون بالتعذيب يعتبرونها إقراراً بالذنب، وإنما هي مادة مفيدة سياسياً يمكن أن تهدئ إسرائيل، ويتذكر أحد المعتقلين هذا التوضيح من المحقق الذي كان يقوم بتعذيبه: نريد أن نظهر لإسرائيل أننا قد ألقينا القبض على قاتل المستوطن اليهودي، إذا اعترفت سيكون الحكم ضدك «خفيفاً»، عشر سنوات تقريباً، وبعد شهر سوف نطلق سراحك.

("Palestinian Authority" Amnesty Report, p.20).

(٢٤) «موشيه فوجل - Moshe Fogel»، المتحدث الرسمي باسم «نيتانياهو» هو صاحب «اتهام الضوء الأخضر»، وقد جاء ذلك في مقابلة صحفية في يوم الاعتداء الذي وقع في تل أبيب:

(AP, 21 March 1997)، بعد ذلك التقط «نيتانياهو» العبارة (Reuters 23 March 1997)، ثم حرفتها «مادلين أولبرايت» على نحو غريب في مقابلة تلفزيونية مع شبكة "CBS" (Face the Nation: 23 March): «يبدو أن هناك ضوءاً أخضر، إلا أنه لا يوجد دليل ملموس»، مجرد احتمال وجود ضوء أخضر كان يكفى لإصابة الكونجرس الأمريكي المنحاز لإسرائيل بسكتة دماغية، بمن فى ذلك «أرلن سبكتر - Arlen Specter» رئيس لجنة الاستخبارات، و«نيوت جنجرتش- Newt Gingrich»، والمطالبة بإيقاف المساعدات عن السلطة الفلسطينية إلى أن يستطيع فريق أمريكي تحديد «لون الضوء» الذي يقال إن «عرفات» قد أعطاه (Arutz7 (Hebrew) 26 March 97)، وفي اليوم التالي نشرت "Arutz 7" أن وزارة الخارجية الأمريكية قدمت اعتذاراً لإسرائيل - سراً - عن عدم قبولها لاتهامات الضوء الأخضر على نحو أسرع من ذلك.

(٢٥) تعتبر إسرائيل المعتقلين المفرج عنهم أكثر خطورة. بالطبع؛ ففي حديثه عن الضوء الأخضر - كما ذكر في الهامش السابق - قال «موشيه فوجل» إن أكثر من مائة إرهابي تركوا زنازنهم في الأيام العشرة الماضية، وسوف يتوجهون دون شك إلى مناطق المشاة في المدن الإسرائيلية.

(٢٦) انظر مقابلة «مادلين أولبرايت» مع «مارجريت وارنر - Margaret Warner»:

The News Hour with Jim Lehrer, PBS, 7 August 1997.

قالت «أولبرايت» إن الولايات المتحدة تريد من «عرفات» أن يبذل مائة في المائة من جهده في عمليات القبض على الناس وعدم إطلاق سراحهم، وأن يتخلى عن سياسة «الباب الدوار»، ولم تتكلم وزيرة الخارجية عن المتضمنات القضائية «لعدم إطلاق سراحهم»، وهي ممارسة تنطوي على مخالفة جسيمة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

(٢٧) يشير تقرير منظمة العفو الدولية إلى أن «الاعتقال السياسي الطويل والتعذيب والمحاكمات غير العادلة» التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، كل ذلك يتبع العمليات الهجومية ضد إسرائيل؛ فقد اعتقل «عرفات» حوالي ١٢٠٠ من الفلسطينيين بعد تفجيرات الحافلات في فبراير ومارس ١٩٩٦ فقط، وإذا كانت إسرائيل قد اعتقلت ٣٠٠ آخرين في المناطق التي تسيطر عليها، تصبح العملية كلها مشابهة لحملة الاعتقالات الإسرائيلية الواسعة منذ أيام الانتفاضة عندما كان الألوف من الفلسطينيين في الاعتقال الإداري في أي وقت، إلا أن هذا الكم الكبير من الاعتقالات أصبح من نصيب الفلسطينيين أنفسهم تحت مظلة أوسلو.

(انظر: ص٢ وص١١ من التقرير الصادر في أبريل ١٩٩٧ عن «الاعتقال الإداري» الذي تقوم به إسرائيل، وذلك لمعرفة المزيد عن أعداد المعتقلين في أثناء الانتفاضة).

(٢٨) يعتمد هذا الملخص على المصادر التالية:

- Shehadeh's "Occupier's Law and the Law of the Land", (Jerusalem: PASSIA, 1993).

- Emma playfair (ed.), "International Law and the Administration of Occupied Territories", (Oxford: Oxford University Press, 1992).

- Ian Lustick's, "Israel and the West Bank after Elon Moreh: the mechanics of defacto annexation" in Lustick (ed), Economic, Legal and Demographic Dimensions of Arab-Israeli Relations (London: Gerald Publishing, 1994).

- John Qnigley, "Palestine and Israel: A Challenge to Justice (Durham: Duke University Press, 1990), especially pp.174-81.

- Aronson. "Israel, Palestinians and the Intifada", pp.108-16.

(٢٩) كان أسلوب «أراضي الدولة» هو أهم وسيلة للحصول على أراضي الفلسطينيين، والحقيقة أنه كان الوسيلة الوحيدة أيضاً. للمزيد عن تفاصيل القضية وأساليب المصادرة انظر:

Anthony Coon: "Town planning under Military Occupation (Aldershot, England: Darmouth Publishing, 1992), pp. 158-67.

(٣٠) كان البدو الذين يعيشون بالقرب من مستوطنة «معاليه أدوميم» اليهودية شرقي القدس، ضحايا هذه السياسة بما أن أراضيهم كانت تستخدم للزراعة والرعي بالتناوب، وقد قام الجيش الإسرائيلي بإجلائهم من المنطقة. انظر:

"Israel evicts Bedouin to expand Jewish settlement", Reuters, 19 February 1997.

(٣١) للمزيد عن إذعان المحكمة العليا وقبولها لعمليات المصادرة المجحفة للأراضي انظر:

Shehadeh's "The legislative stages of Israeli military occupation" in International Law and the Administration of Occupied Territories, pp.151-67.

وانظر كذلك:

- Washington post, 10 February 1981.

- New York Times, 12 September 1982.

- Jerusalem Post, 4 May 1992.

(٣٢) انظر على سبيل المثال:

"Dying for the land", Newsday, 25 November, 1996.

لمعرفة ما حدث للفلسطيني عطا الله عميرة الذى أصيب بجرح نافذ فى الصدر بعد أن أطلق الجيش الإسرائيلي النار عليه وهو يحتج - سلميًا - على مصادرة أرضه بالقرب من قرية "Na'alin" ومستوطنة «كريات سيفر» الإسرائيلية الجديدة.

(٣٣) على سبيل المثال، هاجم «نيوت جنجرتش»، المتحدث باسم مجلس النواب، ممارسات السلطة الفلسطينية وشبهها بممارسات النازية، وطالب بإيقاف المساعدات، وبكل جدية كان يشير إلى الأعمال الفلسطينية باعتبارها «انتهاكًا فاضحًا لحقوق الإنسان والقواعد الدولية»، وهو الاتهام الذى توجهه عادة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية لإسرائيل بسبب احتلالها الطويل والوحشى واستعمارها للضفة الغربية وقطاع غزة:
("Gingrich slams killings of land dealers", Jerusalem post, 12 June 1997).

(٣٤) هذه النقطة تبرزها على نحو جيد البيانات الصحفية لمنظمة LAW بهذا الخصوص:
- "LAW's statement on the death penalty and land sales", 21 May 1997.
- "LAW's statement on the prohibition of the sale of palestinian land to Jews", 7 June 1997.

تدين المنظمة استخدام عقوبة الإعدام وإن كانت تؤيد نظامًا قانونيًا يعتبر بيع الأراضى الفلسطينية لليهود الإسرائيليين جريمة كبرى.

(٣٥) انظر تقرير LAW عن هدم المنازل:
"Bulldozed into the cantons: Israel's policy of house demolition in the West Bank since Oslo", Jerusalem, Nouvember 1997).

(٣٦) انظر: Coon, pp.107 ff.

يوضح تقرير LAW بعنوان: Bulldozed into the cantons كيف رفض المخططون الإسرائيليون منح تصاريح للقرى بالاتساع أبعد من الحدود المقررة فى أوائل الثمانينيات أو قبلها، وعليه تكون جميع المنازل عرضة للهدم، وهذا عكس إصرار إسرائيل تمامًا، على أنّ مستوطناتها (وهى قد بنيت بشكل غير قانوني) يجب أن تحصل على المزيد من الأراضى بسبب «النمو الطبيعى».

(٣٧) بعد هدم تسعة منازل في يوم واحد فى أغسطس ١٩٩٧، خرج ناطقون رسميون باسم الإدارة المدنية الإسرائيلية وبلدية القدس ليقولوا للصحافة إن البلدوزرات إنما كانت «تطبق قوانين البناء» فى مناطق «غير مخصصة للسكنى»

(BBC World Service News, 13 August, 1997)

وللمزيد عن القانون العنصرى الذى تخطط به إسرائيل لعمليات الهدم وتنفيذها فى الأراضى المحتلة، انظر:

"Bulldozed into the cantons"

(٣٨) زادت عمليات الهدم بشكل يدعو للانزعاج فى أغسطس وسبتمبر ١٩٩٧، الأمر الذى جعل بعض المراقبين يستنتجون أن إسرائيل تهدف إلى «تطهير» المنطقة "C" تحت غطاء الإغلاق الكامل للأراضى المحتلة، والمجتمع الدولى غير منتبه لذلك، والفلسطينيون ممنوعون من الاحتجاج بسبب خطر التجول الداخلى.

انظر تقرير LAW:

"The current closure", Jerusalem, August 1997).

(٣٩) «يبدو أن إسرائيل قد فهمت السيطرة المسموح لها بها على المنطقة "C" – والمفترض أنها مؤقتة – على أنها ضوء أخضر لمنع التوسع الفلسطينى أبعد من هذه المقاطعات (المنطقتان "A" و"B")، وهدم المنازل يلعب دوراً مهماً فى ذلك»

(Bulldozed into cantons)

(٤٠) "Israel evicts bedouin to expand Jewish settlement", Reuters, 17 January 1997.

وانظر أيضًا البيان الصحفى لمنظمة "LAW" عن هدم المنازل فى المنطقة "C" بالقرب من «الخليل».

"Ethnic cleansing campaign intensifies", 6 August 1997.

وينتهى تقرير "LAW" إلى أن:

سياسة هدم المنازل التى تمارسها إسرائيل ليس لها أى مبرر قانونى معقول، ويمكن اعتبارها مجرد فعل سياسى، كما أنها جزء من إستراتيجية أوسع لتحويل الضفة الغربية إلى كانتونات حكم ذاتى عربية منفصلة، على أساس عنصرى، محاطة بمناطق يغلب عليها الاستيطان الإسرائيلى والوجود العسكرى بحيث يكون من السهل ضمها فى أى تسوية نهائية».

(٤١) Aronson, p. 338.

(٤٢) انظر:

- "IDF destroys TA bomber's home", Jerusalem Post, 1 April 1997.

- LAW's press release, "Israel High Court approves demolition of house of alle-zedbomber", 30 March 1997.

كان «باراك» يقول إن عمليات الهدم ليست شكلاً من أشكال العقاب الجماعى، وإنما هى رادع مشروع ضد أى اعتداء فى المستقبل.

للمزيد عن دور المحكمة العليا وجامعة يال الأمريكية، انظر:

Chomsky, Deterring Democracy, pp. 428-9.)

(٤٣) انظر:

Sharif S. Elmousa, "The Israeli- Palestinian water dispute can be resolved", Palestine- Israel Journal, Vol.1, No.3 (Summer 1994), pp. 18-26.

(٤٤) انظر تقرير LAW:

"Water quality in the West Bank: a scientific report on the status of West Bank groundwater", (Jerusalem, October 1996).

(٤٥) "Israel- the land and its significance", Jernsalem post, 10 August 1990

وانظر كذلك:

Noam chomsky's, "World Orders Old and New", p.211.

(٤٦) انظر:

David Newman, "Population, Sttlement and Conflict: Israel and the West Bank (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), esp. pp. 31 and 36-7.

(٤٧) انظر:

"After four weeks, Israel ends its blockade of Bethlehem", International Herald Tribune, 28 August 1997.

وذلك للمزيد عن آثار الإغلاق على بيت لحم واقتصادها المعتمد على السياحة.

(٤٨) انظر:

- "Arafat says israeli settlements pulverise peace", Reuters, 1 March 1997.
- "Israeli isolation squeezes the life and peace out of Bethlehem", Independent, 27 Aygust 1997.

(٤٩) نشرت الحكومة الإسرائيلية دفاعاً عن مستوطنتها الجديدة: "Har Homa: legal aspects" فى ٣مارس ١٩٩٧، تقول فيه إن «الموافقة على مشروع «حارحوما» وتنفيذه لا تمثل أى خرق لهذه الاتفاقيات»، (والمقصود اتفاقيات أوسلو).

(٥٠) انظر: (.Sara Roy's", The Gaza Strip, pp.323 ff)

(٥١) انظر: Uri Davis, "Why Gaza is still under Israeli control", Middle East International, 21 October 1994.

(٥٢) تقول «روى» إن التباين فى حصص الأراضى يظهر بشكل سيريالى فى التناقض الصارخ بين المناطق السكنية: المستوطنات بما فيها من حمامات سباحة ومساحات خضراء وإصطبلات الخيول، محاطة بأسوار أمنية مكهربة أو أسلاك كونسرتينا، وكأنها تعزلها عن القذارة والعشوائية فى بقية القطاع .The Gaza Strip, p. 176

(٥٣) المصدر السابق: pp. 175-81

(٥٤) بصرف النظر عن الانتفاضة التى بدأت فى المنطقة المجاورة مباشرة لإحدى المستوطنات اليهودية فى غزة بعد مقتل أربعة فلسطينيين بواسطة شاحنة يقودها جندى إسرائيلى، كانت مستوطنة «جوش قطيف – Gush Katif» نقطة اشتعال دائمة فى أثناء عملية أوسلو.

وللمزيد من اضطرابات «جوش قطيف» منذ «انسحاب» الجيش الإسرائيلى من القطاع فى ١٩٩٤، انظر:

- "Government demands PA quell riots", (Jerusalem Post, 3 July 1997).
- "Gaza bombs latest in string of deadly blasts", (Reuters, 1 April 1997).

(٥٥) انظر:

"Background guide to the issues confronting Gaza Students", (Bir Zeit, November 1996)

حيث يوجد أفضل تقديم لمشكلة طلاب غزة فى جامعة بيرزيت، وقد حظيت الحملة من أجل ضمان الحرية الأكاديمية للطلبة بتأييد جماعات إسرائيلية (مثل B'Tselem) بالإضافة إلى منظمات دولية، (مثل Human Rights Watch).

(٥٦) استمرت سياسة الإغلاق الكامل حتى بعد احتجاجات الأكاديميين والطلاب فى جميع أنحاء العالم، بما فى ذلك إسرائيل، وفى اليوم نفسه الذى قدمت فيه عريضة دولية لسفارات إسرائيل

فى العالم تدين سياسة العقاب الجماعى، فى اليوم نفسه كان متحدث رسمى باسم «نيتانياهو» يقول للـBBC، إنه لن يسمح لأى من طلاب غزة بالدراسة فى الضفة الغربية؛ حيث إن «لهم مواصفات الإرهابيين».

(BBC World Service, 4 March 1997).

(٥٧) انظر الهامش رقم٥.

(٥٨) للمزيد عن الظروف الخاصة لإفقار اقتصاد غزة فى ظل أوسلو انظر تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية: Report of the Director- General of the ILO, pp. 22 ff.

الفصل الخامس

القدس

القـدس هى لب الصـراع الإسـرائيلى الفلسطينى بالمعنيين الحـرفى والرمـزى؛ فبالمعنى الحرفى تقع المدينة بين الضفة الغربية وإسرائيل ١٩٤٩، كما كانت موقع قتال عنيف فى ١٩٦٧ عندما استولت إسرائيل على الأراضى الفلسطينية، وبالمعنى الرمزى فإن التراث الدينى والتاريخى يؤكدان أهميتها لكلا الشعبين؛ مما يغرى القيادتين باتخاذها عاصمة يدير كلاهما دولته منها، وقد أكدت الأحداث الأخيرة أن وضع القدس المتنازع عليه يظل مصدراً للصراع، وبدءاً من التفجيرات التى مزقت المناطق اليهودية إلى أعمال العنف فى سبتمبر ١٩٩٦، التى راح ضحيتها عشرات المدنيين من الفلسطينيين، بات من الواضح، حتى للمراقب العابر، أن لا وجود لاتفاق متكافئ بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وبالرغم من طبيعة الترتيبات السياسية غير المحسومة فى القدس، والتى كانت تقوم بها إسرائيل بالكامل على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة، فإنه يبدو غريبا ألا تمثل المدينة جزءاً رئيسياً من اتفاقيات أوسلو الحالية؛ فالقدس قضية «وضع دائم» أخرى مؤجلة إلى الجولة الأخيرة من المحادثات، ولا يغطيها فى الوقت الراهن أى من اتفاقيات أوسلو[١]، أما سبب هذا الاستبعاد فهو أن إسرائيل لا تعترف باحتلالها للقدس الشرقية العربية باعتباره أمراً مؤقتاً كما فعلت، على الأقل، فى بعض أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكما سنرى فإن، حتى، أكثر السياسيين الإسرائيليين ليبرالية يصرون على بالاحتفاظ بالسيطرة على القدس كاملة بصرف النظر عن المطالب الفلسطينية أو نداءات المجتمع الدولى. ولو أننا صدقنا هؤلاء السياسيين وتأملنا تلك الأعداد الضخمة من الأحياء اليهودية التى تم بناؤها منذ ١٩٦٧ على الأراضى الفلسطينية المحتلة فى القدس، لتعذر علينا أن نجد أچندة للحوار عند محادثات الوضع النهائى؛ فمصير القدس مقرر بالفعل فى أذهان حكامها، وبالمنازل التى تبنى فى ضواحيها الجديدة.

هدف هذا الفصل من شقين: الأول، النظر إلى القدس باعتبارها مثالاً على سياسات إسرائيل الأوسع تجاه الفلسطينيين وخاصة فى المناطق التى يعيش فيها اليهود الإسرائيليون والفلسطينيون فى تقارب مكانى. والثانى، النظر إلى مصير القدس المقرر - والفلسطينيون يعيشون فى ظروف سيئة تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة - كنموذج للترتيب النهائى للأراضى المحتلة كلها. وحيث إن أحد أوجه الجدال فى هذا الكتاب حتى الآن هو أن مسار أوسلو لم يحقق أى اتفاق دائم حول قضايا بالغة الأهمية، كذلك تقدم لنا القدس لمحة عن الوضع الذى سيكون على الفلسطينيين الجدال بشأنه بعد أوسلو، وعلى ضوء الأمثلة التالية من الصعب أن نخلص إلى أن الوضع بعد أوسلو سيكون أكثر إنصافاً أو استقراراً مما هو عليه الآن.

بناء القدس

كما رأينا، فإن الچنرالات والسياسيين الإسرائيليين الذين استولوا على الأراضى الفلسطينية فى يونيو ١٩٦٧ قرروا، على وجه السرعة، أن يكون احتلالهم للقدس دائماً، وبالرغم من ذلك أصابت الدهشة الجمهور الإسرائيلى إلى حد كبير عندما اتضح هذا القرار، حتى وإن كان الرأى العام أصبح وراء هؤلاء الرواد الذين اتخذوا خطواتهم الأولى فى المدينة القديمة فى شهر يونيو[٢]. وبالرغم من الأهمية الدينية للقدس ومركزيتها فى التاريخ اليهودى القديم، لم تكن المدينة تبدو ضرورية أو لازمة للمشروع الصهيونى؛ فبصرف النظر عن استعداده للتفكير فى مواقع لدولة يهودية خارج الشرق الأوسط كله، كان «تيودور هرتزل - Theodor Herzel» مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة نادراً ما يذكر القدس فى كتاباته أو أحاديثه[٣]، كما أن التقارير والكتابات عن حرب ١٩٦٧ ونتائجها تبين أن الحماسة لقدس واحدة «موحدة»، لم تظهر إلا بعد الاستيلاء على النصف الشرقى، وكانت جسارة العملية نفسها قد أسهمت فى بلورة مفهوم جديد عن مركزية القدس فى الحياة اليهودية وعدم قابليتها للانقسام[٤].

إلا أن مشكلة واضحة سدت الطريق أمام القيام بعملية ضم واستيعاب ناجحة للقدس من قبل إسرائيل، هذه المشكلة هى السكان الفلسطينيون؛ ففى سنة ١٩٦٧ كانت المدينة الموحدة حديثاً تضم حوالى ٢٠٠٠٠٠يهودى ومالايقل عن ٧٠٠٠٠فلسطينى وعدداً آخر فى رام الله وبيت لحم، وهى مدن كبيرة تقع على مسافة أميال قليلة من

القدس القديمة[٥]، ولو تم طرد الفلسطينيين برمتهم سيبدو احتلال القدس غير شرعى، وقد يقوم المجتمع الدولى ليقلب أوضاع الأراضى التى تم احتلالها، ولو سمح للفلسطينيين بالبقاء سيكون ذلك خطراً على الأكثرية اليهودية فى المدينة وعلى مخططات حكمها لصالح اليهود، كما سيكون بمثابة حالة قوية لوجود سياسى فلسطينى إلى جانب اليهودى، وهكذا لم يتوافق مبدأ الحصرية اليهودية مع خطط إسرائيل التوسعية مما أجبر السياسيين على حلول وسط وترتيبات خاصة فى أعقاب الانتصار العسكرى الحاسم.

هذا الحل الإسرائيلى كان يعتمد على تناولين عامين لموضوع القدس: الأول خاص بالوضع السياسى القانونى للفلسطينيين، والثانى يتعلق بالمساحة الإقليمية للمدينة. بنهاية عام ١٩٦٧ كان من الواضح أن إسرائيل لن تنجح فى ترحيل الفلسطينيين بشكل حذر، حتى بالرغم من أنها كانت تقدم وسائل الانتقال المنتظمة والمجانية إلى الأردن لمن استطاعت إقناعهم بالمغادرة من سكان القدس[٦].

وبدلاً من ذلك بسطت إسرائيل السلطة القضائية والبلدية لمجلس المدينة اليهودية لتشمل النصف الفلسطينى من المدينة، ودعت الفلسطينيين ليصبحوا من مواطنى القدس اليهودية إن لم يكن الدولة اليهودية، وبالرغم من أن عرض المواطنة الإسرائيلية قد يبدو متناقضاً مع مسار الحصرية اليهودية التى أوضحناها، فإن الظروف الخاصة بالقدس تفسر هذا الالتباس. فى سنة ١٩٦٧ كان من المهم جداً بالنسبة لإسرائيل أن تُحكم قبضتها على المدينة، وذلك فى مواجهة المطالب الأردنية والفلسطينية المتنافسة، أما مسألة النقاء الدينى والعرقى لإسرائيل فكان يمكن تناولها فيما بعد، ولو أمكن إقناع الفلسطينيين بقبول المواطنة الإسرائيلية يصبح من السهل على إسرائيل أن تشير إلى وضعهم الجديد، دليلاً على الطبيعة المعتدلة للحكم الإسرائيلى، بل يمكن وصف الفلسطينيين بأنهم قد «تحرروا» من الهيمنة الأردنية، والأهم من ذلك كله أن الجدال حول عاصمة فلسطينية سوف يجف ويتلاشى بدمج الفلسطينيين فى الدولة اليهودية، ويتأكد دوام ما تقوم به إسرائيل[٧].

الجزء الثانى من خطة إسرائيل للسيطرة على القدس كان يتضمن إعادة رسم حدود المدينة؛ فلو قبل فلسطينيو القدس الشرقية عرض إسرائيل بالمواطنة، أو حتى

ظلوا مقيمين بالقدس دون وضع محدد، فإن عددهم سيكون بمثابة تحد للأغلبية اليهودية اللازمة للحفاظ على الحصرية «الديمقراطية»، وعليه فقد أعلنت حكومة حزب العمل فى ديسمبر ١٩٦٧ أن القدس «الموحدة» ستكون أكبر من القطاعين اللذين كانا تحت الإدارة الإسرائيلية والأردنية قبل ١٩٦٧، وقام رسامو الخرائط برسم الحدود الجديدة بعناية وبعد نظر، مستبعدين مراكز الوجود السكانى الفلسطينية فى الضفة الغربية مع الإبقاء على الأراضى الزراعية الفلسطينية. وبإعلانها أن هذه القدس الجديدة أصبحت الآن ملكية أبدية للشعب اليهودى، شرعت إسرائيل على الفور فى إقامة المستوطنات فى «النصف» الشرقى من المدينة الذى كان، قبل ذلك، الضفة الغربية. وباقتصارها على اليهود فقط، تصبح هذه «الأحياء الجديدة» - أسقط المخططون كلمة مستوطنات - ضماناً لأغلبية يهودية وقيداً على التوسع الفلسطينى[٨].

وبالرغم من وضع الأساس فى ١٩٦٧ و١٩٦٨، حاولت إسرائيل أن تخفى حجم خططها حتى سنة ١٩٨٠ عندما تمت المصادقة على قانون فى البرلمان الإسرائيلى يضفى الطابع الرسمى، ويجيز استكمال عملية الضم التى كانت قد بدأت فى ١٩٦٧[٩]، وكانت كل خطوة تقوم بها إسرائيل تلقى معارضة من المجتمع الدولى، كما تدل على ذلك القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. وبلغة هذه القرارات كان قيام إسرائيل بضم القدس الشرقية «ليس له أى سند قانونى»، وأن عاصمة إسرائيل المفترضة «تحت الاحتلال العسكرى»، وأن الحكومة الإسرائيلية «ينبغى أن تكف تحديداً عن نقل جزء من سكانها إلى الأراضى العربية المحتلة»[١٠]، وبالرغم من أن هذه الانتقادات العنيفة قد أحبطت آمال إسرائيل فى أن يعترف العالم بالقدس عاصمة «أبدية» للدولة اليهودية، بالرغم من ذلك لم تنجح كل عبارات الإدانة فى إعادة شبر واحد من الأراضى المحتلة للسيادة الفلسطينية، أو حتى استطاعت أن تضع قضية احتلال القدس الشرقية على أچندة أوسلو، وفى مواصلة لمخططها العام من أجل خلق «حقائق على الأرض»، تركز إسرائيل منذ ثلاثين عامًا على القيام عمليًا بضم القدس، وهو موضوع لاحتجاج المجتمع الدولى، وفى الوقت نفسه «أمر واقع» يتم تنفيذه[١١].

بالنسبة لفلسطينيى القدس، فقد شهدوا زيادة كبيرة فى عدد سكان المدينة من اليهود بالتوازى مع ركود نموهم، ومع التوسع اليهودى الناتج عن وجود السلطة

والبلدية فى يد اليهود، ظلت أرقام الزيادة السكانية الفلسطينية، فى حالة سكون لدرجة أنه فى سنة ١٩٩٣ فاق عدد السكان اليهود عدد السكان الفلسطينيين حتى فى القدس الشرقية[١٢]، وفى الوقت نفسه كان الفلسطينيون من سكان القدس عاجزين عن تحسين أوضاعهم سياسيًا بسبب ترددهم فى الإقرار بشرعية الحكم الإسرائيلى. قلة من الفلسطينيين قبلوا المواطنة الإسرائيلية، معتبرين ذلك اعترافًا بتعنت إسرائيل والتخلى عن حقوقهم فى قيام دولة فلسطينية فى المستقبل، وبالمثل فقد حصل قلة على فرصة للتصويت فى انتخابات بلدية القدس رافضين الرضوخ للسيادة الإسرائيلية المطلقة، وهكذا أصبح السكان الفلسطينيون فى وضع ضعيف، وأصبح الإسرائيليون يستطيعون، على المستويين القومى والمحلى، أن يواصلوا العمل لتحقيق المصالح اليهودية حصريًا ودون أى خوف من عقاب[١٣]. وبالرغم من أن مجرد وجود فلسطينيى القدس يتعارض مع فلسفة إسرائيل الهادية وأهداف تأسيسها، فإن القدس الكبرى التى بنيت حول المناطق السكنية الأصلية فى القدس الشرقية، قد نجحت فى احتوائهم، وكبحت إمكاناتهم السياسية، وبعد أن أحكمت إسرائيل سيطرتها على الفلسطينيين، شرعت فى تنفيذ سياساتها الحصرية فى عاصمتها الجديدة «الموحدة».

تخطيط المدينة

احتلال إسرائيل للضفة الغربية فى ١٩٦٧ أكد خضوع الأراضى الفلسطينية للقانون العسكرى، ولكن الأهم من ذلك كان قيامها بضم القدس فى العام نفسه الذى منح فيه الاحتلال سلطة التخطيط للدولة اليهودية. طبقًا للقانون الدولى لم تكن إسرائيل تستطيع أن تعبث بالمجتمعات الفلسطينية فى الأراضى المحتلة أو أن تحاول نقل سكان إسرائيليين إليها، ولكن إذا استطاعت أن تترك انطباعًا بأن أجزاءً من الضفة الغربية موجودة داخل إسرائيل، فإن مجال «خلق الحقائق» يمكن أن يتسع كثيرًا[١٤]، وفى قدس «موحدة»، يمكن أن يضطلع حكم محلى بمسئولية التخطيط وتقسيم المساحات إلى مناطق تحت سلطته القانونية، بما يتيح فرصًا جيدة للملتزمين بهندسة السيادة اليهودية على الأراضى العربية السابقة.

على مدى ثلاثين عامًا، استخدمت بلدية القدس سلطاتها الواسعة لتخطيط أحياء جديدة لليهود ولمنع اتساع المناطق الفلسطينية. وبرفض الفلسطينيين للتصويت فى

انتخابات ممثلى البلدية كانت العملية تتم بنجاح كبير وقليل من المعارضة[١٥]. تبدأ العملية بافتراض أن حكومة المدينة ينبغى أن تشرف على كل أوجه تنميتها، وبزعم أن التنمية المخططة جيداً يمكن أن تفى باحتياجات المدينة، أصرت البلدية على عدم القيام بأى عمليات بناء دون تصريح من «مشروع تخطيط المدينة»: **Town Planning Scheme** **(TPS)** الذى يحاول الموازنة بين الأولويات السكنية والتجارية (وبخاصة النقل) والمحافظة على البيئة، وأنه لن يُسمح بتطوير وتنمية القدس دون تنسيق، وإنما لابد من أن تفيد من التخطيط الهندسى الواعى الذى تقوم به الدولة للصالح العام[١٦].

ظاهرياً، قد يبدو إجراء التخطيط هذا معقولاً، ومع الأخذ بالاعتبار طبيعة مدينة القدس قد يكون التناول المنهجى لتوسعها ضرورياً للسيطرة على عمليات تطويرها، إلا أن هذا الترتيب يضع فى يد المسئولين عن تخطيط المدينة سلطات كبيرة، ويجعل السكان المحليين يشكون فى عدم تدخل المصالح الشخصية، وبالنسبة للقدس كانت هناك توجيهات لتوسيع المناطق اليهودية وتقليص المناطق الفلسطينية، وكان تنفيذ ذلك ممكنًا بموجب ما لديهم من سلطات، وحيث إن خطط المدينة كانت تطبق على الأرض بصرامة، كان من السهل أن يفقد الفلسطينيون حقهم فى البناء على أراضيهم، وربما يفقدونها بسبب إنشاء طريق أو أى «مشروع عام»[١٧].

بداية، ليس مسموحًا بأى أعمال بناء فى القدس دون تصريح، والتصريح لا يمكن أن يصدر إلا مقترنًا بإذن مشروع تخطيط المدينة "**TPS**"، ولكى يقوم أى فلسطينى بالبناء عى أرضه عليه أن يتقدم بطلب فردى، ويبذل جهداً كبيراً مع البلدية، لابد من أن يذهب إلى مسئولى التخطيط لاستخراج "**TPS**"، ويكون ذلك عادة على نفقة المدينة ونفقة الملاك، يتناول المخططون خريطة حى عربى ويقسمونها إلى مناطق؛ أى أنهم يقررون أغراض الاستخدام، ثم يحددون مناطق الإسكان والتجارة ومتطلبات المنشآت الخدمية والطرق والمساحات الخضراء التى تحافظ على جمال مناطق معينة، وبعد أن توافق كل أقسام البلدية المعنية على الـ"**TPS**" يمكن إصدار الإذن بالبناء حسب استخدام الأرض فى الغرض المحدد لذلك، ولا يوجد أسلوب محدد لتقديم الطلبات، كما أنه ليس من السهل الحصول على تعويض[١٨].

وإذا كنا نرى فى هذا النهج أسسًا لنظام تخطيط مسئول، فإننا نرى فيه كذلك إمكانية كبيرة للتمييز وتقسيم المناطق لصالح فئة بعينها، وهذا ما حدث فى القدس. وبفضل جهود بعض العاملين السابقين فى البلدية لكشف عنصرية أساليب التخطيط، يمكن أن نتتبع عمليات التمييز المنظمة للحصول على التصاريح وأذون البناء. صحيح أنه يتم التخطيط للأحياء اليهودية والفلسطينية بهذا الأسلوب نفسه، وهذا هو وجه الشبه الوحيد؛ فالأحياء اليهودية التى نمت بسرعة فى الثلاثين عاماً الأخيرة هى تلك الموجودة فى المنطقة الشرقية المحتلة من المدينة، والتى بنيت على أراض مصادرة، ولأن إسرائيل تدعى الآن أن هذه المناطق من حقها، قامت بلدية القدس بدفع تكلفة مشروعات التخطيط بالكامل، وعن طريق تصريح خاص يتم بناء مساكن لليهود ولا تقوم البلدية بالتخطيط «لمناطق مختلطة»، ولذلك يصبح التصريح الخاص بالبناء فى منطقة يهودية معينة ضماناً للنمو اليهودى. المخططون يركزون على بناء مناطق سكنية باختصار المساحات المخصصة لأغراض تجارية أو أنشطة صناعية، وقد تترك بعض المساحات الخضراء لتجميل مناطق الشقق السكنية، وإن كان الحفاظ على البيئة ليس أولوية بالنسبة لمن يقومون بالتخطيط، كما يتم تشجيع عمليات البناء بغرض الإسكان أفقيًا ورأسيًا مع مبان متعددة الطوابق لضمان وجود كثافة يهودية فى مساحة محدودة. يحدث كل ذلك دون أى مجهود من المقيم النهائى الذى يظهر فى المرحلة الأخيرة، ويدفع قيمة الإيجار أو ثمن الشقة السكنية، كما تبذل البلدية كل الجهد لتجعل الحصول على مسكن فى ضاحية يهودية عملية سهلة ومريحة بقدر الإمكان، وهو اعتبار يمكن أن يفسر توسع المناطق اليهودية فى القدس بعد ١٩٦٧[١٩].

وبالرغم من أن المسئولين عن التخطيط يتناولون المناطق الفلسطينية بالدرجة نفسها من الاهتمام والتفاصيل، فإن هدفهم هنا هو العكس تمامًا: إسكان أقل عدد ممكن من الفلسطينيين، مستخدمين خريطة تفصيلية لملكية الأراضى فى منطقة ما، يشرعون فى تقليل نمو المجتمع الفلسطينى إلى أدنى مستوى من خلال عمليات تقسيم عدوانية ومدمرة؛ فنسبة المبانى السكنية فى التصريح "TPS" أقل منها فى المناطق اليهودية، ثم إن القيود المصاحبة على النمو الرأسى تمنع الفلسطينيين من إقامة مبانٍ متعددة الطوابق مثل تلك التى تمتلئ بها الأحياء اليهودية[٢٠].

وبدلاً من الموافقة على المزيد من البناء بغرض الإسكان يوافق مسئولو التخطيط بسرعة على الطرق أو المبانى الإدارية، وغالبًا ما يختلقون مساحات خضراء غير منطقية أو مؤقتة، ويدافعون عن هذا التوجه بالإشارة إلى مقترحات بناء طرق أو مدارس جديدة بزعم أنهم يخططون لصالح المجتمع ككل وليس لحساب الأفراد بالرغم من أن هذه الطرق أو المبانى الإدارية قد تكون غير ضرورية أو غير مفيدة، وقد يقوم المخططون بتخصيص أراضٍ أكثر لطرق أو مدارس، وهم يعلمون تمامًا أنها ستظل معطلة، والبلدية لا تتحرك، ورغم أن الأرض تظل خالية لا يمكن تغيير الغرض من تصريح البناء، وأى إنشاءات «غير قانونية» حتى على الأرض المملوكة «بشكل قانونى» يتم إزالتها(٢١).

وبينما يكون النص فى التصريح على إقامة طريق بمثابة عقبة، عندما لا ينفذ ذلك حتى بعد تطبيق الخطة بسنوات، فإن تحديد مناطق خضراء فى الأحياء يضع نهاية لنمو المناطق الفلسطينية دون أى التزام من جانب البلدية، وعليه ليس من الغريب أن يكون هذا الأسلوب هو الأكثر شيوعًا فى تخطيط المناطق الفلسطينية، وبالرغم من أن الفكرة من وراء المناطق الخضراء هى حماية مناطق الجمال الطبيعى والحفاظ على طبيعة المنطقة، فإنها تستخدم لتطويق وتحجيم المناطق السكنية وحرمان الملاك الفلسطينيين من البناء على أراضيهم، وأحيانًا يكون الخلل فى هذا المعيار واضحًا، وفى أحيان أخرى تتضح نية المخططين فى وقت لاحق؛ فعلى سبيل المثال لم يكن مسموحا للملاك الفلسطينيين بالبناء فوق جبل أبو غنيم لعدة عقود بسبب المنطقة الخضراء التى تمثلها الغابات، ومع ذلك قامت البلدوزرات فيما بعد بإزالة هذه المنطقة الخضراء بموجب الحصول على تصريح بإقامة مستوطنة «حارحوما» على التل نفسه، لخدمة مشروعات الإسكان والتجارة اليهودية. والخلاصة الوحيدة هى أن تقسيم المناطق فى القدس عملية سياسية بالدرجة الأولى، ولا تتم لخدمة كل المقيمين، وإنما لمصلحة اليهود قبل الفلسطينيين(٢٢).

• خطط المدينة بالنسبة للأحياء الفلسطينية يُراعى فيها خدمة مصالح المجتمع الإسرائيلى، كما أنها تُسهم فى تحقيق أهداف الحصرية اليهودية حتى قبل الموافقة عليها وإعلانها؛ فكما رأينا، لا يستطيع الملاك الفلسطينيون أن يقوموا بالبناء على

أراضيهم إلا بعد الحصول على تصريح، كما أن البلدية تعمل بشتى الأساليب البيروقراطية على تأخير صدور التصاريح للمناطق الفلسطينية؛ فالأحياء اليهودية عادة لا تنتظر أكثر من ثلاث سنوات، حتى بالنسبة للأحياء الجديدة تماماً، والتى تبدأ من الصفر، بينما تنتظر الأحياء الفلسطينية خمس سنوات على الأقل وبعضها بقى لمدة عشر سنوات وخمس عشرة سنة للحصول على التصريح، وهو ما يؤخر عملية النمو الفلسطينى أكثر مما هى عليه، ويحرم الملاك الفلسطينيين من الإفادة من أراضيهم. وحيث إن المالك الفلسطينى الذى يدفع تكلفة الحصول على التصريح لا يضمن ذلك حتى بعد مرور كل سنوات الانتظار، نجد الكثيرين منهم لا يسلكون الطريق القانونية ويقومون بالبناء دون تصريح، ولا تجد إسرائيل صعوبة فى هدم هذه المبانى مدعية - طبعاً - أن الحق مع البلدوزرات[٢٣].

وعندما يبرر المتحدثون الرسميون عمليات هدم المنازل، يشيرون دائماً إلى الشروط القانونية وإلى المساواة التى تُراعى بين الأحياء اليهودية والفلسطينية فى المدينة، فى محاولة للتمويه على التمييز بين الجانبين، المرتبط بالقوانين والأساليب التى تحكم عملية البناء فى القدس. فى كل مرحلة من المراحل تواجه الفلسطينيين المصاعب وتلحق بهم الأضرار، ويضطر كثيرون منهم إلى البناء بشكل غير قانونى؛ لأن القنوات القانونية مسدودة أمامهم، وعلى عكس المزاعم الإسرائيلية، لا يمكن فرض قانون عنصرى بالتساوى، ما دامت اللامساواة هى المبدأ الذى يحكمه[٢٤].

نوع الحياة

كان لهذه القيود المفروضة على الفلسطينيين بالنسبة للبناء فى القدس أثرها الكبير على حياتهم؛ فقد اضطر كثير من الأسر على مغادرة المدينة بسبب النقص الشديد فى المساكن، والذى يقدره أحد العاملين السابقين فى التخطيط فى البلدية بحوالى ٢٠٠٠٠وحدة سكنية (تستوعب من ٨٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠نسمة تقريباً)[٢٥]، أما الأسر التى بقيت فهى مضطرة أيضاً للعيش فى أماكن شديدة التكدس. وبينما تعيش الأسر اليهودية فى القدس بنسبة ١,١ شخص فى الغرفة، نجد النسبة لدى الفلسطينيين ٢,٢[٢٦]، وتصل الكثافة إلى أكثر من ذلك فى الأحياء التى لم تصدر لها تصاريح بالبناء؛ حيث يزداد نقص المساكن حدة، وهكذا يتم توجيه الزيادة السكانية

بين الفلسطينية لتكون خارج القدس؛ حيث تضطر الأسر إلى ترك مساكنها بدلاً من توسيعها، وهكذا استطاعت إسرائيل أن تُثَبِّتَ عدد السكان الفلسطينيين فى القدس عند نسبة ٢٥٪ تقريباً بالرغم من الميزة الديموغرافية لهم[٢٧].

البنية الأساسية والخدمات المحيطة بمساكن الفلسطينيين فى القدس من الصعب أن تشجعهم على البقاء فى المدينة. عندما قننت إسرائيل ضم القدس فى ١٩٦٧ أصبحت مسئولة عن الشئون البلدية، إلا أنها لم تحاول تنمية المناطق اليهودية والفلسطينية بدرجة متساوية، وهذا أمر واضح ويمكن الاطلاع عليه بسهولة فى الصحافة الإسرائيلية نفسها؛ ففى لقاء مع جريدة «معاريف– Ma'ariv» سنة ١٩٩٠، تحدث «تيدى كوليك – Teddy Kollek»، عمدة المدينة لمدة ٢٥سنة بعد «توحيدها» فى ١٩٦٧، والمعروف فى الدوائر الإسرائيلية وفى الخارج بسياساته الليبرالية تجاه الفلسطينيين، تحدث عن أعماله ووضعها فى الإطار الصحيح عندما قال:

> لقد صنعت شيئًا من أجل القدس اليهودية فى الخمسة وعشرين سنة الماضية، أما بالنسبة للقدس الشرقية فلم أصنع شيئًا. ماذا صنعت؟ لا شيء! أرصفة مشاة؟ لا شيء. مؤسسات ثقافية؟ ولا مؤسسة. نعم، قمنا بتركيب منظومة الصرف الصحى وتحسين إمدادات المياه، ولكن هل تعرفون لماذا؟ هل تعتقدون أن ذلك كان من أجلهم؟ أو لصالحهم؟ لقدكانت هناك بعض حالات كوليرا، وكان اليهود يخشون الإصابة بالعدوى، ولذا كانت مشروعات الصرف الصحى والمياه فى مواجهة الكوليرا»[٢٨].

وبسبب التقارب المكانى بين اليهود والفلسطينيين، كان من الضرورى أن تقوم البلدية ببعض أعمال الصيانة الحيوية فى الجانب الشرقى، ولكن الهدف دائمًا كان لمنع كارثة صحية أو غيرها قد تكون خطراً على اليهود، وبالرغم من أن البلدية لم تترك الحياة الفلسطينية تنهار تماما، فإنها كانت حريصة دائمًا على استمرار معدل التدهور.

يعنى هذا، من الناحية العملية، أن ظروف المعيشة فى المناطق الفلسطينية لا يمكن مقارنتها بمثلها فى الجانب الغربى من المدينة؛ فالطرق فى حالة سيئة هذا إذا كانت ممهدة أصلاً، وإضاءة الشوارع غير كافية وعمليات المياه والصرف الصحى فى حاجة إلى استثمار سريع وكبير رغم كل ما يقوله «كوليك»[٢٩]. الإنفاق على الخدمات

التعليمية ضعيف والنتيجة تكدس فى الصفوف وتعليم غير كفء ونسبة تسرب عالية بين التلاميذ، وبالرغم من أن الفلسطينيين يدفعون ضرائب للبلدية مقابل هذه الخدمات، فإن ما يحصلون عليه هو الفتات. ويقدر مركز الإعلام البديل، ومقره القدس، ما دفعه الفلسطينيون للبلدية فى سنة ١٩٩٤ بما يعادل حوالى ٢٠٪ من تكلفة هذه الخدمات (عن طريق الضرائب طبعًا)، ولم يحصلوا سوى على ٥٪ منها[٣٠]، وكما توضح العبارة المقتبسة من حديث «كوليك»، فإن ذلك هو النتيجة المنطقية لأيديولوچيا الحصرية[٣١].

فى ٣ مارس ١٩٩٧ أعلنت بلدية القدس، وسط مظاهر احتفالية، عن ضخ ٣٩مليون دولار إضافية فى القدس الشرقية (العربية) خلال عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨ لتلبية بعض الاحتياجات السابقة، ولكن يبدو أن مبلغًا ضئيلاً كهذا لا يمكن أن يفى باحتياجات المجتمع الفلسطينى المتراكمة، والتى ألحقت به ضررًا بشكل منتظم على مدى ثلاثين عامًا[٣٢]، وقد تم الإعلان عن هذه الخطة لصرف الانتباه عن تخريب إسرائيل للمنطقة الخضراء فوق تل «أبو غنيم» موقع مستوطنة «حارحوما» التى كان «نيتانياهو» على وشك المصادقة عليها، كما ذكر المتحدث الرسمى باسمه أن هناك نية لبناء مساكن فلسطينية فى أماكن أخرى من القدس الشرقية، والمقارنة بين هذه المشروعات كلها تكشف عن زيف أى زعم بالمساواة فى المعاملة؛ فالملاك الفلسطينيون فى «أبو غنيم» يفقدون أراضيهم دون أى تعويضات، بينما يقوم اليهود ببناء حى مقصور عليهم بدعم وتمويل من الدولة، وما على سكان «حارحوما» سوى الانتقال للسكنى فى العمارات العالية التى تم بناؤها لهم، فى مقابل ذلك نجد أن «ثلاثة آلاف وحدة سكنية» التى أعلن عنها فى البيان الصحفى للبلدية لم تلزم إسرائيل سوى بإصدار ثلاثة آلاف تصريح بناء للبيع للفلسطينيين (ثمن التصريح يصل إلى آلاف الدولارات)، الذين سيقومون بالبناء على نفقتهم دون أية مساعدة من الدولة. ومن شروط منح التصاريح أن تقوم إسرائيل بتطبيق كل الشروط الخاصة بذلك، وتشق طرقًا جديدة عبر الأراضى الفلسطينية، تحد من النمو الفلسطينى، وتقلل ملكية بعض الملاك الفلسطينيين إلى حد كبير، ولو افترضنا أن إسرائيل ستفى بهذا الوعد – وهو بيع ثلاثة آلاف تصريح بناء؛ فهناك احتمال كبير ألا يتبقى لدى الملاك الفلسطينيين أى قدرة مالية على البناء فى أى مناطق أخرى بعد أن يكونوا قد دفعوا تكلفة إنشاء الطرق ورسوم التخطيط، وهكذا لم يحدث أى تحسن فى مستوى معيشة المجتمع الفلسطينى بالرغم

من وعود التصريحات الصحفية، التى تطلقها بلدية القدس أو الحكومة الوطنية عن قيامها ببناء المزيد من المساكن أو إنشاءات البنية التحتية[٣٣]، بالإضافة إلى أنه يمكن أن نتوقع المزيد من السياسات المجحفة، وخاصة بعد انتخاب اليمينى «إيهود أولمرت- Ehud Olmert» عمدة جديداً للمدينة؛ فهو الذى كان وراء خطط افتتاح النفق فى المدينة القديمة مما أدى إلى أحداث العنف في سبتمبر ١٩٩٦، وهو الذى دافع عن تنفيذ مشروع مستوطنة «حارحوما» فى أوائل ١٩٩٧، وبالرغم من أنه طلب تقارير عن حالة البنية التحتية الفلسطينية بعد تولى منصبه، فلا يبدو أن خططه سيكون لها أثر كبير فى تحسين الأوضاع[٣٤]، وفى الوقت نفسه ظهر مدى حسن نواياه فى يوليو ١٩٩٧، بتشجيعه بناء حى يهودى جديد فى المنطقة الفلسطينية فى «رأس العمود»، وكانت خطة استفزازية لدرجة أن «نيتانياهو» نفسه عارضها، ولا يبدو أن الأحوال المادية للفلسطينيين فى القدس الشرقية يمكن أن تتحسن تحت إدارة «أولمرت»[٣٥].

التصاريح و«الترحيل الهادئ»

بالرغم من أن إسرائيل كانت تجد دائما وسائل غير مباشرة كثيرة للسيطرة على الفلسطينيين المقيمين فى القدس، فإنها استخدمت لذلك أيضًا أكثر الوسائل مباشرة وهى نظام التصاريح. وفى خضم الحديث عن قدس «موحدة» و«غير مقسمة» فى ١٩٦٧، لم يكن هناك سوى القليل من الكلام عن العلاقة الجديدة بين القدس والضفة الغربية. قبل ١٩٦٧ كان الإسرائيليون يتنقلون بكل حرية بين تل أبيب والضفة الغربية مثلاً، ولكنهم لم يكونوا يستطيعون العبور إلى الجانب الشرقى، وبالمثل كان بإمكان الفلسطينيين أن ينتقلوا من أريحا ورام الله إلى شرق المدينة، بينما لا يستطيعون دخول الجانب الغربى، ولكن انتصار ١٩٦٧ لم يقض على هذا القيد، ولم يسمح للشعبين أن يختلطا بحرية، بل خلق بالأحرى ظروفًا لا يستطيع معها الفلسطينيون زيارة الشرق ولا الغرب إلا إذا كانوا من المقيمين بالمدينة. قيام إسرائيل بضم المدينة دفع بحدودها فى اتجاه الضفة الغربية، وقسم الأراضى الفلسطينية، وصنع حدوداً جديدة لا يمكن للفلسطينيين أن يعبروها بسهولة، وكانت القيود المفروضة على دخول الفلسطينيين إلى المدينة «غير المقسمة» ملمحًا عامًا منذ ١٩٦٧ مع حظر تام على الدخول إلا لحاملى التصاريح الخاصة المعمول بها منذ مارس ١٩٩٣ إلى اليوم.

أما بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون داخل القدس، فقد وافقت إسرائيل فى ١٩٦٧ بصفة عامة على بقائهم فى منازلهم، ولكن عرض المواطنة الإسرائيلية، والذى كان يهدف إلى طمس المطالبة السياسية الفلسطينية بالمدينة، فلم يتم المضى فيه على نطاق واسع، وهكذا أصبح الفلسطينيون فى القدس يعيشون مثل غرباء مقيمين فى الدولة الإسرائيلية، ووضعهم يشبه وضع أقرانهم فى الضفة الغربية وقطاع غزة، بشر من الدرجة الثالثة أو الرابعة، وإذا كانت إسرائيل تأمل فى أن تؤدى الظروف المتردية والتمييز المنظم إلى إفراغ القدس من سكانها الفلسطينيين على نحو سريع، فإنها لم تحقق مبتغاها إلى الآن[٣٦].

إلا أن نظام التصاريح يهيئ بعض الفرصة لمحاولات إسرائيلية لكى تقوم «بتطهير» المدينة التى ترغب فى أن تكون عاصمة لها، وفى سنة ١٩٦٧ أجرى إحصاء رسمى سريع للمقيمين بغرض إرساء حقوق المواطنة فى القدس، ومنذ تلك اللحظة والفلسطينيون يصارعون تعريفات إسرائيل لمؤهلات الإقامة، بحثًا عن بطاقة هوية، وبخاصة بطاقة هوية لمدينة القدس، أما الذين كانوا خارج المدينة فى ١٩٦٧ ويستطيعون إثبات صلتهم الطويلة بالقدس فقد حاولوا أيضًا، ودون جدوى تقريبًا، وصارعوا ضد تصنيفهم كمقيمين فى الضفة الغربية أو قطاع غزة وليس من أهالى القدس، ومع قيام إسرائيل بإحكام الأمن حول المدينة «غير المقسمة» وعزلها التام عن الضفة الغربية، أصبح السعى للحصول على بطاقة هوية للقدس أمرًا ميؤسًا منه. رجال الأعمال لا يستطيعون العمل فى القدس دون بطاقة هوية المدينة؛ لأنهم قد يجدون أنفسهم فجأة منقطعين عن مجالهم ومكاتبهم فى حالات الإغلاق، وهم دائمًا تحت رحمة نظام التصاريح إذا كانوا يعيشون على أطراف المدينة، الأسر التى تعتمد على بعضها البعض لا يضمنون أن يتيسر لهم الوصول من الضفة الغربية إلى القدس، فإما أن يعيشوا معًا فى القدس أو أن ينتقلوا إلى الضفة الغربية عندما تضطرهم مشكلات التصريح ونقص المساكن لذلك، كل هذه الأعمال التى تقوم بها إسرائيل جعلت المدينة تبدو مقسمة أكثر منها موحدة، بالنسبة لهؤلاء الناس الذين هم سكان القدس الأصليون[٣٧].

وعلى افتراض أن سياسات إسرائيل تجاه القدس والضفة الغربية جعلت مواطنة القدس أمرًا مرغوبًا أو مطلبًا ضروريًا، فقد تأخر ظهور النزوح الفلسطينى الذى تتمناه

إسرائيل، الأمر الذى جعلها تعيد التفكير فى إستراتيجيتها بالنسبة لحقوق الإقامة فى القدس، وتتبنى نهجًا أقل تسامحًا مع فلسطينيى القدس؛ فبعد عشرين عامًا كانت تصدر فيها بطاقات هوية القدس بشكل روتينى لأعضاء الأسر التى كانت مقيمة فى ١٩٦٧، قامت إسرائيل بتغيير سياسة التصاريح تمامًا فى أواخر الثمانينيات، مع الإصرار على أن البقاء لفترة طويلة خارج المدينة يؤدى إلى فقدان بطاقة هوية القدس. كان الهدف من هذا الحكم أو القانون أن يغلق تمامًا إمكانية زيادة عدد السكان غير اليهود، وفى الوقت نفسه يشجع الفلسطينيين من أبناء القدس على الخروج من المدينة بشكل نهائى. وحيث إن المواطنة الإسرائيلية لم تكن مرغوبة، كانت الحكومات المتوالية على مدى العقود الأخيرة تحاول أن تحكم الشبكة على من تسميهم «الغرباء المقيمين» الذى يعيشون فى القدس، والذين يرفضون بشكل رسمى تعريف أنفسهم باعتبارهم من مواطنى دولة إسرائيل.

وهكذا، تتبع إسرائيل منذ سنة ١٩٩٦ سياسة لإبطال وإلغاء التصاريح، الأمر الذى أسمته جماعات حقوق الإنسان الإسرائيلية بـ«الترحيل الهادئ»، مستغلة حالة أبناء القدس الذين تركوا المدينة بشكل مؤقت للعمل فى الخارج أو فى الضفة الغربية، بدأت إسرائيل تراجع مفهومها الخاص بمواطنة القدس «الدائمة» بالإصرار على أن يقيم كل حاملى التصاريح بالمدينة، وتتم عمليات الطرد من خلال قنوات شبه قانونية مثل طلب بعض الأسر جمع شملهم فى موقع واحد؛ ففلسطينيو القدس الذين كانوا يعيشون خارج المدينة مع زوجاتهم، فوجئوا بسحب تصاريح زوجاتهم وبإلغاء هويات القدس الخاصة بهم أيضًا، أما الذين اضطرتهم ظروف نقص السكن ومشكلات التصاريح للخروج من المدينة ويقدر عددهم بـ٦٠٠٠٠ فلسطينى من أبناء القدس، فكان من الصعب أن يعودوا حيث اعتبرت إسرائيل غيابهم الاضطرارى تخليًا طوعيًا عن روابطهم بالمدينة(٣٨).

هذه السياسة تمثل محاولة مقصودة من جانب حكومتى «بيريز» و«نيتانياهو» لإحكام قبضة إسرائيل على القدس عشية محادثات الوضع الدائم؛ حيث تستطيع إسرائيل أن تبطل أية فكرة عن عاصمة مشتركة على أساس أن عدد المواطنين الفلسطينيين قليل جدا فى المدينة، وفى مقابلة مع «إيلى سويسا- Eli Suissa» وزير

داخلية إسرائيل، فى مايو ١٩٩٧، تأكد أن رفض التصاريح كان بهدف «منع ذلك الفيضان الفلسطينى فى القدس» و«تحقيق زيادة فى عدد السكان الإسرائيليين»، ومشيراً إلى الإجراءات التمييزية الكثيرة التى فى متناول بلدية القدس، كان «سويسا» يحذر بأن الحكومة الإسرائيلية: «سنقاتل بكل قوتنا فى الحرب على القدس عن طريق هذا القانون، أو عن طريق قانون التخطيط والبناء، أو عن طريق أى قانون آخر، ولا تهم الوسيلة التى أستخدمها أو يستخدمها غيرى من الوزراء»(٣٩). وهكذا يواجه فلسطينيو القدس احتمال الطرد السريع والفورى من المدينة، وهو المصير نفسه الذى واجهه ألف مقيم فى العام الأول لتطبيق هذه السياسة. ومثلما هو الحال بالنسبة لقوانين التخطيط، سيكون تأثر السكان الفلسطينيين بشكل أكثر هدوءاً عما إذا قررت إسرائيل تقديم حافلات مجانية لرحلة وحيدة الاتجاه إلى خارج المدينة، وإن كانت نتائج الأسلوبين واحدة. وإذا تواصلت السياسات الإسرائيلية الحالية، سيؤدى «الترحيل الهادئ» إلى تطهير القدس نهائيًا من ألوف أخرى من الفلسطينيين، ويقوى المزاعم اليهودية ومطالبتها بالمدينة كلها.

من المستوطنات إلى الضواحى

بالرغم من أن المستوطنات أنشئت فى أرجاء الضفة الغربية بعد انتصار ٦٧ مباشرة، فقد كان واضحًا منذ المراحل الأولى أن القدس الشرقية المحتلة سيكون لها وضع خاص وأولوية خاصة فى خطط التوسع اليهودى. وعند اتخاذ القرار بشأن حدود القدس الجديدة الموسعة «الموحدة» فى ١٩٦٧، كانت الحكومة الإسرائيلية حريصة على أن تضمنها مناطق من الأراضى الخالية يمكن أن تصبح مستوطنات يهودية فى المستقبل، وقد كانت سياسة الحكومات المتعاقبة على مدى الثلاثين عامًا الأخيرة تحاول أن تكون على مستوى رؤية ١٩٦٧ للقدس بأن تملأ المساحات الخالية (أى المملوكة للفلسطينيين) داخل الحدود الجديدة للقدس بأحياء يهودية حصرية، وعلى اعتبار أن المنطقة التى تم ضمها من الضفة الغربية كانت ثلاثة أضعاف الجزء الأردنى من القدس الشرقية، كانت رؤية ١٩٦٧ قد قدمت فرصًا عديدة لوزارات الإسكان والبنية التحتية فى العقود الحديثة، والآن فقط بدأت تتحقق الخطة من أجل وجود قدس يهودية بالكامل سواء فى الجانب الشرقى أو الغربى(٤٠).

وعلى خلاف الكثير من مستوطنات الضفة الغربية التى كان اختلافها وعزلتها عن المدن المحيطة تجعلها تبدو غريبة، كانت المستوطنات اليهودية فى القدس على طراز تم تنفيذه بعناية لكى تبدو كأنها امتداد طبيعى لمدينة يهودية موجودة بالفعل. المناطق اليهودية الجديدة لها وضع المستوطنات البعيدة نفسه المنتشرة فى غزة أو وادى الأردن فى نظر القانون الدولى، علاوة على مراعاة أن تبدو - من ناحية منظرها - متسقة مع مبانى القدس الغربية بحيث يصعب تمييزها أو فصلها عن المناطق اليهودية الأخرى[٤١]، وقد اختفى الخط الأخضر الذى كان يفصل بين الأراضى الفلسطينية واليهودية قبل ١٩٦٧ تحت الطرق والمساكن اليهودية الجديدة، كما تحاول إسرائيل مستقتلة أن تقدم المناطق اليهودية الجديدة فى «التل الفرنسى» و«چيلو» أو «نيف ياكوف» باعتبارها ضواحى أكثر منها مستوطنات، وقد نجحت فى تحقيق هذا الهدف إلى حد كبير. فكرة فصل هذه «الضواحى» عن بقية القدس، أو إخلائها لإفساح مكان للكيات فلسطينية جديدة، هذه الفكرة أصبح من الصعب جداً تخيلها، وعليه فقد خلقت إسرائيل «حقائق» مرة أخرى، تحدد الواقع السياسى وتقيد أى بدائل للوضع الحالى[٤٢].

دوافع إسرائيل لبرنامج الاستيطان فى القدس كثيرة ومتنوعة، رغم أن ما يوجهها كلها هو مبادئ الحصرية اليهودية والرغبة فى عزل الفلسطينيين. ومن الواضح جدا أن ضواحى القدس الشرقية تقوى من قبضة إسرائيل على المدينة وتدعم طلبها أو ادعائها السيادة المنفردة على المنطقة كلها، وهذا يعنى من الناحية الديموغرافية أن إسرائيل لابد من أن تحتفظ بنسبة عالية من عدد اليهود أكثر من الفلسطينيين فى المدينة، وكانت نسبة ٣:١ قد تحققت فى أوائل السبعينيات، وتم المحافظة عليها منذ ذلك، هذه الضواحى الاستيطانية الجديدة تجعل من السهل معادلة أية زيادة فى عدد السكان الفلسطينيين؛ حيث إنها لا توفر السكن لليهود فحسب، بل تمنع بناء مساكن للفلسطينيين على أراضٍ يملكها فلسطينيون. جغرافيا المدينة المتسعة أيضًا تخدم فكرة القدس اليهودية؛ فالفلسطينيون فى القدس الشرقية أصبحوا محاطين باحزمة من المستوطنات، من «قلنديا» فى الشمال إلى «حارحوما» و«چيلو» فى الجنوب، كما أن التجاور السابق بين الفلسطينيين فى المدينة والضفة الغربية قد انقطع، والذين كانوا يطالبون بعاصمة فلسطينية فى القدس، عليهم الآن أن يقبلوا بجزء عربى فى وسط

المدينة، هو نفسه محاصر بأحياء يهودية؛ فقد كانت إسرائيل حريصة على أن تمنع نمو القدس الشرقية الفلسطينية، وأن تُحْكِمَ عزلها، وأن تُقَوِّى من مطالبها هى، وتعزل عاصمتها المفضلة عن أى مؤثرات غير يهودية.

بالرغم من أن عزل القدس عن الضفة الغربية الفلسطينية قد خدم مصالح إسرائيلية حيوية، فإن العلاقة الحقيقية بين المدينة الممتدة وبقية الأراضى الفلسطينية أكثر تعقيداً مما قد تبدو للوهلة الأولى؛ فمثلما كان توسيع القدس فى الأصل فى ١٩٦٧ لكى تضم مواقع محتملة لإنشاء مستوطنات يهودية وإقصاء أى مناطق فلسطينية، فإن مستوطنات الضفة الغربية خارج الحدود التى تم ضمها، تشكل جزءاً من قدس أكبر يصبوا إليها سياسيو الليكود والعمل بمن فيهم الراحل «إسحاق رابين»، وحيث إن إسرائيل قد نجحت فى تقديم المدينة «غير المقسمة» باعتبارها ليست أرضاً محتلة، كان السياسيون يحلمون بتوسيع الحدود لكى تستوعب فى نطاقها المستوطنات اليهودية التى يتهددها خطر أى انسحاب إسرائيلى من الضفة الغربية، ولو نجحت إسرائيل فى ضم «معاليه أدوميم» – وهى أكبر مستوطنة فى الضفة الغربية – فإنها تضمن بذلك ألا يؤدى أى اتفاق نهائى إلى عملية تفكيك واسعة للمستوطنات، كما أن نموذج القدس قد يساعد إسرائيل على أن تحول بعض أكبر مستوطناتها فى الضفة الغربية إلى «ضواح»، مضيفة بذلك شرعية على أعمالها غير القانونية، لكى يصبح احتمال أو إمكانية قيام دولة فلسطينية أكثر بعداً.

هذه الإجراءات ستجلب المزيد من الكوارث للفلسطينيين؛ فلو صادرت إسرائيل المزيد من الأراضى فى القدس الشرقية سوف تزداد أزمة الإسكان حدة، وتصبح عصية على الحل، وسوف تتدهور أحوال فلسطينيى القدس أكثر مما هى وينقص عدد السكان العرب فى المدينة، وفى الوقت نفسه سيكون لاتساع القدس اليهودية عواقب وخيمة على الضفة الغربية: المصادرة والإسكان الإسرائيلى والبنية التحتية اليهودية ستقضى على الأراضى الزراعية القريبة من القدس، الإمكانيات السياحية للضفة الغربية (وخاصة فى بيت لحم) سوف تضيع، وذلك لصعوبة وصول السائحين الأجانب إلى القدس، وسيظل الهدف السياسى، وهو قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس حلماً، بعد أن يصبح «نصف» المدينة مدفوناً تحت طبقات من المستوطنات

اليهودية فى إسرائيل جديدة.. ممتدة.. الضفة الغربية أصبحت مقطعة الأوصال بالفعل على أثر التمدد اليهودى حول «معاليه أدوميم»، كما قامت إسرائيل ببناء طريق جانبى ضخم ملتف لانتقال الفلسطينيين من رام الله إلى بيت لحم يؤدى إلى طريق يبعد عدة أميال شرق القدس ويضاعف الرحلة عدة مرات، ولكنه يبعد غير اليهود عن المدينة الجديدة التى تم تهويدها، وعلى الفلسطينيين أن يتوقعوا المزيد من القيود والمنغصات المشابهة فى السنوات القادمة، ما دام قادة العاصمة اليهودية «غير المقسمة» يفعلون كل ما يستطيعون لإقصاء غير اليهود عن نطاقها.

التعاطف والرمزية

ليس من قبيل المصادفة أن تكون القدس موقع اثنتين من أكبر وأهم المناسبات الاحتفالية لإسرائيل فى السنوات الأخيرة؛ فعلى نحو اعتباطى تم إعلان سنة ١٩٩٦ مناسبة للاحتفال بالألفية الثالثة للقدس حيث يحتفل اليهود بتأسيس الملك داود للمدينة اليهودية، وضمنًا، للمصادقة التاريخية على سيادة يهودية جديدة على المدينة. لا يهم إن كان التاريخ ليس دقيقًا، أو أن اليهود كانوا غائبين عن القدس لما يزيد عن ثلثى المدة، المهم أن الاحتفالية ستساعد إسرائيل فى سعيها للمطالبة بالمدينة كلها، وتأتى بكل مستلزمات الاحتفال ومظاهره[٤٣]، وقد أشاد بعض المراقبين الأذكياء إلى عبثية الاحتفالية لدرجة أنهم حاولوا أن يذكروا المسئولين أن الحكومة الإسرائيلية كان قد سبق لها الاحتفال بألفية القدس الثالثة عام ١٩٥٤، إلا أن المهرجان استمر دون مبالاة[٤٤].

منتشية بنجاح احتفالات الألفية الثالثة، قررت بلدية القدس الاحتفال بذكرى أحدث، وأكثر التباسًا فى سنة ١٩٩٧: وهى «القدس ٣٠» - أو الاحتفال بالذكرى الثلاثين لحرب الأيام الستة وقيام إسرائيل «بإعادة توحيد» المدينة، الاهتمام الكبير بالحدث يعبر تمامًا عن تصديق إسرائيل لنفسها واهتمامها بالرأى العام الخارجى، وكان المرء يتوقع أن تمر ذكرى يونيو ١٩٦٧ فى صمت داخل إسرائيل؛ حيث إن المجتمع العالمى لم يعترف باستيلاء إسرائيل على أراض عربية وقيامها بضمها إليها، كما تكررت إدانتها فى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، أما منظمو احتفالية «القدس ٣٠» فوجدوا أن أفضل طريقة لمواجهة هذا الاستنكار العالمى هى

المضى فى الهجوم، وكانت الأعلام التى أغرقت شوارع المدينة فى صيف ١٩٩٧ تعلن عن زهو إسرائيل بإنجازاتها وعن نيتها فى التمسك بما حققته[٤٢].

الحدثان يعبران على نحو ما عن الأساليب التى تغلف بها إسرائيل احتلالها للقدس الشرقية، وثقتها فى أن الدفاع عن أعمالها والتباهى بها من شأنه أن يقلل الضغط العالمى عليها لكى تغير توجهها؛ فالقدس التى تريد إسرائيل أن تصدرها: قدس يديرها أوروبيون ديمقراطيون أذكياء، تألفهم وتفهمهم شعوب أوروبا وأمريكا الشمالية.

وكما يشهد السائحون الأوروبيون، القدس مفتوحة للجميع، ولم تعد التحصينات ولا خطوط المواجهة تقسم وسطها، وسوف يتولى الشعب اليهودى أمر الأماكن المقدسة بكل عناية مستندين فى ذلك إلى تراثهم الخاص وإلى سجايا الغرب فى التسامح والحس الثقافى التى تجعلها تحافظ - حتى - على تلك المناطق الخاصة بالعقائد الأخرى، وفى الوقت نفسه سيشعر المسيحيون بالرضا لعودة اليهود إلى القدس، ليس للإيمان المشترك بالنصوص الكتابية نفسها فحسب، وإنما بسبب الرؤيا النبوئية فى «العهد الجديد» التى تتوقع «عودة» يهودية قبل القدوم الثانى للمسيح، لدرجة أن الصهاينة المسيحيين فى الولايات المتحدة وفى غيرها كانوا يجمعون التبرعات للاستيطان اليهودى فى القدس، متأثرين بمشهد المجتمع اليهودى المتجدد، ومتطلعين إلى السماء انتظاراً للمرحلة الثانية من تحقق وعد الرب[٤٦].

لقد استطاعت إسرائيل - إلى حد ما - أن تقنع عدداً كبيراً من غير اليهود، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية بأن عاصمة إسرائيلية حصرية يمكن أن تكون مكاناً أفضل وأكثر أماناً من القدس المقسمة فى ١٩٦٧ أو عاصمة مشتركة فى المستقبل، وعلى مدى السنوات الماضية كانت إسرائيل تسعى للحصول على اعتراف الدول الأجنبية بالقدس، وليس تل أبيب، عاصمة لها، وبالرغم من ذلك ظلت سفارات الدول فى تل أبيب ويظل تمسك إسرائيل بقدس «موحدة» دون اعتراف[٤٧]، ولكن الولايات المتحدة على وشك الاعتراف بذلك، وهى خطوة لا شك أنها ستؤدى إلى تحول كبير فى موقف الدول الأخرى، ومنذ عدة سنوات تقوم لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية بتعبئة سياسيين لهذه المهمة التى حققت بعض النتائج فى الفترة الأخيرة، فهذا «بوب دول - Bob Dole» الذى كان شديد الانتقاد لسياسات إسرائيل الاستيطانية، يتحول إلى مؤيد لقضية القدس «الموحدة» فى حملة ١٩٩٦ للانتخابات

الرئاسية، ويهاجم «بيل كلينتون» لعدم قيامه بنقل السفارة من تل أبيب، وفى الوقت نفسه نجد مجلس النواب يوافق بالإجماع على إجراء لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس فى مايو ١٩٩٧، دون أن يعارض ذلك أى من النواب لمخالفته للقانون الدولى(٤٨).
ما ينساه كثيرون فى غمرة الاندفاع للثناء على إسرائيل، هو الثمن الإنسانى لما تقوم به من جهود لتهويد القدس؛ فالسائحون الذين يعجبون بالطابع العربى للمدينة والأماكن المقدسة التى تحظى باهتمام ورعاية، لا يلاحظون، بالرغم من ذلك، أن المسيحيين المقيمين فى المنطقة يتعرضون لمعاناة شديدة بسبب سياسات التفرقة والتمييز. المسيحيون الفلسطينيون يتعرضون للظلم والاضطهاد من البلدية نفسها التى ترحب بالحجاج الأجانب وتباهى بأمجاد مدينتها غير المقسمة، وبالنسبة للمسلمين كذلك نجد المدينة مفتوحة ومرحبة بزائريها أكثر منها بالنسبة لسكانها المسلمين. وراء كل نجاح يهودى، هناك فشل فلسطينى، وخطاب حكام القدس يكذبه يأس أهل المدينة الأصليين.

إذا نظرنا أبعد من الشعارات عن القدس «الموحدة» و«الأبدية»، نجد الانقسام والفرقة فى كل جانب؛ فالفلسطينيون على الأقل لهم بنية تحتيه منفصلة، يعاملون على نحو مختلف من اليهود عندما يحاولون البناء على أراضيهم، كما أنهم معزولون عن أهاليهم فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك ربما لا يكون غريباً أن تحاول إسرائيل أن تفصل الفلسطينيين عن القدس تماماً، وهو إجراء من شأنه أن يحسن فرصة إسرائيل كى تطابق خطابها مع واقع المدينة الفعلى، وطالما بقى الفلسطينيون هناك، سيكونون عرضة للتمييز والقسر والاضطهاد فى قدس مكرسة لوحدة يهودية كلية. درس «القدس ٣٠» لمن على استعداد لأن يقرأه، هو أن القدس الإسرائيلية تسعى لتوحيد نفسها مع الماضى وفيه، أكثر مما هى مع الحاضر، والإقامة الفلسطينية مفارقة تاريخية فى هذا المشروع السابق، ورغبة إسرائيل الشديدة لربط نفسها بقدس يهودية تماماً لن تقيدها أو تكبحها مطالب واحتياجات السكان غير اليهود الذين يعترضون طريقها.

هوامش الفصل الخامس

(١) انظر: الاتفاق المرحلى:

Interim Agreement Chapter 5, Article XXXI, paragraph 5, p.27.

(٢) انظر: Avishai, pp. 244 ff.

(٣) فى كتابه «الدولة اليهودية- The Jewish State» (ص٩٥) يقول «هرتزل- Herzl» إن «فلسطين أو الأرجنتين» يمكن أن تفى بطموحات اليهود القومية: «سوف نقبل ما يعطى لنا»، حتى عندما بدأ يفضل فلسطين كان يقول إن القدس ليست الهدف، كما يسجل فى مفكرته لقاء جمعه بالبابا فى روما فى يناير ١٩٠٤، ورداً على قلق البابا بسبب طموحات الصهيونية المتعلقة بالأراضى قال هرتزل: «نحن لا نطالب بالقدس، وإنما بفلسطين، بالجزء غير المقدس من البلاد».

"Excerpts from His Diaries", ed. Mordecai Newman (New York: Scopus Publishing Combany, 1941), p.120.

(٤) انظر: Leshem's, "Israel Alone".

«أدت الحرب إلى اكتشاف جديد للفضاء الجغرافى والقوة الچيوبوليتيكية... لن تكون القدس مدينة مقسمة مرة أخرى، والحقيقة أنها الآن ستكون عاصمة أكثر خلوداً بالنسبة لإسرائيل عما كان الأمر عند المطالبة بالنصف الغربى فقط»، ص١٧٢-١٧٣.

(٥) هذه الأرقام مأخوذة من إحصاء إسرائيلى تم فى سبتمبر ١٩٦٧ كما نشر فى "Dumper" (ص:٧٤)، العدد الإجمالى للفلسطينيين لا يشمل الآلاف الذين هربوا من المدينة بعد حرب يونيو.

(٦) يشير Dumper إلى كل من عمليات الترحيل المحدودة اعتباراً من سبتمبر ١٩٦٧ وبدايات تدفق اللاجئين الذين بلغ عددهم ١٥٠٠٠ : ٢٠٠٠٠ من الفلسطينيين (ص٧٤).

انظر كذلك:

Donald Neff, "Warriors for Jerusalem (New York: Linden Press/ Simon and Schuster, 1984), pp.289-90, 323-4.

كما يعتبر كتاب Nur Masalha بعنوان A Land without a people أفضل تقرير عن سياسة الإبعاد التى اتبعتها إسرائيل فى القدس الشرقية بعد حرب الأيام الستة، كما يشير

الكتاب إلى الخيارات التى تطرحها إسرائيل فى عملية الترحيل بدءاً من تقديم خدمة المواصلات المجانية إلى الأردن وانتهاء بعمليات الإجلاء بالقوة عن طريق الجيش (ص٦٦)، وفى ١٩٩١ اعترف «حاييم هرتسوج- Chaim Herzog» رجل الدولة المعروف والرئيس السابق لإسرائيل بأنه كان ينسق عمليات الترحيل من القدس الشرقية والضفة الغربية فى ١٩٦٧، وكانت الحافلات الموضوعة تحت تصرف «هرتسوج»، «تنتظر بالقرب من باب دمشق (فى القدس الشرقية) لنقل أى عربى يريد أن يرحل إلى الأردن بشرط أن يوقع كل من يريد الرحيل إقراراً بأنه يفعل ذلك بمحض رغبته». A Land without a People, p.85.

(٧) انظر ثناء «تيدى كوليك» على «ميرون بنفينستى» (مساعد العمدة فى ١٩٦٧) لجهوده من أجل المساواة بين الفلسطينيين واليهود بقدر الإمكان: الإجراءات السريعة التى اتخذها «ميرون» لتحقيق ظروف متساوية للعرب تم تصويرها من قبل النقاد - عمداً أو بالخطأ - على أنها «موالاة للعرب»، رغم أنها أذكى موالاة لإسرائيل ولليهود يمكن أن يقوم بها المرء».

(Teddy and Amos kollek, "For Jerusalem", New York: Random House, 1978, p.207).

(٨) اعترف «ميرون بنفينستى» فيما بعد: «عند تعيين حدود المدينة، كان يتم إقصاء الأحياء التى يسكنها عرب بضمان أن تكون هناك أغلبية يهودية» "Warriors for Jerusalem" p.317

وانظر كذلك:

Jan de Jong, ' "Israel's Gerater Jerusalem" engulfs the West Bank's core', in "A Jerusalem primer", a report of the Foundation for Middle East Peace (Washington, 1994)

(٩) فى البداية، بسط الكنيسيت القانون الإسرائيلى فى ١٩٦٧ على كل منطقة القدس «الكبرى»، ولكن القانون لم يكن بمثابة ضم رسمى، الضم جاء بعد ذلك فى سنة ١٩٨٠ عندما أصدر الكنيسيت تشريعاً يعترف بالقدس «الكبرى»، التى تضم المناطق التى تم الاستيلاء عليها من الأردن فى ١٩٦٧، عاصمة موحدة لدولة إسرائيل.

للمزيد من التفاصيل حول المعانى المختلفة «للضم» فى الجدال حول القدس، انظر:

Moshe Hirsch, Deborah Housen- Couriel and Ruth Lapidoth (eds), 'Whither Jerusalem?, Proposals and Positions concerning the Future of Jerusalem", (The Hague: Martinus Nijhoff, 1995), pp. 145-6.

وانظر:

Eliyahu Tal's, "Whose Jerusalem?", (Jerusalem, International Forum for a United Jerusalem, 1994), pp.114-15.

ويوحى العنوان المضلل للكتاب (قدس من؟) بأن مضمونه سوف يطرح سؤال ملكية القدس، ولكن الإجابة معروفة قطعًا بالنسبة لمؤلفه.

(١٠) هذه الكلمات مأخوذة من قرارات مجلس الأمن ٢٧١ (١٥ سبتمبر ١٩٦٩) و٤٤٦ (٢٢ مارس ١٩٧٩)، وانظر كذلك القرارات رقم٢٥٢ (مايو ١٩٦٨) و٤٦٥ (١ مارس ١٩٨٠)، وعلى نحو خاص القرار رقم ٤٦٨ (٢٠ أغسطس ١٩٨٠) الذى يدين بشكل رسمى إضفاء إسرائيل الصفة الرسمية على عملية الضم، بإصدار القانون الأساسى الذى يقر بأن القدس عاصمة لإسرائيل.

(١١) منذ ١٩٨١ كانت الجمعية العامة تصدر قرارات سنوية تؤكد قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ وتدين ضم القدس بشكل رسمى فى ١٩٨٠، انظر - مثالاً حديثًا على ذلك - قرار الجمعية العامة رقم ٢٧/٥١ فى ١١فبراير ١٩٩٧.

(١٢) تحدد مؤسسة سلام الشرق الأوسط ظهور الأغلبية اليهودية بعام ١٩٩٣ على الأكثر، وتسجل تعداد المدينة فى ذلك العام: ١٦٠٠٠٠ يهودى إسرائيلى و١٥٤٠٠٠ فلسطينى.
("A Jerusalem Primer")

(١٣) يقدر Dumper (ص٨٤)، عدد الفلسطينيين فى القدس الشرقية الذين قبلوا عرض المواطنة الإسرائيلية بأقل من ١٪ وعدد الفلسطينيين الذين أدلوا بأصواتهم فى انتخابات البلدية اليهودية بما لا يزيد عن ٢٠٪.

(١٤) انظر: "Warriors for Jerusalem", p.312

سياسة خلق الحقائق هذه كانت محل تقدير وثناء «موشى دايان» الذى كان يدافع عن الضم الفورى كأمر واقع. انظر: Kollek, p.200.

(١٥) اعتمدت فى تلخيص ممارسات تخطيط المدينة على دراسة Sarah Kaminker، مسئولة التخطيط السابقة فى البلدية، المنشورة فى:

Palestine - Israel Journal of Politics, Economics and Culture, Vol. II, No.2 (1995).

وكذلك على:

Dumper, "The Politics of Jerusalem since 1967; and B'Tselem report, "A policy of discrimination- Land expropriation, planning and building in East Jerusalem", (Jerusalem, January 1996).

انظر كذلك مقال Sara Kaminker بعنوان:

"For Arabs Only: Building restrictions in East Jerusalem", Journal of Palestine Studies, vol. XXVI, No4 (Summer 1997), pp.5-16.

(١٦) انظر: Dumper, p.97 «مفهوم القدس الكبرى باعتبارها عاصمة للدولة اليهودية يفرض أولويات فى التخطيط، ضارة بثلث السكان وهم العرب الفلسطينيون.

(١٧) انظر: Kaminker, p.60 وDumper, p.98 للمزيد عن «التخطيط الإستراتيجى».

(١٨) Kaminker, p.60 و "A policy of discrimination" pp.71-91

(١٩) انظر Dumper عن الإغراءات التى تقدم لمن يفكرون فى الاستيطان فى القدس الشرقية، وكذلك العامل الذى تعتمد عليه عملية التخطيط (pp. 109 ff) وعلى نحو خاص p.119.

(٢٠) على سبيل المثال، خطة المدينة بالنسبة لمنطقة رأس العمود فى القدس الشرقية (الموقع المختلف عليه لإقامة مستوطنة) تشتمل على إقامة مساكن لليهود بارتفاع أربعة طوابق، بينما المساكن الفلسطينية القريبة محددة بطابقين (Kaminker, p.61)

(٢١) قرية «العيساوية» الموجودة داخل حدود القدس الكبرى هى خير مثال على القيود فى استخدام الأراضى، التى تفرضها البلدية على جانب واحد.

انظر تقرير LAW:

House demolition and the control of Jerusalem", (Jerusalem, June 1995), p.6.

وانظر أيضا: A policy of discrimination", pp. 79-82.

(٢٢) Kaminker, pp.61-3 أسلوب تخصيص أراض فلسطينية لتكون «مناطق خضراء»، ثم تحويلها بعد ذلك لبناء مستوطنات يهودية، أمر شائع فى القدس، فسكان «شعفاط»، على سبيل المثال، فقدوا حوالى خمسمائة فدان من أراضيهم فى سنة ١٩٦٧ بعد ترك «مساحة خضراء» ضخمة، وبعد ذلك حولتها إسرائيل لبناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية لمستوطنة Reches Shufaa الجديدة.

انظر: Eastern Gate swallows up Shufaat", in the Jerusalem Times, 5 July 1996.

كما يشير Kaminker كذلك إلى اجتماع للجنة المالية لبلدية القدس فى ١٩٩١، شرح فيه Kollek الهدف من «تخضير شعفاط»، ونقرأ فى محضر الاجتماع: «قال السيد كوليك إن

منطقة Reches Shufaat كانت منذ البداية محددة باللون الأخضر لمنع الفلسطينيين من البناء على الأرض إلى أن يأتى الوقت المناسب لبناء حى جديد لليهود».
(Kaminker, pp.62-3)، وانظر أيضا: Dumper, p.123

(٢٣) فى سنة ١٩٧٥ لم يكن هناك أى تصاريح بناء للمناطق الفلسطينية فى القدس الشرقية (وعددها ١٩ منطقة)، بما يعنى أن أى عملية بناء كانت غير قانونية، وبعد عشرين سنة أى فى ١٩٩٥، لم تحصل سوى ٧ مناطق على مشروعات تخطيط، وإلى جانب الأماكن المحددة داخل هذه المشروعات السبع المحظور البناء عليها (للأسباب الخضراء وغيرها)، كانت أى عملية بناء فى المناطق الاثنتى عشرة الأخرى تعتبر غير قانونية. (Kaminker, p.65)، ويقول: (Dumper, pp.125-6) «ولأن الفلسطينيين كان من الصعب أن يحصلوا على التصاريح اللازمة للبناء، لم يكن أمامهم سوى البناء بشكل غير قانونى»، انظر كذلك:
"A policy of discrimination", pp.87-90.

(٢٤) هذا هو الاستنتاج الذى توصلت إليه منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية: "B'Tselem"، التى عرفت عملية تخطيط المدينة بأنها «وسيلة إضافية، قانونية ومؤثرة، لوضع حد للنمو وتقليل المناطق المخصصة لمبانى الفلسطينيين وتقوية نفوذ اليهود فى كل أرجاء المدينة» انظر:
"Building a Jewish neighborhood on Har Homa", (Jerusalem, February 1997).

(٢٥) Dumper, p.126

(٢٦) انظر تقرير B'Tselem بعنوان:
The truth about the "unification of Jerusalem", (Jerusalem, June 1997).

للمزيد عن الكثافة السكانية الفلسطينية الحالية واحتياجات المجتمع الفلسطينى فى المستقبل.

وانظر أيضاً: "Dumper, p.109"، كما ترى B'Tselem أن التفاوت قد تضاعف ثلاث مرات.
"A policy of discrimination", p.39.

(٢٧) يقول Dumper إن هذه النسبة كانت «معروفة منذ فترة طويلة»، إلا أن بحثه قد كشف عن دليل على أن حصص الإقامة الفلسطينية فى «المناطق العربية كانت محددة فى وثائق البلدية (ص١٢١).

(٢٨) لقاء مع «معاريف– Ma'ariv»، فى ١٠ أكتوبر ١٩٩٠.

(٢٩) انظر على سبيل المثال، اعتراف Amir Heshin مستشار عمدة القدس للشئون العربية: «لا يوجد نظام صرف صحي في نصف الأحياء الفلسطينية تقريبًا، كما أن المناطق الأخرى في حاجة ماسة إلى عمليات إصلاح، ونصف توصيلات المياه في حاجة إلى أن تستبدل»

Ha'aretz, 4 May 1994.

(٣٠) AIC report, "Urgent issues of palestinian residency in Jerusalem", (Jerusalem, 1994).

(٣١) للمزيد عن التمييز في خدمات البنية التحتية انظر:

Dumper, Chapter 5, "Servicing the city", pp.128-59.

(٣٢) "Building and infratructure development in East Jerusalem- plans for immediate implementation", Jemsalem muncipality press release, 3 March, 1997.

(٣٣) انظر تقرير B'Tselem بعنوان:

"Building a Jewish neighborhood on Har Homa", (Jerusalem, February 1997).

ومقال Patrick Cockburn بعنوان:

"Another sting in the tale of the city of scorpions", The Independent, 4 March 1997.

يرى «كوكبيرن» أن تلميح «نيتانياهو» بالمساواة المزعومة لم يكن سوى «وسيلة للتسويق»، ولم يكن لدى رئيس الوزراء أي خطط لبناء مساكن جديدة للفلسطينيين.

وانظر أيضا:

"Netanyahu wins first round of battle for Jerusalem", Report on Israeli Settlement, vol.7, No.3 (May- June 1997).

(٣٤) "Struggle for Jerusalem land and soul", Christian Science Monitor, 27 November 1996.

(٣٥) "Netanyahu opposes Jerusalem housing plan", New York Times, 25 July 1997.

كانت معارضة «نيتانياهو» – كما رأينا – قصيرة الأجل، وانظر مقالاً بعنوان:

"The Mayor and the millionaire", Jerusalem Repot, 16 October 1997.

للمزيد عن العلاقة بين «إيهود أولمرت» و«إيرفنج موسكوفتز» ومخطط الاثنين بعد رأس العمود للإسراع بمشروعات مماثلة في مناطق أخرى من القدس الشرقية، ويرى المقال أنه «إذا كانت

هذه المستوطنات الجديدة تغضب رئيس الوزراء نيتانياهو، فسيكون ذلك أفضل بالنسبة لفرص «أولمرت» فى أن يحل محله.

(٣٦) Dumper, pp. 48-9

(٣٧) انظر تقرير B'Tselem بعنوان:

"the quiet deportation: Israeli residency policy in East Jerusalem", (Jerusalem, April 1997).

وللمزيد عن الجانب الإنسانى فى سياسة إسرائيل، انظر مقال Thomas Friedman بعنوان:

"If I forget thee, O Jerusalem", New York Times, 22 September 1997.

ويتكلم فيه فريدمان عن «محاولات إسرائيل المنظمة لدفع الفلسطينيين خارج القدس»، وانظر كذلك انتقادات «ناعومى كازان» عضو الكنيسيت الإسرائيلى المنشور فى:

Jerusalem post, 4 June 1997.

«ليس من حق إسرائيل أن تتلاعب بحقوق فلسطينيى القدس»

(٣٨) Masalha, "A Land without a people", p.230.

(٣٩) Israel chips away East Jerusalem Arabs", Washington Post, 5 May 1997.

(٤٠) للمزيد عن المخطط الإسرائيلى انظر تقرير:

The Applied Research institute Jerusalem, "The status of Jerusalem reconsidered", (Bethlehem, August 1997).

(٤١) انظر: "Whose Jerusalem?"

حيث يقدم «الياهو تال» تقريراً مخادعًا عن كيفية «انبثاق» الضواحى اليهودية فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وانظر كذلك: Dumper, pp.75 ff.

(٤٢) فى سيرته الذاتية بعنوان: For Jerusalem يرفض «تيدى كوليك» الاعتراضات الدولية على إقامة الضواحى الاستيطانية بقوله إن أى عمليات تطوير فى أى مناطق من القدس، على خلاف المدينة القديمة، (فى الضفة الغربية مثلاً)، هو «شأن داخلى صرف يقرره مواطنو القدس وحدهم» (ص١٢٢)، ولا يذكر «كوليك» شيئًا عن تبنى الحكومة الإسرائيلية لتوسع القدس فى الضفة الغربية، ولا عن رفض الفلسطينيين فى القدس الشرقية للانتخابات الإسرائيلية، وبالتالى لم يكن لهم أى دور فى عمليات التوسع.

(٤٣) انظر:

"Fireworks over a birthday bash", Time, 18 September 1995, "Jerusalem celebrates "birth-date", Los Angeles, 5 Septemper 1995.

(٤٤) كتب A.N. Wilson في: London: "Evening Standard" بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥ مستاء بسبب الاحتفالات: «إن زعم السيد رابين بأن القدس الشرقية ملك لليهود له نفس الدقة الأخلاقية مثل زعم الحكومة الإيطالية ملكية مدينتنا؛ لأن يوليوس قيصر هو الذى بنى برج لندن»، كما كانت هناك انتقادات من يهود إسرائيليين كانوا يرون الاحتفالات شديدة الإثارة لمشاعر العرب أو مجرد سلوك أحمق، بما يعنى أن محاولات الظهور بمظهر الاتفاق على وحدة القدس لم تكن صحيحة.

وانظر كذلك:

- David Gauron, "Would King David have approved?", Palestine -Israel Journal, vol. II, No.2 (Spring 1995), pp. 73-6.
- "Bad Timing", Jerusalem Post, 11 September 1995.

«القدس٣٠٠٠» كان له نموذج سابق فى ١٩٥٣-١٩٥٤ عندما كان استيلاء إسرائيل عن الجزء الغربى من المدينة (بالمخالفة لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة فى ١٩٤٧) شيئًا مستهجنا على الأقل فى نظر المراقبين الدوليين، وذلك بتقديم أوبرا جديدة لميلهود فى برنامجها الأمريكى للاحتفال، وحفل موسيقى لفرانك سيناترا، وكان ذلك احتفالاً كبيراً رغم تجاهل الإعلام له آنذاك».

انظر:

Martin Gilbert, "Jerusalem in the Twentieth century, (London: Chatto and Windus, 1996), pp.257, 388

وعلى أساس هذه التقديرات نفسها يمكن أن نتوقع «قدس٣٠٠٠» آخر فى أوائل أربعينيات القرن الواحد والعشرين.

(٤٥) انظر:

"Israel marks anniversary of Six-Day War", Associated Press, 4 June 1997.

- "Israel is gripped by the curse of '67'" Independent, 6 June 1997.

(٤٦) أشهر الجماعات المسيحية الصهيونية هى السفارة المسيحية الدولية الألفية بالقدس، وهى تقوم بجمع التبرعات للمشروعات الصهيونية، وتعقد المؤتمرات فى القدس على افتراض أن تقدم إسرائيل يعنى العودة الوشيكة للسيد المسيح. للمزيد عن أحدث مؤتمرات هذه الجماعة، انظر:

"Israel's Christian supporters say God works for Israel", Jerusalem Post, 21 October 1997.

وقد بسط وزير الاتصالات الإسرائيلى «ليمور ليڤانت» القضية بكل وضوح أمام الحضور بقوله: نعلم جميعاً أن الرب يبارك الذين يباركون إسرائيل، ويلعن أولئك الذين يلعنون إسرائيل.

(Arutz 7, 27 October 1997)

وبالرغم من أن الرؤيا اللاهوتية بغيضة بالنسبة لليهودية، فإن القادة الإسرائيليين لم يعترضوا طريقهم فى مغازلة صريحة للمنظمة، وفى ١٩٩٥ لم يتحدث أمام مؤتمراتهم «إسحاق رابين» فحسب، وإنما «إيهود أولمرت» و«بنيامين نيتانياهو» كذلك.

انظر:

"Rabin addresses Christian Embassy assembly", Jerusalem Post, 10 October 1995.

(٤٧) يقدم «الياهو تال» صيغة حديثة لمطلب إسرائيل: «لو وضعت الأولية والمثابرة والغلبة على ميزان العدالة، لرجحت كفة القضية اليهودية».

"Whose Jerusalem?", p.122.

إلا أن المجتمع الدولى لم يرضخ للمثابرة والغلبة رغم تباهى إسرائيل بأنها تستحقهما.

(٤٨) انظر مقدمة الفصل الثالث والهامش رقم ٧٣.

الفصل السادس

«الوضع الدائم» لفلسطين

استكمال عملية أوسلو

علاوة على فشلها المادى واستمرار العنف من الجانبين، تأخر تنفيذ معظم المواد المهمة فى اتفاقيات أوسلو؛ فالانسحاب من مدن الضفة الغربية الذى كان مخططًا له أن ينفذ فى ١٩٩٥ كان يتم تأجيله لأسباب «أمنية»، ولم يستكمل إلا فى منتصف ١٩٩٦، أما «الخليل» فكانت حالة خاصة: «رابين» وقع على خريطة التقسيم فى سبتمبر ١٩٩٥، إلا أنه لا هو ولا «بيريز» دفع بإعادة الانتشار الذى نجح «نيتانياهو» فى تأخيره حتى يناير ١٩٩٧، كما تأخر أيضًا إعادة انتشار القوات فى المنطقتين "A" و"B" من الضفة؛ مما أدى إلى نتائج بالغة الخطورة، وبحلول أغسطس ١٩٩٧، وهو الموعد الذى كانت أوسلو الثانية قد وعدت به الفلسطينيين لكى تكون لهم السيطرة الكاملة على كل مناطق الضفة الغربية (باستثناء «المستوطنات والمناطق العسكرية فى المنطق "C")، لم يكن الانسحاب الإسرائيلى من المنطقتين "B" و"C" قد بدأ، ولم يكن «عرفات» يسيطر على أكثر من ٣٪ من الأراضى تقريبًا. كانت المراحل الأخيرة من المفاوضات أو ما يسمى بمحادثات «الوضع النهائى» من المفترض أن تبدأ فى موعد غايته ٤مايو ١٩٩٦، إلا أن ذلك لم يحدث حتى فبراير ١٩٩٧، ثم لم تلبث أن علقت على الفور، والحقيقة أن جدول أوسلو كان يتم تأجيله فى كل مراحل العملية[١].

كانت تصريحات «بنيامين نيتانياهو» فى مارس ١٩٩٧ بأنه يسعى للإسراع بمحادثات الوضع النهائى مثيرة للدهشة من عدة جوانب؛ فقد أعلن أنه يريد أن ينهى العملية خلال ستة أشهر من «المحادثات المكثفة» بدلاً من التفاوض على مدى عامين كما كان مخططًا فى الأصل، كما توقعت أجهزة الإعلام قمة سلام على غرار كامب ديفيد، يتفاوض فيها القادة الإسرائيليون والفلسطينيون فى مكان واحد دون أن يقطع حوارهم شىء إلى أن يتوصلوا إلى حل، ولذلك تبدو تصريحات «نيتانياهو» مثيرة للدهشة على ضوء كل هذا التأخير؛ فلو أن إسرائيل كانت تريد التعجيل بأوسلو فعلاً، لماذا لم تلتزم

بالجدول الزمنى الأصلى لانسحاب القوات؟ وماذا عن المبدأ الذى يقول إن التسوية الدائمة كانت تعتمد على حسن النية لدى الجانبين، والذى تم تدعيمه عبر سنوات التعاون كشركاء فى التفاوض؟ لم يكن هناك كثير من الدلائل التى تشير إلى وجود هذا المتطلب الأساسى فى مارس ١٩٩٧ ولا فى سبتمبر ١٩٩٧ عندما برز العرض إلى السطح مرة أخرى[٢].

باستعادة الأحداث وتأملها، يبدو أن إسرائيل قبلت فى الأصل فكرة عملية سلام متطاولة لسبب واحد: كلما طالت المدة قبل توقيع اتفاق نهائى، يتفتح المزيد من الفرص أمام إسرائيل لخلق «حقائق جديدة على الأرض»، ولكى يأتى الاتفاق محققًا لما تريد. وبعد التأكد من أن اتفاقيات أوسلو لم تشر على نحو محدد إلى المستوطنات، واصلت حكومات «رابين» و«بيريز» و«نيتانياهو» على التوالى، احتلالها للضفة الغربية وعمليات الضم، حتى وهم يتكلمون عن الانسحاب الإسرائيلى والحكم الذاتى الفلسطينى. وبحلول مارس ١٩٩٧ كانت عملية خلق الحقائق قد تمت بالفعل. القدس الشرقية أصبحت مطوقة بمشروعات الإسكان اليهودية، مستوطنات الضفة الغربية تمددت وتوسعت إلى المدى الذى يجعل تفكيكها أمرًا بعيد الاحتمال، كما أن شبكة الطرق التى تؤكد أهمية وأولوية الوجود اليهودى فى الأراضى المحتلة كانت قد أصبحت مستخدمة بالفعل من قبل المستوطنين، وهكذا لم يكن عرض «نيتانياهو» نابعًا من رغبة فى تعويض ما ضاع من الوقت، وإنما كان نتيجة للحرج الشديد من عمليات الاستيطان الإسرائيلى المستمرة التى ألقت بظلالها على عملية أوسلو[٣].

لم يعرض «نيتانياهو» - بحذر - الإسراع بالمحادثات فحسب، وإنما عرض إلغاء الاتفاق المرحلى أو المؤقت الذى تم فى أكتوبر ١٩٩٥ لحساب حل دائم، وهكذا كان التخلى عن أوسلو الثانية تكتيكًا واضحًا وصريحًا. كان الاتفاق يلزم إسرائيل بإخلاء المنطقتين "A" و"B" بالكامل، وأن تسلم كل شىء فى المنطقة "C" باستثناء الأراضى التى قررت - من جانب واحد - أن تحتفظ بها. وبعد أن أكد فى مفاوضات يناير ١٩٩٧ حول الخليل أن الولايات المتحدة سوف تدعم هذا الحق أحادى الجانب، كان بإمكان «نيتانياهو» أن يتمسك بالمنطقة "C" بالكامل، وهو ما يصل إلى أكثر من ٧٠٪ من الضفة الغربية تقريبًا، وفى عرضه للإسراع بالمحادثات، عرض على «عرفات»

أن تكون له السيطرة على المنطقة "B" بما يفهم منه ضمناً أنه لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي من المنطقة "C". كانت أوسلو الثانية قد أصبحت عقبة؛ لأنها كانت تعني انسحاباً إسرائيلياً أساسياً من المنطقة "C"، إلا أن «نيتانياهو» قرر أن تحتفظ إسرائيل بهذه المنطقة كأساس لمطالبتها بتسوية دائمة، وهكذا تواصلت فوائد اتفاقية أوسلو الثانية، وبدلاً من عرضه إعادة انتشار محدود في المنطقة "C" باعتبار ذلك تنازلاً إسرائيلياً، فكر «نيتانياهو» في إلغاء أوسلو الثانية وبدء محادثات حول المدى النهائي لعمليات ضم الأراضي المحتلة[٤].

قضايا «الوضع الدائم»

منذ البداية كان كثير من الفلسطينيين يساورهم شكوك عدة حول الجدول الضخم لعملية أوسلو، وعلى نحو خاص عندما أصبح من الواضح أن الإنشاءات اليهودية سوف تتواصل بكل نشاط، كما كان هناك شك كبير، وربما يأس، بخصوص محادثات «الوضع الدائم»، وبدأ الناس يتحدثون عن «الحل النهائي» الذي كانت إسرائيل تدخره للفلسطينيين[٥]. وكما كشفت أوسلو، وكما مهدت أعمال إسرائيل لإمكانية اتفاق دائم، أصبح تدبير نتائج عملية السلام هذه أمراً أكثر سهولة، وعلى أساس مسار المفاوضات منذ ١٩٩١ والحقائق التي تم خلقها على الأرض منذ ذلك، يمكننا أن نتوقع بدرجة معقولة من الثقة، ما يمكن أن تتمخض عنه محادثات الوضع النهائي الدائم حول أكثر القضايا أهمية، وهي: قضايا الحدود والمستوطنات، والقدس، واللاجئين الفلسطينيين، وطبيعة الدولة الفلسطينية.

الحدود والمستوطنات

وضعت الحكومة إسرائيلية خطة لعملية ضم دائم لمعظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب حكم ذاتي محدود للفلسطينيين، وذلك منذ يوليو ١٩٦٧، هذه الخطة التي قدمها «بيجال آلون– Yigal Allon»، نائب رئيس الوزراء، كانت تمهد لكي يصبح قطاع غزة «جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل» ولتصبح الضفة الغربية مقسمة بين حكم ذاتي فلسطيني جزئي وضم إسرائيلي. الجزء الشمالي من الضفة الغربية (باستثناء شريط طوله ١٥ كيلومتراً تحتفظ به إسرائيل) يظل في أيدي الفلسطينيين،

بينما تدعى إسرائيل الحق فى معظم بقية الضفة وتستوطنه، وكان «آلون» يفكر جدياً فى استيعاب كل الأراضى (وهو الخيار الذى رفضه خوفًا من منح السكان غير اليهود حق الاقتراع)، أو التخلى عن الأراضى كلها (وهو إضاعة للفرصة ومخاطرة أمنية)، ثم قرر بدلاً من ذلك أن ينتزع لإسرائيل كل ما يستطيع أن ينتزعه مع إقصاء الفلسطينيين من الدولة اليهودية(٦).

تفاصيل هذه الوثيقة تكذب مزاعم كل من حاول أن يقدم إسرائيل فى ١٩٦٧ باعتبارها محتلاً مؤقتًا أو بريئًا للأراضى، كما تبين خطة «آلون» أن الحكومة الإسرائيلية إما أن تكون قد سارعت على نحو غير عادى لاستغلال إمكانية انتصارها فى حرب يونيو ١٩٦٧ أو أنها كانت قد أعدت سلفًا، وربما قبل حرب الأيام الستة، مخططات للضفة الغربية وقطاع غزة. إعادة إحياء خطة «آلون» كأساس لمفاوضات تختتم بها عملية أوسلو، يعتبر أكثر تلطيخًا لصورتها، وكان «نيتانياهو» نفسه يشجع على التفكير فى ما يسمى بـ «خطة آلون +» أو إعادة إقرار المقصد الأصلى وهو إقصاء الفلسطينيين مع استيعاب أراضيهم فى دولة إسرائيل، وفى نسخة (أو صيغة) ١٩٩٧ تم تخفيض مساحة الحكم الذاتى الفلسطينى إلى حد كبير، بينما زادت المساحة التى تم ضمها، وهذه هى الزيادة المقصودة فى «خطة آلون+». وبعد اتفاق «نيتانياهو» الخاص بالخليل وعرضه بمحادثات مكثفة، تم طرح خطط عديدة كبدائل لخطة «آلون»، ولكنها كانت تسعى كلها لاستبعاد المواطنين واستيعاب أراضيهم أى حوالى ٦٠٪، وربما أكثر، من أراضى الضفة الغربية(٧).

مع الوضع بالاعتبار الالتزامين المتلازمين لإسرائيل وهما الأمن والمستوطنات، يمكننا أن نتكهن بدرجة معقولة من الدقة بحجم الدولة الفلسطينية وحدودها. منذ «آلون» وحتى يومنا هذا، لم يستطع أى سياسى إسرائيلى أن يقر مبدأ إعادة وادى الأردن للفلسطينيين(٨)، وبصرف النظر عن العلاقات الطيبة التى يمكن أن تنشأ بين إسرائيل والأردن بعد اتفاق نهائى، أصبح وادى الأردن يشغل أهمية مركزية فى الأفكار الخاصة بحدود إسرائيل الآمنة وعلاقاتها السوية بالعالم العربى.

لو اهتز هذا الأساس المنطقى ولو قليلاً، فإن مصادر المياه الوفيرة فى المنطقة تعمل على استقرار التفكير وإعادة تأكيد الوجود الدائم لإسرائيل، وفى الوقت نفسه

يتضمن الالتزام نحو المستوطنات الإسرائيلية القائمة ضم مساحة ضخمة من الضفة الغربية وجزءًا غير متجانس من غزة. حتى المستوطنات المكشوفة حصلت على ضمانات من أوسلو؛ ففى «الخليل» فرض جماعة من عتاة المتعصبين حاجزًا فى قلب المدينة يفصلهم عن المنطقة كلها، وهو مصدر للتوتر المستمر والصراع الدائم، وفى الوقت نفسه فى «جوش قطيف»، أكبر مستوطنات قطاع غزة، كانت سلسلة الفنادق الأمريكية "Days Inn" بمثابة متنفس جديد يدعم الوجود اليهودى الدائم هناك، الذى يحيط به مباشرة عشرات الألوف من الفلسطينيين المضارين(٩).

مع وجود المستوطنات التى توفرت لها الحماية وتحقق لها التوسع فى عهد «رابين»، يصعب تصور ظهور أية فكرة إسرائيلية، سواء من اليمين أو من اليسار، لإزالة هذه المستوطنات؛ فالمبادئ التى يعتمد عليها وجودها المستمر ونموها «الطبيعى» وضعها «رابين»، كما أنها كانت جزءًا لا يتجزأ من «عملية أوسلو». الشكل النهائى للأراضى المحتلة، بالتالى، لابد من أن يتنازل الفلسطينيون لإسرائيل ليس عن المستوطنات فحسب، بل وعن الأراضى التى حولها بما يسهل عملية نموها المستقبلى، وعلى ذلك ستقوم إسرائيل فى آخر الأمر بضم ما بين ٥٠٪ و٧٠٪ من الضفة الغربية تاركة قطعًا صغيرة من المساحات المبعثرة للفلسطينيين سيكون معظمها معزولاً عن غيره، وستكون المناطق الفلسطينية مُحَجَّمَة لا تستطيع التوسع بسبب عمليات الضم الإسرائيلية، كما ستتناقص الأغلبية الفلسطينية الطبيعية فى الضفة الغربية بمرور الوقت مع اتساع المستوطنات اليهودية وتحولها إلى قرى ومدن، وفى غزة سيواصل المستوطنون الاستمتاع بنصيب الأسد من الموارد النادرة، وسيحتفظ الجيش الإسرائيلى بوجود رئيسى وسط ما يزيد عن مليون فلسطينى(١٠).

القدس

منذ عهد بعيد يركز الفلسطينيون اهتمامهم على القدس باعتبارها رمزًا لصراعهم مع إسرائيل، وكانت الآمال كبيرة فى أن تؤدى عملية أوسلو إلى تحويل القطاع الشرقى المحتل من المدينة إلى عاصمة فلسطينية، إلا أن إسرائيل كانت قد قررت مصير القدس قبل بدء محادثات الوضع الدائم بثلاثين عامًا. وبالرغم من أن أوسلو تعطى اهتمامًا كلاميًا كاذبًا للقدس باعتبارها قضية خلافية بين الأطراف، فإن

التوجه الرئيسى للجدل السياسى داخل إسرائيل يوضح أن الحكومة لن تكون مستعدة للتفاوض على عاصمتها مثلما هى غير مستعدة للتفاوض على أراضيها داخل إسرائيل ١٩٤٩، وكما أكد «إسحاق رابين» قبل وفاته بأسابيع قليلة فى حديث أمام الكنيست وهو يطلب الموافقة على اتفاقية أوسلو الثانية، كانت القدس هى العاصمة «الأبدية والموحدة» للدولة اليهودية[١١].

منذ أن بدأت أوسلو، حظرت إسرائيل أى نشاط سياسى فلسطينى فى القدس، كما واصلت مشروعها لتقليل عدد السكان الفلسطينيين فى المدينة. وبالرغم من أن ياسر عرفات كان يؤكد فى خطبة تلو الأخرى على مركزية القدس بالنسبة للمفهوم الفلسطينى للسلام، فإن المنظمات التابعة للسلطة الفلسطينية، أو حتى تلك التى تعمل فى مجال الحقوق الفلسطينية كانت كثيراً ما يضيق عليها أو تجبر على مغادرة المدينة[١٢]. فى الوقت نفسه، كما رأينا فى الفصل السابق، كان أبناء القدس يجدون صعوبة متزايدة فى الدفاع عن حقوقهم ضد الانتهاكات الإسرائيلية. مشروعات تخطيط المدينة التى تحد من النمو السكانى كانت تستخدم جنبًا إلى جنب هدم المنازل لضمان ألا يتنامى الوجود الفلسطينى بمثل معدلاته فى الأحياء اليهودية، كما كان أهالى القدس يجبرون على العيش فى أحياء مكتظة بالسكان ولا يسمح لهم بالبناء على أراضيهم حتى وإن كانوا قادرين على إثبات ملكيتهم القانونية لها.

الآن تشكل الضواحى الاستيطانية اليهودية فى القدس الشرقية هلالاً من «قلنديا» فى الشمال إلى «جيلو» فى الجنوب، عازلة المجتمع الفلسطينى فى الجزء الشرقى من المدينة، ممزقة للسيادة الفلسطينية فى الضفة الغربية، وقد استخدمت الأموال من المصادر الإسرائيلية والأجنبية لشراء بعض هذه الأراضى المحتلة بإجبار الملاك الأصليين على البيع أو التنازل عن ممتلكاتهم فى صفقات مجردة من المبادئ الأخلاقية؛ ففى فبراير ومارس ١٩٩٧ كان يقال إن مستوطنة «حارحوما» المخطط لبنائها على تل جبل أبو غنيم المحتل ستقام على أرض «يهودية» - ربما يكون قد تم بيعها بشكل غير قانونى لإسرائيليين بعد ١٩٦٧، ولكنها تظل أرضًا محتلة فى حكم القانون الدولى، وفى يوليو ١٩٩٧ كان هناك زعم آخر بملكية اليهود لرأس العمود، وهى منطقة فى أعماق القدس الشرقية الفلسطينية كان الأمريكى اليهودى «إيرفنج موسكو

قتز» ملك القمار قد كسبها، وقد مكنت عمليات المصادرة وعمليات الشراء الإجبارية إسرائيل من أن تحكم قبضتها على القدس والادعاء بأن حقوق الملكية التى حصل عليها اليهود بطرق غامضة تطغى على الحقيقة المركزية، وهى استمرار الاحتلال الإسرائيلى غير القانونى[١٣].

كان لتهويد القدس الشرقية نتائج وخيمة كثيرة على الفلسطينيين؛ فالذين يعيشون فى المدينة، كانوا يشهدون تدهور مستواهم المعيشى، والذين يعيشون فى الضفة الغربية وغزة كانوا يواجهون صعوبات بالغة فى الانتقال إلى القدس بغرض العمل أو لزيارة أقاربهم أو للصلاة، أما بالنسبة لعاصمة فلسطينية فإن إسرائيل لم تبال بأى مقترحات لجعل القدس عاصمة مشتركة لدولتين إسرائيلية وفلسطينية وبلدية على رأسها عمدة يهودى وعمدة عربى، وبدلاً من ذلك كان بعض المسئولين فى الحكومة الإسرائيلية يتحدثون عن إمكانية تحويل «أبوديس» – وهى منطقة فلسطينية صغيرة تقع بين القدس ومعاليه أدوميم – إلى مركز سياسى وإدارى للدولة الفلسطينية الجديدة، على أن يتم استبعاد «أبوديس» من العاصمة اليهودية «الأبدية والموحدة»، وألا يكون لسكانها أى حق فى زيارة القدس الشرقية، حتى الامتداد الطبيعى للقرية وتماسها مع المناطق الفلسطينية فى القدس الشرقية مهدد بسبب تنمية وتطوير المستوطنة اليهودية الجديدة فى رأس العمود، والذى سيغلق أى منفذ للوصول إلى الأماكن المقدسة فى المدينة القديمة، وبالنظر إلى المستوطنات اليهودية التى تطوق «أبوديس» بالفعل، يبدو من الصعب أن نتصور كيف يمكن أن تتطور هذه القرية لكى تصبح عاصمة سوى بالاسم فقط، كما أنه بالنظر إلى تأكيد الفلسطينيين على أهمية القدس فى عملية السلام الدائم، يتضح أن هذا «الحل» سوف يفشل، من جميع النواحى، فى تلبية مطالب الشعب الفلسطينى الدينية والسياسية والاقتصادية.

اللاجئون

تأسست الدولة اليهودية على مبدأ أن كل يهود العالم مواطنون محتملون فى دولة إسرائيل، وأن بإمكانهم «العودة» فى أى وقت لاستعادة حقوق أسلافهم؛ فقانون العودة يسمح لليهود بدخول المجتمع الإسرائيلى باعتبارهم أعضاء كاملين ومتساوين بشرط أن يقدموا للسلطات ما يثبت أنهم يهود حقًا. الفلسطينيون خارج تعريف الانتماء هذا فى

إسرائيل؛ فالذين كانوا يعيشون قبل ١٩٤٨ في ما أصبح إسرائيل، وأجبروا على الخروج بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، فقدوا منازلهم وحق العيش على أراضيهم، كما غادر المزيد من الفلسطينيين خلال الغزو الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ متخلين عن حقهم في الإقامة في هذه المناطق[١٥].

لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعدان: أحدهما داخلي، والآخر خارجي؛ فاللاجئون «الداخليون» هم أولئك الذين أجبروا على العيش في مخيمات في الضفة الغربية وغزة بسبب حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧، بل إن هناك بعض الذين فقدوا منازلهم مرتين؛ حيث فروا بعد ١٩٤٨ إلى مناطق قامت إسرائيل «بتطهيرها» بعد ذلك في أعقاب انتصارها في ١٩٦٧، هؤلاء اللاجئون ما زالوا يعيشون في المخيمات التي أنشئت لهم قبل خمسين عامًا، وهي تجمعات حجرية عشوائية مثل «بلاطة» في نابلس و«جباليا» في مدينة غزة، وفي أثناء مفاوضات الوضع الدائم قد تعرض إسرائيل على هؤلاء الناس صفقة تعويضات سريعة في مقابل أن يتخلوا نهائيًا عن مطالبتهم بأراضيهم الموجودة الآن في إسرائيل، وهناك بعض العائلات التي ظلت متمسكة بهذه المطالب على مدى أجيال، ولن يكونوا راضين أبدًا عن أية قيادة فلسطينية تتخلى عنها، ومن الناحية العملية فإن هؤلاء اللاجئين سيعانون من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الحتمية التي ستخلقها أوسلو، وحيث إن معظمهم يوجد بالفعل ضمن القطاعات الأكثر فقرًا من المجتمع الفلسطيني، فلن تكون الدولة الفلسطينية «المستقلة» الضعيفة قادرة على تحسين أوضاعهم كثيرًا، ستظل مخيمات اللاجئين موجودة ما دامت اتفاقيات أوسلو لن تحرر سوى قدر قليل من الأراضي المحتلة التي لا تكفي لإيواء الكثير من المشردين، كما ستظل المخيمات مرتكزًا للقلق والمقاومة لإسرائيل بما أن اللاجئين لا يحققون أية فائدة من مفهوم إسرائيل للسلام الدائم[١٦].

أدى قيام إسرائيل وتوسعها كذلك إلى طرد فلسطينيين من الأراضي المحتلة إلى دول مجاورة ودول أخرى: مئات الألوف منهم دُفِعُوا شمالاً إلى لبنان أو غربًا إلى الأردن، وعلى مدى ثلاثين عامًا كانت هاتان الدولتان تأويان عددًا ضخمًا من اللاجئين التعساء يقدر بمليونين ونصف المليون نسمة على الأقل[١٧]، يبدو مصيرهم واضحًا بعد محادثات الوضع النهائي، وكما هو الأمر بالنسبة لنظرائهم اللاجئين «الداخليين» لا توجد أية فرصة لعودتهم إلى ديارهم الأصلية في إسرائيل التي ستواصل الحفاظ على

طبيعتها اليهودية وإقصاء غير اليهود عنها، ويبدو أن الآمال فى العودة إلى فلسطين مستقلة، والتى طالما كان هؤلاء اللاجئون يمنون أنفسهم بها، لن تتحقق. حتى الآن، لا تسمح إسرائيل للفلسطينيين بإدارة مينائهم أو مطارهم، ربما خوفًا من محاولة استخدامها لإعادة أولئك اللاجئين، كما أنها جعلت هذه العودة أكثر صعوبة عن طريق إفقار الظروف المادية لفلسطين الجديدة؛ مما يجعل استيعاب عدد جديد من السكان أمرًا مستحيلاً. لقد أعطت أوسلو للفلسطينيين مساحة صغيرة من الأراضى لا تكفى حتى للسكان الموجودين، ومن غير المعقول أن يُضاف إلى هذا التكدس مليونان أو أكثر للعيش فى هذه المناطق المبعثرة، أما إسرائيل فيمكن أن تكرر ما كانت تلح عليه فى السابق، وهو أن الدول العربية فى المنطقة عليها أن تقبل «إخوانهم العرب»، وأن ينسى الفلسطينيون السابقون وطنهم الأصلى تمامًا[١٨]، وبالطبع فإن قانون العودة الإسرائيلى، الذى يسمح لأى يهودى فى العالم بأن يصبح مواطنًا إسرائيليًا فى أى وقت، لم يتأثر بعملية أوسلو ويظل نافذاً، وهكذا يضمن أى من يهود أوروبا أو أمريكا الشمالية الذين لم تطأ أقدامهم أرض الشرق الأوسط من قبل، أن يكون له مسكن وصوت انتخابى فى إسرائيل، بينما أولئك الذين طردتهم من ديارهم فى ١٩٤٨ و١٩٦٧ سيبقون فى الأردن أو لبنان دون مكان يعيشون فيه ودون دولة لهم.

الدولة الفلسطينية

منذ بدء عملية أوسلو، كان وضع السلطة الفلسطينية الحاكمة ومساحة الأراضى التى ستكون خاضعة لسيطرتها فى النهاية عرضة للجدال والتخمين، وبالرغم من أن «عرفات» عمل كل ما فى وسعه لكى يؤكد لشعبه أن هناك الآن دولة اسمها «فلسطين»، وأنها بصدد تحقيق آمالهم الوطنية، بالرغم من ذلك فإن حكومة إسرائيل كانت مصممة، على نحو يدعو للشك، على عدم الإعلان رسميا عن قيام الدولة. البعثات الدبلوماسية إلى السلطة الفلسطينية ليست «سفارات»، وإنما «مكاتب تمثيل»، و«عرفات» يرأس «سلطة وطنية» وليس دولة، لدرجة أن الحكومة الإسرائيلية احتجت لدى اللجنة الأولمبية الدولية فى ١٩٩٦ بعد تسجيل الفريق الفلسطينى فى «دورة أطلانتا الأولمبية» ممثلاً لفلسطين. هكذا أصبحت قضية تحديد هوية الكيان الفلسطينى بدقة أمرًا مهمًا على المستويين الرمزى والمادى[١٩].

«بنيامين نيتانياهو» كان أكثر تشدداً من سابقيه بخصوص إمكانية قيام دولة فلسطينية؛ إذ بينما أبقى «رابين» و«بيريز» الخيار قائمًا بخصوص دولة جوار، كان «نيتانياهو» يستبعد ذلك تمامًا، كما بدأ علنًا البحث عن بدائل مخففة وطرح بعض النظائر للوضع الفلسطيني(٢٠)، وعندما اقترح فى نوفمبر ١٩٦٩ نموذج دولة «أندورا» الأوروبية الصغيرة كنموذج لسيادة فلسطينية محدودة، تلقى احتجاجًا رسميًا من حكومة «أندورا» التى رفضت مقارنة حقوقها وظروفها بما يتصوره «نيتانياهو» للفلسطينيين(٢١)، هذا الاحتجاج من قِبَل «أندورا» هو تذكرة تعليمية بأن الاسم الذى يطلق على منطقة بعينها، هو أقل أهمية من ظروفها المادية فى جوانب كثيرة، وبالرغم من أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية سوف تتفقان فى نهاية الأمر على تصنيف ما يطلقانه على الأراضى الفلسطينية بعد محادثات الوضع النهائى، فإننا نفضل أن ننتقل إلى ما هو أبعد من اللغة، لنتناول الطبيعة أو النوعية المتوقعة لدولة فلسطينية.

منذ ١٩٦٧ وإسرائيل متشددة فى عدم السماح لعرب الضفة الغربية وقطاع غزة بحرية التنقل بين عرب الدول المجاورة، حتى وإن كان هناك تماس طبيعى بينهم، وكانت خطة «آلون» الأصلية تهدف إلى إحكام عزل الفلسطينيين بحاجز من السيطرة العسكرية الإسرائيلية على امتداد وادى الأردن وكل قطاع غزة، ومنذ ١٩٦٧ تواصل إقامة المستوطنات فى هذه المناطق وغيرها من الأراضى المحتلة، كما أن أى اتفاق دائم على الاحتفاظ بها سيؤدى حتمًا إلى «فلسطين» مكونة من محميات منفصلة أو بانتوستانات، وحيث إن أيًا من هذه البانتوستانات لن يكون له علاقة جوار بأى دولة باستثناء إسرائيل، سيجد الفلسطينيون أن حياتهم ما زالت مقيدة وخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، كما أن هذه المحميات ستكون بمثابة جزر صغيرة فى بحر السيادة الإسرائيلية، مع قيود على التنقل فيما بينها والاعتماد الكامل على إسرائيل فى علاقتها بالدول المجاورة(٢٢).

بسبب الاحتلال الإسرائيلى طويل الأمد لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أصبح كلاهما يعتمد تمامًا على البنية التحتية والخدمات الإسرائيلية؛ فشبكات المياه والكهرباء والاتصالات التى تخدم المناطق الفلسطينية هى امتدادات للنظم الإسرائيلية، كما تم تصميمها على نحو يجعل الأراضى المحتلة جزءًا من إسرائيل، وفصل هذه الشبكات عن إسرائيل وتشغيلها على نحو جديد مستقل يلزمه استثمار ضخم تجعل

منه الطبيعة التدريجية للسيادة الفلسطينية أمراً بالغ التعقيد؛ فبناء شبكات جديدة بين المدن الفلسطينية يتطلب الوصول إلى تلك الأجزاء من المنطقة "C"، التى من المؤكد أنه سيتم التنازل عنها لإسرائيل فى الاتفاق النهائى، وسيكون من الأفضل بالنسبة لإسرائيل أن تواصل تقديم هذه الخدمات والموارد (حتى وإن كانت قد استولت عليها فى الأصل من المناطق الفلسطينية)، كما أن الإبقاء على هذا الدور سيعزز سيطرتها على فلسطين الجديدة ويحد من سلطات الدولة المتوقعة[٢٣].

كثيراً ما كان «عرفات» ومنظمة التحرير الفلسطينية يعلنان عن عزمهما على إقامة دولة فلسطينية على أى جزء من الأرض تتركه إسرائيل، على افتراض أن وجود دولة ولو اسمًا يمكن أن يضطر إسرائيل فى النهاية لأن ترى إقامة الدولة ممكنًا بالفعل على الأرض[٢٤]، وقد كانت هذه الإستراتيجية هى مقلوب فكرة «الحقائق على الأرض» التى طرحها «دايان». كان «دايان» يرى أن إسرائيل يجب أن تتكلم بلسان حلو بينما تواصل احتلالها لأكبر مساحة ممكنة من الأراضى، على أساس أن عدم شرعية برنامج الاستيطان سوف تتلاشى أمام استكمال عمليات البناء التى لا يمكن الرجوع عنها، كان يعرف أن القوة ستقلب الباطل إلى حق ذات يوم، فيتم قبول مكاسب إسرائيل واعتبارها مجرد أمر مؤسف لا يمكن تغييره، ولذلك لم ترتكب إسرائيل خطأ إطلاق أى مسميات على مستوطناتها أو تحدد علاقتها القانونية بإسرائيل ١٩٤٩، كل ما فعلته هو أنها واصلت توسيعها وتحصينها. المطالب الفلسطينية لا تجد قوة فى يدها، فشلت فى منع إسرائيل من استعمار معظم الأراضى الفلسطينية، والآن هذه المطالب على حافة الإلغاء من قبل المجتمع الدولى نتيجة لاتفاق أوسلو النهائى، وإذا كانت إستراتيچية «عرفات» لإقامة دولة فلسطينية تعتمد على أن إسرائيل فى النهاية سوف تساوم على حتميتها، فلابد من أن يكون قد أدرك الآن أنه لن تكون هناك مساومة من هذا القبيل، وأن إسرائيل قادرة على تصور ورسم وضع دائم للفلسطينيين هو أبعد ما يكون عن الاستقلال.

فلسطين بعد الوضع الدائم

لكى نفهم متضمنات أوسلو جيداً، لابد من استقراء شكل فلسطين المستقبلية وأحوال شعبها، وذلك على ضوء المفاوضات والاتفاقات التى تمت فى السنوات الأخيرة،

ولنفترض أنه قد تم توقيع اتفاق وضع نهائى. معظم الضفة الغربية وجزء قليل من غزة لابد من أن يظلا في يد إسرائيل باعتبار ذلك شرطًا تتطلبه صيانة المستوطنات، وقد تم تقديم هذا الاتفاق كحل وسط بين سيطرة إسرائيل السياسية أو المعنوية على الأراضى المحتلة، والمطالب الفلسطينيــة، وحيث إن كلا الجانبين - بناء على هذا الافتراض - يمكن أن يكون لديه الأمل فى الحصول على الأراضى كلها، فإن هذه التسوية التى تحصل بموجبها إسرائيل على أكثر من ٥٠٪ من الأراضى إلى الأبد يمكن أن تبدو تسوية عادلة. المجتمع الدولى الذى لم يعترض على عدم شرعية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية سوى بالكلام، سيفهم هذا الاتفاق باعتباره شطبًا لمطالبة الفلسطينيين القانونية بكل الأراضي المحتلة. ولنفترض أيضًا أن إسرائيل سمحت للكيان الفلسطيني بأن يتحول إلى دولة نتيجة للضغوط الدولية؛ فماذا يمكن أن تمثل هذه الدولة الفلسطينية؟ وما الفرص التي يمكن أن تتيحها لمواطنيها الذين سيحصلون على حريتهم؟[٢٥]

على المستوى الاجتماعى، سيواجه الفلسطينيون كثيراً من المشاكل نفسها التى كانوا يواجهونها على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، ورغم أنهم سوف يتحررون من السيطرة الإسرائيلية المباشرة فى المدن، فإن ارتباك السيادة الفلسطينية بسبب الطبيعة التجزيئية للدول الجديدة سيجعلهم يعتمدون على إسرائيل للانتقال من جزء إلى آخر، ربما يتم توقيع اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين على حرية التنقل، إلا أنه يمكن إلغاؤه مثل غيره من اتفاقيات التنقل فى إطار عملية أوسلو، وذلك إذا استشعرت إسرائيل أن تحرك الفلسطينيين يمثل «مخاطرة أمنية» بالنسبة لها. كان من المفترض أن تكفل أوسلو الثانية حرية التنقل بين قطاع غزة والمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية فى الضفة الغربية تحت إشراف إسرائيل، ومع ذلك كان أهالى غزة يعانون الأمرين من الإغلاق المتكرر للقطاع لأسباب أمنية إسرائيلية. وعلى افتراض أن هناك على الأقل بعض المتشددين الفلسطينيين الذين لا يرضيهم اتفاق أوسلو، وأن العمليات الإرهابية سوف تتواصل داخل إسرائيل؛ فالاحتمال كبير لأن ترد إسرائيل على ذلك بإغلاق المناطق الفلسطينية وفرض حظر التجوال على الفلسطينيين فى المناطق التى من المفترض أنها تتمتع بالسيادة، وحتى لو سمحت إسرائيل للفلسطينيين بالانتقال من منطقة إلى منطقة أخرى مجاورة، فسيظل نظام تصاريح المرور جاثمًا على الاستقلال

الفلسطيني، وسوف تحتفظ إسرائيل بحق تحديد القواعد التي يتنقل بموجبها الفلسطينيون، وهكذا ستظل سلطات الحكومة الفلسطينية مقيدة بواسطة سلطة سيادية خارجية.

من الصعب أن نتخيل شيئًا آخر سوى عدم الرضا والتذمر من الحل الدائم في داخل البانتوستانات؛ فالمدن الكبرى مكتظة بالسكان بما يفوق طاقتها، وهذا ضغط يتزايد بسبب الزيادة السكانية الفلسطينية وقيود المساحة التي سيفرضها أي حل نهائي. اللاجئون الحاليون لن يتم إعادة إسكانهم في إسرائيل، وخيارات إيجاد أماكن أخرى لهم في فلسطين ستكون محدودة جدا نتيجة لقيام إسرائيل بضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية. الكثافة السكانية التي وصلت إلى معدلات خطرة في مدينة غزة وأماكن أخرى سوف تواصل الارتفاع دون ظهور أي أمل في تحسن الأوضاع، الجريمة وأعمال الاحتجاج والمقاومة سوف تزيد معدلاتها. في أثناء أوسلو كانت القيادة الفلسطينية تحث الناس على كبح شكوكهم ومخاوفهم بخصوص السيطرة الإسرائيلية، وأن يضعوا نصب أعينهم الفوز النهائي بانسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة وبدولة ذات سيادة، ولو أن هذا الحلم تحقق - وهو محض خيال - فمن الصعب أن نري كيف يمكن لهذه القيادة الفلسطينية نفسها أن تكبح جماح الغضب وخيبة الأمل التي ستتلو ذلك، وإذا اعترف المجتمع الدولي أيضًا باتفاق نهائي يمزق كيان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ويقهرهم، فإن العناصر الجيدة والصامدة في النضال الفلسطيني سوف تخلي مكانها لجماعات متشددة تندد بفشل النهج السلمي في الحصول على حقوق ذات قيمة للفلسطينيين.

هذه النتائج سوف تؤكدها وتضخمها الحالة الاقتصادية لفلسطين بعد الوضع الدائم؛ فبالنظر إلى عدد السكان والموارد في كل من الضفة الغربية بكاملها وقطاع غزة يمكن أن نكون متفائلين إلى حد ما بشأن النمو الاقتصادي الفلسطيني، لقد تحدث «ياسر عرفات» عن اقتصادات النمور الآسيوية كنموذج ممكن؛ حيث استطاعت جماعات سكانية صغيرة في مساحات محدودة أن تحقق نجاحات اقتصادية بفضل إدارة حكومية ذات كفاءة، إلا أن فلسطين ما بعد الوضع الدائم ستواجه عقبات بالغة الصعوبة في طريقها إلى تنمية مشابهة؛ فإسرائيل، أولاً، سوف تحتفظ بموارد

الأراضى المحتلة أو تظل مسيطرة عليها إلى حد كبير بعد أى اتفاق دائم. سوف تعتمد فلسطين على إسرائيل لإمدادها بالمياه وبالاحتياجات الضرورية الأخرى فى الأراضى المحتلة، والتى هى جزء من البنية التحتية الإسرائيلية وخاصة الكهرباء، وإذا استطاع الفلسطينيون أن يحققوا قدراً من النجاح الاقتصادى، سيكون بإمكان إسرائيل تعديل شروط هذه الإمدادات لتتحكم فى مستوى النمو الفلسطينى[٢٦].

حتى إذا استطاعت فلسطين أن تُؤَمِّنَ قاعدة للموارد، وهذا غير محتمل، فلن يكون أمامها أى طريق للتصدير أو الاستيراد سوى إسرائيل. منذ ١٩٦٧ تعمل إسرائيل على أن تحيط الفلسطينيين بجيش يعمل من أجل مصالحها «الأمنية»، كما أن الضم الرسمى لهذه المناطق سيجعل فلسطين ضائعة فى وسط إسرائيل. التجارة مع الدول العربية سوف تعتمد على رضا إسرائيل، والحركة الداخلية للمواد الخام والمنتوجات والأفراد ستتوقف أيضًا على سماح إسرائيل بفتح حدودها، وإذا قررت إسرائيل فى أية لحظة أن تضيق نقاط العبور هذه رداً على أى هجوم أو على تهديد بالهجوم أو لأى سبب آخر، فسوف تدب الفوضى فى اقتصاد الدولة الفلسطينية «ذات السيادة». أى مصنع صغير فى غزة يعتمد على مواد خام أو واردات من الضفة الغربية سوف يتوقف عن العمل مضطراً، أى عمل تجارى فى أى منطقة من فلسطين يعتمد على عمال من منطقة أخرى، لن يكون قادراً على الاستمرار نتيجة إغلاق مداخل ومخارج المدن والبلدات. عملية الخنق الاقتصادى هذه كانت واضحة فى حالة الأراضى الفلسطينية فى أثناء مرحلة أوسلو، وكذلك فإن أى اتفاق دائم يقوم على تحويل الأراضى المحتلة إلى كانتونات سوف يُبْقِى على هذا النهج التدميرى إلى ما لانهاية[٢٧].

العلاقة بين الظروف داخل البانتوستانات وسياسة إسرائيل فى الإغلاق يمكن أن تكون تكافلية؛ فلو تخيلنا أن الاتفاق النهائى سوف يخلف نسبة كبيرة من المجتمع الفلسطينى غاضبة من أوسلو ومؤيديها، فيمكننا كذلك أن نرى جذور حملات إرهابية فى داخل إسرائيل، وبناء على شواهد كثيرة من الماضى القريب يمكننا أن نتنبأ، بكل ثقة، بالرد الإسرائيلى، سيتم عقاب كل السكان الفلسطينيين بالإغلاق التام لكل الحدود حتى لو فشلت عمليات الإغلاق هذه فى إيقاف المزيد من الأعمال الهجومية كما حدث فى فبراير ومارس ١٩٩٦. هذا الإغلاق سيصيب الاقتصاد الفلسطينى الهش بالشلل

التام بحرمان الفلسطينيين من العمل فى إسرائيل أو فى مناطق فلسطينية أخرى، سيرتفع معدل البطالة وتشتد موجة الغضب مما قد يدفع بالجماعات المتشددة نحو المزيد من أعمال العنف، الأمر الذى سيؤدى إلى تشديد الإغلاق، وسوف يستمر القمع والعنف دون أمل فى أن تنحسر هذه الموجة، وسيكون الثمن هو حياة بعض الإسرائيليين والمصالح الاقتصادية لكل الفلسطينيين.

طموح «عرفات» لتحويل فلسطين المحررة إلى نمر اقتصادى يتوقف على سيادة فلسطينية حقيقية واستثمار عالمى واسع، وكما رأينا فإن السيادة لن تتحقق نتيجة ترتيب للوضع الدائم يتفق مع قواعد عملية أوسلو، أما بالنسبة للاستثمار الخارجى فإن القيود والصعوبات التى ذكرناها تجعل الشركات لا ترى فى فلسطين فرصة لذلك بالرغم من كل إغراءات السلطة الفلسطينية والبنك الدولى؛ فطبيعة الدولة المزقة قد تثير تساؤلات عن حرية الوصول والتنقل لمن يريد الاستثمار حتى بدون سجل إسرائيل الملىء بعمليات إغلاق الحدود والقيود المفروضة على تحركات الفلسطينيين، ولو تم إقناع إسرائيل بتوقيع اتفاق يضمن حرية التنقل، سيكون من الصعب إجبارها على تنفيذه عدما تعلن أن المخاطر الأمنية المتزايدة تقتضى عدم الالتزام به. لن يكون الفلسطينيون فى وضع يمكنهم من تهديد إسرائيل، أو أن يمنعوا عنها حقًا - بالدرجة نفسها - يمكن أن يؤدى إلى إصابة اقتصادها بالشلل، بينما قد يجد المجتمع الدولى صعوبة فى أن يمارس أى نوع من الضغط أو أن يشكك فى الأسباب الأمنية(٢٨).

من المرجح أن تبتعد الشركات متعددة الجنسية والمستثمرون الأجانب عن فلسطين، مع تحفظات كثيرة على سلامة حدودها واعتمادها المستمر على رضا إسرائيل. وباستبعاد هذا العنصر الدولى، يتبدد حلم «عرفات» بسنغافورة شرق أوسطية ولا يتبقى سوى استثمار محلى وجهود بعض المنظمات مثل البنك الدولى، لصوغ بعض التفاهمات الإقليمية. يمكن أن تنشأ ملكيات صناعية يعمل فيها فلسطينيون لدى فلسطينيين آخرين على الأقل، ولكن نجاح مثل هذه المؤسسات سيعتمد أيضًا على ضمانات إسرائيلية لحرية التنقل والمرور(٢٩). وعندما تصبح عمليات الإغلاق أمرًا متكررًا أو عاديًا حتى فى فلسطين «مستقلة»، ومع ضعف الحماسة والالتزام بالبحث عن حل اقتصادى يملى المنطق الاقتصادى دوره بالنسبة للفلسطينيين، فما

دامت المناطق الفلسطينية الممزقة وقاعدة المواد المحدودة تعوق النشاط الاقتصادى المحلى، سيظل الفلسطينيون مجرد عمال كما هو الحال بالنسبة لسكان بانتوستانات جنوب أفريقيا. على مدى عقود، كان العمل فى إسرائيل هو حجر الزاوية فى الاقتصاد الفلسطينى، وبموجب اتفاق نهائى فى أوسلو فإن المرجح هو تأكيد هذه العلاقة وليس تغييرها، قد يكون بالإمكان تحقيق فعالية اقتصادية فى الأراضى المحتلة، ولكن هذه العملية ستديرها إسرائيل ولمصلحتها فى المناطق التى ضمتها إليها رسميًا، وسيكون الإسهام الفلسطينى هو مجرد الإسراع بهذا الترتيب لكى يحصلوا على أجور هزيلة بينما تحصل إسرائيل على نصيب الأسد من الربح(٣٠).

إن صورة الاستغلال الإسرائيلى والتبعية الفلسطينية الذليلة تبدو متسقة تمامًا مع اتفاقيات أوسلو حتى الآن، وهى أيضًا صورة لتمييز عنصرى واضح يشبه إلى حد بعيد ذلك النظام الذى تفرضه حكومة البيض على السود فى جنوب أفريقيا، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى بعض أوجه الاختلاف بين نموذج جنوب أفريقيا والوضع الفلسطينى، إذا كنا نريد أن نفهم جيدًا ذلك المأزق الذى تم وضع الفلسطينيين فيه. الفارق الأكبر فى الحجم؛ فجنوب أفريقيا كانت تغطى مساحة كبيرة، الأمر الذى جعل سياسة العزل أكثر تأثيرًا، وكان يمن فصل مناطق السكان الأصليين عن المناطق البيضاء بنطاقات عازلة، وكان كل من البيض والسود لايشهدون اتساع الهوة بين الطرفين، وبالرغم من أن كثيرًا من السود كانوا يذهبون إلى المدن كقوة عمل رخيصة، فإن مسافة تلك الرحلة نفسها كانت مضنية ومثبطة للعزيمة. إسرائيل ليس لديها مساحة كبيرة مشابهة يمكن أن تستخدمها على هذا النحو؛ فالمسافة من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن لا تزيد عن أربعين ميلاً، وأى جزء من الضفة الغربية وغزة لا يبعد سوى أميال قليلة عن الحدود الإسرائيلية، بينما القدس بوابة بين الشعبين. حجم وموقع البانتوستانات الفلسطينية لا يوفران لإسرائيل فرصة مماثلة للفصل والاستغلال الانتقائى، كما كان الحال بالنسبة لحكومة جنوب أفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تاريخًا طويلاً من علاقات العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين لابد من أن يكون له أثره على ترتيبات الوضع النهائى التى ترضى بها إسرائيل؛ فهل يمكن لإسرائيل أن تأمن لأى قوة عمل فلسطينية بعبور حدودها لتقديم

خدماتهم والعودة سعداء إلى ديارهم المنهارة ومصاعب العيش البالغة؟ إن قرب المناطق الفلسطينية سيسمح بحرية حركة للفلسطينيين، لكى يذهبوا إلى المصانع الإسرائيلية والعودة إلى منازلهم فى نهاية يوم العمل لكى يتجنبوا الإقامة الممتدة فى إسرائيل، إلا أن ذلك يمكن أن يكون ثغرة قد تفيد منها الجماعات المتطرفة[٢١]، وما دام لدى الفلسطينيين سبب واقتناع لضرب أهداف إسرائيلية فإن أى وجود فلسطينى يمكن أن يمثل مخاطرة أمنية، وحيث إن نظام البلقنة السياسية والاستغلال الاقتصادى كفيلان بأن يجعلا الفلسطينيين يكرهون إسرائيل، فمن المرجح أن تستمر الاعتداءات والعمليات الهجومية ضد الجنود والمدنيين داخل إسرائيل. أوسلو لم تقض على عنصر عدم الاستقرار هذا، بل عمقته ليصبح أكثر سوءًا، ولذلك ليس هناك أى ضمان أمنى لتشغيل أعداد كبيرة من الفلسطينيين كقوة عمل رخيصة فى الاقتصاد الإسرائيلى، ولابد من أن يهيئ أصحاب المصانع والمزارع فى إسرائيل أنفسهم لكى يكونوا بدون أيد عاملة فى أثناء فترات الإغلاق الممتدة، وهو التوقع الذى يجعل سوق العمل الإسرائيلية تستخدم أقل عدد ممكن من الفلسطينيين فى المقام الأول.

كما يمكن أن نرى المأزق الفلسطينى أكثر وضوحًا إذا فكرنا مليًا فى ما قاله «يوسى بيلين – Yossi Beilin»، نائب وزير الخارجية السابق ومهندس عملية أوسلو، فى أحد اجتماعات منتدى القدس الاقتصادى، وذلك فى شهر يناير ١٩٩٥. تقييم «بيلين» للإمكانيات الاقتصادية الفلسطينية يعبر عن الموقف الرئيسى لحزب العمل وهو يشبه، على نحو خاص، تصريحات «شيمون بيريز» العلنية:

> أنا مؤمن بفكرة الفصل، وأعتقد أننا فى السنوات القليلة القادمة سيكون علينا أن نبذل كل ما نستطيع من جهد لتقليل عدد الفلسطينيين الذين يعملون فى إسرائيل، ولن يتحقق ذلك بمجرد طردهم؛ حيث إننا نحمل مسئولية تجاه الاقتصاد الفلسطينى، لابد من أن نقيم مناطق صناعية فى كل من الضفة الغربية وغزة، وأعتقد أن هناك مصلحة اقتصادية لكلا الطرفين فى إقامة هذه المناطق؛ فنحن والفلسطينيون فى النهاية لنا مصلحة مباشرة فى اقتصاد المنطقة إلى أن يتمكن اقتصاد غزة من الحصول على استثمارات من الخارج[٢٢].

تحت حكومة يشكلها حزب العمل، والمفترض أنه أكثر القوى السياسية الإسرائيلية حمائمية، لا يمكن أن يتوقع الفلسطينيون أن يعملوا داخل إسرائيل، وإنما عليهم بدلاً من ذلك أن يتجهوا نحو المناطق الصناعية على الحدود الجديدة، وفى الوقت نفسه ستقوم إسرائيل بإعادة تنظيم اقتصادها لاستبعاد قوة العمل الفلسطينية، بينما سيعتمد الفلسطينيون إلى حد كبير على الاستثمارات القادمة من الخارج. إن ما توصلت إليه أوسلو بالفعل هو تحقيق أحد هذه الأهداف - فك الارتباط النسبى بين الاقتصاد الإسرائيلى واعتماده على العمالة الفلسطينية - والفشل التام للهدف الآخر، وهو إقامة اقتصاد فلسطينى محلى قادر بمساعدة الاستثمار الخارجى. التسويات المحدودة الخاصة بالأراضى التى قدمت فى كل اتفاقيات أوسلو حالت دون أى استثمارات خارجية؛ فالفلسطينيون محتجزون فى بانتوستاناتهم بفضل القمع المستمر للجيش الإسرائيلى، كما فقد كثير منهم أعمالهم فى إسرائيل بعد عمليات الإغلاق المستمرة للحدود. ورغم محاولات منظمات عالمية مثل البنك الدولى لجذب الاستثمارات الخارجية بهدف التنمية الفلسطينية لم تظهر المناطق الصناعية. إسرائيل تمسك بخناق الاقتصاد الفلسطينى، وبالرغم من ذلك تنكر مسئوليتها عن المصاعب القائمة، وتبحث عن مخرج من مشكلة هى التى صنعتها.

هكذا تكون صورة فلسطين بعد الوضع النهائى، دولة ممزقة وشعب بائس مكدس فى بانتوستانات مكتظة، عاجز عن التنقل بحرية من مكان إلى آخر، وحيث ستمنعه كل هذه القيود من بناء اقتصاده، سيكون مضطراً لزيادة اعتماد على إسرائيل، ونتيجة لهذه الأحوال المتدهورة والمعنويات المنخفضة ستصبح إسرائيل أكثر تردداً فى اعتمادها عليهم اقتصاديًا، وما نتصوره هو دولة فلسطينية فى حالة من التخبط الاقتصادى والاجتماعى، مكبلة بواسطة إسرائيل، دون أمل فى أى تحسن، هذه هى صورة فلسطين التى ساعدت أوسلو بكل قوة على إبرازها، كما أن ما خلفته من قلاقل لا يوحى بأن تركة هذه العملية يمكن أن تسفر عن سلام حقيقى.

الحلول النهائية

السيناريوهان السابقان قد ينتجان عن المرحلة الأخيرة من أوسلو: فلسطين تابعة اقتصاديًا، قوة العمل لديها مرتبطة بأشغال رخيصة فى داخل إسرائيل كبرى،

أو فلسطين منهارة اقتصادياً، أراضيها معزولة تماماً بواسطة الجيش الإسرائيلى، عمالها غارقون فى البطالة والفقر، أما قوة دفع أوسلو فهى متجهة بالأحرى نحو تحقيق السيناريو الثانى، وليس فقط لأن إسرائيل قد بدأت بالفعل بإحلال مهاجرين من خارج الشرق الأوسط محل قوة العمل الفلسطينية؛ فقد تم استجلاب عشرات الألوف من العمال من أوروبا الشرقية وآسيا ليعملوا فى الاقتصاد الإسرائيلى كأجانب مقيمين ويشغلوا الوظائف التى كان يشغلها الفلسطينيون فى السابق، ويعيش هؤلاء العمال داخل إسرائيل ولا يحصلون على أية مزايا تقريباً ولا يحملون ضمن أمتعتهم مطالبة بالأراضى التى تحتلها إسرائيل حالياً، وحيث إنهم لا يمثلون أية خطورة أمنية؛ فهم بمثابة بديل مغر لقوة العمل الفلسطينية، كما أنهم يجعلون إسرائيل قادرة على تنفيذ مخططاتها لعزل الفلسطينيين على نحو أكثر كفاءة(٣٣).

إقصاء قوة العمل الفلسطينية وعزل البانتوستانات سيتركان إسرائيل فى حالة بحث دائم عن حل دائم للمشكلة الفلسطينية. فى هذا السيناريو الذى لخصناه؛ حيث تتحول المحميات حتماً إلى بؤر للاضطرابات والعنف، ستكون هيبة إسرائيل وأمنها عرضة للخطر(٣٤).

فى إطار الاحتجاجات والاعتداءات الفلسطينية فى مرحلة ما بعد أوسلو، وخاصة بسبب القرب المكانى، فإن الحل الوحيد الذى يقدم نتيجة أكيدة هو ذلك الذى تأسست عليه إسرائيل: ترحيل الفلسطينيين من الأراضى التى تحاول إسرائيل الاستيلاء عليها، وباعتباره أبسط أشكال التمييز العنصرى وأكثرها مباشرة فإن الترحيل يتضمن إزاحة شاملة للسكان الأصليين من أراضيهم لإفساح مكان لاستيطان غير طبيعى. فى جنوب أفريقيا وجد البيض طريقة وطيدة نسبياً لطرد السكان الأصليين والاحتفاظ بهم على مسافة قريبة بغرض استغلالهم باستمرار، وفى أمريكا الشمالية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم يكن السكان الأصليون عرضة لمثل هذا الاستغلال، فأبعدوا فقط باتجاه الغرب، وأحياناً كانت بعض القبائل تطرد من أراضيها(٣٥).

إسرائيل تواجه نتيجة طبيعية حديثة لمشكلة الاستعمار الأوروبى فى أمريكا، بوجود قوة عسكرية تحت تصرفها، كيف يستطيع سكان مستوطنون أن يقوموا بضم

أراضى السكان الأصليين بأفضل طريقة ممكنة؟ وكما أشار الباحثون مؤخراً فإن إسرائيل كانت تؤمن دائمًا على امتداد تاريخها بأن ترحيل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين إلى مصر أو الأردن هو الحل الأكيد والأبقى أمام الدعوة الصهيونية الحصرية. ومع رغبة الصهاينة فى بناء دولة مقصورة على اليهود فقط، وفى ظل سيادة أيديولوچية التوسع فى إسرائيل الحديثة، يصبح وجود الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة (ناهيك عنه فى حيفا أو نازاريث فى إسرائيل ١٩٤٩) أمراً غير مرغوب فيه دائماً. بعد أوسلو، وما دامت المحميات تهدد أمن إسرائيل وتلطخ سمعتها الدولية، يبقى خيار الترحيل جذاباً[٣٧]. ستكون هناك صعوبات بالطبع، وسترتفع نداءات عالمية، وسيكون على إسرائيل أن تبحث عن وسيلة للتعامل مع مشكلة مواطنيها الفلسطينيين وعددهم كبير، هذا إذا كانت تريد بالفعل أن تضع حلاً نهائيًا للمشكلة. الانتقادات العالمية يمكن إبطالها إلى حد كبير عندما تقوم إسرائيل بإبراز «الخطر الذى يهدد وجودها»، وهو العذر نفسه الذى سبق استخدامه لتبرير عمليات الترحيل الكبرى فى ١٩٤٨ و١٩٤٩ و١٩٦٧[٣٨]، وكذلك يمكن إبراز أى عمليات هجومية فلسطينية داخل إسرائيل أو حتى حرباً مع سوريا بالطريقة نفسها لكى تثبت للعالم أن بقاء إسرائيل رهن بزوال فلسطين، وحيث إن إسرائيل تستطيع أن تقدم نفسها فى صورة الطرف الأمين فى أى صراع، فمن الصعب أن نجد المجتمع الدولى يدافع عن فلسطين، إذا كان وجودها يعنى دمار إسرائيل[٣٩]. أما بالنسبة للفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون فى إسرائيل كمواطنين فمن المؤكد أن يجدوا أنفسهم موضوعًا للمساومة فى اتفاق أوسلو النهائى؛ فقد كانت هناك تكهنات على نطاق واسع بأن «المثلث الصغير» فى إسرائيل -١٩٤٩، والذى يضم أغلب الإسرائيليين الفلسطينيين، قد يصبح إحدى المحميات الفلسطينية بعد محادثات الوضع النهائى: إن ترتيباً من هذا القبيل قد يروق لقيادة فلسطينية ما زالت متمسكة تمسكًا أعمى بحل ضعيف يقضى بقيام دولتين، وكما أنه قد يُمَكِّنُ إسرائيل من أن تتخلص من نسبة كبيرة من الأقلية العربية لديها فى مقابل مساحة ضئيلة من الأراضى تتنازل عنها[٤٠].

ربما يكون أقوى مبرر تقدمه إسرائيل بخصوص الترحيل هو أنه يمثل الخيار الوحيد من أجل السلام، وبعد استكمال عملية أوسلو، من المرجح أن يكون تعليق المراقبين على السخط وعدم الرضا فى فلسطين الجديدة، هو أنه دليل على الجحود

والضغينة والحقد على إسرائيل، وإذا استمر المقاتلون الفلسطينيون فى سفك دماء الإسرائيليين، فلربما يكون الحل المعقول الوحيد هو إبعادهم إلى مكان يمكن السيطرة عليهم فيه على نحو أكثر كفاءة. كان ذلك، بالضبط، هو الاستنتاج الذى توصل إليه الكاتب الصحفى الأمريكى «توماس فريدمان – Thomas Friedman»، فى كتابه: "From Beirut to Jerusalem" أكد فريدمان ضرورة إعطاء الفلسطينيين فرصة للعيش فى سلام كامل مع إسرائيل، وفى حال استمرار جموحهم لابد من «طردهم عبر نهر الأردن» لحل المشكلة نهائياً(٤١).

تحليل «فريدمان» هذا كان معروضاً قبل أوسلو، ولكنه ينبهنا إلى الأخطار التى سيواجهها الفلسطينيون عاجلاً(٤٢)؛ فإذا تم قبول عملية أوسلو باعتبارها نموذجاً حقيقياً لصنع سلام بناء، فإن الفلسطينيين مهددون بتوجيه اللوم إليهم بسبب عواقبها المدمرة، وإذا لجأت إسرائيل فى النهاية إلى ترحيل الفلسطينيين وإبعادهم عن وطنهم تماماً، فسوف تشير إلى عملية أوسلو دائماً، لإثبات أن الفلسطينيين هم الذين خذلوا قضية السلام. قصور أوسلو وإذكاؤها للتمييز العنصرى يثبتان العكس؛ أى أن «السلام»، على الأقل بالشكل الذى طرحته أوسلو، هو الذى خذل الفلسطينيين، أما الاعتراف الواسع بفشل أوسلو فى هذا السياق، فهو الذى يمكن أن يقدم فهماً حقيقياً لمأزق الفلسطينيين، وهو الكفيل بحمايتهم من ظلم أكبر فى المستقبل.

هوامش الفصل السادس

(١) للمزيد عن التأخير فى جدول إعادة الانتشار. انظر:

- "West Bank troop withdrawal on hold", Financial Times, 1 September 1997.
- "Delays that made history repeat itself", Independent, 3 January 1997.
- "Israel's peace clock drags", Christian Science Monitor, 6 January 1995.

(٢) نقلت Jerusalem Post عرض «نيتانياهو» فى عددها الصادر فى ٢٠ مارس ١٩٩٧، ورحب «بيل كلينتون» بالاقتراح (Reuters, 20 March 1997)، كما رحبت به أيضًا وزيرة الخارجية «مادلين أولبرايت»:

"Middle East Economic Digest, 19 September 1997)

(٣) للاطلاع على تأكيد على هذا الرأى يدل على الغفلة، انظر التقييم الأحمق لعملية أوسلو الذى قدمه «تشارلز كروثهامر – Charles Krauthammer» بعنوان: "Final Status, final peace" وذلك فى عدد: Jerusalem Post الصادر فى ٨أبريل ١٩٩٧. يرى «كروثهامر» أن «أوسلو ماتت»، وأن الرئيس «كلينتون» لابد من أن يأتى بكل من «عرفات» و«نيتانياهو» إلى الولايات المتحدة، و«يحبسهما»، و«لا يتركهما» إلا بعد التوصل إلى «الصفقة الحقيقية».

فى مقال «چيروزاليم پوست» بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٩٧، المشار إليه سابقًا، أنكر «نيتانياهو» أن يكون اقتراحه «خدعة» لصرف الانتباه عن بناء مستوطنة «حارحوما»، الذى كان قد بدأ قبل أيام، أو عن إعادة الانتشار الأوسع فى الضفة الغربية الذى كان الفلسطينيون ينددون به باعتباره مجرد عملية رمزية تافهة.

(٤) عندما أعلن «نيتانياهو» فى مارس ١٩٩٧ أن المرحلة التالية من إعادة الانتشار فى الضفة الغربية سوف تغطى ٩٪ فقط من الأراضى، حتى مع عدم إعادة هذه الـ٩٪ بالكامل للفلسطينيين، تم رفض هذا العرض، وبالتالى لم تحدث أى إعادة للانتشار. انظر:

- "Palestinians refuse Israeli pulback", Agence France Presse, 9 March 1997.
- "Israel, Palestinians plunge into crisis over redeployment", Reuters, 10 March 1997.

(٥) انظر: "Arafat's nation' فى عدد ٢٤ فبراير ١٩٩٦ من: "The Guardian".

«الحل النهائى» كان يجب أن يبدأ على الأقل بترجمة إنجليزية غير دقيقة عن العربية «لاتفاق الوضع الدائم».

(٦) أعيد نشر خطة آلون بالكامل في: "Can Israel Survive a Palestinian State?"

(٧) تمت مناقشة خطة «آلون+» في وقت إعادة الانتشار في الخليل تقريبًا، ولكن «نيتانياهو» لم يتبنها بشكل رسمي إلا في يونيو ١٩٩٧، و«الدولة» الفلسطينية التي ستنشأ نتيجة هذه الخطة تتكون من حوالي ٤٠٪ فقط من الضفة الغربية.

انظر:

"Netanyahu proposing West Bank partition", The Washington Post, 16 June 1997.

أما الثناء الكبير على خطة «نيتانياهو» غير العادية فقد جاء من قبل Martin Peretz رئيس تحرير The New Republic، الذي كان يخشى فشل الخطة بسبب «تمسك الفلسطينيين بخرائط خيالية لا يمكن تحقيقها». "Off the map", The New Republic, 7 July 1997. -

(٨) «يوسي بيلين – Yossi Beilin» أشهر حمائم إسرائيل بعد مغادرة «رابين» و«بيريز» للمشهد السياسي، وقع اتفاق مبادئ مشترك في ١٩٩٧ مع السياسيين في حزبي العمل والليكود يؤكد مستقبل المستوطنات الإسرائيلية في وادي الأردن، وبالرغم من انتقادات «بيلين» لتوجهات «نيتانياهو» بالنسبة للفلسطينيين، فإن خطته كانت تتشابه إلى حد كبير مع خطة رئيس الوزراء في أهم نقاطها.

انظر:

- 'Likud, Labor MKs sign plan for final status", Jerusalem Post, 27January 1997.

(٩) بعد الاحتجاجات العالمية على فندق Days Inn الجديد في «جوش قطيف– إسرائيل»، صرح «رافائيل فاربر – Raphael Farber» رئيس الشركة في إسرائيل قائلاً: «على قدر علمي فإن جوش قطيف موجودة في دولة إسرائيل»، واتهم كل من يعارض ذلك بأنه معاد للسامية.

انظر:

"Palestinians say hotel conceals its Gaza location", Reuters, 4 June 1997.

(١٠) امتدح مقال Martin Peretz في ٧ يوليو ١٩٩٧ مشروع نيتانياهو «آلون+»، الذي كان سيضم حوالي ٦٠٪ من الضفة الغربية لإسرائيل باعتباره خطة حزب العمل، مشيرًا إلى أن الفرق بين اقتراح «إيهود باراك»، الرئيس الجديد لحزب العمل، و«نيتانياهو» يمكن أن يكون «في الأسلوب وليس في المضمون»، وللمزيد عن أحدث المقترحات الإسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية، انظر:

David Newman, "Boundaries in flux: the "green line" boundary between Israel and the West Bank- past, present and future", in: Boundary and Territory Briefing, Vol.1, (1995).

(١١) انظر الفصل الثالث – هامش رقم "١٠".

(١٢) انظر التصريحات الصحفية لوزارة الأمن العام الإسرائيلية:

- "Closure warning to be issued to Palestinian institutions in eastern Jerusalem", 27 August 1995.

- 'Chairman of Palestinian Broadcasting and Television Authority signs declaration ceasing activities in Jerusalem", 10 March 1997.

(١٣) "Bingo tycoon threatens Jerusalem future", The Guardian 26 July 1997.

(١٤) ظهرت خطة «نيتانياهو» للتسوية مع الفلسطينيين واقتراح عاصمة لهم في «أبوديس»، في يوليو ١٩٩٧، وذلك بالرغم من أن الفكرة قديمة. انظر:

"Israel plans compromise over Palestinian state", Agence France Presse, 24 July 1997.

كان «يوسى بيلين» الذى يقف على الطرف الآخر من المنظور السياسى الرئيسى، قد اقترح الخطة نفسها كجزء من مبادرته المشتركة مع سياسيى الليكود بعد إعادة الانتشار فى الخليل. انظر مقاله المنشور فى «جيروزاليم بوست» فى ٢١ يناير ١٩٩٧، بعنوان:

"Consensus, not compromise"

(١٥) للحصول على فكرة عامة عن أزمة اللاجئين الفلسطينيين انظر:

Michael Palumbo, "The Palestinian Catastrophe".

كما تعتبر تسجيلات Rosemary Sayigh عن حياة اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان بالغة الأهمية لفهم تجربة الفلسطينيين فى المنفى:

- Palestinians; From Peasants to Revolutionaries, (London: Zed Books, 1979).

- Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon, (London: zed Books, 1994).

(١٦) انظر:

Elia Zureik's palestinian Refugees and Peace Process (Washington: Institute for Palestine Studies, 1996), pp. 119-20.

(١٧) فى عام ١٩٩٥ سجلت الأونروا "UNRAR" ٣,١مليون لاجئ فلسطينى، يعيش مليونان منهم خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، وفى العام نفسه قدرت صحيفة «ها آرتز- Ha'aretz» الإسرائيلية عدد السكان الفلسطينيين فى الأردن ولبنان وسوريا بحوالى ٢,٨مليون نسمة معظمهم من اللاجئين (Zureik, pp.14,18) ويقدر «زريق» إجمالى عدد اللاجئين بأربعة ملايين يعيش ثلثاهم خارج إسرائيل والأراضى المحتلة (ص١١٦).

(١٨) يشير Paul Findley إلى حملة إسرائيل الدعائية الملحة لإلقاء اللوم على الدول العربية: انظر:

Deliberate Deceptions, p.29

وكان «إسحاق شامير» ما زال يعمل فى إطار هذه الحملة فى مؤتمر مدريد للسلام. انظر كلمته فى ٣١ أكتوبر ١٩٩١، والتى أعيد نشرها فى: Laqueur and Rubin (eds) pp.577-82

(١٩) أول شكوى من جانب إسرائيل نقلتها «معاريف- Ma'ariv» فى ١٥ يوليو ١٩٩٦، وللمزيد عن رد IOC المندد بالتحركات السياسية الإسرائيلية فى الدقائق الأخيرة. انظر:

"IOC scolds Israel for 11th-hour "Palestine flap", in the Atlanta Journal, 16July 1996.

(٢٠) تم رفض الدولة الفلسطينية بوضوح وذلك فى ما نشر بعنوان:

Guidelines "for the new Netanyahu government", 17June 1996.

(٢١) أطلق «نيتانياهو» فكرة «دولة فلسطينية بلا سلطات» فى الضفة الغربية وغزة، وذلك فى كلمة أمام السفراء الأجانب لدى إسرائيل.

انظر:

Israeli prime minister wants Palestinian 'state without powers", Ha'aretz, & November 1996.

بعد أسبوعين، تقدم سفير «أندورا» فى باريس بشكوى رسمية، مؤكداً أن شعب «أندورا» لا يقبل أن تقارن سيادته بسيادة الفلسطينيين فى دولة تديرها إسرائيل:

It is important that people should understand that Andorra is not some sort of territory. It is a country", (Vexed Andorra ticks off Israel", The Guardian, 22 November 1992.

(٢٢) «إسحاق رابين» مثلاً كان حريصاً على أن يؤكد فى كل مقترحاته «للسلام» أن «المستوطنات الأمنية» فى وادى الأردن سوف تبقى فى أيدى إسرائيل فى آية تسوية دائمة.

انظر:

The myth of Rabin's "security settlements", Middle East International, 21 August 1992.

(٢٣) انظر التقرير الخاص الذى نشرته:

Middle East Economic Digest

عن فلسطين فى عددها الصادر فى ٢٢ أغسطس ١٩٩٧:

- The Middle East Economic Strategy Group, a Project of the US foreign policy think-tank, the Council on Foreign Relations, counselled investment in Palestine infrastruture and an untangling of Palestinian/Israeli land and water claims in its "Recommendations on the Palestinian economy" (New York, November 1996).

يرأس هذه المجموعة الاقتصادية «پول فولكر» الرئيس الأسبق للاحتياطى الفيدرالى الأمريكى.

(٢٤) انظر قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨، والتى أعيد نشرها فى:

Laqueur and Rubin (eds), pp.537-42.

(٢٥) حقيقة أن الفلسطينيين قد قبلوا بتسوية مهينة عندما فقدوا أكثر من ٧٥٪ من فلسطين عندما كانت تحت الانتداب، هذه الحقيقة سوف تسقط من المعادلة ليحل محلها مقرحات بأن يكون عليهم الآن أن يتنازلوا طواعية عن حوالى نصف الأراضى المحتلة فى ١٩٦٧، (ما يقارب ٢٣٪ من فلسطين الأصلية) بما يعنى أن سكان إسرائيل وسكان فلسطين المتساوين فى العدد تقريباً سيحصلون على حوالى ٩٠٪ و١٠٪ على التوالى من أراضى فلسطين الأصلية قبل ١٩٤٩، وكمثال على كيفية اعتبار هذه التسوية الملتبسة تسوية عادله، انظر دفاع Martin Peretz عن خطة "Allon Plus" فى: "Off the map", The New York Republic, 7 July 1997.

وهو يتصور أن فكرة إعطاء إسرائيل ٥٠٪ من الـ٢٢٪ المتبقية من فلسطين يعتبر «تسوية واقعية» و«يحقق الطموحات السياسية الفلسطينية».

(٢٦) منذ قيام السلطة الفلسطينية، نجحت إسرائيل فى التضييق عليها بوسائل مختلفة مثل الإغلاق وغيره من القيود الغريبة؛ فعلى سبيل المثال كانت الحكومة الإسرائيلية سبباً فى توقف القطاع العام الفلسطينى فى أغسطس وسبتمبر ١٩٩٧، برفضها أن تدفع العائدات المستحقة للسلطة الفلسطينية من الضرائب التى يدفعها الفلسطينيون.

انظر:

"No fund for PA until terror prevented", Jerusalem Post, 7 August 1997.

(٢٧) انظر التقريرين:

- Human Rights Watch/ Middle East, "Israel's colsure of the West Bank and Gaza Strip", (New York, July 1996), pp.44-5.
- UN Sepcial Coordinator in the Occupied Territories (UNESCO) and the World Bank, "Closure on the West Bank and Gaza, August- September 1997", (Gaza City, October, 1997).

(٢٨) يوضح تقرير:

Middle East Economic Strategy Group, "Recommendations on the palestinian economy",

كيف أن القيود المفروضة على الحدود من قبل السلطات الإسرائيلية قد أدت إلى غياب الاستثمار الخاص فى فلسطين تقريبا، وبالنظر إلى إجراءات الإغلاق التى طبقها «شيمون بيريز» فى الأشهر الأولى من عام ١٩٩٦، يقول التقرير إن عدم الثقة الناجم عن عمليات إغلاق الحدود قد قضى على الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر تقريبًا، وهذا ما يؤكده أيضًا تقرير اليونيسكو/ البنك الدولى. أما الدليل على قدرة الفلسطينيين المحدودة للتأثير على إسرائيل عن طريق مقاطعة السلع الاستهلاكية، فقد ظهر فى أغسطس ١٩٩٧، عندما حاولت السلطة الفلسطينية إقناع الفلسطينيين بعدم شراء البضائع الإسرائيلية ردًا على عقاب إسرائيل الأقوى.

انظر: "Palestinians launch boycott", Jerusalem Post 18 Aygust 1997.

كما أشارت الصحيفة بسخرية إلى النتائج المحتملة لهذا الإجراء بقولها: «يعتبر الاقتصاديون الفلسطينيون مقاطعتهم تسجيلاً لموقف أكثر منها تهديدًا فعليًا، ما دامت إسرائيل قادرة على منع السلطة الفلسطينية من استيراد السلع من الدول الأخرى».

(٢٩) فشلت مساعى البنك الدولى لإنشاء ملكيات صناعية فلسطينية حتى فى داخل غزة، والسبب هو رفض إسرائيل منح ضمانات بحرية الحركة لمثل هذه المنشآت وإعفائها من إغلاقات الحدود لأسباب أمنية فى المستقبل. وفى يونيو ١٩٩٧ كتبت سكرتارية لجنة الاتصال الخاصة بالبنك الدولى أنها عقدت عدة اجتماعات مع إسرائيل تتعلق بالإجراءات الأمنية، إلا أنها لم تسفر عن أى اقتراحات مكتوبة، وخاصة بالنسبة للقضية الرئيسية، وهى الترتيبات الخاصة بضمان

النشاط التجارى أو إنشاء مناطق صناعية. انظر «التقرير ربع السنوى الخاص بخطة العمل الثلاثية حول العائدات والإنفاق والمنح للسلطة الفلسطينية».

AHKC Secretariat, 3 june 1997, pp.9-10.

(٣٠) قدمت جريدة «معاريف» الإسرائيلية لمحة عن المستقبل فى تقرير لها بعنوان:

"Revolutionary plan to hire Palestinians"

وذلك فى عددها الصادر فى ١٥ سبتمبر ١٩٩٧، يقول التقرير إن وزارة التشييد والإسكان الإسرائيلية تخطط لإقامة «مصانع كبيرة متقدمة» فى الأراضى المحتلة يعمل فيها العمال الفلسطينيون لإنتاج قطاع غيار ومكونات للإنشاءات الإسرائيلية، يتم نقلها إلى داخل إسرائيل بالسكك الحديدية، بينما يبقى العمال فى الخارج، بما يضمن استمرار الإمدادات حتى فى حال إغلاق الحدود، أما هدف الخطة فهو تقليل عدد العمال الأجانب فى إسرائيل دون رفع الإغلاق.

(٣١) التفجيرات التى حدثت فى تل أبيب فى مارس ١٩٩٧. نفذها فلسطينى كان يعمل فى المطاعم الإسرائيلية لعدة سنوات قبل ذلك.

انظر:

'Suicide bomber: the wrong profile?", New York Times, 26 March 1997).

(٣٢) تعليق «يوسى بيلين– Yossi Beilin» على «منتدى القدس الاقتصادى»، ٢١ يناير ١٩٩٥.

(٣٣) للمزيد عن تحول إسرائيل إلى تشغيل العمال الأجانب غير الفلسطينيين، انظر:

"Israel holds upper hand in a battle of boycotts", Christian Science Monitor, 3Septemper 1997.

فى مقال يحمل عنواناً كله شؤم هو: «دعوة للإغلاق الدائم»، كتب «موشى آرينز– Moshe Arens» فى جيروزاليم بوست– ٢٨ مارس ١٩٩٧– يقول: «لقد أثبتت لنا السنوات الأخيرة بشكل مقنع أنه بالإمكان إحلال عمال أجانب مكان الفلسطينيين، ولذا ليس هناك حاجة لتشغيل أى فلسطينى ثانية أو فتح الأراضى المحتلة على إسرائيل»، ثم يمر سريعا على الأثر السيىء لهذا الإجراء الكارثى على الفلسطينيين فيقول: «أما رفاهية الشعب الفلسطينى فلا يمكن أن تكون مبرراً للسماح لأناس بيتوا النية على القتل بأن يسيروا فى شوارع مدننا».

(٣٤) كان ذلك بالتحديد هو الاستنتاج الذى توصل إليه مستشارو «إسحاق رابين» الأمنيون والاقتصاديون»، الذين تنبأوا فى ١٩٩٥ بأن خطته لعزل فلسطين وتمزيقها «سوف تغذى الإرهاب وذلك بسبب منع العمال الفلسطينيين من دخول إسرائيل للعمل».

("Separation set to fail", Middle East International, 31 March 1995).

(٣٥) للمزيد عن المقارنة بين معاملة السكان الأصليين فى أمريكا القرن التاسع عشر وفلسطينيي القرن العشرين، انظر:

Norman G.Finkelstein: "The Rise and Fall of Palestine" (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996), pp.104-21.

(٣٦) يعرض الباحث الإسرائيلى Nur Masalha أحداث الترحيل حسب تسلسلها الزمنى، باعتبار الترحيل مطلبًا سياسيًا صهيونيًا، وذلك فى كتابيه عن هذاالموضوع:

"Expulsion of the Palestinians" and "A Land without a people".

ويغطى الكتاب الأول الصهيونية إلى عام ١٩٨٤، والثانى إلى اليوم.

(٣٧) فى مقابلة أمام جمهور تلفزيونى أمريكى فى نوفمبر ١٩٩٧، قارن «نيتانياهو»، على نحو غير حصيف، بين إسرائيل والولايات المتحدة، بافتراض وجود علاقة بين المستوطنين البيض فى واشنطن والإرهابيين (غير البيض) فى «بيثيسدا– مارى لاند» المجاورة: «لنفترض أن هناك إرهابيين متمركزون، ويعملون تحت مظلة السلطات فى «بيثيسدا»... وينظمون انتقال عصابات القتل من بيثيسدا إلى واشنطن والقيام بأعمال تفجير فى الأحياء المجاورة، تفجير الحافلات وقتل الناس فى الأسواق. أعتقد أن أول شىء ستقولونه – إذا كنتم تريدون السلام مع بيثيسدا – هو: أوقفوا هؤلاء الارهابيين، وأوقفوا عمليات القتل، وهذا بالضبط ما نقوله».

"The News- Hour with Jim Lehrer, 3 November 1997".

وبالطبع، لو أن «نيتانياهو» عقد المقارنة بدقة تاريخية، فسوف تكون المرحلة التالية هى ترحيل «الإرهابيين» والمدنيين الذين يعيشون حولهم إلى مكان بعيد عن بيثيسدا أو واشنطن، ثم احتواؤهم فى النهاية فى محميات.

(٣٨) يناقش Masalha إمكانية أن تلجأ إسرائيل إلى الترحيل فى أثناء أو بعد أى حرب، وذلك فى كتابه: A land without a people, pp. 221 ff.

(٣٩) يمتاز القادة العسكريون الإسرائيليون بمهارة فائقة فى تصوير الأخطار التى تهدد إسرائيل من قبل جيرانها، وذلك بالرغم من تفوقها التقنى: ففي شهر يونيو ١٩٩٧ أطلق رئيس الأركان الإسرائيلى «عمنون شاحاك– Amnon Shahak» أجراس الإنذار للإيحاء – دون دليل– بأن سوريا كانت تعد لهجوم على إسرائيل.

"Israel army chief worries aloud about Syrian intentions", Agence France Press, 10 June 1997.

(٤٠) نقلت جريدة «معاريف– Ma'ariv» الإسرائيلية فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٦، أن الحكومة الإسرائيلية كانت تفكر فى التنازل للسلطة الفلسطينية عن المساحة المثلثة الصغيرة» فى إسرائيل ١٩٤٩، بسكانها الفلسطينيين، وعددهم كبير، وذلك فى مقابل موافقة السلطة على قيام إسرائيل بضم جزء كبير من الضفة الغربية وغزة (بما فى ذلك المستوطنات والمستوطنين).

(٤١) Thomas Friedman, "From Beirut to Jerusalem", (London: Harper Collins, 1990, 2nd edition), p.518.

كوفئ «توماس فريدمان» على رؤيته الخاصة للتطهير العرقى، بمنحه جائزة الكتاب القومى فى الولايات المتحدة.

(٤٢) من حسن الحظ أن Martin Peretz صديق «فريدمان» القديم، قدم لنا صيغة حديثة لهذا الخطر المحدق بالفلسطينيين؛ ففى مقاله عن التسوية «العادلة» فى خطة «Allon Plus»، يقول إذا لم ينتهز الفلسطينيون هذه الفرصة لإقامة دولة فسيكون ذلك مأساة بالنسبة إليهم، لكن ذلك لن يكون مفاجأة... فهل يرفض الفلسطينيون الآن كل ما تبقى من فكرة الفصل؟ من لا يراهن على ذلك؟

("Off the map", the New Republic, 7 July 1997).

للتعرف على مدى عمق صهيونية Peretz، انظر:

Richard Marius, 'Al Gore and me, or how Marty Peretz saved me from packing my bags for washington", Journal of Palestine Studies, Vol.xxv, No.2 (winter 1996), pp.54-9.

فقد استطاع Peretz أن يفصل Marius من عمله، ككاتب لأحاديث Al Gore، وذلك فى يوليو ١٩٩٥، بعد أن كان قد هاجم وحشية الشرطة السرية الإسرائيلية فى مقال قبل ثلاث سنوات.

الفصل السابع

بدائل أوسلو

لا تقدم عملية أوسلو بصيغتها الحالية حلاً مستقراً، ولا عادلاً بالطبع، للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وحتى لو استمرت المفاوضات ووقع الجانبان المزيد من الاتفاقيات، فالمؤكد أن النتائج لن تخرج عن تثبيت الصبغة الرسمية وإضفائها على نظام تمييز عنصري ضخم، وهو الإنجاز الرئيسي لأوسلو حتى الآن، أما على المدى البعيد فهناك ثلاثة سيناريوهات:

١- ترحيل السكان الفلسطينيين إلى خارج الأراضي المحتلة، ويمكن أن يؤدي إلى استقرار الوضع ويكمل المشروع الصهيوني وإحلال سكان يهود مكان السكان الأصليين بالكامل.

٢- طرح حل حقيقي بدلاً من أوسلو يقضي بقيام دولتين، ويعتمد على تنازلات إسرائيلية خاصة بالأراضي المحتلة لضمان قيام دولة فلسطينية قادرة اقتصادياً وذات سيادة.

٣- أن تكون جميع الأراضي غرب نهر الأردن (أي إسرائيل والضفة الغربية المحتلة وغزة)، هي الأساس لدولة واحدة متكاملة يعيش فيها الإسرائيليون والفلسطينيون على قدم المساواة، في نظام مركزي واحد لا يعرف التمييز.

وبالرغم من أن أية محاولة للتنبؤ بالمستقبل لن تكون مجدية، فسوف نحاول في الجزء المتبقي من هذا الكتاب أن نطرح بعض البدائل لأوسلو. الافتراض السائد بأن عملية السلام الدائرة حالياً هي التي تقدم الأمل الوحيد للتسوية افتراض زائف، كما أن فهماً أفضل للخيارات سوف يساعدنا على تلافي عملية سلام أخرى يكون محكوماً عليها بالفشل في المستقبل. فكرة الترحيل الكامل للفلسطينيين لن تكون مطروحة هنا كأحد البدائل لأوسلو، وذلك بالرغم من أنها تظل أحد الاحتمالات، وتقدم حلاً رديئاً «للمشكلة» الفلسطينية، كما أن الإمكانية العملية للترحيل لا تجعل ذلك خياراً أخلاقياً في نظر كثير من الإسرائيليين[١]، قد يكون بالإمكان من الناحية الفعلية، أن تقتل كل

فلسطينى ما دام الجيش الإسرائيلى لا يواجه أى تحد عسكرى فى الأراضى المحتلة، إلا أن هذا الافتراض النظرى لن يجعل من الإبادة الجماعية إستراتيجية شرعية، وبالمثل فإن ترحيل الفلسطينيين، الذى يمكن أن يكون من أكبر عمليات التطهير العرقى فى هذا القرن، لا يستحق المناقشة الجادة باعتباره أحد البدائل العملية، دون التذكرة بأن تنفيذه سيكون جريمة ضد الإنسانية. وبالإضافة إلى البانتوستانات الفلسطينية وعدم الاستقرار السائد، لابد إذن من التفكير فى فرض حل سياسى على أساس قيام دولتين مستقلتين أو دولة واحدة متكاملة.

حل قيام دولتين

منذ خطة التقسيم التى نفذتها الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ تقريبًا، يدور الجدال بين كثير من المراقبين حول ضرورة قيام دولتين على الأراضى التى كانت تشغلها فلسطين وحدها فى السابق، هاتان الدولتان هما إسرائيل وفلسطين. الفلسطينيون وجدوا ذلك «تسوية» من الصعب قبولها؛ حيث إن أراضيهم قد اغتصبت، دون ذنب من جانبهم، على يد مستوطنين أجانب، وسوف تضيع إلى الأبد فى حال التوقيع على اتفاق يعترف بإسرائيل. إلا أن الفلسطينيين فى الأغلب، أدركوا بمرور الوقت أن مطالبتهم المعنوية بكل الأراضى غربى الأردن (إسرائيل اليوم) لم تمكنهم، عمليًا، من استعادة ما فقدوه. التردد الواضح من قبل المجتمع الدولى فى دعم الحقوق الفلسطينية، حتى بالرغم من اعترافهم بها، هذا التردد اضطر القيادات الفلسطينية المتعاقبة إلى أن يقرنوا دعوتهم للسلام بتنازلات عملية أمام قوة إسرائيل العسكرية، وبالتالى تخلى الفلسطينيون عن المطالبة بدولة فلسطينية واحدة، ووافقوا على اقتسام الأرض مع إسرائيل. وبالرغم من أن الإسرائيليين والولايات المتحدة كانوا ينكرون هذا التحول باستمرار، فإن استعداد الفلسطينيين لقبول إسرائيل كدولة جوار، كان عاملاً ثابتًا فى كل مبادرات السلام على مدى خمس وعشرين سنة الأخيرة، كما يظل افتراضًا فلسطينيا أساسيا[٢].

استغلت أوسلو استعداد الفلسطينيين للمساومة، من أجل تخفيض مفهوم الدولة الفلسطينية إلى درجة لا يصدقها عقل، ولو أننا انتقلنا مما حدث إلى ما يمكن أن يحدث فى المستقبل، سيكون علينا أن نتصور مفهومًا مختلفًا تمام الاختلاف، عن هذه الدولة؛ فهى لابد من أن تكون كبيرة بما يمكنها من الاستقلال الحقيقى عن إسرائيل،

ولابد من أن تكون ذات سيادة على أراضيها لكى تقرر مصيرها، وبالتالى سيكون على المستوطنين إما أن يعودوا إلى إسرائيل - ١٩٤٩ أو أن يقبلوا بالاندماج الكامل فى الدولة الفلسطينية الجديدة، يعتمدون على البنية التحتية والموارد الفلسطينية، ويعيشون تحت القانون الفلسطينى، وفى الوقت نفسه لن يكون للجيش الإسرائيلى سلطة على فلسطين الجديدة، ولا يستطيع أن يحتل أى جزء من أراضيها. وبالرغم من أن خبراء الإستراتيچية العسكرية الإسرائيليين على اختلافهم يشيرون إلى احتفاظ إسرائيل بوادى الأردن باعتباره إنذاراً مبكراً ضد أى عدوان عربى مفترض، فإنهم يتجاهلون حقيقة أن هذا الإجراء يؤبد الاحتلال «الإسرائيلى» المجحف للأراضى الفلسطينية، وهكذا مرة أخرى، تكون العلاقة بين العدوان الإسرائيلى والاستجابة العربية معكوسة؛ ففى ١٩٦٧، مثلاً، قامت إسرائيل بالهجوم على أعدائها كإجراء «وقائى»، وهو منطق يضر بأى حل مستقر للصراع، ولا يمكن استخدامه لتبرير تآكل أراضى فلسطين الجديدة[٣].

لو ضمت فلسطين كل الأراضى المحتلة بما فى ذلك القدس الشرقية، فقد يساعد ذلك على نجاحها كدولة مستقلة، ولو أنها أصبحت قادرة على السيطرة على حدودها مع الدول العربية المجاورة، فقد يؤدى ذلك إلى قيام شراكة اقتصادية وتشجيع الاستثمار الخارجى، دون الأعباء التى تفرضها الإغلاقات المتكررة التى تقوم بها إسرائيل. ورغم أنه سيكون على الفلسطينيين أن يتخلوا عن مطالبتهم العملية بكل ما كان أرض فلسطين قبل ١٩٤٨، وأن يعترفوا رسميا بإسرائيل، فإنه سيكون بمقدورهم أن يتطلعوا إلى تقرير مصير حقيقى، على الأقل فى جزء مما كان أرضهم فى الماضى، ولن يكونوا مضطرين للاعتماد على الرضا الإسرائيلى من أجل البقاء، أو التوسل، دون جدوى، للمجتمع الدولى لدعم مطالبهم. وعلى ضوء أسلوب الهيمنة والتمييز الذى تمارسه إسرائيل فى الأراضى المحتلة منذ ١٩٦٧، فإن هذا «التحرير» الجزئى لفلسطين قبل ١٩٤٨ يمثل بديلاً جذاباً للخضوع الذليل المستمر لإسرائيل، وهكذا يبدو حل الدولتين، فى مضمونه على الأقل، أفضل الخيارات المتبقية.

المشكلة الرئيسية فى حل الدولتين، إذن، لا ترجع إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وإنما إلى إمكانية حدوث ذلك على ضوء الواقع الآن؛ فمثلما استبعد معظم

الفلسطينيين حلاً للصراع يتصور إعادة اليهود الإسرائيليين إلى أوروبا ثانية أو إلى الولايات المتحدة، كذلك قد نسلم بأن الظروف المادية فى الأراضى المحتلة تشكل حلاً ممكنًا للمعضلة، وهنا يكمن الاستسلام للمنطق الذكى والمؤلم فى الوقت نفسه، منطق «خلق الحقائق» الذى لن يحدد فقط شكل الجدل السياسى كما كان «دايان» يتوقع، وإنما ربما «يقيد أيدى الواقع» كذلك. حل الدولتين الذى لم يكن قادراً على تحدى الواقع أو تغييره فى الأراضى المحتلة، لن يؤدى حقيقة إلى قيام دولتين، وإنما سيسفر عن وضع تكون فيه إسرائيل أكبر من دولة، و«فلسطين» أقل من نصف دولة[٤].

حتى فى أفضل سيناريو، فإن انسحاب الجنود الإسرائيليين والمستوطنين من الأراضى المحتلة ربما يقدم مساحة محدودة لا تكفى لإقامة دولة كاملة السيادة، وحيث إن فلسطين الجديدة ستضم أقل من ربع فلسطين كما كانت تحت الانتداب البريطانى، فسوف يجد السكان الفلسطينيون أنفسهم، حتماً، يعيشون فى مساحة شديدة التكدس، وسوف يزداد الأمر سوءًا عند أية محاولة لإعادة ملايين اللاجئين الذين يعيشون خارج الأرض المحتلة، فالسكان الأصليون سيحاولون العودة إلى فلسطين جديدة تشغل جزءًا صغيراً من الأراضى السابقة، مع ما فى ذلك من متضمنات سلبية على الأحوال الاجتماعية وعلى الاقتصاد الفلسطينى المستقل[٥]، ومن المهم جداً أن تكون فلسطين الجديدة ذات سيادة فى المجال الاقتصادى، حتى لا تتحول إلى مصدر عمالة رخيصة لإسرائيل، وبالتالى تظل معتمدة عليها.

لو وافق الفلسطينيون على دولة فلسطينية مستقلة، فسوف يتخلون بالضرورة عن مطالبتهم بمعظم أراضى وطنهم، ويمنحون الشرعية لمكاسب إسرائيل ومستقبلها القومى. وحيث إنه لا توجد دولة أخرى قوية بما يكفى، أو لديها الحرص على الدفاع عن مفهوم الفلسطينيين للعدل، ربما لا يمكن تجنب هذا التنازل لصالح إسرائيل، ولكن إذا لم يكن نموذج الدولة الفلسطينية الذى تقدمه إسرائيل نموذجًا عمليًا وفعالاً، فسوف يكون مكسب الفلسطينيين قليلاً، وخسارتهم كبيرة بالاعتراف بها. «حيدر عبدالشافى»، رئيس الوفد الفلسطينى فى محادثات مدريد، والذى استبعد فيما بعد من «قناة أوسلو السرية»، كان شديد اللهجة فى رفضه لأوسلو، معتبراً ما قاله بديلاً معقولاً للاتفاقيات التى تم التوقيع عليها، ولم يكن تعليقه مجرد تحفظ مثالى:

البديل كان عدم التوقيع، البديل كان عدم الرضوخ لمزاعم إسرائيل فى الأراضى المحتلة، ولو كانت إسرائيل قد بقيت على عنادها! فليكن، فليبق الوضع على ما هو عليه، الأمور سيئة، ولكن على الأقل ما كان يجب أن نتنازل عن حقوقنا(٦).

حاولت إسرائيل على مدار عملية أوسلو أن تستغل «كرمها» تجاه الفلسطينيين و«رغبتها فى السلام» لتحسين صورتها الدولية، كما أن الدول التى سبق أن أيدت المطالب الفلسطينية بالكلام على الأقل، سارعت لتهنئة إسرائيل على هذه الرؤية وسحب كل انتقاداتها السابقة لها، وللفلسطينيين دَخْلٌ إلى حد ما فى ذلك؛ حيث إن العالم قرأ إذعان قادتهم فى أوسلو باعتباره مصادقة فلسطينية على هذا النموذج من السلام، كما هو مصادقة على إسرائيل.

إن تأييد حل الدولتين، الذى لم يؤد فى الحقيقة إلى قيام دولة ثانية أمر خطر ومدمر، وينزع عن القضية الفلسطينية شرف المقاومة الذى كانت تحظى به فى بعض الدوائر على الأقل، على مدى نصف قرن من الزمان(٧).

وباختصار فإن الاعتراضات على الحل الذى يقول بقيام دولتين، تنصب على جدوى هذا الحل أكثر مما هى على آفاقه ومستقبله لو أنه تحقق؛ فلو انعكس الوضع الحالى للاستيطان الإسرائيلى، لأمكن أن تطرح دولة فلسطينية مستقلة بديلاً جذاباً للتبعية الاقتصادية والسياسية المتنامية لإسرائيل. وعلى الرغم من أن قيام هذه الدولة قد يكون بمثابة تنازل رئيسى عن المطالبة بكل فلسطين كما كانت فى السابق، فإنه قد يكون أفضل حل عملى، فى وضع سياسى تستطيع فيه قوة السلاح الإسرائيلية والدعم الأمريكى أن يعطلا القانون الدولى ويضللا العدالة. بهذا المعنى يكون حل الدولتين بديلاً حقيقيًا لأوسلو، إلا أنه لابد من أن يضمن عدم تقديم أى تنازلات أخرى أو مساومات على الأراضى، وذلك حتى لا يبدو هذا الحل وكأنه استمرار لعملية أوسلو وليس رداً بَنَّاءً عليها. وإذا لم تكن إسرائيل مستعدة لأن تعكس مكاسبها على مدى ثلاثين عامًا الأخيرة، فليس هناك حل يقضى بإقامة دولتين، وسيكون الحديث عن ذلك وهم من شأنه أن يساعد إسرائيل فقط على تعظيم مكاسبها.

حل قيام دولة واحدة

لعل أكثر الأمور مدعاة للسخرية فى عملية أوسلو، هو مجاولة إسرائيل الفصل بين الشعبين، بينما عمليات الاستيطان المستمرة فى الأراضى المحتلة تجعل مشكلة هذا الفصل أكثر تعقيداً. وبالرغم من أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كانت تسعى لإفقار الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم والإبقاء على التمييز بينهم وبين الإسرائيليين، فإن نجاح الهدف الأول كان يشكل خطورة كبيرة على الهدف الثاني، وهذا «ميرون بنفينيستى – Meron Benvenisti»، نائب عمدة القدس السابق، يُسلِّم في كتابه "Intimate Enemies" (١٩٩٥) بأن نموذج الاستقلال الفلسطيني كما تصورته أوسلو هو أبعد ما يكون عن شكل الدولة:

> من نافل القول أن «التعاون» القائم على علاقات القوى الحالية لا يزيد عن كونه هيمنة إسرائيلية دائمة متنكرة، وأن الحكم الذاتى الفلسطينى مجرد تعبير مخفف عن أقاليم صغيرة مفتتة(٨).

بهذا التقييم اللاذع لأوسلو يرفض «بنفينيستى» حل الدولتين، ويعتبره غير عملى ويتصور بدلاً منه كونفدرالية إسرائيلية فلسطينية:

> ولكن هناك يهوداً إسرائيليين وفلسطينيين يحلمون بإسرائيل/فلسطين متكاملة بوجوهها الطبيعية والإنسانية، تعددية ومنفتحة، دولة تكون فيها الروابط الثقافية والتفاعل الإنسانى والتعايش الودى والارتباط بوطن مشترك، أقوى من القبلية المتصارعة والانعزال فى جيتوهات قومية(٩).

أوسلو لا تقدم حلاً راسخًا، وعليه فإن مجرد الفصل بين الشعبين لن يكون متسقًا مع مدى التعايش الذى تفرضه المستوطنات عرضًا، ويرى «بنفينيستى» أن الإسرائيليين إن لم يكونوا مستعدين لترحيل الفلسطينيين ككل، فإن الأعمال التى تقوم بها إسرائيل خلقت واقع دولة واحدة فقط، وقد عبر مقال كتبه «إدوارد ويتن – Edward Witten» عن ذلك على نحو أكثر إلحاحًا، في سبتمبر ١٩٩٧، وذلك في New Republic:

> إذا واصلت إسرائيل احتلال الأراضي التي يجب أن تصبح دولة فلسطين، فسوف يكون معنى ذلك «إغلاق النافذه التي تتيح فرصة لحل يقضى بإقامة دولتين»(١٠).

الميزة الرئيسية لحل الدولة الواحدة هى أنه يعترف بحقيقة قائمة بدلاً من الدعوة لخلق حقيقة جديدة كما يفعل حل الدولتين[11]، ولو استطاع الفلسطينيون الحصول على حقوق متساوية فى دولة واحدة هى «إسرائيل - فلسطين»، فإنهم سيكونون أكثر قدرة على تقويض سياسات إسرائيل التمييزية والحصرية، عما إذا ظلوا ضحايا سلبيين فى دولة مجاورة. إن الحصرية اليهودية هى السبب الجذرى للمشكلة الفلسطينية: فكرة أن الأرض والماء فى المنطقة يخصان اليهود حصرياً، وأنه يجب الاحتفاظ بهما لمصلحتهم، هذه الفكرة النزقة، هى تحد مباشر وتهديد مباشر لغير اليهود على الأرض نفسها، ولو أمكن التخلص من هذه الحصرية، كما تتطلب الدولة الديمقراطية المتكاملة، فلربما كان بالإمكان تحقيق تعايش دائم ومفيد، عما إذا بقى الفلسطينيون تحت السيطرة الإسرائيلية الثقيلة فى دولة «مستقلة» قريبة.

فى ظل أوسلو، يبدو الفلسطينيون وكأنهم يطالبون بحقوق وطنية حتى وحقوقهم المدنية مسلوبة، ومع نظام البانتوستانات على وجه الخصوص، قبلت القيادة الفلسطينية حلاً يجعل الحركة فى الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر صعوبة مما كانت عليه قبل أن تبدأ عملية السلام، وإذا لم ينتج عن الوضع الحالى حل يقضى بقيام دولتين، سيكون من اللازم أن ينظر الفلسطينيون إلى ما هو أبعد من أوهام الاستقلال والحكم الذاتى والبحث عن فهرس لخيرهم ورفاههم، ليس فى زخارف السيادة والسلطة، وإنما فى اقتصادهم وصحتهم مقارنة بالإسرائيليين؛ فمن الناحية الواقعية هناك الآن دولة واحدة، ولكن الفلسطينيين محبطون لأنهم لا يرونها كذلك، ولأنهم يجدون أنفسهم مواطنين من الدرجة الثانية.

لو طالب الفلسطينيون بالمساواة فى دولة واحدة، ستكون أصداء ذلك فى إسرائيل بالغة الخطورة؛ لأنه سيعنى التخلى عن الصهيونية، وهى الأيديولوچية التى تقوم عليها الدولة، ولن تكون الأرض فى أيدى اليهود حصرياً ولمنفعتهم إلى الأبد كما هو الوضع الآن، بالإضافة إلى أن حق «العودة» الذى كفل تدفق اليهود على إسرائيل عبر تاريخها سيكون من الواجب إلغاؤه، وبالإمكان أن نجد مخاوف كثيرة من هذه التطورات فى دوائر كثيرة؛ فهذا هو «إدوارد ويتن» يجأر بالشكوى قائلاً: «إن الإسرائيليين الآن معرضون للخطر بعد أن اقتربوا من نقطة اللاعودة».

ما حجم الضرر الدائم الذى يمكن أن يقع؟ الأطراف المعنية بما فى ذلك الشعب الإسرائيلى والحكومة الأمريكية ومجتمع رجال الأعمال ويهود الشتات، كل هؤلاء لابد من أن يمارسوا ضغطًا لإيقاف الضرر، والسؤال الحقيقى هو ما إذا كان «نيتانياهو» (أو أى زعيم آخر له وجهة النظر ذاتها)، يمكن أن يفوز فى الانتخابات الإسرائيلية القادمة. يبدو أن نافذة الفرصة أمام حل الدولتين لن تظل مفتوحة لفترة رئاسية ثانية أمام مثل هذه القيادة.

و«السؤال الحقيقى» لا علاقة كبيرة له بنيتانياهو، الذى يواصل السير على خطى زعماء حزب العمل السابقين لا غير، فى تنمية وتطوير المستوطنات، وكان «إسحاق رابين» يتباهى بأن أوسلو قد مكنت من توسعات إضافية، كما أن خلفه «إيهود باراك» لم يفعل شيئًا يتعارض مع خطته، إلا أن مخاوف «ويتن» تظل مفيدة ودالة؛ إذ قد تتوصل إسرائيل فى نهاية المطاف إلى تفاهم مع ما صنعته بيديها على نحو أخرق: فقد صنعت مجموعتين سكانيتين، متجاورتين، مضفورتين، ومن المستحيل فك تداخلهما.

قد يبدو حل الدولة الواحدة جذابًا بالنسبة للفلسطينيين، وربما لأنه أمر تخشاه إسرائيل ومؤيدوها. ولو أمكن هدم الفكرة الصهيونية وصوغ مساواة حقيقية للفلسطينيين فى «إسرائيل - فلسطين» جديدة، فإن «خلق الحقائق» الذى هو من اختراع إسرائيل سينقلب على مخترعه. فلسطينيو الأراضى المحتلة سيكونون أقلية فى الدولة الواحدة الجديدة، إلا أنه بإضافة أصواتهم إلى أصوات مليون مواطن فلسطينى فى إسرائيل، ستكون نسبة اليهود والعرب ٥٠:٥٠، وهو ما يمكن أن يتيح للفلسطينيين فرصة حقيقية لضمان القضاء على كل أساليب التمييز الإسرائيلية، وهى المهمة التى لم يكن لدى الإسرائيليين الفلسطينيين العدد الكافى لتحقيقها. وهكذا فإن الدولة الواحدة سوف تجمع الفلسطينيين الذين يعيشون حاليًا غربى الأردن فى نضال واحد من أجل الحرية والمساواة، وقلق إسرائيل من هذا الاحتمال أمر مفهوم، وهو بذاته دليل على التحدى القوى الذى يمكن أن تمثله إعادة توجه مثل هذا فى النضال الفلسطينى[١٢].

بالرغم من أن حل الدولة الواحدة قد يبدو أكثر راديكالية من حل إقامة دولتين إسرائيلية وفلسطينية منفصلتين، وبالرغم من احتمالات تحقيقه للمساواة بين

الإسرائيليين والفلسطينيين الذين سيعيشون فى تقارب مكانى، بالرغم من ذلك كله فهو مسار خطر يجب المضى فيه مع كثير من الحذر. ومثلما تناولنا، نقديًا، نموذج الدولة الذى تصورته عملية أوسلو لفلسطين، لابد كذلك من التفكير فى الآفاق المحتملة لحل الدولة الواحدة بكل حذر. ليس صحيحًا على إطلاقه أن التجمعات العرقية داخل الدولة الواحدة تنعم بالمساواة، أو أن الاختلافات بينها لا يمكن تقنيعها بأمان أو الاعتراف بها فى الممارسة العملية، وإذا كان للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا معًا كمواطنين متساويين فى دولة واحدة، فلابد من أن يتوقع الفلسطينيون ضمانات ودلائل على ذلك، تؤكد أن هذه المساواة ليست حبرًا على ورق. إن إعلانًا بتحرر الفلسطينيين لن يجدى فتيلاً إذا كانت سياسات الدولة الجديدة مكرسة للإبقاء على اللامساواة بوسائل أخرى.

كما لاحظنا، فإن هناك دولة واحدة موجودة بالفعل فى الأراضى المحتلة لها بنية تحتية ومؤسسات ومستوطنات متغلغلة فى أعماق الضفة الغربية وغزة، على أن الذين يقولون، دون تمييز، بأن هذه الشبكة يمكن أن تشكل أساسًا لدولة ديمقراطية واحدة، لابد لهم من أن يواجهوا حقيقة أن الكيان الواحد الموجود الآن، قد أنشئ بهدف الحفاظ على الحصرية اليهودية؛ أى أن التمييز كان هو سبب وجوده. ورغم أن بالإمكان تصور وضع ينعم فيه الإسرائيليون والفلسطينيون بمزايا وفوائد متساوية من هذه الموارد والبنية التحتية، فالأكثر سهولة تصور دولة واحدة تبقى على اللامساواة نفسها الموجودة الآن. إن التباين الاقتصادى والسياسى بين الشعبين لابد من أن يكون نقطة البداية لأى اتحاد يتم التخطيط له؛ فلماذا ينبغى أن يصدق الفلسطينيون أن البنى التمييزية القائمة سوف تتحدى هذا التباين أكثر من استمرارها فى خدمته؟

إن التفحص الدقيق للدولة ثنائية الجنسية التى يقترحها «بنفينيستى» يؤكد هذا الشك؛ إذ بالرغم من أنه قبل أن تكون أعمال إسرائيل قد جعلت قدرًا من التعايش والكونفدرالية أمرًا حتميًا، فإن نموذج الدولة الجديدة الذى يطرحه يسعى للإبقاء على الفصل باعتباره مبدأ تنظيميا:

> الحاجة للجمع بين الفصل السياسى، والاتحاد المادى، فصل الهوية القومية ذات الارتباط القوى بالوطن المشترك يشير إلى الحاجة إلى دولة إسرائيلية فلسطينية كونفدرالية، وهو ما يمكن أن يستتبعه الجمع بين

فصل چيوپوليتيكى رأسى وفصل أفقى فى اقتسام السلطة. الدولة كلها ينبغى أن تقسم إلى كانتونات على أساس التجانس الإثنى، مع منح سلطات واسعة لكل كانتون إثنى[١٣].

وهكذا تبدو دولة «إسرائيل - فلسطين» التى يتخيلها «بنڤينيستى» كأنها عودة إلى أوسلو، إلى خطة التقسيم إلى كانتونات «وهويات قومية منفصلة». والحقيقة أن رؤية «بنڤينيستى» يمكن أن تكون مصيراً أسوأ بالنسبة للفلسطينيين؛ حيث إنه تحت خطة التمزيق هذه، فإن أية بوصة من الأراضى «الفلسطينية» لا يمكن أن تعتبر كذلك. إن «بنڤينيستى»، الذى يستحق التقدير لأنه وضع مشكلة الأراضى المحتلة فى بؤرة اهتمام الإسرائيليين، يقدم لنا فكرة عن المدى الذى يمكن أن يذهب إليه الإسرائيليون فى محاولاتهم لصوغ شكل لدولة غير عنصرية. لقد كان «بنڤينيستى» يحاول على مدى سنوات أن يقيم «كانتونات إثنية» فى القدس الشرقية على أمل أن يُرْضِى الفلسطينيين بسلطات محلية، وأن يعودهم على الحكم الإسرائيلى الشامل (أو الفصل الرأسى الچيوپوليتيكى إن شئنا القول بوضوح)، والآن يريد أن ينجح على المستوى القومى حيث فشل محليًا. ولأنه يوجد الآن على أطراف الرأى المقبول فى إسرائيل، نجده يسمى نفسه بـ«الحالم»؛ لأنه يروج لفكرة دولة واحدة، إلا أنها تطبق الفصل الإثنى. وحيث إن -حتى- رؤيته للإخاء والتعايش هى أبعد ما تكون عن الالتزام الحقيقى بالمساواة، لابد من أن نتساءل بجدية ما إذا كان بالإمكان أن توجد إرادة فى المجتمع الإسرائيلى يمكنها أن تقيم دولة واحدة لا تقوم على التمييز[١٤].

بالنسبة للفلسطينيين الإسرائيليين الموجودين، فإن منحهم حق الاقتراع إلى جانب فلسطينيى الأراضى المحتلة فى دولة جديدة يمكن أن يدفع بقضية الحقوق الفلسطينية إلى الأمام، ويسد ثغرة عدم التكافؤ بين الامتيازات العربية واليهودية، ومع ذلك نستطيع بسهولة أن نستنتج من فشل هذا المجتمع فى إنهاء التمييز فى إسرائيل، أن غالبية السكان اليهود سوف يكون باستطاعتهم تقوية وتعظيم امتيازاتهم بالرغم من وجود سكان فلسطينيين أكثر منهم. وكما أشار «يورى ديڤيز - **Uri Davis**» فى كتابه: **"Israel: An Apartheid State"**، فإن الإسرائيليين الفلسطينيين لم يتم استيعابهم فى المجتمع الإسرائيلى باعتبارهم متساوين، كما أنهم لم يستطيعوا أن يتجاوزوا أصلهم الإثنى ويعملوا بشكل فعال باعتبارهم مواطنين فى الدولة التى تظل يهودية. لقد ذَكَّرنا

فوز «نيتانياهو» فى انتخابات ١٩٩٦ على أثر دفاعه عن «كل ما هو من أجل صالح اليهود»، ذكّرنا مرة أخرى، أن النزعة اليهودية المتنامية فى إسرائيل باعتبارها الجوهر السياسى للدولة وليس كمجرد مكون إثنى أو دينى، سوف تؤدى، فقط، إلى تهميش غير اليهود الذين حالفهم سوء الحظ بأن ولدوا هناك. الإسرائيليون الفلسطينيون كان تأثيرهم ضعيف على تصور إسرائيل لنفسها كدولة يهودية، وهم شهود صمت على خواء تفاخرها بأنها دولة «ديمقراطية» حقيقية(١٥)، وأية إضافة إلى صفوفهم لن يكون لها أثر كبير إلا إذا أجبر ذلك الإسرائيليين اليهود على التخلى عن أوهامهم بأنهم يعيشون فى دولة يهودية حصرية، وهى وثبة نفسية وفلسفية لا يستطيع أن يقوم بها حتى الآن، الليبراليون الإسرائيليون من أمثال «بنفينيستى».

من الناحية المادية، فإن دولة جديدة واحدة مكونة من كانتونات، قد تمنح الفلسطينيين ما حصلوا عليه من أوسلو تماماً: أى علاقة اقتصادية تنحو نحو التبعية الذليلة والإفقار وعدم وجود أى وسيلة لكى يهربوا من سادتهم الإسرائيليين. حتى فى جنوب أفريقيا حيث غير البيض هم الأغلبية، كانت آمال السود تشق طريقها بجهد نضالى منذ ١٩٩٤، ضد أسطورة تفوق وحصرية البيض، وخاصة فى المجال الاقتصادى(١٦).

وفى دولة «إسرائيلية فلسطينية» حيث ستكون هناك أغلبية يهودية بعد «التوحيد»، سيكون من الصعب التغلب على مظاهر عدم المساواة والتراتبية الموجودة من قبل.

وبالرغم من أن الفلسطينيين قد يكون لديهم الأصوات الانتخابية، قد يكون كذلك من المستحيل إزالة هذه التمايزات التاريخية أو تحدى هذا التوزيع المادى الذى ترسخ بسبب الفقد والمصادرة فى الأراضى المحتلة، واحتمال أن يحظى الفلسطينيون بمساواة من الناحية الرسمية بينما يعيشون ويعملون فى ظل السكان اليهود، هو احتمال حقيقى.

من جوانب كثيرة، فإن حل قيام دولة واحدة، قد يكون بمثابة موت دولة وظهور دولة أخرى، وفى أكثر السيناريوهات تفاؤلاً سوف تخلى الدولة الصهيونية ذات الحصرية اليهودية مكانها لدولة جديدة تخلفها، وهى دولة متعددة العرقيات وعلمانية

وديمقراطية حقيقة. هذه الدولة تبدو أفضل خيار؛ حيث إنها ستقوم على مبدأ أن أى فصل أو تمييز هو وبال على السلام، إلا أننا على ضوء حقيقة أن إسرائيل والإسرائيليين سيكونون مؤثرين فى إحداث هذا التحول نحو دولة إسرائيلية فلسطينية، وأن - حتى - الليبراليين الإسرائيليين متمسكون بالفصل فى تعريفهم لمستقبل اليهود الإسرائيليين، على ضوء ذلك كله لابد من أن نوازن حماستنا لدولة واحدة، مع خشية أن يأتى ذلك بعكس ما يشتهى الفلسطينيون، وبدلاً من زوال الصهيونية فقد يعنى قيام الدولة الواحدة موت الآمال والتطلعات الفلسطينية نحو دولة علمانية وديمقراطية ينعمون فيها بمساواة حقيقية(١٧). هذه النتيجة لن تؤدى إلى إقامة دولة جديدة، وإنما إلى اتساع إسرائيل والتلاشى المستمر لفلسطين، وعلى الفور ستتوقف مطالبات الفلسطينيين بالأرض والسيادة، وبمرور الوقت ربما تضيع ذكرى فلسطين، أما الدولة الواحدة فستكون أشبه بدول كثيرة أخرى، تتمأسس فيها اللامساواة على امتداد خطوط إثنية، والفلسطينيون الذين فقدوا ثلاثة أرباع أراضيهم سوف يخسرون الربع المتبقى، وستبقى الدولة اليهودية متسعة الحدود هادئة البال.

آفاق مستقبلية

إحدى الأفكار الرئيسية فى هذا الكتاب هى سطوة إسرائيل المطلقة فى أى عملية للسلام، والمدى الذى تعتمد فيه المفاوضات أو المقترحات على ذهنية الإسرائيليين السائدة، لكى تستمر أو تنجح. ولهذا السبب فإن بدائل أوسلو التى تناولناها بالبحث تقدم احتمالات كثيرة لكارثة فلسطينية كما هى لإزالة الضيم الفلسطينى، فمن السهل أن نرى أن كلا الحلين: حل الدولتين وحل الدولة الواحدة، ممكنان من الناحية العملية، وأنهما يوفران الأمن والرفاة لكل من اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أننا لابد من أن نُسلِّم أيضًا بأن إسرائيل تملك السلطة التى تجعلها تستخدم كلا الحلين ضد تقدم الفلسطينيين ولصالح استمرار السيادة اليهودية. على ضوء المناخ السياسى السائد فى إسرائيل والإجماع الساحق على مزايا الصهيونية والحصرية اليهودية، من الصعب أن نرى إمكانية لفرض أى من الحلين دون تنازل عن التمييز الذى يحط من شأن المواطنين الفلسطينيين سواء فى دولة «فلسطينية» أو «إسرائيلية فلسطينية»، وبصرف النظر عن العدل، أو الوعد بالعدل فى كلا الحلين، فإن التأكيد الإسرائيلى المستمر على المزاعم اليهودية وضرورة الفصل الإثنى، يجعل من الصعب النظر إلى المستقبل بتفاؤل.

بالرغم من أن البعض فى اليسار الإسرائيلى يزعمون علنًا أنهم قد تصالحوا مع فكرة إقامة دولة فلسطينية، فإنهم يرفضون تقديم تنازلات تتعلق بالأراضى المحتلة اللازمة لإقامة هذه الدولة، بل إن إسرائيل، على العكس من ذلك، قامت بإجراء تغييرات فى هذه الأراضى يمن أن تؤدى إلى قيام دولة واحدة إسرائيلية فلسطينية، بينما لا تستطيع أن تقدم تنازلات أيديولوجية لمعاملة الفلسطينيين على قدم المساواة مع اليهود فى هذه الدولة. نتيجة لذلك، أعادت أوسلو مرة أخرى حديث الترحيل داخل إسرائيل، وهو خيار يتطلب تنحية الأخلاق مؤقتًا، إلا أنه على الأقل سوف يحل تناقضًا من صنع إسرائيل. إسرائيليون آخرون من الذين يسترشدون بأوسلو سيحاولون تقديم صيغة مخففة لحل حقيقى، يقضى بقيام دولة واحدة أو دولتين على أمل أن يحظى بموافقة دولية ويغرى الفلسطينيين بالتخلى عن حقوقهم التاريخية ويدعم الأساس الحصرى الذى تعتمد عليه خطايا إسرائيل الكثيرة وجرائمها. إذا لم يتم تنفيذ خطة للترحيل، ستحاول إسرائيل أن تحدث صدعًا فى دفاعات الفلسطينيين المعنوية، وأن تجد - كما حدث مع «عرفات» - ممثلاً عن الشعب الفلسطينى يكون مستعدًا للتوقيع على رؤية إسرائيل للسلام، ولا ينبغى أن يدهشنا ألا ينتج عن اتفاق مثل هذا أى سلام حقيقى.

بالنظر إلى الحاضر، من الصعب أن نرى إمكانية لظهور حل الدولتين من أية عملية للسلام، والأكثر صعوبة أن نرى حلاً يقضى بقيام دولة واحدة هى «إسرائيل - فلسطين»، ويكون عمليًا ومستقرًا، وعلى أية حال فإن الجدال الرئيسى حول التطبيق النهائى لأحد هذه السيناريوهات، هو أن إطار العمل الحالى للمفاوضات لا يضمن سلامًا دائمًا. وكما هو الحال فى جنوب أفريقيا؛ حيث كان على الأقلية البيضاء والمجتمع الدولى فى النهاية أن يكتشفوا أن أوضاع الأغلبية السوداء لم تكن مقبولة، كذلك فإن السخط والأوضاع المزرية التى يعيشها الفلسطينيون، سوف تكون دليلاً فى السنوات القادمة على عجز أوسلو وما يشبهها من حلول، وأية حكومة إسرائيلية يكون لديها التصميم الكافى قد تستطيع تجنب هذا الوضع بعملية ترحيل واسعة للفلسطينيين من أراضيهم إلى الأردن أو مصر، ولكن أى أسلوب أقل تطرفًا لن يمنع الانهيار الاقتصادى والاجتماعى الذى سينجم حتمًا عن تقسيم وتركيز السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة. ويعد المقاومة وأعمال العنف المتواصلة فى «بانتوستانات

الفلسطينية، فإن الإسرائيليين أنفسهم سيدركون مدى الحاجة إلى أسلوب أكثر راديكالية لتناول قضية التعايش، كما قد تزيد الفرص أمام حل أكثر إنصافًا. فى هذا الإطار فقط، إطار سفك الدماء واليأس، يمكننا أن ننظر إلى ما هو أبعد من التشاؤم الحاضر، وأن نأمل فى التغلب على الانحياز والتردد فى آخر الأمر، كما حدث فى جنوب أفريقيا واقعًا وممارسة.

بينما تحتفل الدولة اليهودية بالذكرى الخمسين لإنشائها، يمكنها أن تتطلع بكل الزهو إلى سجلها فى تحويل فلسطين إلى إسرائيل، وبالرغم من أن السكان الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة قد صمدوا بأعداد كبيرة فى أماكنهم، وبكل عناد، فإن عملية أوسلو قد حققت عملاً ممتازًا وهو زيادة مساحة إسرائيل وتركيز الفلسطينيين فى مناطق يسهل احتواؤهم والسيطرة عليهم فيها، وبالرغم من ذلك لا تستطيع إسرائيل أن تنظر إلى سجلها فى صنع السلام بعين الرضا، ولا إلى تكاملها بنجاح مع الشرق الأوسط، فإنجازاتها فى أحد الميادين هى سبب فشلها فى غيره، وينبغى أن نقبل تقييم «شيمون بيريز» الدقيق، وهو أن أوسلو بالنسبة للإسرائيليين ليست سوى «مفاوضات مع أنفسنا»، ثم نوجه لإسرائيل سؤالاً بشأن شكل المنطقة التى تود أن تراها فى المستقبل. إن التوسع فى المستوطنات ووجود الجيش الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة وإلى ما هو أبعد منها فى صحراء سيناء ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان، كل ذلك يثبت أن إسرائيل لديها القدرة العسكرية للوصول إلى ما هو أبعد من حدود ١٩٤٩، وبالرغم من ذلك كله فإن العبوات الناسفة التى تنفجر داخل المدن الإسرائيلية توحى بأن إسرائيل الكبرى لن تكون مكانًا آمنًا.

كما كان الأمر دائمًا، يظل الخيار بيد إسرائيل، المجتمع الدولى له دور مهم ينبغى القيام به لاقناع إسرائيل بأن ما تقوم به غير مقبول ويستحق ردًا جماعيًا عليه، الولايات المتحدة، ممول الاستيطان الإسرائيلى منذ ١٩٦٧، تواصل تقديم المعونات المباشرة ببلايين الدولارات كل عام لإسرائيل، ولابد من أن يسأل دافعو الضرائب الأمريكيون أنفسهم لماذا يواصلون تمويل ظلم مستمر فى الجانب الآخر من العالم؟! وأخيراً ينبغى أن يستخدم الشتات اليهودى تجربته فى التكامل والنجاح فى الدول غير اليهودية للتعجيل بنهاية الحصرية اليهودية فى إسرائيل، والدفاع عن حقوق كل البشر

بمن فيهم اليهود والفلسطينيون، ضد التمييز العنصرى لأى جماعة، ودون هذا المسعى ودون الضغط على إسرائيل ليس هناك احتمال لأن ينعم أى من الإسرائيليين أو الفلسطينيين بالسلام الغائب تماماً فى إطار عملية أوسلو.

هوامش الفصل السابع

(١) يشير Nur Masalha في كتابه "A Land Without A people" إلى «العدد الكبير» من اليهود الإسرائيليين- «الصحفيين والأكاديميين والكُتّاب والسياسيين»- الذين يعارضون الترحيل لأسباب أخلاقية وعملية (ص٢٢٣).

(٢) على مدى السنوات الخمس الأخيرة لم تتوقف الحكومة الفلسطينية، ناهيك عن جماعات الضغط الصهيونية المختلفة داخل إسرائيل وخارجها، عن الزعم بأن الفلسطينيين يرفضون الاعتراف بها ويواصلون المطالبة بالقضاء عليها، والحقيقة أن «ياسر عرفات» قدم اعترافًا رسميًا بإسرائيل كشرط مسبق لتوقيع اتفاقية أوسلو الأولى في ١٩٩٣، كما أعلن إلغاء الأجزاء التي تشير إلى القضاء على إسرائيل من الميثاق الوطني الفلسطيني.

انظر:

Graham Usher, "Palestine in Crisis (Londpn: Pluto Press, 1995), p.11.

كما كتب «ديليب هيرو– Dilip Hiro» عن تردد «عرفات» في تعديل أجزاء الميثاق الوطني الفلسطيني كل بمفرده؛ لأن ذلك كان سيعتبر بمثابة تنازل دون مقابل، في نظر كثير من الفلسطينيين الذين يعتمد «عرفات» على تأييدهم له. كما يشير كتاب: "Sharing the Promised Land" في ص٥٣٠، إلى أن عمليات الإغلاق الصارمة التي قامت بها إسرائيل في فبراير ومارس ١٩٩٦ هي التي منعت «عرفات» من إقناع المجلس الوطني الفلسطيني بتعديل الميثاق. لم يحدث أن اعترفت إسرائيل، في أية مرحلة، بفلسطين باعتبارها كيانًا وطنيًا أو أرضًا ذات سيادة.

(٣) الضفة الغربية وغزة وشعور إسرائيل بالخطر من اكتساح الجيوش العربية، جعلتهم يقومون باستعدادات إستراتيجية كثيرة، انظر:

- Can Israel Survive a Palestinian State pp.10ff ("The Geostrategic singnificance of the West Bank and Gaza").

- No Trumpets, No Drums: A Two-State Settlement of Israeli-Palestinian Conflict (New York: Hill and Wang, 1991).

(٤) الحد الأدنى اللازم لتطبيق حل الدولتين هو الانسحاب شبه الكامل كما يتصوره كتاب:

No Trumpets, No Drums,

والذى يشبه فى بعض جوانبه الوجود العسكرى الإسرائيلى القائم فى وادى الأردن، واقتراح شكل من الحكم الذاتى المحلى للمستوطنين الذين قرروا البقاء فى الأراضى المحتلة، وحتى هذا النموذج لا يكفى.

(٥) للاطلاع على تحليل للظروف المحيطة بالعودة المحتملة للاجئين إلى دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة، انظر:

- Rex Brynen "Imagining a solution: final status arrangements and Palestinian refugees in Lebanon", Journal of Palestine Studies, Vol.xxvi, No.2 (Winter 1997), pp.42-58.

(٦) مقابلة مع حيدر عبد الشافى:

Journal of Palestine Studies, Vol.XXIII, No.1 (Autumn 1993), pp. 14-19.

(٧) انظر مقارنة «إدوارد سعيد» شديدة الإدانة بين «نلسن مانديللا» الذى رفض المساومة مع حكومة جنوب أفريقيا البيضاء حتى على إطلاق سراحه، و«ياسر عرفات» الذى بدأ أول سلسلة من التنازلات لإسرائيل لكى يعود إلى غزة وأريحا.

انظر: Peace and its Discontents (New York: Vintage, 1996), p.63.

(٨) Intemate Enemies, p.232

(٩) المصدر السابق ص ٢٢٤.

(١٠) "Zionism at 100: a symposium", New Republic, 8 and 15 September 1997

(١١) يتكلم «إدوارد ويتن» عن «دولة الأمر الواقع المزدوجة القائمة الآن فى إسرائيل والأراضى التى تسيطر عليها».

(١٢) بالإضافة إلى «بنفينيستى» ناقشت «غادة كرمى- Ghada Karmi» أيضًا موضوع حل الدولة الواحدة فى:

"Is Palestine autonomy the only altemative?", Middle East International, 23 October 1992. كما ناقشه «برهان دجانى- Burhan Dajani» فى:

"An altemative to Oslo", Joumal of Palestine Studies, Vol,XXV, No.4 (Summer 1996), pp.5-19.

وكذلك "Marc H.Ellis" فى:

"The future of Israel/ palestine: embracing the broken middle", Journal of Palestine Studies, Vol. XXVI, No.3 (Spring 1997), pp.56-66.

(١٣) Intimate Enemies, p.233.

(١٤) ليس أمراً مثيراً للدهشة أن يكتب «توماس فريدمان» مقدمة لكتاب «بنڤينيستى»، محتفياً بدفاع المؤلف عن «الفصل القائم على المساواة» بدلاً من «الفصل القائم على اللامساواة»، المصدر السابق p.xii.

(١٥) للاطلاع على ما يؤكد أن الفلسطينيين لم يشهدوا سوى قدر قليل من التحسن فى أحوالهم منذ صدور كتاب «يورى ديڤيز» فى ١٩٨٧، انظر:

"Israel's forgotten palestinians", Middle East International, 8 October 1993.

وانظر كذلك:

"Israeli Arabs and the Netanyahu government",

المصدر السابق – ١٠ يناير ١٩٩٧. فى المقال الثانى ذِكْر لحضور «دوللا عمر– Dullah Omar» وزير العدل فى حكومة جنوب أفريقيا الجديدة، لمؤتمر نظمه الفلسطينيون الإسرائيليون فى عام ١٩٩٦. قارن «عمر» بين وضع الفلسطينيين فى إسرائيل وحقبة التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا، وأكد أهمية المساواة فى المجتمع لكى يكون ديمقراطياً.

(١٦) انظر على سبيل المثال:

Barclays Bank 'Country Report' (London, October, 1997).

الذى يذكر أن جنوب أفريقيا ما زالت تعانى من مظاهر كثيرة لعدم المساواة كلها بسبب العرق، ومعدل بطالة حوالى ٣٠٪ يصل إلى ٥٠٪ أو أكثر فى مناطق السود.

وانظر كذلك: "Bridging past and future", Boston Globe, 31 August 1997,

حيث يضع Aggrery Klaaste ، الكاتب الصحفى فى جنوب أفريقيا، المشكلة هكذا ببساطة: «إن النضال لا ينتهى بتسلم مفاتيح المملكة السياسية، عندما تكون القوة الاقتصادية ما زالت فى أيدى رجال الأعمال البيض».

(١٧) تبنى القيادة الفلسطينية لفكرة دولة ديمقراطية علمانية حقيقة، ولها سجل تاريخى إلا أنها ليست متسقة أو خلواً من الالتباس. فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٢نوفمبر

١٩٧٤، تحدث «ياسر عرفات» عن «دولة ديمقراطية واحدة يعيش فيها المسيحيون واليهود والمسلمون ينعمون بالعدل والمساواة والإخاء والتقدم» (Laqueur and Rubin (eds), p.339)، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية تتكلم عن «دولة وطنية مستقلة»، وليس بالضرورة علمانية أو ديمقراطية، وذلك فى بيانات أخرى صادرة عنها.

انظر:

Noam Chomsky, "Towards a New Cold War" (New York: Pantheon, 1982), pp.240, 268.

هذا التباين ربما يمكن إرجاعه - بين أسباب أخرى - لتذبذب منظمة التحرير الدائم بسبب اختلاف مفهوم «فلسطين» وما إذا كانت الدولة الجديدة ستقوم بجوار إسرائيل أو فى مكانها.

المؤلف

نيكولاس جويات

Nicholas Guyatt

● تخرج فى كمبريدج، ويعمل الآن أستاذاً زائراً بقسم التاريخ - جامعة برنستون، له اهتمام خاص بالسياسة الخارجية الأمريكية، كما زار كلاً من إسرائيل وفلسطين عدة مرات، وعمل فى القدس فى جمعية «سان بيف» - مركز حقوق الإنسان الكاثوليكى للأبحاث القانونية والتنمية. صدر له عام ٢٠٠٠ كتاب بعنوان «قرن أمريكى آخر: الولايات المتحدة والعالم بعد عام ٢٠٠٠»، شديد الانتقاد للهيمنة الأمريكية، وصدرت ترجمة عربية له ضمن المشروع القومى للترجمة بعنوان «قرن آخر من الهيمنة الأمريكية» (٦٢٩).

المترجم

طلعت الشايب

El Shayeb M.T.

● عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة، ورئيس تحرير سلسلة «آفاق عالمية»، وعضو مجلس تحرير مجلة «أدب ونقد» - حاصل على جائزة اتحاد كتاب مصر فى الترجمة - ٢٠٠٣.

- ترجم ٣٠ كتاباً من بينها:

● صدام الحضارات (صمويل هنتنجتون) ● حدود حرية التعبير (مارينا ستاج) ● المثقفون (پول چونسون) ● الحرب الباردة الثقافية (ف.س.سوندرز) ● الطفولة فى السيرة الذاتية العربية (تيتز روكى) ● التحدى (مهاتير محمد).

- وعدداً من الأعمال الروائية العالمية من بينها:

● فتاة عادية (للأمريكى آرثر ميللر) ● الملاك الصامت (للألمانى هينرش بول) ● عاريا أمام الآلهة (للهندى شيف كومار) ● الحرير (للإيطالى اليساندرو باريكو) ● البطء (للتشيكى ميلان كونديرا) ● بقايا اليوم (للياباني كازو ايشيجورو) ● الخوف من المرايا (للباكستانى طارق على) ● مكتوب (للبرازيلى پاولو كويليو)

المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومـى للترجمـة مشـروع تنميـة ثقافيـة بالدرجـة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١- اللغة العليا	جون كوين	أحمد درويش
٢- الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣- التراث المسروق	جورج جيمس	شوقى جلال
٤- كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنيكوفا	أحمد الحضرى
٥- ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦- اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
٧- العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
٨- مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩- التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
١٠- خطاب الحكاية	چيرار چينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١- مختارات شعرية	فيسوافا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢- طريق الحرير	ديفيد براونيستون وأيرين فرانك	أحمد محمود
١٣- ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤- التحليل النفسى للأدب	جان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥- الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	إدوارد لوسى سميث	أشرف رفيق عفيفى
١٦- أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف: أحمد عتمان
١٧- مختارات شعرية	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
١٨- الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩- الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	نعيم عطية
٢٠- قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح
٢١- خوخة وألف خوخة وقصص أخرى	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
٢٢- مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
٢٣- تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤- ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥- مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦- دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧- التنوع البشرى الخلاق	مجموعة من المؤلفين	بإشراف: جابر عصفور
٢٨- رسالة فى التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
٢٩- الموت والوجود	جيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠- الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣١- مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
٣٢- الانقراض	ديفيد روب	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣- التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	أحمد فؤاد بلبع
٣٤- الرواية العربية	روجر آلن	حصة إبراهيم المنيف
٣٥- الأسطورة والحداثة	بول ب . ديكسون	خليل كلفت
٣٦- نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد

٣٧-	واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم
٣٨-	نقد الحداثة	آلن تورين	أنور مغيث
٣٩-	الحسد والإغريق	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠-	قصائد حب	آن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١-	ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحى ومحمود ماجد
٤٢-	عالم ماك	بنجامين باربر	أحمد محمود
٤٣-	اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	المهدى أخريف
٤٤-	بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	مارلين تادرس
٤٥-	التراث المغدور	روبرت دينا وجون فاين	أحمد محمود
٤٦-	عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨-	حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتى
٤٩-	الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠-	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١-	مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م. بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢-	العلاج النفسى التدعيمى	ب. توفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣-	الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤-	المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحى
٥٥-	ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطى
٥٨-	مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩-	المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠-	التصميم والشكل	جوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١-	موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	بإشراف : محمد الجوهرى
٦٢-	لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعى
٦٣-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤-	برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	رمسيس عوض
٦٥-	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض
٦٦-	خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧-	مختارات شعرية	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨-	نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩-	العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠-	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١-	السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢-	السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣-	نقد استجابة القارئ	چين ب . تومبكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤-	صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	حسن بيومى

٧٥-	فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦-	چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من المؤلفين	عبد المقصود عبد الكريم
٧٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمرى
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوى
٨٢-	مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	محمود السيد على
٨٣-	مختارات شعرية	غوتفريد بن	خالد المعالى
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	عبد الحميد شيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل (رواية)	جمال مير صادقى	أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم (رواية)	جلال آل أحمد	ماجدة العنانى
٨٨-	الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠-	وسم السيف وقصص أخرى	بورخيس وآخرون	محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربرا لاسوتسكا - بشونباك	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤-	مسرحيتا الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوى
٩٥-	مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات ووردة وقصص أخرى	نخبة	إدوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعى
٩٨-	الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	ديفيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠-	مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحى
١٠١-	النص الروائى: تقنيات ومناهج	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكبير الخطيبى	عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣-	قبر ابن عربى يليه آياء (شعر)	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤-	أوبرا ماهوجنى (مسرحية)	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوى
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦-	الأدب الأندلسى	ماريا خيسوس روبييرامتى	أشرف على دعدور
١٠٧-	صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى اللاتينى المعاصر	نخبة من الشعراء	محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨-	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من المؤلفين	محمود على مكى
١٠٩-	حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠-	النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	منى قطان
١١١-	المرأة والجريمة	فرانسس هيدسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢-	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	إكرام يوسف

١١٣-	راية التمرد	سادى بلانت	أحمد حسان
١١٤-	مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥-	غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	سمية رمضان
١١٦-	امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧-	المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨-	النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩-	النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى	أميرة الأزهرى سنبل	بإشراف: روف عباس
١٢٠-	الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	مجموعة من المترجمين
١٢١-	الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	محمد الجندى وإيزابيل كمال
١٢٢-	نظام العبودية القديم والنموذج المثالى للإنسان	جوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣-	الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	أنيتل ألكسندرو فنادولينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤-	الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية	چون جراى	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥-	التحليل الموسيقى	سيدرك ثورپ ديڤى	سمحة الخولى
١٢٦-	فعل القراءة	ڤولفانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧-	إرهاب (مسرحية)	صفاء فتحى	بشير السباعى
١٢٨-	الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩-	الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠-	الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقى جلال
١٣١-	مصر القيمة: التاريخ الاجتماعى	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢-	ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣-	الخوف من المرايا (رواية)	طارق على	طلعت الشايب
١٣٤-	تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥-	المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦-	فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧-	مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر	چوزيف مارى مواريه	كاميليا صبحى
١٣٨-	عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	أندريه جلوكسمان	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩-	پارسيڤال (مسرحية)	ريتشارد فاچنر	مصطفى ماهر
١٤٠-	حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبورى
١٤١-	اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢-	الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومى
١٤٣-	قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديرك لايدر	عدلى السمرى
١٤٤-	صاحبة اللوكاندة (مسرحية)	كارلو جولدونى	سلامة محمد سليمان
١٤٥-	موت أرتيميو كروث (رواية)	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦-	الورقة الحمراء (رواية)	ميجيل دى ليبس	على عبدالرءوف البمبى
١٤٧-	مسرحيتان	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوى
١٤٨-	القصة القصيرة: النظرية والتقنية	إنريكى أندرسون إمبرت	على إبراهيم منوفى
١٤٩-	النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠-	التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان

١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان بروديل	بشير السباعى
١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى	مجموعة من المؤلفين	محمد محمد الخطابى
١٥٣- غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥- الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت فيرمو	مى التلمسانى
١٥٧- خسرو وشيرين	النظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان بروديل	بشير السباعى
١٥٩- الأيديولوجية	ديفيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠- آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومى
١٦١- مسرحيتان من المسرح الإسبانى	أليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢- تاريخ الكنيسة	يوحنا الآسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣- موسوعة علم الاجتماع (جـ ١)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤- شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥- حكايات الثعلب (قصص أطفال)	أ. ن. أفاناسيفا	سهير المصادفة
١٦٦- العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليڤمان	محمد محمود أبوغدير
١٦٧- فى عالم طاغور	رابندرنات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨- دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩- إبداعات أدبية	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٧٠- الطريق (رواية)	ميجيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١- وضع حد (رواية)	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢- حجر الشمس (شعر)	نخبة	محمد محمد الخطابى
١٧٣- معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤- صناعة الثقافة السوداء	إيليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥- التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧- أنطون تشيخوف	هنرى تروايا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨- مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩- حكايات أيسوب (قصص أطفال)	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠- قصة جاويد (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١- النقد الأدبى الأمريكى من الثلاثينيات إلى الثمانينيات	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢- العنف والنبوءة (شعر)	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣- چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه جيلسون	فتحى العشرى
١٨٤- القاهرة: حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥- أسفار العهد القديم فى التاريخ	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦- معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧- الأرضة (رواية)	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨- موت الأدب	ألفين كرنان	بدر الديب

١٨٩-	العمى والبصيرة: مقالات فى بلاغة النقد المعاصر	پول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠-	محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١-	الكلام رأسمال وقصص أخرى	الحاج أبو بكر إمام وآخرون	مصطفى حجازى السيد
١٩٢-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
١٩٣-	عامل المنجم (رواية)	بيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد
١٩٤-	مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى الحديث	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥-	شتاء ٨٤ (رواية)	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦-	المهلة الأخيرة (رواية)	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧-	سيرة الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
١٩٨-	الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩-	تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداو	جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠-	ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل	جيرمى سيبروك	فخرى لبيب
٢٠١-	الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٠٢-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣-	الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤-	تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد هويدى
٢٠٥-	الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦-	الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	على يوسف على
٢٠٧-	ليل أفريقى (رواية)	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨-	شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩-	السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠-	مثنويات حكيم سنائى (شعر)	سنائى الغزنوى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١-	فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢-	قصص الأمير مرزبان على لسان الحيوان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣-	مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد على الناصرى
٢١٤-	قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	محمد محيى الدين
٢١٥-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢١٦-	جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧-	مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت وهارولد بينتر	نادية البنهاوى
٢١٨-	لعبة الحجلة (رواية)	خوليو كورتاثار	على إبراهيم منوفى
٢١٩-	بقايا اليوم (رواية)	كازو إيشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠-	الهيولية فى الكون	بارى باركر	على يوسف على
٢٢١-	شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢-	فرانز كافكا	رونالد جراى	نسيم مجلى
٢٢٣-	العلم فى مجتمع حر	باول فيرابند	السيد محمد نفادى
٢٢٤-	دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥-	حكاية غريق (رواية)	جابرييل جارثيا ماركيث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦-	أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	طاهر محمد على البربرى

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
٢٢٧-	المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	خوسيه ماريا دييث بوركى	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨-	علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩-	مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠-	عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١-	الدرافيل أو الجيل الجديد (مسرحية)	خايمى سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢-	ما بعد المعلومات	توم ستونير	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣-	فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى	آرثر هيرمان	طلعت الشايب
٢٣٤-	الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥-	ديوان شمس تبريزى (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦-	الولاية	ميشيل شودكيفيتش	أحمد الطيب
٢٣٧-	مصر أرض الوادى	روبين فيدين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨-	العولمة والتحرير	تقرير لمنظمة الأنكتاد	ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩-	العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلا رامراز - رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠-	الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كاى حافظ	صلاح محجوب إدريس
٢٤١-	فى انتظار البرابرة (رواية)	ج . م. كوتزى	ابتسام عبدالله
٢٤٢-	سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبرى محمد حسن
٢٤٣-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٢٤٤-	الغليان (رواية)	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥-	نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس وآخرون	توفيق على منصور
٢٤٦-	مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركيث	على إبراهيم منوفى
٢٤٧-	الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر أرمبرست	محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨-	حقول عدن الخضراء (مسرحية)	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩-	لغة التمزق (شعر)	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠-	علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٥٢-	رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	على بدران
٢٥٣-	تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا	حسن بيومى
٢٥٤-	أقدم لك: الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥-	أقدم لك: أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦-	أقدم لك: ديكارت	ديف روبنسون وكريس جارات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧-	تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨-	الغجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩-	مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	نخبة	فاروجان كازانجيان
٢٦٠-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٦١-	رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢-	مدينة المعجزات (رواية)	إدواردو مندوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣-	الكشف عن حافة الزمن	جون جريبين	على يوسف على
٢٦٤-	إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى	لويس عوض

٢٦٥-	روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض
٢٦٦-	مدير المدرسة (رواية)	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم على
٢٦٧-	فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودكى
٢٦٨-	ديوان شمس تبريزى (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩-	وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧٠-	وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧١-	الحضارة الغربية: الفكرة والتاريخ	توماس سى. باترسون	شوقى جلال
٢٧٢-	الأديرة الأثرية فى مصر	سى. سى. والترز	إبراهيم سلامة إبراهيم
٢٧٣-	الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر	جوان كول	عنان الشهاوى
٢٧٤-	السيدة باربارا (رواية)	رومولو جاييجوس	محمود على مكى
٢٧٥-	ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
٢٧٦-	فنون السينما	مجموعة من المؤلفين	عبدالقادر التلمسانى
٢٧٧-	الچينات والصراع من أجل الحياة	براين فورد	أحمد فوزى
٢٧٨-	البدايات	إسحاق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩-	الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠-	الأم والنصيب وقصص أخرى	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨١-	الفردوس الأعلى (رواية)	عبد الحليم شرر	جلال الحفناوى
٢٨٢-	طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس وولبرت	سمير حنا صادق
٢٨٣-	السهل يحترق وقصص أخرى	خوان رولفو	على عبد الروف البمبى
٢٨٤-	هرقل مجنوناً (مسرحية)	يوربيديس	أحمد عتمان
٢٨٥-	رحلة خواجة حسن نظامى الدهلوى	حسن نظامى الدهلوى	سمير عبد الحميد إبراهيم
٢٨٦-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٣)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢٨٧-	الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كنج	محمد يحيى وآخرون
٢٨٨-	الفن الروائى	ديفيد لودج	ماهر البطوطى
٢٨٩-	ديوان منوچهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠-	علم اللغة والترجمة	جورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣-	مقدمة للأدب العربى	روجر آلن	مجدى توفيق وآخرون
٢٩٤-	فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت
٢٩٥-	سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل وبيل مويرز	بدر الديب
٢٩٦-	مكبث (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٢٩٧-	فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازى	ماجدة محمد أنور
٢٩٨-	مأساة العبيد وقصص أخرى	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٩٩-	ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	جين ماركس	هاشم أحمد محمد
٣٠٠-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال
٣٠١-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى و محمد الجندى
٣٠٢-	أقدم لك: فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام

٣٠٣- أقدم لك: بوذا	جين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤- أقدم لك: ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥- الجلد (رواية)	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦- الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	جان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧- أقدم لك: الشعور	ديفيد بابينو وهوارد سلينا	محمود مكى
٣٠٨- أقدم لك: علم الوراثة	ستيف جونز وبورين فان لو	ممدوح عبد المنعم
٣٠٩- أقدم لك: الذهن والمخ	أنجوس جيلاتى وأوسكار زاريت	جمال الجزيرى
٣١٠- أقدم لك: يونج	ماجى هايد ومايكل ماكجنس	محيى الدين مزيد
٣١١- مقال فى المنهج الفلسفى	ر.ج كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٣١٢- روح الشعب الأسود	وليم ديبويس	أسعد حليم
٣١٣- أمثال فلسطينية (شعر)	خابير بيان	محمد عبدالله الجعيدى
٣١٤- مارسيل دوشامب: الفن كعدم	جانيس مينيك	هويدا السباعى
٣١٥- جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو والطاهر لبيب	كاميليا صبحى
٣١٦- محاكمة سقراط	أى. ف. ستون	نسيم مجلى
٣١٧- بلا غد	س. شير لايموفا- س. زنيكين	أشرف الصباغ
٣١٨- الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٣١٩- صور دريدا	جايترى اسبيفاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٣٢٠- لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٣٢١- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليفى برو فنسال	بإشراف: صلاح فضل
٣٢٢- وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	دبليو بوجين كلينباور	خالد مفلح حمزة
٣٢٣- فن الساتورا	تراث يونانى قديم	هانم محمد فوزى
٣٢٤- اللعب بالنار (رواية)	أشرف أسدى	محمود علاوى
٣٢٥- عالم الآثار (رواية)	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٣٢٦- المعرفة والمصلحة	يورجين هابرماس	حسن صقر
٣٢٧- مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق على منصور
٣٢٨- يوسف وزليخا (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٣٢٩- رسائل عيد الميلاد (شعر)	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٣٣٠- كل شىء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامى صلاح
٣٣١- عندما جاء السردين وقصص أخرى	ستيفن جراى	سامية دياب
٣٣٢- شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	على إبراهيم منوفى
٣٣٣- الإسلام فى بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	نبيل مطر	بكر عباس
٣٣٤- لقطات من المستقبل	أرثر كلارك	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣٥- عصر الشك: دراسات عن الرواية	ناتالى ساروت	فتحى العشرى
٣٣٦- متون الأهرام	نصوص مصرية قديمة	حسن صابر
٣٣٧- فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٣٣٨- نظرات حائرة وقصص أخرى	نخبة	جلال الحفناوى
٣٣٩- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٣)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٤٠- اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربروجلو	فخرى لبيب

٢٤١- قصائد من رلكه (شعر)	راينر ماريا رلكه	حسن حلمى
٢٤٢- سلامان وأبسال (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٢٤٣- العالم البرجوازى الزائل (رواية)	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٢٤٤- الموت فى الشمس (رواية)	بيتر بالانجيو	سمير عبد ربه
٢٤٥- الركض خلف الزمان (شعر)	بونه ندائى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢٤٦- سحر مصر	رشاد رشدى	جمال الجزيرى
٢٤٧- الصبية الطائشون (رواية)	جان كوكتو	بكر الحلو
٢٤٨- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٢٤٩- دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	آرثر والدهورن وآخرون	أحمد عمر شاهين
٢٥٠- بانوراما الحياة السياحية	مجموعة من المؤلفين	عطية شحاتة
٢٥١- مبادئ المنطق	جوزايا رويس	أحمد الانصارى
٢٥٢- قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٢٥٣- الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة الهندسية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٢٥٤- الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة النباتية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٢٥٥- التيارات السياسية فى إيران المعاصرة	حجت مرتجى	محمود علاوى
٢٥٦- الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٢٥٧- متون هرمس	تيموثى فريك وبيتر غاندى	عمر الفاروق عمر
٢٥٨- أمثال الهوسا العامية	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٥٩- محاورة بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٢٦٠- أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ليلى الشربينى
٢٦١- التصحر: التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	عاطف معتمد وآمال شاور
٢٦٢- تلميذ بابنبرج (رواية)	هاينرش شبورل	سيد أحمد فتح الله
٢٦٣- حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد جيبسون	صبرى محمد حسن
٢٦٤- حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٢٦٥- سأم باريس (شعر)	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٢٦٦- نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٢٦٧- القلم الجرىء	مجموعة من المؤلفين	البرّاق عبدالهادى رضا
٢٦٨- المصطلح السردى: معجم مصطلحات	جيرالد برنس	عابد خزندار
٢٦٩- المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٢٧٠- الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٢٧١- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٢٧٢- عاش الشباب (رواية)	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٢٧٣- كيف تعد رسالة دكتوراه	أومبرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٢٧٤- اليوم السادس (رواية)	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٢٧٥- الخلود (رواية)	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٢٧٦- الغضب وأحلام السنين (مسرحيات)	جان أنوى وآخرون	إدوار الخراط
٢٧٧- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٢٧٨- المسافر (شعر)	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج

٣٧٩- ملك فى الحديقة (رواية)	سنيل بات	جمال عبدالرحمن
٣٨٠- حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٣٨١- أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢- تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	أحمد محمد نادى
٣٨٣- هدية الحجاز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٨٤- القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٣٨٥- مشترى العشق (رواية)	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٨٦- دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧- أغنيات وسوناتات (شعر)	چون دن	بهاء چاهين
٣٨٨- مواعظ سعدى الشيرازى (شعر)	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور
٣٨٩- تفاهم وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٩٠- الأرشيفات والمدن الكبرى	إم. فى. روبرتس	عثمان مصطفى عثمان
٣٩١- الحافلة الليلكية (رواية)	مايف بينشى	منى الدروبى
٣٩٢- مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانجا	عبداللطيف عبدالحليم
٣٩٣- فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٣٩٤- القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	هاشم أحمد محمد
٣٩٥- آلام سياوش (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
٣٩٦- السافاك	تقى نجارى راد	محمود علاوى
٣٩٧- أقدم لك: نيتشه	لورانس جين وكيتى شين	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٨- أقدم لك: سارتر	فيليب تودى وهوارد ريد	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٩- أقدم لك: كامى	ديفيد ميروفتش وآلن كوركس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠- مومو (رواية)	ميشائيل إنده	باهر الجوهرى
٤٠١- أقدم لك: علم الرياضيات	زياودن ساردر وآخرون	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢- أقدم لك: ستيفن هوكنج	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣- ربة المطر والملابس تصنع الناس (روايتان)	تودور شتورم وجوتفرد كولر	عماد حسن بكر
٤٠٤- تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥- إيزابيل (رواية)	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦- المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧- الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	مجموعة من المؤلفين	طلعت شاهين
٤٠٨- معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩- انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠- خلاصة القرن	كارل بوبر	الزواوى بغورة
٤١١- همس من الماضى	جينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٤١٣- أغنيات المنفى (شعر)	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤- الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	أمل الصبان
٤١٥- صورة كوكب (مسرحية)	فريدريش دورينمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦- مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	محمد مصطفى بدوى

٤١٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨-	سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	جين هاثواى	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩-	العصر الذهبى للإسكندرية	جون مارلو	نسيم مجلى
٤٢٠-	مكرو ميجاس (قصة فلسفية)	فولتير	الطيب بن رجب
٤٢١-	الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى الأول	روى متحدة	أشرف كيلانى
٤٢٢-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١)	ثلاثة من الرحالة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣-	إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤-	لوائح الحق ولوامع العشق (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥-	من طاووس إلى فرح	محمود طلوعى	محمود علاوى
٤٢٦-	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧-	بانديراس الطاغية (رواية)	باى إنكلان	ثريا شلبى
٤٢٨-	الخزانة الخفية	محمد هوتك بن داود خان	محمد أمان صافى
٤٢٩-	أقدم لك: هيجل	ليود سبنسر وأندزجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠-	أقدم لك: كانط	كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١-	أقدم لك: فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢-	أقدم لك: ماكياڤللى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣-	أقدم لك: جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	حمدى الجابرى
٤٣٤-	أقدم لك: الرومانسية	دونكان هيث وجودى بورهام	عصام حجازى
٤٣٥-	توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ناجى رشوان
٤٣٦-	تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧-	رحالة هندى فى بلاد الشرق العربى	شبلى النعمانى	جلال الحفناوى
٤٣٨-	بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩-	موت المرابى (رواية)	صدر الدين عينى	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠-	قواعد اللهجات العربية الحديثة	كرستن بروستاد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١-	رب الأشياء الصغيرة (رواية)	أرونداتى روى	فخرى لبيب
٤٤٢-	حتشبسوت: المرأة الفرعونية	فوزية أسعد	ماهر جويجاتى
٤٤٣-	اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها	كيس فرستيغ	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤-	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	صالح علمانى
٤٤٥-	حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦-	التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧-	أقدم لك: نظرية الكم	ج. پ. ماك إيڤوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٨-	أقدم لك: علم نفس التطور	ديلان إيڤانز وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٩-	أقدم لك: الحركة النسوية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠-	أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١-	أقدم لك: الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن وبورن ڤان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢-	أقدم لك: لينين والثورة الروسية	ريتشارد إيجينانزى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣-	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤-	خمسون عاماً من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل

٤٥٥-	تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥)	فردريك كوبلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦-	لا تنسنى (رواية)	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧-	النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان موللر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨-	الموريسكيون الأندلسيون	مرثيديس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩-	نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠-	أقدم لك: الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١-	أقدم لك: لكان	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢-	طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣-	الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤-	ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصة إبراهيم المنيف
٤٦٥-	قصص اليهود	لويس جنزبيرج	جمال الرفاعى
٤٦٦-	حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة عبد الله
٤٦٧-	التفكير السياسى والنظرة السياسية	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨-	روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩-	جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠-	الأراضى والجودة البيئية	جارى م. بيرزنسكى وآخرون	محمد السيد النتة
٤٧١-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢-	دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣-	دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤-	الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥-	صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦-	أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧-	تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨-	الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩-	المقهــــى (مسرحية)	لاو شه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠-	تساى ون جى (مسرحية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١-	بردة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢-	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة عبد الله
٤٨٣-	النسوية وما بعد النسوية	سارة جامبل	أحمد الشامى
٤٨٤-	جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥-	التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦-	الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧-	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد آبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨-	الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩-	هُسِّرل: الفلسفة علماً دقيقاً	إدموند هُسِّرل	محمود رجب
٤٩٠-	أسمار الببغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١-	نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢-	محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد

٤٩٣-	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤-	كتاب الموتى: الخروج فى النهار	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥-	اللوبى	إيوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٤٩٧-	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلى	مصطفى رياض
٤٩٨-	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى
٤٩٩-	تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع	مجموعة من المؤلفين	فيصل بن خضراء
٥٠٠-	فى طفولتى: دراسة فى السيرة الذاتية العربية	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١-	تاريخ النساء فى الغرب (جـ١)	أرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢-	أصوات بديلة	مجموعة من المؤلفين	هالة كمال
٥٠٣-	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤-	كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥-	كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٦-	ربما كان قديساً (رواية)	أن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥٠٧-	سيدة الماضى الجميل (مسرحية)	بيتر شيفر	شوقى فهيم
٥٠٨-	المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبدالباقى جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩-	الفقر والإحسان فى عصر سلاطين المماليك	أدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠-	الأرملة الماكرة (مسرحية)	كارلو جولدونى	عبدالرازق عيد
٥١١-	كوكب مرقَّع (رواية)	أن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥١٢-	كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣-	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤-	مدخل إلى النظرية الأدبية	جونثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥-	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦-	إرادة الإنسان فى علاج الإدمان	أرنولد واشنطون ودونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧-	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨-	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩-	محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٥٢٠-	الولع الفرنسى بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١-	قاموس تراجم مصر الحديثة	أرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢-	إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣-	الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤-	الملك لير (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥-	موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون	نادية رفعت
٥٢٦-	أقدم لك: السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	محيى الدين مزيد
٥٢٧-	أقدم لك: كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨-	أقدم لك: تروتسكى والماركسية	طارق على وفلْ إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩-	بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى
٥٣٠-	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر

٥٣١-	ما الذي حَدَثَ في «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	جاك دريدا	صفاء فتحي
٥٣٢-	المغامرُ والمستشرق	هنري لورنس	بشير السباعي
٥٣٣-	تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد طارق الشرقاوي
٥٣٤-	الإسلاميون الجزائريون	سيڤرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٣٥-	مخزن الأسرار (شعر)	نظامي الكنجوي	عبدالعزيز بقوش
٥٣٦-	الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون ولورانس هاريزون	شوقي جلال
٥٣٧-	للحب والحرية (شعر)	نخبة	عبدالغفار مكاوي
٥٣٨-	النفس والآخر في قصص يوسف الشاروني	كيت دانيلر	محمد الحديدي
٥٣٩-	خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحي
٥٤٠-	توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١-	هي تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢-	قصص مختارة من الأدب اليوناني الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣-	أقدم لك: السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤-	أقدم لك: ميلاني كلاين	روبرت هنشل وآخرون	حمدي الجابري
٥٤٥-	يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦-	ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق علي منصور
٥٤٧-	أقدم لك: بارت	فيليب تودي وآن كورس	جمال الجزيري
٥٤٨-	أقدم لك: علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون	حمدي الجابري
٥٤٩-	أقدم لك: علم العلامات	بول كوبلي وليتاجانز	جمال الجزيري
٥٥٠-	أقدم لك: شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدي الجابري
٥٥١-	الموسيقى والعولمة	سايمون ماندي	سمحة الخولي
٥٥٢-	قصص مثالية	ميجيل دي ثربانتس	علي عبد الرءوف البمبي
٥٥٣-	مدخل للشعر الفرنسي الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤-	مصر في عهد محمد علي	عفاف لطفي السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥-	الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين	أناتولي أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالي
٥٥٦-	أقدم لك: جان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	حمدي الجابري
٥٥٧-	أقدم لك: الماركيز دي ساد	ستوارت هود وجراهام كرولي	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨-	أقدم لك: الدراسات الثقافية	زيودين ساردارويورين ڤان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩-	الماس الزائف (رواية)	تشا تشاجي	عبدالحي أحمد سالم
٥٦٠-	صلصلة الجرس (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦١-	جناح جبريل (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦٢-	بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣-	ورود الخريف (مسرحية)	خاثينتو بينابينتي	صبري محمدي التهامي
٥٦٤-	عُش الغريب (مسرحية)	خاثينتو بينابينتي	صبري محمدي التهامي
٥٦٥-	الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦-	تاريخ أوروبا في العصور الوسطى	موريس بيشوب	علي السيد علي
٥٦٧-	الوطن المغتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨-	الأصولي في الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر

٥٦٩– موقع الثقافة	هومى بابا	ثائر ديب
٥٧٠– دول الخليج الفارسي	سير روبرت هاى	يوسف الشارونى
٥٧١– تاريخ النقد الإسبانى المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢– الطب فى زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣– أقدم لك: فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى	جمال الجزيرى
٥٧٤– مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين السباعى
٥٧٥– الاقتصاد السياسى للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦– فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشرى محمد
٥٧٧– مغامرات بينوكيو	كارلو كولودى	محمد قدرى عمارة
٥٧٨– الجماليات عند كيتس وهنت	أيومى ميزوكوشى	محمد إبراهيم وعصام عبد الروف
٥٧٩– أقدم لك: تشومسكى	جون ماهر وجودى جرونز	محيى الدين مزيد
٥٨٠– دائرة المعارف الدولية (مج١)	جون فيزر وبول سيترجز	بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٥٨١– الحمقى يموتون (رواية)	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢– مرايا على الذات (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣– الجيران (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤– سفر (رواية)	محمود دولت آبادى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥– الأمير احتجاب (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦– السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروى أرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧– تاريخ تطور الفكر الصينى	مجموعة من المؤلفين	عبدالعزيز حمدى
٥٨٨– أمنحوتپ الثالث	آنييس كابرول	ماهر جويجاتى
٥٨٩– تمبكت العجيبة (رواية)	فيلكس ديبوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠– أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدى عبدالله
٥٩١– الشاعر والمفكر	هوراتيوس	على عبدالتواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢– الثورة المصرية (جـ١)	محمد صبرى السوربونى	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣– قصائد ساحرة	بول فاليرى	بكر الحلو
٥٩٤– القلب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانى فوزى
٥٩٥– الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ٢)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٥٩٦– الصحة العقلية فى العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧– مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨– مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومى على قنديل
٥٩٩– فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود علاوى
٦٠٠– الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١– النسوية والمواطنة	ريان ڤوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلى
٦٠٢– ليوتار:نحو فلسفة ما بعد حداثية	چيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣– النقد الثقافى	آرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤– الكوارث الطبيعية (مج١)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٦٠٥– مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى (الصغير)	مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦– قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنى

٦٠٧- قلب الجزيرة العربية (جـ١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨- قلب الجزيرة العربية (جـ٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩- الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠- العمارة المدجنة	رفائيل لويث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١- النقد والأيديولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢- رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣- السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤- بيت الأقصر الكبير(رواية)	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥- عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩	أليس بسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦- أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧- الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	جلال البنا
٦١٩- مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عايدة الباجورى
٦٢٠- السلام الصليبى	توماش ماستناك	بشير السباعى
٦٢١- النوبة المعبر الحضارى	وليم ى. آدمز	فؤاد عكود
٦٢٢- أشعار من عالم اسمه الصين	آى تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى
٦٢٣- نوادر جحا الإيرانى	سعيد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤- أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٦٢٥- الجرح السرى	جان جينيه	محمد برادة
٦٢٦- مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧- حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨- أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩- قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاس جويات	عزة الخميسى
٦٣٠- سيرتى الذاتية	أحمد بللو	صبرى محمد حسن
٦٣١- مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	بإشراف: حسن طلب
٦٣٢- المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	دولورس برامون	رانيا محمد
٦٣٣- الحب وفنونه (شعر)	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤- مكتبة الإسكندرية	روى ماكلويد وإسماعيل سراج الدين	مصطفى البهنساوى
٦٣٥- التثبيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦- حج يولندة	جناب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧- مصر الخديوية	ف. روبرت هنتر	بدر الرفاعى
٦٣٨- الديمقراطية والشعر	روبرت بن وررن	فؤاد عبد المطلب
٦٣٩- فندق الأرق (شعر)	تشارلز سيميك	أحمد شافعى
٦٤٠- ألكسياد	الأميرة أنّاكومنينا	حسن حبشى
٦٤١- برتراندرسل (مختارات)	برتراند رسل	محمد قدرى عمارة
٦٤٢- أقدم لك: داروين والتطور	جوناثان ميلر وبورين فان لون	ممدوح عبد المنعم
٦٤٣- سفرنامه حجاز (شعر)	عبد الماجد الدريابادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٦٤٤- العلوم عند المسلمين	هوارد د.تيرنر	فتح الله الشيخ

٦٤٥-	السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية	تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف	عبد الوهاب علوب
٦٤٦-	قصة الثورة الإيرانية	سپهر نبيح	عبد الوهاب علوب
٦٤٧-	رسائل من مصر	جون نينيه	فتحى العشرى
٦٤٨-	بورخيس	بياتريث سارلو	خليل كلفت
٦٤٩-	الخوف وقصص خرافية أخرى	جى دى موباسان	سحر يوسف
٦٥٠-	الدولة والسلطة والسياسة فى الشرق الأوسط	روجر أوين	عبد الوهاب علوب
٦٥١-	ديليسبس الذى لا نعرفه	وثائق قديمة	أمل الصبان
٦٥٢-	آلهة مصر القديمة	كلود ترونكر	حسن نصر الدين
٦٥٣-	مدرسة الطغاة (مسرحية)	إيريش كستنر	سمير جريس
٦٥٤-	أساطير شعبية من أوزبكستان (جـ١)	نصوص قديمة	عبد الرحمن الخميسى
٦٥٥-	أساطير وآلهة	إيزابيل فرانكو	حليم طوسون ومحمود ماهر طه
٦٥٦-	خبز الشعب والأرض الحمراء (مسرحيتان)	ألفونسو ساسترى	ممدوح البستاوى
٦٥٧-	محاكم التفتيش والموريسكيون	مرثيديس غارثيا أرينال	خالد عباس
٦٥٨-	حوارات مع خوان رامون خيمينيث	خوان رامون خيمينيث	صبرى التهامى
٦٥٩-	قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية	نخبة	عبداللطيف عبدالحليم
٦٦٠-	نافذة على أحدث العلوم	ريتشارد فايفيلد	هاشم أحمد محمد
٦٦١-	روائع أندلسية إسلامية	نخبة	صبرى التهامى
٦٦٢-	رحلة إلى الجذور	داسو سالدييار	صبرى التهامى
٦٦٣-	امرأة عادية	ليوسيل كليفتون	أحمد شافعى
٦٦٤-	الرجل على الشاشة	ستيفن كوهان وإنا راى هارك	عصام زكريا
٦٦٥-	عوالم أخرى	بول دافيز	هاشم أحمد محمد
٦٦٦-	تطور الصورة الشعرية عند شكسبير	وولفجانج اتش كليمن	جمال عبد الناصر ومدحت الجيار وجمال جاد الرب
٦٦٧-	الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربى	ألفن جولدنر	على ليلة
٦٦٨-	ثقافات العولمة	فريدريك چيمسون وماساو ميوشى	ليلى الجبالى
٦٦٩-	ثلاث مسرحيات	وول شوينكا	نسيم مجلى
٦٧٠-	أشعار جوستاف أدولفو	جوستاف أدولفو بِكر	ماهر البطوطى
٦٧١-	قل لى كم مضى على رحيل القطار؟	جيمس بولدوين	على عبدالأمير صالح
٦٧٢-	مختارات من الشعر الفرنسى للأطفال	نخبة	إبتهال سالم
٦٧٣-	ضرب الكليم (شعر)	محمد إقبال	جلال الحفناوى
٦٧٤-	ديوان الإمام الخمينى	آية الله العظمى الخمينى	محمد علاء الدين منصور
٦٧٥-	أثينا السوداء (جـ٢، مج١)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٦-	أثينا السوداء (جـ٢، مج٢)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٧-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج١)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٨-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢ ، مج٢)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٩-	مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	وليام شكسبير	توفيق على منصور
٦٨٠-	سنوات الطفولة (رواية)	وول شوينكا	سمير عبد ربه
٦٨١-	هل يوجد نص فى هذا الفصل؟	ستانلى فش	أحمد الشيمى
٦٨٢-	نجوم حظر التجوال الجديد (رواية)	بن أوكرى	صبرى محمد حسن

٦٨٣-	سكين واحد لكل رجل (رواية)	ت. م. ألوكو	صبرى محمد حسن
٦٨٤-	الأعمال القصصية الكاملة (أنا كندا) (جـ١)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٥-	الأعمال القصصية الكاملة (الصحراء) (جـ٢)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٦-	امرأة محاربة (رواية)	ماكسين هونج كنجستون	سحر توفيق
٦٨٧-	محبوبة (رواية)	فتانة حاج سيد جوادى	ماجدة العنانى
٦٨٨-	الانفجارات الثلاثة الكبرى	فيليب م. دوبر وريتشارد أ. موار	فتح الله الشيخ وأحمد السماحى
٦٨٩-	الملف (مسرحية)	تادووش روجيفيتش	هناء عبد الفتاح
٦٩٠-	محاكم التفتيش فى فرنسا	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩١-	ألبرت أينشتين: حياته وغرامياته	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩٢-	أقدم لك: الوجودية	ريتشارد أبيجانسى وأوسكار زاريت	حمدى الجابرى
٦٩٣-	أقدم لك: القتل الجماعى (المحرقة)	حاثيم برشيت وآخرون	جمال الجزيرى
٦٩٤-	أقدم لك: دريدا	جيف كولينز وبيل مايبلين	حمدى الجابرى
٦٩٥-	أقدم لك: رسل	ديف روبنسون وجودى جروف	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٦-	أقدم لك: روسو	ديف روبنسون وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٧-	أقدم لك: أرسطو	روبرت ودفين وجودى جروفس	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٨-	أقدم لك: عصر التنوير	ليود سبنسر وأندرزيجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٩-	أقدم لك: التحليل النفسى	إيفان وارد وأوسكار زارايت	جمال الجزيرى
٧٠٠-	الكاتب وواقعه	ماريو فرجاش	بسمة عبدالرحمن
٧٠١-	الذاكرة والحداثة	وليم رود فيفيان	منى البرنس
٧٠٢-	الأمثال الفارسية	أحمد وكيليان	محمود علاوى
٧٠٣-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢)	إدوارد جرانفيل براون	أمين الشواربى
٧٠٤-	فيه ما فيه	مولانا جلال الدين الرومى	محمد علاء الدين منصور وآخرون
٧٠٥-	فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام	الإمام الغزالى	عبدالحميد مدكور
٧٠٦-	الشفرة الوراثية وكتاب التحولات	جونسون ف. يان	عزت عامر
٧٠٧-	أقدم لك: ڤالتر بنيامين	هوارد كاليجل وآخرون	وفاء عبدالقادر
٧٠٨-	فراعنة من؟	دونالد مالكولم ريد	رءوف عباس
٧٠٩-	معنى الحياة	ألفريد آدلر	عادل نجيب بشرى
٧١٠-	الأطفال والتكنولوجيا والثقافة	يان هاتشباى وجوموران إليس	دعاء محمد الخطيب
٧١١-	درة التاج	ميرزا محمد هادى رسوا	هناء عبد الفتاح
٧١٢-	ميراث الترجمة: الإلياذة (جـ١)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٣-	ميراث الترجمة: الإلياذة (جـ٢)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٤-	ميراث الترجمة: حديث القلوب	لامنيه	حنا صاوه
٧١٥-	جامعة كل المعارف (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٦-	جامعة كل المعارف (جـ٢)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٧-	جامعة كل المعارف (جـ٣)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٨-	جامعة كل المعارف (جـ٤)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٩-	جامعة كل المعارف (جـ٥)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧٢٠-	جامعة كل المعارف (جـ٦)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين

العنوان	المؤلف	المترجم
٧٢١- فلسفة المتكلمين فى الإسلام (مج١)	هـ. أ. ولفسون	مصطفى لبيب عبد الغنى
٧٢٢- الصفيحة وقصص أخرى	يشار كمال	الصفصافى أحمد القطورى
٧٢٣- تحديات ما بعد الصهيونية	إفرايم نيمنى	أحمد ثابت
٧٢٤- اليسار الفرويدى	بول روبنسون	عبده الريس
٧٢٥- الاضطراب النفسى	جون فيتكس	مى مقلد
٧٢٦- الموريسكيون فى المغرب	غييرمو غوثالبيس بوستو	مروة محمد إبراهيم
٧٢٧- حلم البحر (رواية)	باچين	وحيد السعيد
٧٢٨- العولمة: تدمير العمالة والنمو	موريس آليه	أميرة جمعة
٧٢٩- الثورة الإسلامية فى إيران	صادق زيباكلام	هويدا عزت
٧٣٠- حكايات من السهول الأفريقية	أن جاتى	عزت عامر
٧٣١- النوع: الذكر والأنثى بين التميز والاختلاف	مجموعة من المؤلفين	محمد قدرى عمارة
٧٣٢- قصص بسيطة (رواية)	إنجو شولتسه	سمير جريس
٧٣٣- مأساة عطيل (مسرحية)	وليم شيكسبير	محمد مصطفى بدوى
٧٣٤- بونابرت فى الشرق الإسلامى	أحمد يوسف	أمل الصبان
٧٣٥- فن السيرة فى العربية	مايكل كوبرسون	محمود محمد مكى
٧٣٦- التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (جـ١)	هوارد زن	شعبان مكاوى
٧٣٧- الكوارث الطبيعية (مج٢)	باتريك ل. آبوت	توفيق على منصور
٧٣٨- دمشق من عصر ما قبل التاريخ إلى الدولة المملوكية	جيرار دى جورج	محمد عواد
٧٣٩- دمشق من الإمبراطورية العثمانية حتى الوقت الحاضر	جيرار دى جورج	محمد عواد
٧٤٠- خطابات القوة	بارى هندس	مرفت ياقوت
٧٤١- الإسلام وأزمة العصر	برنارد لويس	أحمد هيكل
٧٤٢- أرض حارة	خوسيه لاكوادرا	رزق بهنسى
٧٤٣- الثقافة: منظور داروينى	روبرت أونجر	شوقى جلال
٧٤٤- ديوان الأسرار والرموز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبد الحميد
٧٤٥- المآثر السلطانية	بيك الدنبلى	محمد أبو زيد
٧٤٦- تاريخ التحليل الاقتصادى (مج١)	جوزيف أ. شومبيتر	حسن النعيمى
٧٤٧- الاستعارة فى لغة السينما	تريفور وايتوك	إيمان عبد العزيز
٧٤٨- تدمير النظام العالمى	فرانسيس بويل	سمير كريم
٧٤٩- إيكولوچيا لغات العالم	ل.ج. كالفيه	باتسى جمال الدين
٧٥٠- الإلياذة	هوميروس	بإشراف: أحمد عتمان
٧٥١- الإسراء والمعراج فى تراث الشعر الفارسى	نخبة	علاء السباعى
٧٥٢- ألمانيا بين عقدة الذنب والخوف	جمال قارصلى	نمر عاروری
٧٥٣- التنمية والقيم	إسماعيل سراج الدين وآخرون	محسن يوسف
٧٥٤- الشرق والغرب	أنّا مارى شيمل	عبدالسلام حيدر
٧٥٥- تاريخ الشعر الإسبانى خلال القرن العشرين	أندرو ب. دبيكى	على إبراهيم منوفى
٧٥٦- ذات العيون الساحرة	إنريكى خارديل بونثيلا	خالد محمد عباس
٧٥٧- تجارة مكة	باتريشيا كرون	آمال الروبى
٧٥٨- الإحساس بالعولمة	بروس روبنز	عاطف عبدالحميد

٧٥٩- النثر الأردى	مولوى سيد محمد	جلال الحفناوى
٧٦٠- الدين والتصور الشعبى للكون	السيد الأسود	السيد الأسود
٧٦١- جيوب مثقلة بالحجارة ( )	فيرجينيا وولف	فاطمة ناعوت
٧٦٢- المسلم عدواً و صديقًا	ماريا سوليداد	عبدالعال صالح
٧٦٣- الحياة فى مصر	أنريكو بيا	نجوى عمر
٧٦٤- ديوان غالب الدهلوى (شعر غزل)	غالب الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٥- ديوان خواجة الدهلوى (شعر تصوف)	خواجة الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٦- الشرق المتخيل	تييرى هنتش	غازى برو وخليل أحمد خليل
٧٦٧- الغرب المتخيل	نسيب سمير الحسينى	غازى برو
٧٦٨- حوار الثقافات	محمود فهمى حجازى	محمود فهمى حجازى
٧٦٩- أدباء أحياء	فريدريك هتمان	رندا النشار وضياء زاهر
٧٧٠- السيدة بيرفيكتا	بينيتو بيريث جالدوس	صبرى التهامى
٧٧١- السيد سيجونو سومبرا	ريكاردو جويرالديس	صبرى التهامى
٧٧٢- بريخت ما بعد الحداثة	إليزابيث رايت	محسن مصيلحى
٧٧٣- دائرة المعارف الدولية (جـ٢)	جون فيزر وبول ستيرجز	بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٧٧٤- الديموقراطية الأمريكية: التاريخ والمرتكزات	مجموعة من المؤلفين	حسن عبد ربه المصرى
٧٧٥- مرآة العروس	نذير أحمد الدهلوى	جلال الحفناوى
٧٧٦- منظومة مصيبت نامه (مج١)	فريد الدين العطار	محمد محمد يونس
٧٧٧- الانفجار الأعظم	جيمس إ. ليدسى	عزت عامر
٧٧٨- صفوة المديح	مولانا محمد أحمد ورضا القادرى	حازم محفوظ
٧٧٩- خيوط العنكبوت وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم وسارة تاكاهاشى
٧٨٠- من أدب الرسائل الهندية حجاز ١٩٣٠	غلام رسول مهر	سمير عبد الحميد إبراهيم
٧٨١- الطريق إلى بكين	هدى بدران	نبيلة بدران
٧٨٢- المسرح المسكون	مارفن كارلسون	جلال عبد المقصود
٧٨٣- العولة والرعاية الإنسانية	فيك جورج وبول ويلدنج	طلعت السروجى
٧٨٤- الإساءة للطفل	ديفيد أ. وولف	جمعة سيد يوسف
٧٨٥- تأملات عن تطور ذكاء الإنسان	كارل ساجان	سمير حنا صادق
٧٨٦- المدنية (رواية)	مارجريت أتوود	سحر توفيق
٧٨٧- العودة من فلسطين	جوزيه بوفيه	إيناس صادق
٧٨٨- سر الأهرامات	ميروسلاف فرنر	خالد أبو اليزيد البلتاجى
٧٨٩- الانتظار (رواية)	هاجين	منى الدروبى
٧٩٠- الفرانكفونية العربية	مونيك بونتو	جيهان العيسوى
٧٩١- المطور ومعامل المطور فى مصر القديمة	محمد الشيمى	ماهر جويجاتى
٧٩٢- دراسات حول القصص القصيرة لإدريس ومحفوظ	منى ميخائيل	منى إبراهيم
٧٩٣- ثلاث رؤى للمستقبل	جون جريفيس	رءوف وصفى
٧٩٤- التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (جـ٢)	هوارد زن	شعبان مكاوى
٧٩٥- مختارات من الشعر الإسبانى (جـ١)	نخبة	على عبد الرءوف البمبى
٧٩٦- آفاق جديدة فى دراسة اللغة والذهن	نعوم تشومسكى	حمزة المزينى

٧٩٧-	الرؤية فى ليلة معتمة (شعر)	نخبة	طلعت شاهين
٧٩٨-	الإرشاد النفسى للأطفال	كاترين جيلدرد ودافيد جيلدرد	سميرة أبو الحسن
٧٩٩-	سلم السنوات	آن تيلر	عبد الحميد فهمى الجمال
٨٠٠-	قضايا فى علم اللغة التطبيقى	ميشيل ماكارثى	عبد الجواد توفيق
٨٠١-	نحو مستقبل أفضل	تقرير دولى	بإشراف: محسن يوسف
٨٠٢-	مسلمو غرناطة فى الآداب الأوروبية	ماريا سوليداد	شرين محمود الرفاعى
٨٠٣-	التغير والتنمية فى القرن العشرين	توماس باترسون	عزة الخميسى
٨٠٤-	سوسيولوجيا الدين	دانييل هيرفيه-ليجيه وجان بول ويلام	درويش الحلوجى
٨٠٥-	من لا عزاء لهم (رواية)	كازو إيشيجورو	طاهر البربرى
٨٠٦-	الطبقة العليا المتوسطة	ماجدة بركة	محمود ماجد
٨٠٧-	يحى حقى: تشريح مفكر مصرى	ميريام كوك	خيرى دومة
٨٠٨-	الشرق الأوسط والولايات المتحدة	ديفيد دابليو ليش	أحمد محمود
٨٠٩-	تاريخ الفلسفة السياسية (جـ١)	ليو شتراوس وجوزيف كروبسى	محمود سيد أحمد
٨١٠-	تاريخ الفلسفة السياسية (جـ٢)	ليو شتراوس وجوزيف كروبسى	محمود سيد أحمد
٨١١-	تاريخ التحليل الاقتصادى (مج٢)	جوزيف أ.شومبيتر	حسن النعيمى
٨١٢-	تمثل العالم: الصورة والأسلوب فى الحياة الاجتماعية	ميشيل مافيزولى	فريد الزاهى
٨١٣-	لم أخرج من ليلى (رواية)	آنى إرنو	نورا أمين
٨١٤-	الحياة اليومية فى مصر الرومانية	نافتال لويس	آمال الروبى
٨١٥-	فلسفة المتكلمين (مج٢)	هـ. أ. ولفسون	مصطفى لبيب عبدالغنى
٨١٦-	العدو الأمريكى	فيليب روجيه	بدر الدين عرودكى
٨١٧-	مائدة أفلاطون: كلام فى الحب	أفلاطون	محمد لطفى جمعة
٨١٨-	الصرفيون والتجار فى القرن ١٨ (جـ١)	أندريه ريمون	ناصر أحمد وباتسى جمال الدين
٨١٩-	الصرفيون والتجار فى القرن ١٨ (جـ٢)	أندريه ريمون	ناصر أحمد وباتسى جمال الدين
٨٢٠-	ميراث الترجمة: هملت (مسرحية)	وليم شكسبير	طانيوس أفندى
٨٢١-	هفت بيكر (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٨٢٢-	فن الرباعى (شعر)	نخبة	محمد نور الدين عبد المنعم
٨٢٣-	وجه أمريكا الأسود (شعر)	نخبة	أحمد شافعى
٨٢٤-	لغة الدراما	دافيد برتش	ربيع مفتاح
٨٢٥-	ميراث الترجمة: عصر النهضة فى إيطاليا (جـ١)	ياكوب بوكهارت	عبد العزيز توفيق جاويد
٨٢٦-	ميراث الترجمة: عصر النهضة فى إيطاليا (جـ٢)	ياكوب بوكهارت	عبد العزيز توفيق جاويد
٨٢٧-	أهل مطروح: البدو والمستوطنون والذين يقضون العطلات	دونالد ب.كول وثريا تركى	محمد على فرج
٨٢٨-	ميراث الترجمة: النظرية النسبية	ألبرت أينشتين	رمسيس شحاتة
٨٢٩-	مناظرة حول الإسلام والعلم	إرنست رينان وجمال الدين الأفغانى	مجدى عبد الحافظ
٨٣٠-	رق العشق	حسن كريم بور	محمد علاء الدين منصور
٨٣١-	ميراث الترجمة: تطور علم الطبيعة	ألبرت أينشتين وليو بولد إنفلد	محمد النادى وعطية عاشور
٨٣٢-	تاريخ التحليل الاقتصادى (جـ٣)	جوزيف أ.شومبيتر	حسن النعيمى
٨٣٣-	الفلسفة الألمانية	فرنر شنيدرس	محسن الدمرداش
٨٣٤-	كنز الشعر	نبيع الله صفا	محمد علاء الدين منصور

٨٣٥-	تشيخوف: حياة فى صور	بيتر أوريان	علاء عزمى
٨٣٦-	بين الإسلام والغرب	مرثيدس غارثيا	ممدوح البستاوى
٨٣٧-	عناكب فى المصيدة	ناتاليا فيكو	على فهمى عبدالسلام
٨٣٨-	فى تفسير مذهب بوش ومقالات أخرى	نعوم تشومسكى	لبنى صبرى
٨٣٩-	أقدم لك: النظرية النقدية	ستيوارت سين وبورين فان لون	جمال الجزيرى
٨٤٠-	الخواتم الثلاثة	جوتهولد ليسينج	فوزية حسن
٨٤١-	هملت: أمير الدانمارك	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٨٤٢-	منظومة مصيبت نامه (مج٢)	فريد الدين العطار	محمد محمد يونس
٨٤٣-	من روائع القصيد الفارسى	نخبة	محمد علاء الدين منصور
٨٤٤-	دراسات فى الفقر والعولمة	كريمة كريم	سمير كريم
٨٤٥-	غياب السلام	نيكولاس جويات	طلعت الشايب

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٠٧٣٦ / ٢٠٠٥